

بر روح بالآخر ولا تولد كذا النسب وامهات المصععه محرم على المصع لانه من حذانه من قبل امه من
 الرضا ع وآباء المصععه احدا المصع من الرضا ع محرم عليهم كما في النسب واحوا المصععه محرم على
 المصع لانه من الرضا ع واحوا بالاحوال المصع محرم عليهم كما في النسب اما ما سأل احو المصع
 واحوا بها فلا محرم على المصع لانه من اب احواه وحالاه من الرضا ع وان لا محرم من النسب فكذلك من
 الرضا ع وخرم المصع على اما المصع واما اءا ١ وان سقطوا كذا النسب هذا ستر الحرمه في حاسب المصع
 والاصل في هذا الحد قول النبي صلى الله عليه وسلم حر من الرضا ع ما محرم من النسب فثبت العمل بعمومه
 الا ما حص به دليل واما الحرمه في حاسب روح المصع الى رجل فانه من قبل عبد عامه العلما و عامه الصغاه
 رضي الله عنهم وروى عن رافع بن خديج رضي الله عنه انه قال لا بد رجوه قول سعد بن المسد وعطاء بن يسار
 وسائر المراسي رما لك وهي المسئلة المتصلة عذانهما بل ان القتل انه هل حرم اولادهم وعسر محرم لهم القتل ان المصع
 محرم على روح المصع لا باسمه من الرضا ع وكذا على اسماء الدس من ع المصع لا لهم احواها لآب من الرضا ع
 وكذا على اسماءه واما ما به من ستر المصع لا لهم اما احو المصع واحوا لآب من الرضا ع وعلى هذا
 ا ا كان لرجل امر انا ان حملت منه وارصع كل واحد منها صاعرا احدا فصدارا احوا لآب من الرضا ع
 فان كان احدهما ابني فلا حور السكاح بينهما لان الروح احواها لا بها من الرضا ع وان كانا ابني لا محرم
 لرجل ان يجمع بينهما لان اب من الرضا ع ومحرم على آءا روح المصع لا لهم احدا هاهن من لآب
 من الرضا ع وكذا على احويه لا لهم اسماءها من الرضا ع واحواها عنام المصع محرم على واما اولاد احويه
 واحواها فلا محرم لها كذا منهم لا لهم اولاد الاعما والعما ومحور السكاح بينهم النسب محرم في الرضا ع
 هذا من لآب القتل اخرج من قال انه لا محرم بان امه رجول من الحرمه في حاسب المصع ولم ينفى في حاسب الروح
 قوله تعالى وامها منكم من اللان ارضعكم ولو كانت الحرمه باسمه في حاسبه ليس كما في النسب قوله عز وجل حرمت
 عليكم امهاتكم ومنكن من اولادكم والاحكام وحكمها لانه يضارب بها لاله والدليل عليه انه لو لم
 للروح ليس فان رصع منه صعر لم يحرم عليه فادام نسب الحرمه منه فكيف نسب ليس ع ولما احدث المفسرون
 وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم محرم من الرضا ع ما محرم من النسب وروى ان عاصمه رضي الله عنها قالت حا
 عني من الرضا ع فاسادن علي فاستبان ان آءا لحي اسادن رسول الله صلى الله عليه وسلم فساله عن ذلك فقال
 صلى الله عليه وسلم انما هو عمل فادى له فلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ارضعني امرا ولم يرضعني الرجل فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه عمل بليل على قلبه رضي الله عنه وكان لك بعد ان صرف عليها اخطاب اي بعد امر
 الله عز وجل النساء باخطاب عن الاحاب وقيل كان الداحل على اخطاب اخطاب النعاس وكاتب امرا اني النعاس
 ارضعها وعن عمر ان عاصمه رضي الله عنها اءا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عدها وام اسمع صوب
 رجل سادن من بيت حميه قالت عاصمه فلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فساله عن ذلك فقال رسول الله
 من الرضا ع فلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فساله عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرضا ع محرم ما محرم
 الولاد وعن علي رضي الله عنه انه قال لا سكر من ارضعها امرا اسل ولا امرا احل ولا امرا اسل وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما انه سئل عن رجل له امر انا او حاره وامرا رصعته غلاما وهذا حاره هل تطلع
 للعلا اب بر روح الحاره فقال رضي الله عنه لا الفاح واحد من الحكم واسار الى المعنى وهو احا الفاح ولان الحرم
 ه الدس ونسب الدس هو ما الرجل امرا حمها فثبت ان نكرن الرضا ع معهم جميعا كما كان الولد لهما جميعا اما قولهم
 ان امه تعالى من الحرمه في حاسب المصع لا في حاسب زوجها فقول ان لم ينسبها فسد نسبها لاله وهذا لان النان
 من الله تعالى بشر من سان احاطه وسان كفاه من في النسب سان احاطه وسان في الرضا ع سان كفاه تسلطا

للمجهول على الاحبا والامسلا والامسول من عليه على عرو وان الحرمه في حاب الرصعه لمكان اللس
 وسب حصول اللس وروله هو ما وجههما فكل الرضاع منهما مجعاً وهذا ان اللس اما يوجب الحرمه لاجل
 اخره والنقصه لانه سب الخدم ونسب العلم على ما يوجب الخدم ولما كان سب حصول اللس وروله ما هما
 جعاً وارتضاع اللس تنسب الحرمه بواسطه سب اللقم كما يوجب الحرمه منام حرمه الحرمه في باب الحرمات
 احاطوا بالنسب امام المسب حصول في باب الحرمات اما الاربع ان الراعي على خدها كما يحرم على
 اسباب لم تكن على خدها متصوفاً عليه في الكتاب القبر ولكن لما كان متباعدان كفاً وهو ان النسب
 وان حرم من ما الاب حرمه ونما الخدم لكون الخدم سب ما الاب اقم السب منام المسب من الحرمه
 احتياطاً كذا هو ان دليل عليه انه لما لم يذكر الباب من الرضاعه تصانم بذكر باب الاحو والاحواب من
 الرضاعه بما واد كذا الاحواب كذا لباب الاحو والاحواب دلالة على حرم من بالاسماع كذا هو على انه
 ان لم يسم بوجه ملو قد يسم بوجه ملو على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله بحر من الرضاع ما يحرم من
 النسب وقد حرج الاحواب من قوله ان الارضاع وحدها لما ذكرناه وحدها بما لا يوجب حصول اللس ما هما
 جعاً فكل الارضاع منهما مجعاً واما الروح اوله للسر رصعه بصغير دالة لا تسمى رصاعاً فوعد
 ومعنى الرضاع اسباباً يحصل به وهو كما السعير من العدا لانه لا يفسد من جوع فصار كلسا والله سر
 وحل اعلم ما عانت الحرمه من حاب الروح اذا كان لها روح ما اذا لم يكن لها روح فان ولدت من الربا
 فدل على ان الرضا فربما يصف به صناعه الرضاع يكون مناصبه لامن الزا لان نسبه سب مهال من الزا لا يصل ان
 كل من سب منه النسب سب منه الرضاع ومن لا نسب منه النسب لا نسب منه الرضاع وكذا الكرا دل على
 لس وهي لم يوجبه الرضاع تكون مناصبه واسه الموق وكذا كل من يحرم بسبب المصاهر من الرق الاربع
 اللس وصناعه في كتاب النكاح يحرم سب الرضاع فمحرم على الرجل ام زوجته ونسبها من روح آخر من الرضاع
 كما في النسب الا ان الام محرم بنفس العدة على التبادا كان محرم والنسب لا حرم الا بالنسب والام كما في النسب
 وكذا احداث وجه من اسبابها وان علون او سببها او سبب اسبابها وان سبب من الرضاع كما في النسب
 وكذا اخر احاط ان الرضاع وان اس الرضاع ان سفل على اب الرضاع واب له وان عذر كما في النسب ورحم
 مسكوحه اب الرضاع واب له وان سفل على اس الرضاع راسه وان سفل كما في النسب وكذا بحر بالوط ام
 الموطو ر نسبها من الرضا على الواط وكذا احداً او سببها كما في النسب ومحرم الموطو على اب الواط
 واسه من الرضاع كذا في احداً وان سفلوا على اس اساه وان سفلوا كما في النسب سفلوا كان الوط خلا لانا
 كان سبب الامن الرواط سببها وسببها سببها كان ربا عدا وعدا سببها الزا لا يوجب حرمه المصاهر
 ولا يوجب حرمه الرضاع المسألة قد مر في كتاب النكاح بمول النبي صلى الله عليه وسلم محرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب محرم على عمومه الا في مسلك احداً انه لا يجوز للرجل ان يرزح باحب اسه من النسب
 لانه وهو ان يكون لانه احب لانه من النسب من روح آخر كان لها روح له ان يرزح باحب اسه من الرضاع
 وهو ان يكون لانه من الرضاع احب من النسب رصعها امره لان المنافع من الحوار في النسب كون ام الاحب
 موطو الرضا لان امها اذا كانت موطو كانت هي سب الموطو وامها حرام هذا لم يحد الرضاع ولو وجد
 لا يجوز كما لا يجوز في النسب والاساهه لا يجوز للرجل ان يرزح ام احب من النسب لانه وهو ان يكون له احب
 من اسه من النسب لانه لا يجوز له ان يرزح ام احب من النسب لانه وهو ان يكون له احب من الرضاع وهو ان
 يكون له احب من الرضاعه من روح امها من النسب لان المنافع في النسب كون الموطو اسه وهذا لم يحد
 في الرضاع حتى لو رزح لا يجوز كما في النسب يجوز له حل ان يرزح باحب اسه من النسب وصوره

مسكوحة انه اذا ولدت اسما لها من روح آخر فهي احب احمه لانه مسكورة له ان مروحها وكذا حور للرحل
انه روح احب احمه من الرضاع وهذا ظاهر وخوثر روح الرضعة ان مروح الرضيع من النسب لان الرضيع
اسمه وخوثره سان مروح امه من النسب وكذا اب الرضيع من النسب حور له ان مروح الرضعة لا ياب
امه من الرضاع فهي كام امه من النسب وكذا نحو ذلك مروح حرام ان القسي من الرضاعة او النسب كما
حور له ان مروح امه واسمه وحل اعلم

(فصل) وامامه الرضاعة المحرم فالرضاع المحرم ما يكون في حال السبع فاما ما يكون في حال الكه فلا حرم عند امه
العلماء وامه الصغاه رضى الله عنهم الا ارى عن ساسه رضى الله عنه انه يحرم في الصغر والكبر حتما واحتج
بظاهر قوله تعالى اربهاكم اللان ارضعكم واحواكم من الرضاعة من عن فعل من حال الصغر والكبر وروى ان
امامه سني سألوا وكان يدخل على امرائه سهل بن سهل فلما رآه احتاجت اسب سبيله الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقال يا رسول الله قد كبرني سألوا ولد او فان يدخل على واس لنا الاب واحد ما درى في
سبيله فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضعه عشر رجعات ثم يدخل عليل كان سأل كبرا فدل ان الرضاعة
في حال السبع والكبر حرم وقد عملت عاسه رضى الله عنه بهذا الحد بعدد الذي صلى الله عليه وسلم حتى
رى عنها ما كات اذا اراد ان يدخل عليها احد من الرجال امر بها ام كلثوم بنت ابى بكر رضى الله عنها
وسبب احتياجها عند الرحمن من انى بكر الصديق رضى الله عنه ان رضعه فدل عملها بالحد بعدد الذي صلى الله
عليه وسلم على انه غير منسوخ ولما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل يوما على عاسه رضى الله عنها
فوجد عندها خراج فمر روجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من هذا الرجل فقال ساسه هذا عني من الرضاعة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ائلين ما احواكم من الرضاعة اما الرضاعة من الخاغة اسار صلى الله عليه وسلم
الى ان الرضاعة في الصغر هو المحرم ادهو الذي يدفع الخويع وما خويع الكبر ولا يدفع الرضاعة وروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال الرضاعة ما لبث اللثم واسر العلم وذلك هو رضاع سبعه دون الكبر لان الرضاعة لا
من اللثم ولا من العلم وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الرضاعة ما لبث الاما رضاع الصغير هو الذي
سقى الاما لا رضاع الكه لان الاما الصغير يكون صغره لا سبها الا اللثم لكونه من أنف الا عنه كما وصفه
انه تعالى في كتابه الكرم هولاء وحل لساها لساها لساها فاما اماء الكبر فمفسده لا تصح الى القسي
باللثم وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا رضاع بعد فصال وروى ان رجلا من اهل البادية ولدت امرأه
ولدا مات ولدها فوهم بذي المراء جعل الرجل يصبر رجه فدخل حره منه حمله فقال عنه انا موسى الاسعري
رضي الله عنه قال فدخلت عليل ثم حا الى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فساله فقال هل سالت احدا فقال نعم
سالت انا موسى الاسعري فقال حرمت عليل حاء اس مسعود انا موسى الاسعري رضى الله عنه فقال له اما
عاب امه اسما محرم من الرضاعة ما لبث اللثم فقال انا موسى الاسعري عن سني مدام هذا الله بن اظهركم وعن
عنده من عمر ان رجلا حاء الى عمر رضى الله عنه فقال كاتى ولد اطوا فعمدت امرأتي اليها فارضعها
فدخلت عليها فقال دون متدو رانه ارضعها فقال عمر رضى الله عنه واقها في حارس فاما الرضاعة عند
الصغرو سبب ان ليس المراد من الاية الكرم رضاع الكبر لان النبي صلى الله عليه وسلم فسر الرضاعة المحرم
لكونه دافعا للخويع من اللثم ومن العلم واما الرضاة وهذا وصف رضاع الصغير لا الكبر فصار السبب منه
لما في الكتاب اصله واما حد سأل فالحواظ على اصله من رضى الله عنه احدهما جعل انه كان مخصوصا بذلك
بدل عليه ما روى ان سائر ارضاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يدخل عليها من الرضاعة في حال الكبر
احد من الرجال وقل ما روى امر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبيله بن سهل الا رخصه في سأل وحده

فهذا يدل على ان سائلنا كان خصوصاً بذلك وما كان من خصوصية من اسس لمحي لا يملكه لا جعل الناس
 لا يملكه الاصل المتروكي اسرع واساى ان صاع لكبرك خرمهم صار مقبوحاً مما رواه من الاحبار
 وأما عمل عاتقه حتى انه سها فسدروا عنها ما يدل على رجوعها به في غيرها فاعلم ان سائلنا صاع
 الامانة المزمع راند وروى فيها كات ما من احبها عندا منى الى كبر حتى انه عساه ان رجع
 القيان حتى يدخلوا على الادبار وارجح على ان عمله ما عارض فعل سائر ارباب اسس على انه عليه وسلم
 ومن كذا لا بد ان يدخل سلبه تلك الرضاة أحد من الرجال والمعارض لا يكرهه انما استأجر صاع
 الكه لاخر ورضاع اصغر حرم ولا يضمن من الحد الفاصل في السنة والكثير في حكم الرضاة وهو سوان
 مد الرضاة المحرم قد احتجب به ولأوجهه سوان سهر اولاً لا يخرجه بعد ذلك سواء لم يولد ولم يولد
 ابو يوسف وحمدو جميعاً انه تعالى جده لان لا يخرجه بعد ذلك نعم اولاً نعم وهو قول اسافى وقد مر لانه احوال
 وقد نعمهم خمس عشر سنة وقد نعمهم اربعون سنة اسحق الاوسط وحمدو له والاداب رضى
 اولاده من حولي كامل لمن اراد ان يرضاعه جعل الله تعالى احوالهم مكامل ما مد الرضاة
 وليس رداً الثاني ووجهه تعالى في قوله عز وجل وحملته وقبضه سوان سهر اولاً من
 الحمل سنة اسب في مد السعال حولي وروى عن اسس صلى الله عليه وسلم انه قال لا رضاة بعد احوال
 وهذا نص في الباب لا يحميه قوله تعالى واما بكم الذي ارضعكم واحوا بكم من الرضاة اسب الحربة
 بالرضاة مطلقاً اسر من امان الارضاة الا انه قد امد الدليل على ان امان ما بعد الثابت من سهر الناس عما
 فعل اطلاقه في رواه وقد له تعالى ان اراد ان يرضع راض من سوا سوار والاسدلال به في وجب
 أحد هما انه استلهم ازاره التمسال بعد احوال لاننا لما لعنت فمسي الرضاة بعد احوال ليدحق
 التمسال بعدهما والثاني انه استلهم اراد ان يرضع مطلقاً الوف لا يكون ان يرضع الاس الرضاة قد دل على ما
 حكم الرضاة في مطلق الوف الى ان يوم يدل على السيد وقوله تعالى وان اردتم ان تسرعوا لا ادكم
 استلهم ازاره الاستلهم مطلقاً الوف را على السيد احوال فعله الدليل لان الارضاة انما
 بوجبه الحربة لكرهه من الله تعالى في ما يلقى به الحد ومن الحال عد ان يكون من الرضاة الى احوال
 لم لا يرضع بعد احوال بساعه لله لان الله تعالى ما احري ان يرضع بعد احوال الا بعد مد معه ولان
 المراد قد سدى الله والسيد راحر السيد وقد على الصبي سدى لا يجوز ان يرضع من الرضاة
 لانه يخاف منه الهلاك على الولد اذ لو لم يرضع من الطعام فلا بد وان يرضع من الرضاة وخالفان ومن
 بالرضاة وخرم عليها الصاع في وقت واحد قد ان ارضاع بعد احوال يكون رضاة الا ان احبته اسس
 في صدر مد انما حكم الرضاة بعد احوال سنة اسهر لانه اقل مد به الولد والولد في بطن امه سنة اسهر
 تعدى بعدا ما سبيل قصر اصلا في العدا ورفاعه بعد احوال سنة كما فعل لما ثبت حكم الرضاة
 اسب السه الثالث لما فيه اوجهه سدى سبها كالبه الاولى راسه واما الآلة الاولى فيها ان احوال
 مد الرضاة في حق من ارادها الرضاة وهذا لا يكره الزائد على احوال مد الرضاة في حق من
 لم يرضع من الرضاة مع ما ان ذكر السب ما علم لا يرضع من احوال الرضاة لا يرضع من الرضاة
 من رضى عنه مد منه وهدا الاسع روا الرضاة عليه من طواف الزمان من مرض الخج على ان في الآلة
 الكره ان احوال من مد الرضاة لكسما مد ارضاع في حق الحربة او في حق وجوب ارضاع على
 الاب ولحق لا تعرض له وعدمها تمام مد ارضاع في حق وجوب الا على الاب حتى ان الام المطلقة
 طلب الاخر بعد احوال لا يرضع الا حرم ارضاع على احوال لا يرضع الا حرم الا على احوال

[illegible]

حمل ان حال صاع من الرآن ولقد ذكر الطحاوي واحلاف العلماء ان هذا حد مسكر وانما من صاروه
 الحد من ولين ينفح حمل انه كان رصاع الككة فسبح العبد فسبح رصاع الككة رما حدت المصحة
 والمصنف فدد كذا الطحاوي ان في اسناد اصطرنا لان مدار على عروى الزرعى اسمه رضى الله عنها وروى
 انه سئل عروى عن الرصاع فقال ما كان في الخولى وان كان فطر واحد محررا والروى اذا عمل بخلاف ما روى
 او حب ذلك وهما في سواب الحد من لانه لو لم يحد لعمل به على انه ان ينفح حمل ان اخرمه لم يثبت لعدم
 الدار المحرم ويحمل بالمتب لانه لا يعلم ان الله وصل الى حوب السبي الا لا يملك سبل لا يحرم ولا يثبت لعدم
 الدار المحرم لا يثبت الحرمة بهذا الحد من الاحمال ولقد اقال ابن عباس رضى الله عنهما اذا سقى الصبي وندحر
 حتى سبل عن الرصاع الواحد هل محرر لان النقي اتم لم يخرج من لبن الصبي حتى ولد اسود لرج اذا وصل
 الله الى حوفه قال هل سمع صبيكم انى هل سمعوا غير لسقط عنه عنه ما ذكر ذلك لعلم ان الله قد صار
 في حوفه لانه لا يعنى من ذلك الله حتى ينفح في حوفه وعمل ان كان ذلك في رصاع الككة حتى كان محررا
 ثم نسخ وانما قوله ان الرصاع اما يحرم لكونه منساقا منسقا للعظم فعول السبل سوا سر هدر فوجب
 ان يحرم باصله وقد روى على ان هذا الاحكام بان ينفح في مسحة ومو بالواحد من راحم سبي على المسح احكاما
 لان الحرمة الككة عند لا يحرم ومعلوم ان الله اراد الكسر واسباب اللحم راسا للعظم فوجب
 رصاعا صار فدل انه لا مدار على هذا كذا سوي في الحمة والله ما حلت لها بعد موها في ذبح فواحد
 به حتى محررا عندما وفيه الساس لى المسة لا يحرم ولا خلاف في انه اختلف لها في حال حياها ما فارق
 به الصبي بعد موها به ينفح به الحرمة (رحه) قوله ان حكم الرصاع هو الحرمة والمرأ بالموت حرج من ان
 يكون محلا لهذا الحكم ولقد اتم سب حرمة المصاهر وطما بعدكم فسار لسالك الهام ولوا رصع صعبه ان
 ان ينفح لانه لا ينفح حرمة الرصاع بينهما كذا هذا وادام ينفح الحرمة في حياها لا ينفح في حيءه لان الرصاع
 اصل في هذا الحكم فاولا ينفح في حياها بعدى الى غيرها وادام ينفح حياها فكيف تعدى الى غيره فاختلاف
 ما اذا اختلف حال حياها ما وحرر الصبي بعد موها لا ما كتب خلافا لترككم وف اسفالى الله منها فلا يظن وبها
 بعد ذلك وبها اختلافه ولان الله قد نجس موها لنجس رعايه وهو الذى فاسه البول والدم ولله الحد المسبور
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يحرم من الرصاع ما حرر من النسب واسم الرصاع لا ينفح على الا بصاع من
 الذى فان العرب يقول بسم راصع وان كان رصع على السار والسر ولا ينفح على الرصاع من ينفح لانه لو رصع
 الصبي منها وحي ما ينفح يسمى ذلك رصاعا حتى يحرم رعايه انما الرصاع هذا الذى ينفح من الله كما سئل الرصع من
 الحية وقوله صلى الله عليه وسلم الرصاع من الخاغة وقوله الرصاع ما سب اللحم راسا للعظم وقوله صلى الله عليه وسلم
 الرصاع ما سب اللحم راسا للعظم ولى الله دفع الخروع وسب اللحم وسر العظم هي الامعاء فوجب الحرمة ولان الله
 كان يحرم ما في حال الحيا والغارص هو الموت والله لا يوجب كالتصية كذا روى عن عمر رضى الله عنه انه قال الله
 لا يموت ولان الموت على محل الحيا لا حيا والله لا يرى الهام طام واحد في حال حياها بالخوان ما لم ينفح
 ما فيه حيا من لحمه وسائر اعضائه رادالم يكن فيه حيا كان حاله بعد موت المرأ كحالها قبل موها وصل موها يحرم
 كذا عند وانما قوله المرأ بالموت حرج من ان يكون محلا للحرمة وهي الاصل وهذا الحرمة قبول الحرمة
 في حال الحيا ما سب اعسار الاصله والسعة بل ناعسا راسا اللحم واسار العظم فدين هذا المعنى بعد الموت
 حتى اخرمه بخلاف حرمة المصاهر لا ينفح في دفع فساد قطع الرحم او ناعسا الحرمة والعصية لكون الوطء
 سببا لحصول الولد وكل واحد من المعنى لا ينفح بعد الموت لذلك امره او قوله الله بنجس بالموت ممزوج وهذا
 سببا على اصله فاما على اصل الاحكام الله لا ينجس بالموت بل يظهر بعد الموت وان نجس او

حصر الخواص مما ذكر المخالف رد كالحصاص ان حواص الكتاب يسمى ان يكون رطبا ما على قول ان
 حسنه سمي ان لا يحرم ان كان اللين بالانوار من الماء على اعطاء وجمع بينهما من حيث ان احلاطه لما نسل
 فوبه وان كان الماء فلان كاحلاطه بالانوار والليل وى طاهر از وانه اطلق الخواص ريد كالحصارى ولو احلط
 طين السليم كلين السليم غير منه وهما العالبا اتصالا كرماله احلط لى امرا طين امرا اخرين والحكم للعالم
 مهمان قول ان يوسف روى عن اى حسنه كذلك رعد خد سب اخره منها جميعا هو قول روى وحده
 قول حمدان اللين من حسنه واحد والحسن لا يعلب احسن فلا يكون حلاط الحسن الحسن اسهلا كاهلا
 نصه الفيل مسهل كى الكفة معدى القنى كل واحد منهما قدر ما سب اللحم واسار العلم اوسد الخرع لان
 احدهما لا سلب هو الآخر والدليل على ان حلاط الحسن الحسن لا يكون اسهلا كاله ان من عصب من آخر
 ر تاخلفه ر س احراسه كاهه فى وطم جميعا ولو حلطه س ح او يدهن آخر من غير حسنه وهما العالبا ون كان
 العالبا هو المعصوب كان لصاحبه ان واحد ونقطه فسل ما احلط ربه وان كان العالبا المعصوب صار
 المعصوب مسهل كاهه ولم يكن له ان يسار كاهه ولكن العاصه نعلم لم يعل ماعصه فدل ذلك على اختلاف حكم
 الحسن الواحد والحسن روى يوسف اعنه هذا النوع من الاحارط باحلاط اللين لما وهذا الحكم للعالم
 كداهما رنجمدان روى من اتصال ون احلاط اللين ما رى حسنه لا يوجب الاحلال بمعنى العدى من كل
 واحد منهما سدر لان احدهما لا سلب هو الآخر وليس كذلك احلاط اللين لما واللين معلوب لان الماء
 سلب هو اللين او محل به فلا يحصل العدى او محل والله عز وجل اعلم ولو طلق الرجل امرأه وطال من ولد
 كات ولده منه ما نصب عد لها وروح روح آخر وحى كذلك فاصعب حيا بعد الناي بظن ان ارضعت
 قبل ان يحل من الناي والرضاع من الاول والاحماع لان اللين لمن الاول فدرفع حكمه بارتفاع الكاح كالا
 ربيع بالموت وكما وحل مبالى مهمان لا ينظر حكم الرضاع من لسانها كداهما وان ارضعت بعد ما
 وصفت من الثاني والرضاع من الناي بالاحماع لان اللين منه طاهرا وان ارضعت بعد ما حملت من الناي قبل ان تصعب
 والرضاع من الاول الى ان يصعب قول اى حسنه وهل او يوسف اعلم ان هذا اللين من الناي ان اردت ان لسانها
 والرضاع من الناي وان لم يعلم والرضاع من الاول وروى الحسن روى ناده انها احلط ذلك للناي وهل حمد وروى
 الرضاع مسمما جميعا الى ان يلفا ارباب يهوى الناي وحده قول حمدان اللين الاول والى والحمل سب حدوب ر ناد
 لن وجمع لسان فى يدى راحد حسب الحرمة مسمما كما قال فى احلاط احد اللين بالآخر بخلاف ما اذا وصفت
 لان اللين الاول يقطع بالوصع طاهرا وعالما فكان اللين من الناي فكان الرضاع منه وحده قول اى يوسف ان الحمل
 قد مر طال فلما اردت ان لسانها بعد حمل من الناي دل ان الزا من الحمل الثاني ادلولم يكن لكان لا ترداد بل ينعقد
 العاد ان اللين ينعقد متى الزمان ولا مرداد فكذلك الزا دل على انها من الحمل الثاني لان الاول وحده رواه
 الحسن عه ان العا ان الحمل يقطع اللين الاول ويحدب عند لن آخر فكان الموحود عند الحمل الثاني من الحمل
 الناي لامن الاول فكان الرضاع منه لامن الاول ولاى حسنه ان روى اللين من الاول ينعقد لان الولاد
 سب لروى اللين سب عاد فكان حكم الاول باساسى فلا ينظر حكمه مانم وحدث سب اخره منه ينعقد وهو ولاد
 اخرى لا الحمل لان الحمل قد دل لها ل سب الحمل قد لا مرل حتى يجمع والنا سب لا روى بالنسب وما قول
 اى يوسف لما اردت ان دل على حدوب اللين من الناي حوى عن رما اللين بدل على حدب اللين من الحمل فان
 لما اللين اسما من راد العدا وجوده ومخه اندن واسدال الطمعه وع ذلك فلا يدل الحمل على حدوب الراد
 بالنسب ولا يقطع الحكم عن الاول بالنسب وقد حرج الخواص عما قاله محمد والله الموفق للصواب وسوى فى بحر
 الرضاع الرضاع المفاخر للسكاح والطارى عليه لان دل على الحر سب لا يوجب انفصل بينهما وان هذا الاصل فى

مسائل ا و روح صفة فارصعها منه من النسب او من الرضاع حرمت عليه لا لها صارت احاطة من الرضاع وحرمت
عليه كأي النسب وكذا ا ا صفتها احده او بنته من النسب او من الرضاع لا لها صارت بنت احده او بنته
من الرضاة واما حرمت من الرضاع كما يحرم من النسب لروح صغر من رضع حات امرا احبته فارصعها
معاوسلى العاقب حرمتا عليه لا لها صارت احب من الرضاة وحرمت ا ح بنما في حاله السا كاس من حاله الاسدا
كأي النسب وخوران مروح احداهما اسمها سا لان الحريم هو المرح كأي النسب ان كى لا نافع رضع من جمعها
حرمت عليه لانه من صرنا حواص من الرضاة وحرمت المرح بنهن وله ان روح واحد منهن اسمن سا لما فلما وان
ارضع من على العاقب واحد بعد واحد حرمت عليه الاولان وكتب الباقى روحه لا لها لما ارضع الاول
الباقى صارت احب من الباقى فاما ما اذا ارضع الباقى فسد صارت احاطة الكهها احب من فلم يحق ا ح ولا من
منه وكذا اذا ارضع البن معام الباقى حرمتا والباقى اسمن لما فلما ولو ارضع الاول من البن ما حرمت
جميعا لان الاول لم يحرم كذا الارضاع لعدم المرح وذا ارضع الاخر معاص حواص حاله واحد ففسد
سكا حمن ولو كن اربع صييات فارضع من على العاقب واحد بعد واحد حرم جميعا لا لها لما ارضع الباقى فسد
صارت احاطة الاول حصل ا ح من الاحص من الرضاة فاسا ولما ارضع الزا بعد فسد صارت احاطة الباقى حصل
المرح فاسا وحكم المهر والزوج ع في هذه المسائل يذكر في المسئلة الى ثلثا وهي ما ا وروح صفة وكذا و رضع
الكبر الصفة ا احكم السكا ح وفسد حرمتا عليه لان الصغر صارت بنتا وا ح من الام والنسب من الرضاع سكا ح
حرام كما يحرم من النسب فان كان ذلك بعد ما دخل بالكة لا يجوز له ان يروح واحد منهما اذا كأي النسب
وان كان قبل ان يدخل بالكة حار له ان يروح الصغر لا يار منه من الرضاع لم يدخل بها فلا يحرم عليه سكا حها
كأي النسب لا يجوز له ان يروح الكبر اذا لا يامسكو حه الرضاع وحرمت حرد سكا ح النسب لم يدخل بها ولم
يدخل بها كأي النسب واما حكم المهر وما للمهر فان كان قد حل بها فجميع مهرها سوا بعدد الفساد ولم بعدد
لان المهر قد با كذا بالدخول ولا حصل له رط بعد ذلك فلها مهرها ولا يفسد لها لان السكى حتى ان الله
عالى فلا سخط عليها والبقعة تحت حفاطها نظر مه الفصل والارضاع حرج عن استحقاق الفلها فان كان لم يدخل
بها سخط مهرها ولا مهر لها ولا سكى ولا يفسد سوا بعدد الفساد ولم بعدد لان الاصل ان الفرة الخاصة قبل
الدخول بوجوب سقوط كل المهر لان المبدل يعود سليا الى المراء وسلامه المبدل لاحد المعافدين ح سلا مة
المبدل لا لا حرج له في دفع المبدل والمبدل في ملكه واحد في عند المبادلة كان يسمى ان لا حرج على الزوج حتى سوا كان
انقره بعد تلاق او تلاق الا ان السرعة ا رحت عليه في التلاق قبل الدخول مالا مندرا سيف المهر المسمى اسدا
نظر بن المعصية لها طيبا للبنت لما لم يخطبها وحسب الفراق فواب نعمه الزوج حه عها من غير رضاها فاذا ارضع
فسد رضعها رضاع السكا ح فلا يسحق سوا ما المسم فلها سيف المهر على الزوج عند عامه العلما وقال مالك
لا سى لها وجه قوله ان الفرة حات من قبل الوجود عا الفرة منها وهي ا رضاء عا لانه بذلك يحصل اللذ في حواص
فسد المهر بسر العلم فحصل الخرسه الى هي المعنى الموقوف في الحرمة راسا الموقوف من المرحمة الممكن من
ارضاء عا بالمها بذا فكأن حصل للسرط الحكم للعلما لا للسرط فلا يجب على الزوج للصغر سى ولا يجب
على الزوج للمهر صفة سى اسما ولما ذكرنا ان الفرة من ا بها كانت بوجوب سقوط كل الملماد كرا واما حرج
نصف المهر مندرا المسمى اسدا واصله للمراء نظر الما ولم يوجد من الصغر ما بوجوب حرجها عن استحقاق السرطان
فعلها لا يوصف با حطر ونسب هي من اهل الرضاة لتجعل فعلها دلالة الرضاة رضاع السكا ح ولا يحرم سيف السدا
خلاف السكة لان اهداها على الارضاع دلالة الرضاة رضاع السكا ح وهي من اهل الرضا وارضاعها حاته فلا
يسحق السرطان با حرج نصف المهر لها اسدا اذا حل الى لا يسحق السرطان على حاته بل يسحق الزجر وذلك بالحرمان

لنلاسل ملأى استعمل في ربح الخاسر سوا معدن النسا ارم سعد لان فلما احدها في احوال رجع الروح
 ما ادى على الكبر ان كان معدن النسا وان كان سم سعد لم رجع فلما كذا كالمناج وهذا قول ابن حبه
 وان سب روى من حمدانه ان رجع فلما سوا معدن النسا ارم سعد وهو قول روى من الرضى
 والسفي رجه فوهم ان يدعى الارز وانه لا يحلف لعند واحدا والليل على ان سوا جان الارز وان
 الترفه حصل من فلما ارضاعها وهذا مسموع في المله اصلا راسا سوا معدن اسد ارم سعد وان كان
 حصول الترفه من فلما صاعها صار بالارضاع معه كذا سفا على ارجح لانه كحفل للسوط برد يا
 او كسها من اى ارجح فلما اكرت في الارضاع اكدت سب لغيره كحفل السوط صار
 ملته سله ماله فتمس وجهه قول حمدانه وان معدن اسد في صاحبه سوط و سوب الترفه لان سلة ارفه في
 الارضاع للسعة لا يدر الحكة على الى العلة الى السوط على ان ارضاعها ان كان سب ارفه فوسب حسن
 لانه سله فعل احتارن وهو ارضاع الصغير والسداد ارضع سله فعل احتارن كرون سنا حنا واسب
 الخوص لاحكمه وان كان صاحب لسب معدن في مسر السب كسج باب الاصطبل وانفس حتى خرج
 الذبانه وصلت او طار اسير صاع ولا ان السان لو وجب فلما امان بحسب اسلاف ما السكح ارم لاف
 الصديق ارسا كدته على الروح لا وجهه الاول لان ما السكح سيم مضمون لاف على السلا لا وجه
 للاب لاها ما السب السدان بل اسب سبه والسب الثاني واحدا السكح السان ولا رجه لسب لان
 السكح كذا على التوف فلا يكون احدا يامل رضى حبه راي سفا ان الكبر وان كان حصله سوط
 الترفه وعا ارفه من اسير كما كرون خلدن الاصل ان الله طمع العا اسيركا والخبر لا لاجه اى
 سب الواحد رسمه وصافه الحكم الى العلة الى من اضافته الى اسوط وما اذا كان السوط محطورا العا سبه
 موصوفه خبره صافه الحكم الى السوط الى من اضيقته اى اعله كذا حتى ارجع الى ورعه الطريق فكبر
 كان معدن اسد فدا سوب السوط رة العلة على احط فكاب انه مضافه الى العلة هي ارساها ان
 كان معدن اسد كان السوط محطورا هو ارضاع الكبر العلة عيم موصوفه سله رعي ارضاع الصغير
 فكنا اسافه الحكم الى السوط اولى واد اصب ارفه الى الكبر سب معدن اسد ورجب نصف المبر
 للسعي على ارجح اسد ملازم للرفه سار الترفه افاضلها كاهما لوجه لانه في السب مضافه
 واحدا السكح السابق لان لك قول سمعت الع لانه قول سفا سب المله على وحرارة المسئلة كراهه
 باطل فصار الكبر ملته هذا المدم من المثل على الروح الا اذا مسى على او حوت فبب لحق ارجوح
 سلبا لهذا المعنى وجب السان على سبوالا وفل الدخول ارجوحا لا ارجوحا خلاف ما السب معدن اسد
 لان سب السب لا يكون الترفه مضافه الى سب الكبر فلم يسمها رحيوب تصب المله على الروح فلا
 رجع سلبا واد مسافق باب الاصطبل التمس فكما مرمها لم يحد لان سب سب ارجح ران اسه على
 القبح فعل احنا في سدح ارجوح سب الثاني وهم معدن اسد سب ثلاثة اسد علمنا سكح الصغير
 وسلبا اسد السكح ما صاعها ريس القرو رعي ضرور خوف المثل على الصغير وم سبها راقول فوطى
 اهما سب معدن اسد مع سبها ارجح يدعون معدن اسد يدعى سبها الس روى سكر فكل النول فوفا رلى
 هذا حكم المله ارجوح في المسائل المتقدمه من الاساء والاختلاف وارجح كبر رصعير من رصعير الكبر
 من ارضعها ما حرم من سله لانهما محمد سار اسف للرفه مضافه معا بينهما سكا حرم من سله لا حور له
 ان مروح الكبر انداسوا كان دخل يا يدخل بها لانهما سكا حجه وحرم سب اسد على السب ولا حور له
 ان جمع بين الصغيرين سكا اذ لانهما صار احسن من ارضاع رحرور ورجح احدا من كان لم يدخل

بالكبر لا يمارسه من الرضاع فلا حرم مجرد العبد على الام كباقي النسب وان كان قد دخل بها لا يحور كما
 في النسب وان ارضعها على العاقل واحد بعد اخرى فقد حرمت الكبر مع الصغر الاولى لا يملكها ارضع
 الاولى صار بها فصول اجمع من الام والنسب فانما به واما الصغر انما به فاما ارضعها بعد ما مات
 الكبر فلم يضره مع الكبر من الرضاع ان كان قد دخل بها حرم عليه والا فلا ولا يحور كما
 الكبر بعد ذلك ولا اجمع من الصغر من ماد كرا ولو روح كبر رباب صناد فارضع على العاقل
 واحد بعد اخرى حرم عليه جدا لا يملكها ارضع الاولى صار بها فصول اجمع من الام والنسب
 حرمتا عليه ولا ارضعها انما به فاما ارضعها والكبر والصغر الاولى صارتان فلا حرم نسب اجمع لعدم اجمع
 ولكن بظن ان كان قد دخل بالكبر محرم عليه لئلا لا يرضع وقد دخل بها وان كان قد دخل بها لا يحرم عليه
 للحال حتى يرضع انما به فاما ارضعها انما به فاما ارضعها لا يملكها ارضعها والحكم في روح الكبر بعد ذلك
 والجمع من صغرين وروح احدي الصغرتين ماد كرا ولو روح صغره من وكبرين فبعدت الكبر بان الى
 احدي الصغرين فارضعها احداهما بعد اخرى فاما ارضعها الصغر انما به فاما ارضعها واحد بعد اخرى باب الكبر ان
 والصغر الاولى والصغر انما به فاما ارضعها الصغر الاولى صارت كل واحد من الكبرين
 ام امرانه وصار باب الصغر من امرانه فصار حراما معهن حرم عليه فاما ارضعها انما به فاما ارضعها
 بعد سوب النسب فلم يضر حراما فلا يحرم هذا الصغر نسب اجمع ولصغرهما مع كونه كاتبة فان كان
 لم يدخل بها لا يحرم عليه وان كان قد دخل بها حرم ولا يحور له مكاح واحد من الكبرين بعد ذلك بحال والامر في حوار
 مكاح الصغرة الاولى على التفصيل الذي مر ولو كانت احدي الكبرين ارضعها الصغرين واحد بعد
 الاخرى فاما ارضعها الكبر الاخرى الصغرة من واحد بعد الاخرى سطر ان كانت الكبر الاخرى
 بذا ابالي بذا ابالكبر الاولى باب الكبرين والصغر الاولى الصغرة الاخرى امرانه وان كانت بذا
 ابالي لم يملكها الاولى حرم عليه جمعا وانما كان كذلك لان الكبر الاولى لما ارضعها الصغرة الاولى فقد
 صار بها فصول اجمع من الام والنسب حرمتا عليه فاما ارضعها الاخرى ارضعها وهي احسنه فلم يضر
 اجمع لكن صار الاخرى رتبة فان كان لم يدخل بها لا يحرم وان كان قد دخل بها حرم فاما ارضعها باب الكبر
 الاخرى فاما ارضعها الصغرة الاولى فقد صار ام مسك حرم عليه فاما ارضعها الصغرة الاخرى
 بعد ارضعها وهي احسنه وصار رتبة فلا يحرم اذا كان لم يدخل بها وان كان قد دخل بها حرم واذا كانت
 الكبر الاخرى بذا ابالي لم يملكها باب الكبر الاولى فقد صار بها فصول اجمع مع امها حرم عليه كما حرم
 الكبر الاولى مع الصغرة الاولى حرم من جمعا ولو كان معه صغرة وكبر فارضع ام الكبر الصغرة انما يملكها
 صارنا احسن وكذا اذا ارضعها احب الكبر الصغرة لا يملكها صارت باب احب امرانه واجمع المراة
 من احبها لا يحور في الرضاع كما لا يحور في النسب ولو ارضعها عمه الكبر او حاليها لم يملكها صارت باب
 امرانه او من احبها لا يحور للسان ان يجمع من امرانه ومن من عمها او من حاليها في النسب فكذلك الرضاع
 ولو طلق رجل امرانه بلا نام ارضعها المطلقة هل اقتضاها امرانه الصغرة باب الصغرة لا يملكها صارت باب الصغرة
 اجمع في حال العدة واجمع في حال ساق العدة كالمع في حال فام الكاح ولو رجع عنه وهو صغرة امرانه فارتد
 وباب من الصغرة من اسلمته ورجعها رجل حلت منه فاما ارضعها له ذلك الصغرة الذي كان زوجها حرم
 على زوجها الثاني كذا روى من الولد عن ختله لان ذلك النسب صارنا بالزوجها صارت هي مسك حرم
 من الرضاع حرم عليه ولو روح رجل ام ولد مملوكه صغرة ارضعها من السد حرم على زوجها وعلى
 مولاها لان الروح صارنا بالزوجها صارت هي وطو امه حرم عليه ولا يحور للمولى ان يملكها احسن لا

مكرهه انه ولو روح صغير فلهما روح كه لعل في روحهما حرمة لهما صارت امسكوحه
 كاتبه فحرقا سكاخ الب والله روحه لالم
 في فصل ١٠ واما ما نسب به الرضاع اي طه به الرضاع شهر واحد امر به احد ما الافرار وانما
 الله اما الافرار فهو ان حول الامر روحا هي احيى من الرضاع اراي من الرضاع او مني من الرضاع و نسب
 على ذلك صيرعله فمروى منهما لانه امر سلطان مالك انما له الحال فصدق فمضى بسره اصدق لاجله
 وطواها والاسماعع بهاد يكون اما السكاخ وقد فمروى منهما سوا صدقه اركدته لان الخمه ماله من رعيه
 ثم ان كان في الله حول بها فلها اسم الم ان كدته لان الروح معبد على نسبه لاسيما باطل حياء في الم رار
 كان بعد الله حول بها فلها كمال الم والله السكي لانه سر مفسد باطل حياء ابر ذلك قال اوهمب
 احطاب ارعطب او سب او كذب فمعا على السكاخ ولا يروى منهما عبد باوه مال رسامي سري سيما لا
 يصدق على اخطا وغير وجه فوله ما انه او نسب امره فلا ملك الرخوع كانوا بالطلاق ثم رجعت قال لانه
 كس طليل بل نام ال اوهمب والدليل عليه انه لو قال لانه امر اراي اراي او اناي ثم قال اوهمب
 انه لا يصدق رعي كذا هي ولما لا الا ارا حيا رعيه احيى احبارمه بالم سكر وجهه لكرها حرمه
 عليه على الناسده داهل اوهمب سار كانه قال ما ر وحيها موهل ر وحيها وصدقته الما ولو قال لك به ان على
 السكاخ كذا هذا على الطلاق لان قوله كس طليل بل افار من ماله الطلاق اسلوب من حبه ولا
 يحق انما الطلاق الا بعد تحم السكاخ افرم رجع عنه يصدق ر محلاي قوله لانه امر اراي او اناي لان
 ذلك لا هي في الم في الاصل الا يراي انما لو كاتب امه او اسبه حصه رد حو لها ملكه حتى يبع الم عنها
 من حبه فسمي هذا الم طه ماله المع عليها قال اوهمب لا يصدق كذا قوله قد حر ثم قال اوهمب
 وكذلك اذا ابر الروح مذهب السكاخ قال قد احيى من الرضاع اراي او مني راصر على ذلك رادوم عليه لا حور
 له ان ر وحيها ولو ر وحيها فمروى بها لو قال اوهمب ارعطب حاره ان ر وحيها عبد الما فلما ولو حده الافرا
 فمذهبها داهل على افرار من سيما وكذلك افرم السب قال قد امر اراي من السب او مني اراي وليس
 لها سب مروي واما ما يطلع من الله او الله به نسل من اخرى و انصر على ذلك و سب عليه سري سيما الطور
 السب اراي مع اضرار عليه وان قال اوهمب او احطاب او سب صدق ولا يروى سيما عبد الما فلما وان
 كان لها سب معروف او لا يطلع اما او الله لا يروى سيما وان دام على ذلك لانه كان سب افرار سب والله اما
 واما الله في ان يصدق على الرضاع و حلال او حرام ان لا يسل على الرضاع اقل من ذلك ر لا سب
 النساء اراي و هذا عبد الما قال السامي صل فمضا ارفع سو وجهه فوله ان السهاد على الرضاع سهاد
 على عور لا يمكن حمل السهاد الا بعد النظر الى الندي راند عور فمضى فمضا السبا على الاسرا كولو لا
 ولما اراي حمد عكرمه من له الخروى عن عمر رعي الله سبه انه قال لا حمل على الرضاع اقل من ساهدين
 وكان لك يحصر من الصحابه ولم يلم الك من احد فكون احما اولان هدايات ما طلع عليه الرجل ولا حمل فيه
 سها النساء على الافرا كالمال واما فلما ذلك لان الرضاع ما يطلع عليه الرجل اما ندى الامه ولا نه يجوز للاحاب
 السر انه راند النحر فجور ونحوها النظر اليه فمضى هدا سهاد ما يطلع عليه الرجل ولا حمل فيه سها النساء
 على الافرا لان قول سها من سها هي اصول اسرع للسرر وهي سرر عند اطلاع الرجال على السب
 به ودا حرا لاطلاع على اهلهم محقق السرر ر محلاي الولاد به لا يجوز لاحد سها حال الاطلاع علما
 قدع السرر الى القول راد اسبها امرا على الرضاع لا فصل للروح ان سار في الما رى عن حمدان عنه
 ان الحرف ال ر رحيه ان اهاب حاب امرا سودا فمضى ان ر سمك كذا كس لك لرسد الله على

الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم فارقها قلبها امرأ سودا واهبا كبرك فقال صلى الله عليه وسلم
 كبرك فدخل وفي بعض الروايات قال عيسى قد كبرك ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاعرض مد كبره
 فاعرض حتى قال في أسنانه أو الراسه فدعاها وادعاه فارقها أو فدعاها فادعاه إلى الأفضل والأولى ألا ترى أنه صلى
 الله عليه وسلم لم يفرق بينهما بل أعرض ولو كان النمر بنو واحدا لما أعرض فدل قوله صلى الله عليه وسلم فارقها على ما
 السكاك وروى أن رجلا روج امرأ حابا امرأ فمرعها بأرضهم فاسأل الرجل عمار صلى الله عليه وسلم فقال في
 أمر المثل ليس أحد يخرجها عليك فإن يذهب فهو أفضل وسأل ابن عباس رضي الله عنهما فقال له لم يمل ذلك ولا يحمّل
 أن يكون صادقا في سهاد بأفكان الاحباط هو المأزفة فادعاه فارقها فالأفضل له أن يعطها نصف المهر أن كان فصل
 الدخول بها لا احتمال صحة السكاك لا احتمال كذبها في السهاد والأفضل لها أن لا تحسبها منه لا احتمال فساد السكاك
 لا احتمال صدقها في الساده إن كان بعد الدخول فالأفضل للزوج أن يعطها كمال المهر والسبه والسكى لا احتمال
 حوار السكاك فالأفضل لها أن لا تحسبها من مهرها ومن المسمى ولا تأخذ القبه والسكى لا احتمال الفساد
 وإن لم يظنها فو في سمع من المتعام معها لأن السكاك فاقم في الحكم وكذا إذا سهدت امرأ أن أو رجل وامرأه أو
 رجلا من غير عدلين أو رجل وامرأه أو رجل من غير عدلين أو رجل من غير عدلين أو رجل من غير عدلين أو رجل من غير عدلين
 كان قبل الدخول بها فلا يسي لها لأنه من أن السكاك كان فاسدا وإن كان بعد الدخول ما تحب لها الأقل من المسمى
 ومن مر المثل ولا تحب القبه والسكى وسألا السكاك القاسد والله عز وجل اعلم

في كتاب القبه

السبه أنواع أربعة القبه الرواح والقبه الأتارب والقبه الرهقه القبه الهام والحداد اما سبه الرواح فالكلام
 فيها مع في مواضع من نادر حو بها وفي نادر سب الوحوب وفي نادر سب الوحوب وفي نادر سب الوحوب وفي نادر سب الوحوب
 منها وفي نادر كشفه وحو بها وفي نادر سب الوحوب وفي نادر سب الوحوب وفي نادر سب الوحوب وفي نادر سب الوحوب
 وحو بها فندل عليه الكتاب والسبه والاحجام المفعول اما الكتاب المر فقولته عز وجل اسكنوهن من حيث
 سكنتم من وحدثكم أن علي قدر ما عند أحدكم من السبه والمقدر والامر بالاسكان امر بالانفاق لا بها لا فصل إلى
 السبه إلا ما خر وحو والا كسب وفي حرف عدا منه من مسعود رضي الله عنه اسكنوهن من حيث سكنتم وانفقوا
 سلهن من وحدثكم وهو نبي وقوله عز وجل ولا تنصروا عليهن إن لا ينصرون في الآية علم
 فتصنعوا عليهن القبه فخر في ولا تنصروا عليهن من عرا سبدا فتصنعوا عليهن المسكى
 فخر في وقوله عز وجل وإن كن أولات حتى فاقنوا عليهن حتى تصنعن فخر في وقوله عز وجل وعلى المولود له رهن
 ركسوهن بالمعروف وقوله عز وجل لسنن دوسه من سمعه ومن قدر عليه ربه فليس مما آما الله وقوله عز وجل
 ومن قبل أن يلقى سلهن بالمعروف قبل هو الممر والقبه واما السبه ماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
 أسوا الله في النساء من عندكم عوا ولا تملكن لا سبهن سوا ما أخذوهن بأمان الله واستحل من فرجهن نكته
 الله لكم عليهن حتى لا يوطئن فرشكم أحد أولاد نبيكم لا تحسبوا كرهوه فإن حضم سورهن فعليه
 وأحذر وهن في المضامع وأمرهن حرم ناعز مريح ولهن عليكم كسوهن ورهن بالمعروف قال لا بالاحل
 بلغت ويحتمل أن يكون هذا الحديث بسرا الماحمل الخوفي قوله لهن مثل الذي عليهن بالمعروف فكان
 الحديث منسما في الكتاب أصله وروى أن رجلا خلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما حق المرأة
 على الزوج فقال صلى الله عليه وسلم لهن ما إذا طعن ونكسوها إذا كن وإن لا يجرها إلا في المنى ولا ينظرها
 ولا يسبح وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهن ما إذا طعن ونكسوها إذا كن وإن لا يجرها إلا في المنى ولا ينظرها

بالمر وب ولو لم يكن القصة واحده لم يعمل ان ما من لها لاحتمل عا ١ به واما الاجماع فلا ان الامه اسم على
هذا واما المفعول فهو ان المراد نحو سبعة حس السكاح حمالا لروح موسه عن الا كتاب حسه فكان مع
حسها اذا الله فكاتب كتابها عليه كقولها صلى الله عليه وسلم الخراج الصالح ولا بها اذا كات حسه
نحوه عن الخروح للسكاح حسه ولو لم يكن كتابها عليه لم يكن كات حسه لانهما في روى من
المسلمين لحسها لا نحو سبعة حسهم موع عن السكاح جعلت سبعة في ما هم وهو من المال كذا هيا
هو فصل ١١ واما سبب وجوب سبب القصة فقد اختلف العلماء فيه هل انما سبب وجوبها استحقاق
الحس الناس بالسكاح للروح علما وهل السبب هو الروح هو رهوكوتها وحده وورعها ولو امكن
السكاح للروح عليها و ما قالوا النواصيه واجتبه سوله ما الى الرجال فوامون على النساء بمقتضى انه يعصم على
معصوم ما السوا من ا واهم اوجب القصة عليه لكونهم فوامين والنواصيه سبب السكاح فكان سبب وجوب
القصة بالسكاح لان الانا على الممول من باب اصالح الملك واستغناءه فكان سبب وجوبه الملك كقصة المالك
ولذا حق الحس الناس للروح عليها سبب السكاح مبرر استحقاق القصة لها عليه لما لها ما الملك فلا أثر
له لا به قد فو بل معوض مر وهو المبرر فلا نابل معوض آخر المعوض او احدا لا نابل معوض لا تحته في الآله
لان فيها ان النواصيه سبب القصة لا انما انما القصة سبب النواصيه وعلى هذا الاصل على انه لا قصه على مسلم
في سكاح وسببها لا يعدم سبب الوجوب وهو حق الحس الناس للروح عليها سبب السكاح لان حق الحس
لا سبب في السكاح انما سبب وكذا السكاح القاصد ليس سكاح حصه وكذا في عند من ان سبب حق الحس
لا به سبب سبب السكاح لا يعدمه واما سبب الخصم الما لان حال العد لا يكون اقوى من حال السكاح
فما لم يحق في السكاح فلان لا يحق في العد ارى ونحو في العد من سكاح صحيح لوجود سبب الوجوب وهو
استحقاق الحس الناس للروح عليها سبب السكاح لان السكاح فام من وجه فستحق القصة كما كات بسببها
هل الترفه بل اولى لان حق الحس الناس الترفه كما كذا حق السرع وما كذا السبب وجوبا كذا الحكم فلما
وجب قبل الترفه بعد ما في سوا كات العد عن ترفه فظان او عن ترفه بعد ترفه رسوا كات الترفه
بغير طلاق من قبل الروح او من قبل المرأ الا اذا كات من قبلها سبب حظوا استحقاقا اشرح هذا احسا
ان الترفه ا كات من قبل الروح سبب في طلبها القصة واسكنى سوا كان الطلاق رجما او ماسا وسوا كات
حامل او ا كات بعد ان كات بعد حولا لا يعدمه بالسكاح عن الحس الناس ان كات مطلقه طلاقا رجما
ار باسارى حامل فكذلك ما المتسوية اذا كات حاملها السكى ولا سبب طلاق والسكاح بالامه وكان سبب
ان لا يكون في السكى الا انه رله الناس في السكى بالنس وعدا في ليلي لا سبه للمتسوية ولا سبب طلاق والمتسوية
د كرتي كات الطلاق وفي مان احكام العد رسوا كان سبب بدل او غير بدل وهو الخلع والطلاق على مال
لما اطلقا ولو حالها على ان مرام السبه والسكى مرام القصة ولا امن السكى لكسبه برا عن مرام السكى لان
القصة حبها على المخلص وكذا مرام السكى فذلك الا را عن حبها ما السكى فيها حق انه عن رجل فله
المعد استأطه ولو اراه عن السبه عن غير قطع لا يصح الا را لان الا را اسنادا او واجب بسبب عدم الوجوب
والسبه محسبها فبما على حسب مرام زمان فكان الا را اسنادا على الوجوب فلم يصح بخلاف ما ا اختلف
بسببها على فيها ما ذكرنا في الخلع ولا بها حلف الا را من السبه موعا عن سبب العد ولا تسبب ذلك الا بعد
سأله الوجوب سبب الوجوب مفسى الخلع باسناد رجما كما لو اطلق على السبه ما يجب وتبصر من انما
كذلك ا وكذا الترفه بغير طلاق اذا كات من قبلها القصة والسكى سوا كات سببها كحمار البلوع
او سبب حظوا كالد ووط اماها او اها او سببها مفسر بعد ان يكون بعد الحول بالنسب السبب وهو حق

الحسن الروح سماه اسم الكبح واذا كان من قبل المراءى كان سمح كبحا لا ذركا وحار المص
وخار عدم الكفا فكذلك لما القصد والسكى ران كان سمح حلولا ران اريد اوطاوع اس روحها او انا
اولسه نسبو فلا منه لما استجنا وها السكى وان كان سمح كرهه والناس ان يكون لهاله والسكى في
ذلك كله وجهه الناس ان حق الحسن فام وبسحق النفس كما اذا كان سمح من فلما سمح ما وكذا اذا كان
انفره من قبل الروح سمح ما وخطور وللأسحسان وحيان احدهما ان حق الحسن قد ظل ردها
الارى ابا حسن بعد ان حوالها الى الاسلا لربها حق الكبح ولم يحب النفس خلاف ما اكان القوه
سمح ما لان حاله حسن الكبح فام وبسالتة وكذا اذا كان من قبل الروح سمح هو مقصده لاها
لاحسن رد الروح من حسن الكبح مني القد لكن هذا بكل بما اذا حار عا اس رحا ارفله نسبو انها
لا سمح النفس ان يي حسن الكبح مدا ما بعد فانه ولا اسكال في الحسه لان حال عدم الاسحسان
لا اعدام سوط من سراط الاسحسان وهو ان لا يكون القوه من فلما حسه فعل هو خطور مع فام السب وهو
حسن الكبح بدمع الاسكال عند الله تعالى راعى ان حسن الكبح اسما او حب النفس بلسه فلما اذا
وقب القوه فعلها الذي هو مقصده لم سمح النفس اذ الحالى لا سمح الفصل بل سمح الزرود الذي
الحرمان لا في الاسحسان كى قبل مورده حوايه حرم المنزلة لما فلما كذا اذا حار ف ما اكان سمح كرهه
على اوط لا فعلها لاس حياه فلا يوجب حرمان اصله وكذا اذا كان سمح من سمح ما وخطور مع فام السب وهو
لان القوه حياه للروح فلا نور فعله الذي هو مقصده اسما فاط حق المردو الفرق من الفصل وانما لم يحرم
السكى فعلها الذي هو مقصده لما فلما ان السكى حق الله تعالى فلا حلال السوط فعل القد ولوا ريد في
الكبح حتى حرم السبه اسم السب في القد لا سمح النفس ولوا ريد في القد اسم السب وحق في القد يعود
النفس ووجه القوي ان السبه في الفصل الثاني سمح واحده بعد القوه قبل الرد لما سمح الوحوب وهو حسن
الكبح وقت وحب القد اسم سمح وهو اسم يرد ارض الرد فاعادب الى الاسلام فعدال العارض محمود
النفس واما في الفصل الاول فالسبه من سمح واحده وقت وحب القد لطلان سمح وهو ما نارد في حق حسن
الكبح لان الرد او حب لطلان ذلك الحسن فلا ريد عنه عند الكبح فلا يعود النفس بدونه والاصل في هذا
ان كل امر لم يطل فعملها القوه لم يطل في القد لما رص منها رال العارض الى القده يعود منها وكل من يطل
فعملها القوه فلا يعود النفس في القد وان رال سمح القوه في القد خلاف ما اذا سمح منها رابها سمح النفس
لان السوط لم يوجب لطلان حق الحسن الباب الكبح وانما قوب التسليم المسحوق القد فاعادب وقد سمح
فسمها فاسم سمح النفس ولوطاوع اس روحها او انا في القد اولسه نسبو فان كان سمح من يطل في وهو رحي
ولا سمح لالان القوه ما وسمح لطلان واما وقت سمح وحدهما وهو محلول وان كان الطلاق تاما او كان
معه من قوه سمح لطلان النفس والسكى محلاف ما اذا اريد في القد انه لا منه فلما الى ان يعود الى الاسلام
وحق في القد لان حسن الكبح حوب رال ولا حوب بالمطاوعه والناس ولوا ريد في القد وحب بذار الحرب
سمح راب واسم السب واسم واسب او سمح فلا منه فلما لان القد قد يطل في رال الحرب لان الرد مع
الطلاق له الموب ولو يطل امر الله وحق امه طالا فاما وذاك المولى او امع روحها سا حق وحب النفس اسم حرحا
المولى لخدمه حتى سبغت النفس ارا دان منه الى الروح و ما حواله كان له ذلك وان لم يكن بها المولى سا حق
طلانها الروح امر ان سوبها مع الروح في القد لبح السبه بالاحب وجهه القوي ان السبه كان واحده في
الفصل الاول لو حود سمح الوحوب وهو الاحساس رسطه وهو التسليم الا انما الحرحا الى خدمه فعد قوب
على اروح الاحساس الباب حواله التسليم فامع وحب النفس حواله فاذا انا هالى الروح با حجه نسبو حتى

المولى في السه فاما النسل الثاني ولقد ما كاتب واحده في العبد لا يندم سب الوحوب او سوطا الوحوب وهو
 التسلم فهو بالقوه به ذل الرام الروح السه اندا في العبد فلا حلك ذلك والاصل في ذلك ان كل امرأ كاتب لها
 السه يوم الطلاق فصاروا الى حال لا يصفها لها فلها ان صودوا احد السه وكل امرأ لا سه لها يوم الطلاق فليس
 لها سه اندا الا التماسر وسير ذلك والوجه فيه ما ذكرنا وسوى في سه العبد عد الاقرا وسد الاسهر وعد
 الحمل لاسوا الكل في سب السه سحاي فليس عليها ما كتب في العبد وان ساء ولد الله لعذر الحمل او لعذر آخر
 ويكون القول في ذلك قولنا لان ذلك امر يعرف من فلها حتى لو ادعى انها حملت اسى عليها الى سب من سبها فلها لان
 الولد سبي في البطن الى سب من فان مص سبنا ان لم يصح فماله كتب انوهم اى حامل ولم احسن الى هذا العاه وطلب
 السه لعذر امنداد الظاهر وقال الروح ان ادعى الحمل فماله كتب سبى العبد لعذر الحمل راك مد الحمل سبنا
 وقد مضى ذلك فلا سه على فان التاخي لا يسب الى قوله بل ربه السه الى ان يعصى عدها الاقرا ريد حمل في عد
 الاناس لان احد العذر ان تظل وهو عذر الحمل فندى الاخر وهو عذر امنداد الظهور المصطغر هاهن دراب
 الاقرا وهي مصدق في ذلك فان لم يخص حتى جلبت حدا لاس اسى عليها بل لا سهير ويا حبس في الاسهر
 التلايه راسع سب العبد بالخص فلها السه لا لها معد وكذلك لو كاتب صه بجميع سبها فظلمها بعدما حل بها
 اعى عليها لانه اسهر من خاصص الاسهر التلايه واستغلب عد الاقرا احق سبها حتى يصح عد بالمساقط وان
 طال سه امرأ بالقوه وقد منه الى الفاضل وقال الرجل للماضي قد كتب ظلمها مدسه ريد ان تصب سبها في هذا المد
 وحدث المرأة الطلاق من الماضي لا اصل قول الروح انه ظلمها مدسه ولكن مع الطلاق عليها مداه ريد عسدا
 الماضي لانه يتدق في حق سبه لان ابطال حق امره وانما ساعدس على ايظلمها مدسه الماضي لان فيها
 امر الفاضل بالسبه ريد من لها السه لا ان ريد مدسه بل سبها بعد ان اقام سبه ذلك او ادعى بها فاد
 خاصص بالاب حص في هذا السه فله سه فاعلى الروح وان كاتب احب منه سائر سبها لغير سب الترفه
 مدسه وانما العبد وان فالتسليم احص في هذا السه وتول فوطا وطا السه لا النول الى اسبا العبد فوطا
 فان قال الروح فدا حربي ان سبها فدا اقتصب عمل قوله ان ابطال سبها لانه عزم على عليها في ابطال حبا لو
 طلق امرأه بالناكوه مدس سبها الى سب من لم يلد لا كمن سب من سبنا وقد كان الررح اسطاها السه الى ريد
 الولاد فانه يحكم سبها قبل الولاد لانه اسه عد أي حصه وحده وبس سه سبه اسه
 قبل الولاد وعداى يوسف لانه دسما من السه وكذلك اذا طلق امرأه في حال المرض فمدس سه
 الى سبنا وامسب عها الى سبنا لم يلد المرأة بعد الموت سه وقد كان أعطاها السه الى وسب الوه بها
 لا رب وسه دسما سه سه اسه عد اى حصه وحده عد اى يوسف وبس رب لانه دسما من السه فمدس
 المسلسل في كتاب الطلاق ولا هم من الترفه قبل التحول بان سب كتاب لا رباع السكاح من كل وجه فمدس
 السب هو الخس الثاب بالسكاح الاولاد اعتمامولا ما وحب سبها العبد لانه لها ان كاتب بموسه
 بموسه عن الخروح لان هذا الخس من سب السكاح واعما سب لخصه الما فاسب العبد من السكاح
 انما سب ولان هس قبل العى اما وحب سبها لان لا احساس وفرا لبالاعل رعه الزوجه ام وحب
 بالاحساس ربه فام

فوق فصل في ما سوطا وحب هذا السه فلو حو بها سرتان احد هما من النوع جمع اسى سه السكاح وسه اند
 رالى عصى احد هما رهوسه العبد اما الاول فسلم المرأة سبها الى الروح وبس حوب التسلم وبس التسلم
 السه ريد ان على من صبا وس ررحا ريد التاسع من وطها را الا صبا عها حصه ا كان التاسع من فلها
 من قبل عار الروح فان لم يوجد التسلم على هذا التسير وفس حوب التسلم فلا عه لها وعلى هذا المخرج مسائل اذا

روح المعهر تخضعه سلمه وقلنا الى الله فلا نسبه لو جردت الوحوب وسرطه وكذلك انما سلمها وهي محب
لا سمع بها وطلب النسبه من طالبها بالنسبه فلا نسبه لانه وجد تحت الوحوب وهو استحقاق الخس سرطه
وهو اسلم على السر الذي ذكرنا في روح رل الدنيا رل حن صم مع امكان الاستسا لا سئل عنها في النسبه
ون طالبها بالنسبه فاصعب من كان امسا عا حق ان امسب لاسبا مبرها العاقل فلا النسبه لانه لا حب عليها
النسب قبل استسا العاقل من مء فاعلم حذمها الامساع من السلم وف وحب التسلم وعلى هذا فاننا لو
طالبها بالنسبه بعد ما اردوا المهر الى ارم معصونه ومسب فلا النسبه لان امسا عا حق فاحب عليها السلم فلم يتبع
من السلم حال وحب السلم ولو كانت سا كنه مبرها معه من الدحول عليها لاني سئل السور في رل حولي
الى مصر ل او اكر لى مصر لا ارله في احاج الى مبر لى هذا آخذ كراء فلا النسبه لان امسا عا حق السلم في سها
لعرص التحو لى الى مبر له والى مبر لى الكرا امسا عا حق فاحب عليها الامساع من السلم وف وحب التسلم وان
كان مصر حق بان كان الروح قد اوفاه امرها او كان موخلا فله نسبه لانه لا نعدام السلم حال وحب السلم فلم
يوجد سرط الوحوب فاحب ولما لم يحب النسبه للباسر وهذه باسر لو مسمب سها عا روجها بعد ما دخل بها
رصاصا لاسبا مء فاعلم بالنسبه سداى حقه لانه مع حق عى وعدهما لانه نسبه لى الكوبه معناه حتى عدهما
ولو مسمب سها عا روجها بعد ما حل بها على كرمها فلا النسبه لانه محبة في المبع وان كانت صم محامع عليها فبى
كالنسبه في النسبه لان المعنى الموحب للنسبه جميعا وان كانت لا محامع عليها فلا نسبه لها عند او عند الساقى لها
النسبه ساء على ان سب الوحوب عند السكاح وسرطه سدم السور وقد وجد او سرط الوحوب عند ما سلم النفس
ولاسد في السلم في الصمير الى لا محامع عليها لانه لا من عى هالسا الماسع في ساسا اوطء والاستماع
لعدم قول الخلل لذلك لعدم سرط الوحوب فلا حب وقال ابو يوسف اذا كانت الصمير محمدا الروح وسمع
الروح بها بالخدمه فسلمت سها النسبه من سا ردها وان سا امسكها فان امسكها فلا النسبه وان ردها فلا نسبه لها
لا باذام يحمل الوط لم يحدد السلم الذي اوجه العمد فكان له ان سمع من القول فان امسكها فلا النسبه لانه
حسب له بها نوع مسمعه وصرف من الاستماع وقد رضى بالتسليم انما صر وان ردها فلا نسبه لها حتى يحى حال
صدرها على جماعا لا نعدام السلم الذي اوجه العمد وعدم رجا بالتسليم انما صر وان كان الروح صمير او المراء
كبره فلا النسبه لو حو التسلم منها على النسبه الذي ذكرنا واسا عا الروح عى النفس وأنه ليس له ط الوحوب
النسبه رك ذلك لو كان الروح حوا او عدا او حوسا لى او مرسا لاسد على امسا عا او حوا حنج فلا النسبه لانه
فلا ولو كانت المراء مرصه قبل العاء مرصا عى مء امسا عا عى مرصه فلا نسبه بعد العاء وقلنا انسا
و اطلب النسبه فلم ينفها الروح وهي لا سمع من النسا لو طالبها الروح وان كانت سمع فلا نسبه لها كالصمير
كذا كرى طاهر الزواه وروى عى أى يوسف انه لا نسبه لها قبل العاء فذا قبلت وهي مرصه فلا ان ردها ووجه
رواه أى يوسف انه لم يحدد السلم اذ حو حله ومك ولا سئل ذلك مع الماسع وهو سور الخلل فله نسبه النسبه
كالصمير الى لا يحمل الوط واداسا سمب سها وهي مرصه لانه ر هالسا السلم الذي اوجه العمد وهو السلم
الممكن من الوط لما لم يحدد كان له ان لا سئل السلم الذي لم حله العمد وهكذا قال ابو يوسف في الصمير الى لم
محامع عليها لان ردها فلا وجه طاهر الزواه ان السلم في حق امسك من الوط ان لم يحدد وقد حذق حق
امسك من الاستماع وهذا نكح الوحوب النسبه كى الخاص والنسا والصامه صرم ريسان واداسا سمب فلم
يحدد منها السلم راسا فلا نسبه النسبه وقال ابو يوسف اذا كانت المر نسبه يوسف وسمع بان عرا عا
فان سا رها وان ساء امسكها وان امسكها فلا النسبه وان ردها فلا نسبه لها ماد كرى الصمير وان سب وهي تخضع
م مرسى سها ررح مرصا لا سئل مع امسا عا لم سئل سها لانه لا خلاف لان السلم المطاق وهو السلم

الممكن من اوط رالاسماع قد حصل بالاسمال لها كاتب تحفته كذا الاسمال ثم فسر اسلم لما رخص عمل
الروال وسه الخصى او هول اسلم المسحوق بالمسحوق الى لا حيل الا اقول الاسمال رعد هو
النسلم في حق الاسماع لاقى حق الوط كافي حق الخاص وكذا الاسمال حسب سلفها بامعونه معلوته
او كبرت قطعت النسخ حتى لا تسلم روحها جامها او اسماها فلا تسلم لها فلو لو حلت في رد كرفي
الخامع الكه ان لاهته لها ولم تسلم من ما اكل احسن قبل الاسمال او حيد وفي ما اكله على
التحمله اولان حسب اسكج قد بطل ما رخص حسب اس لا صاحب الدار احي خسا فند روت
النسلم انما هي من فلها هو مطلقا صارت كلسر كوالك حتى انها اكلت حوسه في من قبل النسله
ون كاتب سدر عا ان حلي منه من خسا فلها تسلمه ان كاتب في موضع لاند على التحمله فلا تسلمه
فلها ونداسه احمده حتى اذاع لها اكلت سدر على ان سله لها فلها فمها سدر الميع فوطا لها الروح
وهذا تسلمه النسلم في مطالع لصفه من قبله ولا سكر حب وان كاتب لا سدر على التحمله وتسلم
وب معنى من فلها هو موط ظلمه وار سوجب منه وحسب بعد النسله سمل من قبله لاقى المره ردا
ان سدر في ان ماذ ك ال حتى في احسن حبوب على ما اذا كاتب حوسه و سدر على فسا به وما اكلت
فادر على النسله فلم من ور سه ما رهدا سحر و يا ام عصى مع السدر على اسما صارت كما حاست
نسها فمصر معي اسما وود من الدعي هاسه ما حده رحل كارهه فب ب سهر او سها صاحب
م يكن لها سهر انه الى معها ثواب اسلم لا معنى من جهه ا ح و به عن اى يوسف ان لها تسلمه لا احواب
ماها من فلها واربها والتمها لها تسلمه عدله فلها اذا سمل اوله تسلمه اما لا سمع على ظاهر اراه روع
ان يوسف ان لها تسلمه عدله سال ما قبل الاسمال ولا تسلمه لها وحده ان سب النسلم انى اوجه
المنه وحق حسب قبل الاسمال بعد اذ ان له فلها مع اعلم لصفه ضررى التسلم اصر كاهل في المره
الان بها فل لا حوله ان د ر لى اسه لى يتع الى اعمده والمره الى عباس هال ان
وحده ظهر الزوايه ان اعمده انى حبه مه حاسلم مسبه وهو ممكن من الاسماع ر ارض وهذا النوع
من اسلمه ندى لا سحاق النسله كسلم احاس والسبا واحرمه راضا مع ما ان اسلمه اقل سوسه
واسلمه اراه الميع من ارق واه ن لعلح فمك الاسماع سمارط ارحب المره تسلمه و كات
ذلك قبل السبا وحب بلخر ولا ر ح في مانه ان تحميم خر لى ر اروح ولسه لها فوهم
جمه لا لها تسلم من النسلم بسوجوب اسلمه صارت كلسر وان كاتب اسلمه الى ر اروح وحب
مع حرم فل دور اروح قد دل او يوسف لها تسلمه روع حمله لها ووجه قول حده ان اسلمه قد دل
امر من فلها هو خر وحها ولسه حتى اسه كلسر لاي سب ان التسلم المطلق قد حصل بالاسمال
الى منزل اروح روع رخص ا ارض وهذا الاسمال النسله كما اسلمه الى منزل روحها سها صو
رمضان او سول حصل اسلمه اطلق و ال روع لم سدر فلها تسلمه كلسر تسلمه ر اوحه سا
النسله اصل اقول ان يوسف رخص هاسه الى سله لا تسلمه اسر لان اروح لا لمزه الا عده الحسر
وما ر ما الله الى حب البائرا في السر من اسكا محرد في عدا اسلمه لا اله الا الله رخص ر ارض
سلفها كاتب لاند سلفها اسلمه كما وده حتى الحسب سلفها راعها لاقى اروح و حور
مكة او ادهم بها بعد اذا احمده لا ح الها سبب خسا لا ما حبه مدي في لك تصارت كاللار
و طلب خسه بلاه اسهر قد رادها بواشى لم يكن على ارح ذلك ولكن تسلمه تسلمه واحد فا
اد احد ب ماني لان اواحه عه لها تسلمه الله ماله لسه لسر سله لا مة قرض لها كلسر

وهذا لا يفرغ على اصل خندها اذ لم يخرج اثر مع الى الحج فاما اذا خرج فلها القصة فلا خلاف
لو جرد التسليم المطلق لا مكان الاستماع بها وطا واسعا على الطريق فصار كالمسعى في بيته ولو آلى منها اظهر
مها فلها التسعة لان حق الجنس قائم التسليم وجوده في مكانه من وطاها والاستماع بها سر واسطه في الاثلا
و بواسطة سدس الكفار في الظاهر فوجد سدس حوب القصة سرط وجو بها فوجد ولو روح احب
امر انه او عيها او عيها ولم يعلم بذلك حتى دخل بها في سبها وحب سلها ان يعرفها بعد احبها فلا امر انه
القصة لو جرد سدس الوحوب وسرطه وهو التسليم الا انه امسح الاستماع بها امر ص رول فاقسه الحص والناس
وصوم رمضان ولا تقع لاحبار ان وجب عليها العبد لا يامع من تكاح فسدد على هذا الاصل يخرج
ما امر روح خرا عذامه او عه او مدر او امر ان يواها المولى بحسب التسعة والا فلا لان سدس الوحوب
وهو حق الجنس وسرطه وهو التسليم لا يحق بدون السوء لان السوء هو ان يحل المولى سبها من روحها
في منزل روحا لا يستخدمها فاذا كان معوله خدمه المولى لم يكن حوسه عبد الروح ولا مسله اله ولا
بحر المولى على السوء لان خدمها حق المولى فلا يحل الانسان على اسما حتى يفسده فان يواها المولى ف
بداله ان يستخدمها فله ذلك ماد كانا خدمها حق المولى لان منافع سائر الاعيان حس على ملكه واعا
اظهارها للروح بالسوء وللمعرا نسر عاز به ولا شبهه على الروح مد الاستخدام لثواب التسليم فيها من
حبه المولى ولو يواها مولاها بالروح فكاتب يحق في اوقاف الى مولاها فخدمه من عرا نستخدمها فالوا
لا تسقط سبها لان الاستدراك ما يحل بالاستخدام لم يوجد ولان هذا العبد من الخدمة لا يندفع في التسليم
كالحرف اخرج الى منزل امها وان كان مكاتبه روحا فان المولى حتى جاز العبد فلها القصة ولا سرط
السوء لان خدمها ليس حق المولى اذ لا حق للمولى في منافع الاثر انه ليس للمولى ان يستخدمها فكاتب
في منافعها كالحرف جرد المولى على التسليم وحب على الروح التسعة والعبد اذ روحا ن المولى حر او امه فهو
في وجوب القصة كالحرف لا سواءهما في سدس الوحوب وهو حق الجنس وسرطه وهو التسليم ولهذا استويا
في وجوب المهر الا ان الفرق بينهما ان السه اذا صارت مفر وجهه على العبد سعل ربه وكسبه ساع فيها
الا ان سده المولى فسطح حق المهر كسائر الدون وسداسها قبل العله المولا فان كان المولى صرب عليه صر به
فان بقه امر انه يخدم على صر به مولا لا يماقر صر به صرب مالى فسه حتى ساع بها فاسه سائر الدون
حرف العله فاملا احب للمولى على عدى دس الحسبه فان مات العبد قبل السع نظمت القصة ولا يوجد
المولى في ثواب محل التعلق فمثل التعلق كالمسد المزهون اذا ملك مثل الدس الذي يمل به وكذلك
اذا قبل العبد في ظاهر الزواجه ذكر الكرخي انه اذا قبل كات التسعة فسه وجهه ماد ذكر الكرخي ان القصة
فامم مام العبد لا يانه له فتقوم مقامه كانه هو كلى سائر الدون وجهه ظاهر الزوايه ان القصة ما عام مقام الزوجه
في الدون المتعلقه لا يماخرى حرن الصلاب القصة يخرى حرن الصلاب على اصل انما لها يد كرا ن ساء الله
مالي فسطح المول قبل النص كسائر الصلاب ولهذا لو كان الروح حر اصل خطا سخط عذما ولا مام
الذنه مقامه فكذا اذا كان عدا وكذلك المدر وام الولد فلها عرا ن حولا لا ما عون لان دونهم سعلوا كسا هم
لا رفاههم بعد استسماهم رفاههم لان الاستسما بالسع ورفاههم لا يحمل السع واما المكاتب فسدنا سعلوا
الدس ربه وكسبه كلس لسور الاستسما من ربه لاحال المعزله اذا عجز بعودها ففسخ بها مادام
مكاتبه اذا فسخ بغير وصارها ساع بها الا ان سده المولى كفى العكابه واما الفسخ العنص فهو عداى
حسبه سرله المكاتب الا انه لا تصور ربه انه عجز والسع في الدس ففسخ بها عدهما هو عجزه على دس ولا
حب على العبد سده ولد سوا كان من امره حر او امه لانه ان كان من حر يكون حرا فلا يحل على العبد ربه

الحر ويكون على الام ههنا كاسه و ان كاسه فعلى من رب الولد من الفراه وان كان من امه
 فكون عندا مولاه فلا يرم سر سبه وكذلك الخادار وح امه فولدت له اولاد ههنا الاولاد على مولى الامه
 لا هم مالسك والمد والخرى ذلك سوا وكذلك المدر وام الولد ههنا كالامه السبه لما قلنا وان كان مولى
 الامه في حد المسائل صرا والروح اب الولد على الامه على ولد بل اما ان سبه مولا ارفع
 عليه ان كان من امه ههنا وان كان من مدر او ام ولد على الاب عليه ثم يرجع على المولى اذا اسر لعذر الخرج على
 السع ههنا لعدم قول الخلل فاما اذا كانت مكانه فعه اولادها لا تحب على روحها وانما تحب على الام المسكاه
 سوا كان الاب حرا او عبد الا ان ولد المسكاه ملك للمولى رحمه وهو حق المسكاه كسأ الا ترى انها تسعين
 ما كساهي ربهما وعيها واداء كاسا كساه حياها كاس سبه عليها لان سبه الانسان يسع كسه قال النبي
 صلى الله عليه وسلم ان اطب ما اكل الرجل من كسه ران روح امه من عده فله السعه على العبد لان السب
 حب لعل على امه ادى وجوز ان حب على عداها وان روح امه من عده فمعهما جميعا على المولى لا هما جميعا على
 المولى والله عز وجل اعلم والعكاه في استحقاق السبه على روح المسلم كالسبه لاسواهما في سب
 الاستحقاق وسرطه والدي في وجوب السبه عليه لروحه الى تسعين محارمه كالمسلم لاسواهما في سب
 الوجوب وسرطه ولان ما ذكرنا من دلائل الوجوب لا وجوب الفصل المسلم وادى في السبه ولقول النبي صلى الله
 عليه وسلم واقلوا عدا الله فاعلمهم ان لهم مال المسلمين رطهم ما على المسلمين على المسلم سبه روحه فمكدا على
 الدي واما اذا كانت من حارمه فعداها احسبها اطلس السبه فان الناسي سبي بالسبه لها وسدان سب
 وجدورهم والساعي لا تقى سا على ان هذا الكاح فاسد عديم اما عداي حسبه فسد كنعص مساحا اله صحيح
 عديم حتى بال اهما ران عليه ولا تعرض عليهم اقل ان افعلا وسلم احدهما وذكر الكرخي ان هذا الكاح
 فاسد لا حجاج واعدا وحب ابو حسبه السبه مع فها هذا الكاح لهما ران عليه مع فساد عدا فان احسبه
 قال ان ارضي عليه السبه لكل امرا اقر على سكاها حارا كان الكاح عدا او باطلا ووجه انه لما اقر على
 سكاها فعدا الخي هذا الكاح بالسكا الصحيح في حق رحوه السبه وقد طعن الكاح انما سب السب صحيح في
 بعض الاحكام من السب رائد رعد ذلك ونسوي في استحقاق السبه للسبه المعسر والموسر فمسحق الروح
 السبه على روحها وان كانت موسر لاسواهما في سب الاستحقاق وسرطه ولان هذا السبه فاسد لا راص
 فسوي فها القبر القمي كسه الناسي والمضارب خلاف سبه الحارم اما لا حب للنبي لا بها حب صلاه محبه
 لكان الحاحه فله حب عديم الحاحه وحب حد السبه من سبهها القاصي لسبها لا يسرد سبي اللهه الا تصفا
 اورصا على ما ذكرنا الله تعالى بخلافه بدون الارحام فها لا تحب من عدهها القاصي رسبه والوالدين
 والمولود سب من سبهها القاصي الفرق من هذه الخاله ذكر في سبه الاقارب ان ساء الله تعالى ولا سبه للناسر
 لقواب المسلم معي من حبهما وهو النسور والنسور الكاح ان مع سبهها في الروح يعرج حارجه من مهران
 حرجه به اذنه وغاب او سافر فاما اذا كانت في مهران ومعت سبهها رواه في السبه لا بها محوسه خطه مسع
 بها ظاهر او البافكان معي المسلم حاصل والنسور العدا ان خرج من سب العدا مراعه لروحها او خرج لمعي
 من فلهما وندرون ان فاطمه سب فس كاس بدو على احماها فعلى النبي صلى الله عليه وسلم الى سب ان لم يكون
 ولم جعل لها سبه ولا سكي لان الاحراج كان معي من فلهما فصارب كها حرج سبهها امه لروحها واما الثاني
 وهو السرط الذي يخص سبه العدا فهو ان لا يكون وجوب العدا حرقه حاصله من فلهما سب عداها
 والناس ان ليس سرط وندروحه الناس والاستحسان فيما تقدم وكل امرا لها السبه فلهما الكسر لولده تعالى
 وعلى المولود له ربهن وكسبه بالمعروف وعبر ذلك من النصوص التي ذكرناها فعدم ران سب رحوهها

لا عيب وكذا شرط الوجوب ونحوه على المورس والمعرل ان لسل الوجوب لا يتصل واحداً من كل امر لها
 السهول السكنى لقوله عز وجل اسكنوه من حيث سكنتم من وجدكم وفرا ان مسعود رضى الله عنه اسكنوه
 من حيث سكنتم واشتوا عنهم من رخص ولا بما استوفى من سب الوجوب رخصه وهو ما كرهه سوانى
 الوجوب وسواء في وجوهها أصل الوجوب المورس والمعرل لان الوجوب لا يوجب التفصيل راما
 حلت في مقدار الواجب منها وسواء ان سا الله تعالى في موضعه ولو اراد الروح ان يسكنها مع صر بها أجمع
 اجابها كما في الروح واحده ومثله من غيرها وانها فاقب لك سلبه ان يسكنها في منزل مرد لا يهر من ماله دها
 ر يصررها في المساكنه وانما هذا دليل الادى والضرر لانه محتاج الى ان يجمعها وناسرها في اى وقت سبق
 ر لا يمكنه لك اذا كان معها ما لم يحل لو سكن في الدار سوب من غشها سا وحمل لئها غلغا على حده فالتواها لئس
 لها ان يظالمه بسب آخر ولو كانت في منزل الروح لئس معها احد لها كما فسك الى الناس ان الروح نصرها
 و ر بها سال الفاضل حرامها فان احبوا ما قال وموم صالحون فالفاضل يودعه ر امر ان يحسن النها و امر
 حريمه ان يسجنوا عنها وان لم يكن الحرام فوما صالحين امر الفاضل ان يحولها الى حرام صالحين فان احبوا
 الفاضل يحرف ما قال فها حاله ولم يحولها والروح ان مع أهاها واماها وولدها من غير ومارها من الدحول عليها
 لان المنزل له فكان ان يجمع من سا وليس لها ان يجمعهم من النظر لها وكذا ما حارح المنزل لان ذلك ليس حق
 لها ان يكون في ذلك منه ان يحاف عليها التساؤل ان يجمعهم من ذلك انما

فصل في واما ان من مدار الواجب منها والكلام في هذا السبل في موضع احد هما في ان ما سدر به هذه النعمه
 وانما في ان من تدر به اما ان ول من ادخلها ما قد قال احسانه هذه النعمه عر صدر سبها بل يكفها بها وقال
 لافى صدر يسبها على المورس مدان وعلى الموسس مدوسب على المعرفه مدواصح نظاهر قوله تعالى
 لئس دوسعه من سعه اى قدر سعه قدر لها مددر ولا نه اطعام راحب فحجب ان يكون مدرا كالا طعام في
 الكفارات ولا ما وحب بدلا لها من سا به الملك مدى ومعا لئس عسكم فكاتب مددر كاعى في السع
 والمهرى السكاح ولما قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف مثلها على المدرفى قدره حالف النص
 ولانه اوجبها باسم الرزق ورزق الانسان كسائه من العرف والماد كرزق الناصي والمصارف وروى ان همد امرا
 ان سنان قال يا رسول الله ان انسانا رجل سحج وانه لا ينطق ما يكفى وولدى قتال صلى الله عليه وسلم
 حدى من مال ان سنان ما يكفى وولده بالمعروف نص عليه فصيل السلام على الكفاهه فدل ان هذه
 الروح حبه مددر الكفاهه ولا بها وحب نكو باخره من حق الروح مجموعها عن الكسب لئنه فكان وجوبها نظر بن
 الكسائه كسائه الناصي والمصارف واما الا فبى حجه عليه لان فيها امر الذى عند السعه لا شاق على قدر السعه
 مطلعا على المدر الزور فكان السدر به مفيد المطلق ولا يجوز الا بدليل وقوله انه اطعام راحب بطل سعه الا فارب
 فانه اطعام راحب وحق مددر مسبقا بل الكفاهه والتدبر الزور في الكفارات لئس لئسها حقه واحده بل
 لئسها عداد حصه لوجوبها على وجه الصدقه كالركا فكاتب مددر سبها كالركا ووجوب هذه النعمه لئس
 على وجه الصدقه بل على وجه الكفاهه فتدبر نكفاها كسفه الا فارب واما قوله انها وحب بدلا مجموع رسا
 قولها ما يحجب سا به الحسن بل يحجرها على الحسن ولا يجوز ان يكون واحده سا به ملك السكاح لما كراوا ا
 كان وجوبها على سبل الكسائه فحجب على الروح من النعمه قدر ما يكسها من الطعام والادام والدهن لان انظر
 لا يוכל عاد الاماد وما والدهن لانهما للسا ولا تدبر معها الدرهم والدهن على اى سعر كانت لان فيه اصرارا
 لحد الروح ان السعه تدبر وفه رخص بل تدبرها على حسب احادف الاسعار علا رخصه رانه للحاس
 وحب عليه من الكسوى في كل سعه من رخصه وسواء لاها كما يحتاج الى الطعام والسرا يحتاج الى الناس

له ر ر دفع الخروا در حلف لب السبا والاعسا والسب اصف على ما ذكر ان سا امة على ك
 في كتاب السكاح المسمى من ص ليه حمده احدى اسه الموصيه عنه بذلك - ول على اعسا فوا اسه في
 ا ف ولد ح ر ح ليه عيا او السج ر ليه و س المزا الطبع المسمى ر صبح و " ر ح ن سول
 امة على امة عنه وسلم قسم الاعمال من على ووصيه حتى اسه ما حصل اعمال الخارج على على واعمال اذا حل
 على وطمه حتى اسه ما ر ليه كماله على ذلك ان اسه و به مر الر ح ان و ليا تصام ميا وواسه ح دالسج
 واحه م ر لا خور له احدا لا ح على ذلك لاها احده الاخر لاحدها على عمل احدها سون
 فكان في معنى الزسو فلا حل له الا حدود كرامه او اناس ان هذا اكل ما سله لا يسر على السج ر امة
 ا كاس من باب الاسه اف و ما ا كاس على لك هي من حدم مسها حرم على ذلك وان كان طه م ح
 ح دما السب امة واسكو ا كاس ممر عه لسفها وحدها لا سفل طه ذلان امو اسب لا حوم با وحدها
 محتاج الى م لا ح سله لا كه من ح ر ا ح د في قول اني ح سبه ر ح د وعده ان يوسف ح
 لها من ولا حها كه من ذلك وروى عنه رانه اخر ان المزا ا ا كاس على مقدارها من حدمه ح
 واحد ر عتج الى اكه من ذلك ح لا كه من ذلك بالمعروف به احد استخاوى وجهه ظاهر قول
 ان يوسف ان حدمه امرا لا يوم ح م واحد ل ح ا ح ح الى م من يكون احد ما مضا للاخر
 وجهه قولها ان الروح فوام حدمها بسبه لا يرمه حبه ح د اسلا و م واحد هو م مامه
 دار يامه غير لابه افام م مضا كانه ح د بسفه ولا حها م ر ا ح د لا يرمه ر ا ناد على ذلك ليس له حدمه
 ح د ر به ولا يكون اعسا الخادم من اولي من اسلته والار به فقدر بالافى وهو واحد هذا اذا كان روح موسر
 و ما ا كان ممر اف د رى الحس عن اى ح سبه انه ليس عليه حبه م ان كان لها حدمه و قول ح د ان كان لها
 حدمه فله حبه والا ف ر وجهه قول ح د انه لا كان لها حدمه على اهل الارضى ما حدمه مسها فكن على الروح منه
 م بها وان لم يكن لها حدمه دلها ا صه حدمه مسها فلا ح د على ا ح د ح دم لكر وجهه رانه الحس ان الواح
 على الروح الممر من السه اذ في الكناه وقد سكو المزا حدمه مسها فلا يرمه سه الخادم ان كان لها حدمه انا
 البى وهو سان من ح د ر به هه السه فدا حلف فها سا كالك ر حى ان قدر اسفه والسكو ممر حال الروح
 في سار اعسا ر لا حها وهو قول السامى اسنا ر كرا الحصاص انه ممر عها حها م حى لو كان موسر فله
 هه السار ان كان ممر من فله سه الاعسا ر وكذلك ا كان الروح ممر او المزا موسر ولا خلاف في ح د
 احما و ما ا كان ا ر ح موسر او المزا ممر فله سه السار على ما ذكر الكرى على قول الخصاص علها ان
 من سه الموسر ان ووسع من هه الممر حتى ا كان الروح ممر طى السبا ما كل حمر الخواوى ر طم الح
 وان ح ر المزا ممر طه في السرا كن منها حمر السبع لا ح علها ان نعمها ما كنه ولا تطعمها ما كات ما كى
 في سب اهلها اسوا لكر تطعمها حه الحله وطم السبا وكذلك السكو على هذا الاسار وجهه قول الخصاص
 ان في اسار ح تهما في ح د ر اسفه والسكو طم من الحاس فكن ا رلى من اسار حال ا ح د م و الصبح
 ما ذكر الكرى لوله انه على لسق دوسه من سعه ومن قدر علها ر فله طم عا انا انه لا تكف اسه حالا
 ما اناها و هذا في الباب و اعرف هذا قول انا كان الروح ممر اسق سها ا نى ما تكفها من اسها
 والادام ادهن بالمعروف ومن اسكو ادى ما تكفها من السبه والسونه وان كان موسر اسق سها اربع
 من ذلك بالمعروف ومن السكو ارفع من ذلك بالمعروف ان كان ساسق سها اربع من ذلك كنه بالمعروف
 ومن السكو ارفع من ذلك كنه بالمعروف و اما كات السبه والسكو بالمعروف لان دفع السر ر س الروح ح
 واجب وذلك انما الواسل من الكناه وهو حمر الممر وى فكسها من السكو من السب من حها

وملحه وسراد بل انصاف عرف دار ما على قدر حاله من الحسن واللين والوسط والحسن اذا كان من القفرا واللين
اذا كان من الاعسا والوسط اذا كان من الاوساط وذلك كله من العطف او الكنان على حسب اذات البدان
الا الجار فانه مرص على النبي حمار حر روى السا راد على ذلك حسو باور و حسب اختلاف البلاد في الحر
والنرد واما سعة الخادم فقد قيل ان الروح الموسر يلزمه منه الخادم كما يلزم المعسر منه امرائه وهو اذى الكفانه وكذا
الكسو ولو اختلفا في ان المراهة موسر وسطه منه الموسر وقال الروح ان موسر وعلى سعة المهر من والفاسي
لا يعلم خلافه كرى كتاب السكح ان القول قول الروح مع عبده وكذا د كرافاسي والخصاف ود كرحمدي الزبادات
ان القول قول المراهة مع عبها واصل هذا انه متى وقع الاختلاف بين الطالب وبين المطلوب في سائر المطلوب واعساره
في سائر الدون فالمساح اختلفوا فيه منهم من حمل القول قول المطلوب مطلقا ومنهم من حمل القول قول الطالب مطلقا
ومنهم من حكم فيه راي المطلوب وحمل دليل من الامر من حمل القول قول الطالب في البعض وقول المطلوب في
البعض ود كرى القليل اصلا بوجه ان يكون القول في السعة قول المراهة كذا فصل الخصاف لكسبه كراصلا
سعي ان يكون القول في السعة قول الروح وسان الاصلين رد كراحيج فاني في كتاب الحسن ان سا الله تعالى فان
اقام المراهة السعة على سائر فليست بها وان اقامتها الله فالتبته لا بها سعة ربه ان روح لا ينسب سندا ولو
فرص الفاسي لها سعة سسر وهو معسر ثم اسر قبل تمام السهر ربه فاني انصر في ان السعة تحلف باختلاف السائر
والاعسار وكذلك لو فرض لها فرضه للوف والسهر رخص ثم سلا فليست بها سعة ربه فاني انصر في ان السعة تحلف باختلاف السائر
لان الواجب كفاية الووف وذلك تحلف باختلاف السعر ولو فرض لها سعة سسر فقد عفاها الروح الهام صاعب قبل
تمام السهر فليس عليه منه اخرى حتى يصح السهر وكذا اذا كساها الروح فصاعب الكسو قبل تمام المد فلا
كسو لها عليه حتى يصح المد الى احداث لها الكسو بخلاف سعة الافارب من هال البحر على سعة اخرى
وكسو اخرى تمام المد التي احدثها الكسو اذا حلف انها صاعب ووجه الفرق ان تلك السعة تحلف للاحقاحه الا
يرى انها لا تحلف الا للتحاح وقد حلف الحاحه الى سعة اخرى وكسو اخرى ووجه الفرق ان تلك السعة تحلف للاحقاحه الا
بالحاحه بدليل انها تحلف للموسر الا ان لها سبها الا عواص وقد حلف عواص عن الاحساس في جميع السهر فلا يلزمه
عوص اخرى في هذه المده ولو فرض الفاسي لها سعة او كسو هي الووف الذي احدث له وقد ذهب تلك السعة او
الكسو بان اكلم من مال آخر او نسب بوا آخر فلها عليه سعة اخرى وكسو اخرى بخلاف سعة الافارب
والفرق ما ذكرنا ان سعة الافارب تحلف لها الحاحه صله تحصره لا حاحه عدها سعة الكسو وسعة الروحان
لا تحلف لكان الحاحه واسمح حرا على الاحساس لكن لها سبها العوصه عن الاحساس وقد حلف عوصا
في هذه المد وهي تحسبه بعد مضي هذه المد محس آخر فلا بد لها من عوص آخر ولو حلف سبها قبل مضي المد الى
لها احداث او عرق الووف فلا سعة لها على الروح ولا كسو حتى يصح المد بخلاف سعة الافارب وكسوهم والفرق
بمواد كرا والله اعلم

وقيل **فصل** واما ما ان كسبه وحوبه سعة هذا حلف العاقل في كسبه وحوه بافال احسانا بها تحلف على وجه
لا يصير ساق دمه الروح الا هضا الفاسي او راضي الروح فان لم يوجد احد هذين سقط مضي الزمان وقال
السامعي انها سسر ساق الدم من عرفضا الفاسي ولا رضا ولا سقط مضي الزمان فمع الكلام في هذا القليل في
مواضع في سان ان القرص من الفاسي او الراضي هل هو سطر صرور هذه السعة ساق دمه الروح ام لا وفي
سان سطر حوار فرضها من الفاسي على الروح اذا كان سطر طوافي سان حكم صرور بها ساق دمه الروح اما الاول
فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في السامعي قوله روحه وعلى المولود له رهن وكسو من المعروف وعلى
كاتبه انحاب وقد احرر سجنه ونما على عن وحوبه السعة والكسو مطلقا عن الزمان وقوله روحه وحل لسبق دوسعه

من سمع ومن علمه ففلسفي ١٢١ انه امر على الايمان مطلقا في الوعد ولا في السعة قد ربح والا حصل
 ار ما ربح على ايمان لا يستلزم الاصال او الاراء كسائر اواحباب ولا يربح عوضا او حرمها بما يتلوه السعة
 فمبني في انهم من سعة فضا كغيره دليل على ان اروح غير على تسليم السعة وعرض سلبها والفصل لا يحصل
 احسن راحة ولذا ان هذا السعة غير عرض السعة وان كان سعة الاصول فكما السعة بموضع حتمه لانها
 لو كانت عوضا حتمه واما ان كانت عوضا عن سعة السعة وهي الاستماع واما ان كانت عوضا عن سعة السعة وهي
 الاحتباس بها لا سيقل الى الاول لان اروح ملك معها بالعقد فكل هو الاستماع مقصود في سعة
 استماعها مع ذلك ومن تصرف في ملك سعة لا يلزمه عوضا غير ولا وجه الثاني لان سعة السعة قد قيل بموضع
 من قدر ما قيل بموضع آخر جلب السعة في موضع قدر يكون عوضا حتمه بل كانت سعة ولذا في سعة السعة على رده
 هو له غير وحصل على المولد له من وكسبه في امر روي والروى اسم للفصل كروي الناصي والفصل لا ملك
 ما سلب بل مر به يتقيد بها وهي التقيد في السعة او سعة التقاضي لان التقاضي له راحة الا ان في السعة او التقاضي
 لان ولا في الايمان على سعة اقوى من ولا في التقاضي سعة خلاف المهر لا في الواجب سعة ملك السعة فكان عوضا
 مطلقا فلا يستلزم حتى الزمان كما في الدون للطلقة ولا تحته في الآتي لان فيها ربح السعة لا ما هوها واحده
 لا بها الا سعة صان للوفاء في سعة السعة استصحب الخال وان لا يصلح لانها السعة واما قوله ان الاصل
 فيها ربح على ايمان لا يستلزم الاصال ارا لا يقول هذا حكم الواجب مطلقا لاحكام الواجب على طريق
 الفصل بل حكمه انه يستلزم حتى الزمان كسعة الادب واجر السعة وقد حرج الخواص عن قوله بها
 ربح عوضا واما الخبر والخس والفصل جعل ذلك في اجتهاده غير على سعة الاقارب وبخس ما وان كانت
 سعة وكذا من اوصى بان يوفى عند من فلان بعد موته ما في الوصي واما في الاقارب من سعة السعة في السعة
 غير عليه وبخس ما وان كانت السعة سعة قد ان الخبر والخس لا سعة معنى الفصل وعلى هذا يخرج ما اذا
 استند على اروح هل الترضى او له اوصى فاحسبها لا يرجع ذلك على الزوج بل يكون مطوعه في الاذن
 سواء كان الزوج سعة او حصر الايمان بقدر ما في ما ربح لعدم شرطه ربه اذا ساقى منه فكانت الاسماء
 الزام اندس الزوج بغير امر وامر من له ما لا امر فلم يصح وكذا اذا اوصى من مال سعة ما قلنا ركذا لو
 ارباب ربحها من السعة بل فرض انما هي والتراضي لا يصح الا لانه ارا عمال ليس بواجب الا ارا اسباط
 واسباط ما ليس بواجب مع وكذا الوصا لبحر وحيا على سعة وذلك لا يكسبهم طلب من التقاضي ما يكسبها من
 التقاضي فرض لها ما يكسبها لا ما يطلب ما ليس بواجب الخلف قبل الوصا باطل كالا راء واما اسلم واما
 اتقوا فلو ربحوا الترضى على التقاضي وحوار منه شرطان احدهما طلب الترضى منه لانه ما سعة السعة
 على الزوج حذرها فلا بد من التملك من صاحب الحق الثاني حصر الزوج حتى لو كان الزوج سعة فطلب الترضى
 التقاضي ان فرض له سعة سعة فرض ان كان التقاضي عالما به وجهه وهذا قول أي حتمه الا آخر وهو قول
 سرح وقد كان اوجهه او لا حول وهو قول ابراهيم الحنفي ان هذا ليس بشرط ورضى التقاضي السعة على الغائب
 وحتمه هذا القول ما روي ساعى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال فداكم ارا او سعة حدى من مال ابي سبل
 ما تكسبه ولذا في المرفوف وذلك من النبي صلى الله عليه وسلم كان فداكم سعة على أي سعة وكان ما ربح
 البول الاحب ان الترضى من التقاضي على الغائب فداكم عليه فمخرج من اسناد ان التمس على الغائب لا يجوز الا ان
 يكون عنه حسم حاصر ولم يحدد واما الحد فلا تحته فداكم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم ان لفسد على
 سبل اسوي لا على طريق التمس بذلك انه يحد لها ما احد من مال ابي سبل وفرض السعة من التقاضي
 بعد رها دالم قدر لم يكن فرضا لم يكن فضا حسمه من عور التقاضي على الغائب فداكم حاور اذا كان سعة

عنه سرمد اذا كان في البصره ولا حذر ولا جماع لانه لا يندما وأبوسع لم يكن مسافرا فدل ان ذلك كان
 اياه لا فصلا من لم يكن الناصي بالمال والروحه فالب الناصي ان يسمع يتقبل الروح وحده سر ص على الغائب دل
 أو يوسف لا يسمعها ولا حرص رمال رفر يسمع و حرص لها وسدس عليه ودا حصر الروح واسكر ما مرها
 ما اذ البصره حبه من قلب سداسه وحرص وتخصر الاسداه وان لم يعمل لم يسدس وحرص وحده قول رفران الناصي
 اما يسمع هذه البصره لا لا مات الكناح على الغائب ليعال ان البصره مع من ذلك بل لتوصل بها الى القرص و محور
 سماع البصره في حق حكم دون حكم كسهاد رجل وامرأين على السرقة واما على حق المال ولا يصل في حق
 النطق كذاها على حد البصره في حق تحه القرص لا في اناب الكناح فدا حصر واسكر اسداه منها البصره من
 أعاد سداسه رخصت الاسداه عليه والا فلا والصحيح قول أي يوسف لان البصره على اصل انما لا يسمع
 الاسي حصره صر ولا حصر ولا يسمع واد كذا رفران سماعه اسل في حق تحه القرص سر سدس لان تحه القرص
 مسدس على سوب الروح فاما لم يكن الى اناب الروح البصره سدس لعد الحصر لم يصح فلا سدس الى القول في حق
 تحه القرص صر و رده هذا اذا كان الروح مائنا ولم يكن له مال حاصر فاما اذا كان له مال حاصر فان كان المال في
 يدها وهو من حسن البصره فلها ان سقى على سماعه بمراسر الناصي لحدس أي سقان فلو طلب المرأ من الناصي
 حرص البصره ذلك المال وعلم الناصي بالروح وحده وبالمال حرص لها البصره لان لها ان واحد سقى على سماعها
 من غير حرص الناصي فلم يكن الرخص من الناصي في حد العور فصاء بل كان اعاده لها على اسداه حصرها وان كان
 في يدهم ودعه أو مضار به او كان له دس على عر من كان صاحب الذمعه او الودعه والروح وحده او كان من عليه الدس
 مفران الدس والروح وحده أو كان الناصي بالماد ذلك حرص لها ذلك المال فبها في قول انما السلايه وقال رفر
 لا حرص روحه فوله ان هذا فصا على العاص من عر ان يكون عه حصر حاصر المودع ليس حرص عر الروح
 وكذا المذون ولا محور ولما ان صاحب الذم وهو المودع اذا امر بالودعه والروح وحده او امر المذون بالدس والروح وحده
 فعدا رفران لها حق الاحذر الاستعفاء لان الروح وحده ان يدها الى ال روحا فاحذر كما سماعه لحدس امرأ
 أي سقان فلم يكن الناصي حرص لها البصره ذلك المال فصا بل كان اعاده لها على أحد حصرها وله على احنا روحه
 فكان له لك وان حصر أحد الامر من ولا علم للناصي به لم يسمع البصره ولم حرص لان سماع البصره والقرص يكون
 فصاء على العاص من غير حرص صر لانه ان اسكرال روحه لا يمكنها اعاده البصره على الروح وحده لان المودع ليس
 بحصر عه في الروح وحده وان انكر الودعه او الدس لا يمكنها اعاده البصره على الودعه والدس لا لها السب بحصر عر روحها
 في اناب حصره فمكان سماع البصره على ذلك فصا على العاص من عر ان يكون عه حصر حاصر وذلك عه حصر عدا
 هذا اذا كان الودعه والدس من حسن البصره فان كان بدها او دما او طما او ساقا من حسن كسومها فاما اذا
 كان من حسن آخر فليس لها أن ساول سماع ذلك وان طلب من الناصي حرص البصره فان كان عدا لا
 حرص الناصي البصره فله الا جماع لانه لا يمكن احباب البصره الا بالسمع ولا سماع المارسل الناصي البصره الا لها
 وان كان مسؤولا من الرخص فدد كذا الناصي في سرحه حصر الطحاوي الخلاف فيه فقال الناصي لا يبيع
 العر وض عليه في قول أي حصره عدها فان سمعها عليه وهي مسئلة اخر على اخر العاقل الناصي وكر العدر في
 المسئلة على الا ساق فقال الناصي اما يسمع على اسلمها على الحاصر المصح عر فصا الدس لكونه طامسا في الامساع
 دعه البصره والغائب لا يعلم امساعه ولا يعلم طامه ولا يعلم عليه وا ارض الناصي لها البصره في سق من ذلك واحد
 منها كفتلها بحسن الاحمال أن يحصر الروح وحده فسم البصره على طامها او على اها حصرها البصره عدا حصرها ان
 نسون وانما طامها كمالها ارجع الروح بغير ان كان لم جل لها البصره فسد مصق الامر وان كان قد غسل
 وادام البصره على لك أو لم يسم له سمه واستحلها فكيف هو الخاثر ان ساء أحد من المرأ وان ساء احد من الكفيل

ولو اقرض المرأ انها كانت قد سحبت النعمه من الروح ودار الروح ما خدمها ولا ما خدمت الكسبل لان الافرار
 حقه صر مغتبر في حجبها لا في حق الكسبل ولو طلب الروح من الخا كم ان يدفع مهرها وبعثها من الودعه والدس
 لم فعل ذلك وان كان قد سحبت النعمه من الودعه والدس كان نظرا لما سلبت الانسان من احبا
 روحه بدفع المخلات عنها واظهاره رضى بذلك وهذا المني لا يوجد في المهر والدس ولو كان الخا كم فرض لها
 على الروح النعمه من عند فطلب من الخا كم ان يصح لها سحبه ما صحت في الودعه والدس فصي لها ذلك لانها لما
 حازت النعمه من الودعه والدس بسوى منه الماضي والمستقبل لان طريق الحوار لا يخلط وكذلك اذا كان
 للعالم مال حاضر وهو من حسن السهوله ولا بد من اقراره وكاد كور رمي فورا او اواب فغير اب والندان
 فغير ان كان المال في ايديهم فليهم ان سيعاونه على اعسهم وان طلبوا من القاصي فرض النعمه منه فرض لان
 القرض منه يكون اياه لا قصا وان كان امانا في يدهم وعدا كان دس على انسان فرض القاصي سقيم منه وكذلك
 اذا امر المودع والمدين بالودعه والدس والنسب او علم القاصي ذلك لان هه والودس والمودس بحسب نظر
 الاحا لان الانسان رضى باحدا كله وخرجه من ماله ولهذا كان لاخذ هه ان يذهب الى مال الآخر عدا لاجل
 واحد من هه قصا ولا رضا وقد تحسب اذ اخذ هه فكان القاصي ان فرض ذلك من طريق الاياه لصاحب
 الحق وان اخذ هه او اخذ هه او اعلم للقاصي به لم فرض لها كما في الروح وولا فرض لغيرها ولا من دري
 الرحم المحرم عنهم مال العالم لان سقيم من طريق الصلة المحصه ادلس لهم حتى في مال العالم اصلا الا يرى
 انه ليس لاحد ان يذهب الى مال صاحبه فاحد ران مسباحه من عه قصا القاصي فكان القرض قصا
 على العالم من غير خصم حاضر ولا نحو وان لم يكن المال من حسن السهوله فليس لهم ان يبيعوا ما سقيم وليس
 للقاصي ان يسع على العالم النعمه على هولا العار بالاجماع والحكم في القرض ما سلبت الاثاق او الاحلاف
 وفي سعي الالب القرض خلاف مذكر في سعي المحارم واما سداد الروح فليس شرط لو حو القرض حتى لو
 كان معسرا وطلب المرأ القرض من القاصي ومن عله اذا كان حاضر او سددت عله فتنق على نفسها لان
 الاعسار لا يسع وحوب هه النسبه فلا تسع القرض واد اطلب المرأ من القاصي فرض السهوله على روحها الحاضر
 فان كان قبل العله وهي بحسب لا تسع من السلم لو طالها بالسلم او كان امساها حتى فرض القاصي لها اياه هه على
 الوصول الى حجبها الواجب لو حو دسب الوحوب وشرطه وان كان بعد ما حو لها الى مصلته فربما انه ليس سوي
 عليها او سكب الصبي في السهوله فلا ينبغي له ان يعجل بالقرض ولكبه مامر بالنفسه والنوسع هه لان ذلك من
 باب الامسال بالمرور وانه مامور به في القرض وحول الى روح الاثاق نسبه قبل القرض الى ان
 يظهر ظلمه ناله والصبي في النفسه حديد من سله منه كل سهر وامر ان يدفع النعمه التي تسق هي سقيمها
 على نفسها ولو دلت انها القاصي اذ يرد ان يعجل على منه كسلا بالنعمه لاجل القاصي على اعطا الكسبل لان
 سهه المستقبل عر واحده فعال ولا يحق على الكسبل ما ليس بواجب فحيه انه لا يحق على الكسبل من واجب
 فكيف يعبر الواجب والى هذا اسرار او حقه فقال لا اوجب عليه كسلا نسبه لم حجبها بعد وقال ابو
 يوسف استحسن ان احدثها منه كسلا نسبه اسه لا ما تعلم العاد ان هذا التدرع بحسب السر لان السر تمتد
 الى سهر عانا والحواف ان سهه السر لا يحق قبل السر فكان كسلا ما ليس بواجب ولا يحق عله ولكن لو
 أعطها كسلا حار لان الكسلا ما تدرب على فلان حار واما البالب رهونان حكمه وره هه السهله ما
 في دمه الروح فصول ان فرض القاصي لها نسبه كل سهر او راضا على ذلك فمهمها الروح فعمل ذلك أسهرا عاها
 كان او حاضرا فله ان يطلبه سهه مامس لا لها لما صارت دسها بالقرض او الراضى صارت في استحقاق المطالبه
 بها كسار الذين عارف سهه الا فان اذ امسب الله ولم يوجد ما يسعد لها لا يصير دسها راسا لان وحوها

للكفاه وقد حصل الكفاه في معنى فلا تبقى الواجب كما لو اسعى عماله فاما وجوب هذه النعمه فليس للكفاه
وان كانت معتد بالكفاه الا ترى انها تصحح الاستعانة كاستعانة موسى وليس معنى الزمان الا الاستعانة
وليس معنى الواجب ولوا تصب من ما لها عند القرص او الراعي لها انه يرجع على الروح لان النعمه صار بها
عليه وكذلك اذا استدان على الروح لم يفلأ سواء كانت استدانها بادن الناصي او بمراده غيرها ان كانت
بمراد الناصي كانت المطالبة عليها خاصة ولم تكن للزمن ان يطلب الروح عما استدان وان كانت بادن الناصي
له ان يحل الزم على الروح فطالته بالنسب وهو فائد اذن الناصي بالاستدانه ولو فرض الحاكم النعمه على الروح
فامسح من دفعها وهو موسى وطلب المراه حبه لها ان يحسه لان النعمه لما صار بها استدان على النعمه صار
كسائر الدون الا انه لا ينبغي ان يحسه في اول مرتبه بل يوجر الخس الى خلس او يلايه بطل في كل مجلس
هدم اليه فان لم يدفع حبه حينئذ كما في سائر الدون لما يد كرفي كانت الخس ان ساء الله تعالى فان ادعى الروح انه استدانها
النعمه ما كان من حسن النعمه سلمه الناصي اليها بعد رضا بالاجماع وما كان من خلاف الخس لا ينع عليه ما
من ذلك ولكن ما من ان ينع نفسه وكذلك في سائر الدون في قول اني حبه وعداني يوسف وحمد ينع عليه وهي
مسئله اخر على الخرافات الباطل كرهاي كانت اخراج ساء الله تعالى فان ادعى الروح انه استدانها
النعمه واسكرت فانقول فلو جامع بها لان الروح يدعي قضاء دين عليه وهي مسكر فكون انقول فلو جامع بها
كما في سائر الدون ولو اعطاه الروح مالا فاحلها قال الروح هو من المهر وقال هي من النعمه فانقول قول
الروح الا انهم المراه النعمه لان الحمل منه فكان هو اعرف بحقه الخيال كما لو ساء اليها ساء قال هو هذه وقال
هي من المهر ان النعمه منه قوله الا في الطعام الذي وكل لما فلما كذا هذا ولو كان للروح عليها دين فاحسب
بها حركتها في روح لان الناصي اما سمع من الدين المياطين الارض انه لا ينع من الحد وازدي ودين
الروح اقوى بدليل انه لا يسطع بالموت ودين النعمه يسطع بالموت فاسه الحد وازدي فلا بد من المقاضيه خلاف
غيرها من الدون والله اعلم

في فصل في بيان ما يستعمله بعد وحررها وصرور ياد ساق دمه الروح فاستعمل لها بعد الوجوب قبل
صرور ياد ساق دمه واحده وهو معنى الزمان من عرفه الناصي والراعي واما المستعمل لها بعد صرور ياد ساق
في النعمه فهو من مبالا اراعي النعمه المانصة لاهلها المصارف دساق دمه كان الا اراعي اسقاط الدين واجب فصيح
كما في سائر الدون ولو اراد ان يستعمل من النعمه المقر وصحه لم يصح الا اراعي لا يوجب ساءه ساء على حسب
حدود الزمان فكان الا اراعي مبالا اسقاط الواجب قبل الوجوب وقبل وجود دين الوجوب انصا وهو حق الخس
لانه لا يجد محددا زمان فلم يصح وكذا يصح هذه النعمه المانصة لان هذه الدين يكون اراعيه فكون اسقاط
دين واجب فصيح ولا يصح هذه ما يستعمل لما فلما وما هو بحد الزمان حتى لو مات الرجل قبل اعطائه
لنعمه لم تكن للمرآه ان تاحدها من ماله ولو لمات المراه لم تكن لورثها ان تاحدها والماله كمالها اخرى اخرى الصلاه
والصله بطل بالموت قبل النقص كاطفه فان كان الروح استعملها بها وكسوها ثم مات قبل معنى ذلك الوقت لم
يرجع ورثه عليها من قول اني حبه واي يوسف سوا كان فاما او مستعملها كما وكذلك لو مات هي لم يرجع
الروح في ركنها عدها وقال غمد لها حصه ما مضى من النعمه والكسوة وحب رد الباقي ان كان فاما وان
كان هالكه فلا يسي بالاجماع وروى ابن رستم عن حمدان ان كانت فصب فنه سهر فادوبه لم يرجع عليها
سوى وان كان المقر وصا كبر من ذلك رفع عنها سهر وردت ما في وجهه الروايه ان السهر فادوبه
في حكم الظل فسار كفته الخال وما راد عليه في حكم الكبر فصب به الرجوع كادس وجهه طاهر قول حمدان
النعمه تسه الا عواص فسلم لها بدمر ما سلم للروح من العواص كالاحار اذا غل الساجر الا حرم ما باب احدها

فل عام الله وحده قوله ان هذا صلة اتصل بها اتصفت فلا نسب فيها الرجوع عند المولود كما في الصلابة المفروضة
واما قوله انما نسب الاغواص فمنه لكن بوجه الاصل بل هي صلة باصلها الا ان نسبها اصلها المولود ومن القس
بلا خلاف من انما نسب الاغواص معنى الصلة فراجع فيها المصنف جمعها فراجع معنى الاصل بعد انقضاء فلانها
لا ينظر المولود بعد القس فلا نسب فيها الرجوع اعاد الاصل وراجع معنى الوصف فلان نسبها اصلها
المولود من القس كالصلابة وراجع معنى الرصف بعد انقضاء فلا نسب فيها الرجوع كالاغواص اسرار
اللاصل والوصف جميعا على ما هو الاصل في العمل بالنسب عند الامكان وانه للموصي
في فصل كره واما منه الاغواص فلهذا كمالها فيها اتصاف في المواضع التي ذكرناها في شبه الروحاني وهي بيان رجوع
النسب وسبب وجوهها ووسط الرجوع ومقدار الواجب وكيفية اوجبه وما يستلزمه عند الوجوب اما الاول وهو
بان الرجوع فلا عكس الوصول اليه الا بعدمعروف اواع الترتيب فيقول وبانه اتفق في الترتيب في الاصل بوجوه فراه
الولاد وقرائه الولاد وقرائه غير الولاد وعن انصاره غير الولاد كالخو والعمومة والخواوة وقرائه غير
غيره للكنح كقرائه في الاعمام والاحوال والخلاب لا خلاف في وجوب النسب في قرائه الولاد واما منه
الاولاد فلقوله غير وحل وقضى رتب لا بعد والانا وبالله ان احسانا ان امره بل وقضى ان لا بعد الا
انه امر يستحقه وعلى ووصى بالوالدين احسانا والاولاد ما يحل حاله من احسان الاحسان لقوله غير وحل
ووصد الا لسان والديه حسا وقوله على ان اسكرني ولوالدك السكر الولاد هو المكافا لهما امر يستحقه
وعلى الولدان بكافي لهما ويحاري بعض ما كان بينهما من النسب والبر والعضم سلبه واوفاه من كل سر
ومكرو وذلك عند غيرهما على التام بما امر الله بهما والخواج لهما وارا الله سبحانه غيرهما واحبهما من
سكر النعمة فكان واحدا وقوله غير وحل وصاحبهما في الدين ما عرفوا وهذا في الولدان الكفران فليسان
اولى والا لسان لهما عند الحاجة من اعرف المعروف وقوله غير وحل ولا مل لهما ان لا تهرسا وانه كانه
على كلامه صريح انما ومعلوم ان معنى الذي مر له الا لسان لهما عند غيرهما في الولدان كعرفك النبي
عن القافع لسان ربه الا لسان دلالة كما كان لهما على اسم والضرر لاله وروى عن جابر بن سماعة رضى الله
عنه ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه ابو قتال فابعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مال الله
ربذا من احد مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اب وما لك لا يبع اصابي مال الا اني انا لا املك
وطاهر حتى ان يكون للاب في مال الله حسنة لله ولم يبع حسنة فلا اقل من ان يبع لحق املك
الحاجة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان اطلب ما كلى الرجل من كسبه وان ولد من كسبه فمكوا
من كسبه اولادكم الاحكام المرفوع راخذت حسنة مولد آخر اما آخر فمكوا لانه صلى الله عليه وسلم
اطلق للاب الا كل من كسبه ولد اذا احتاج اليه لمطلب سطرط الا في الموصي فوجب القول به واما قوله فلا
معنى قوله وان ولد من كسبه اي كسبه من كسبه لانه حصل كسبه الرجل اطلب ما كلى كولى والمالك كولى كسبه
لا يسه واد كان كسبه ولد كسبه كان كسبه فلهذا كان كسبه الانسان في كسبه ولا ولد لما كان من كسبه كان كسبه
ولد كسبه وكسبه الانسان كسبه ككسبه المادون فكاتب سبه واما منه الولد فلقوله حتى
والوالدان رضى اولادهن الى قوله وعلى المولود له رضى وكسبه ان رضى الوالدان الرضا ومن كان
المراحم والوالدان الرضا المطلوب للنسب المصنف فيها انما نسب الرضا على المولود فهو الاول لا حل
الولد كافي قوله تعالى فان ارضى لكم وجه اخوه وان كان المرء من المكركب او المطلب المصنف
في ادراكه والكسور حال الرضا وان كان المرء مسووح لك من غير ولد لا بها محاج الى فصل الطعام
وفصل كسبه لكان الرضا الا ان كان قسرا لا حل الرضا ا كات صاعدا من جهة الى النكاح نسب

اولد لان الاماى عند الخايم من باب احما المسى سلمه والولد حر والوالد احما حسه واحب كذا احما حر به
واعاير هذا المسى وحب السبعه من الحاس ولان هذا الزمان مقرر به الولد حره القطع بالاجماع والامام من باب
العقل فكذلك واحما وركه مع القدر للمعنى ويحق حاحه المعنى عليه بؤدى الى القطع فكان حر اما واحتلف في
وجوبه فى الغرابة المحرمه للسكاح سوى غرابة الولاد قال أختامنا حب وقال مالك والسامعى لا يحب عنه أن مالك
حول لا عنه الا على الاب لانس رانس للاب حتى قال لا عنه على الخلد لانس ولا على ابن لانس للحد وقال
السامعى يحب على الوالدين والمولودين والكلام في المسئلة ما على أن هذا الزمان منه به الوصول محرمه القطع
عند اخلاصهما وعلى هذا انسى المعنى عند الملك ووجوب القطع بالسرفه وحى من مسائل المعايير كذا هاهنا ان سا
انه تعالى في الكلام في المسئلة على سبيل الامسا احيى السامعى فقال ان الله تعالى اوجب القعة على الاب لانه هو له
تعالى وعلى المولود له ربهين وكسومين المعروف من كان من حاله في القرب لمحبته والا فلا ولا تعالى ان الله تعالى قال
وسلى الوارب من ذلك لان ابن عاس رضى الله عنه صرف قوله ذلك ربه المصاره لا الى القعة والكسوة فكان
معناه لا يصار الوارب بالنسب كما لا يصار الوالد والمولود له تولد هما ولذا قوله تعالى وعلى الوارب من ذلك وروى عن
عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما روى الله عنهم وجماعه من الناس انه معطوف على القعة والكسوة لا غير لا على
رله المصار معناه وعلى الوارب من ذلك ما على المولود له من القعة والكسوة ومضاد هذا الباب بل انه لو حمل عطفا
على هذا السكاح عطفا لاسم على الاسم وانه سابع ولو سخط على رله المصار لكان عطف الاسم على الفعل
فكان الاول اولى لانه لو حمل عطفا على قوله لا يصار لكان من حق الكلام ان هول والوارب من ذلك وجماعه
من أهل الباب بل عطفا على الكل من القعة والكسوة ورله المصار لان الكلام كله معطوف بمضد على بعض
بحرف الواو وانه حرف جمع فصار الكل مذكورا في حاله واحده فصرف قوله ذلك الى الكل ان على الوارب
من ذلك من القعة والكسوة وانه لا يصارها ولا يصار في القعة وغيرها وبه من رخصان هذين البابا بل على
ما بل ان عاس رضى الله عنهم على ان ما قاله ابن عاس ومن بعده لا في وجوب القعة على الوارب بل بوجوب
لان قوله تعالى لا يصار والده ولدها هي سبحانه وتعالى عن المصار مطلقا في القعة وغيرها فاذا كان معنى اصرار
الوالد والوالده بولدهما بله الا شاع علمها او ما راع الولد معها وهذا هو الوارب هو له تعالى وعلى الوارب من ذلك انه
لا يصارها فاعاير جمع لك الى من مالزم الاب وذلك معنى ان يحب على الوارب ان نسب صبي الوالد باخره مثلها
ولا يخرج الولد من هذا الى بدعيها اصرارها واسم هذا فظاهر الا انه معنى وجوب القعة والكسوة على كل
وارب او على مطلق الوارب الامن حص او قد تدل اما الزمان الى نسب حره للسكاح فلا عنه بها عند عامه
العلماء حذر فالان أنى لى واحصح ظاهر قوله تعالى وعلى الوارب من ذلك من عرق من وارب ووارب واما قول
المراذه الوارب الا فارب الذى له رحم محرم لا مطلق الوارب عرف ذلك مرا عبد الله بن مسعود رضى الله عنه
وعلى الوارب من الرحم المحرم من ذلك ولان وجوبه فى الرآن العظيم معلولا بكونها صلة الرحم صباه لها من
القبضه فحبس وجوبها ربهان محب وصلها ومحرم قطعها ولم يوجد فلا يحب ولهذا لا نسب المعنى عند الملك ولا محرم
السكاح ولا سب وجوب القطع بالسرفه وانه للمعنى

فصل في وأما سب وجوب هذه السبعه اما هذه الولاد فسب وجوبها هو الولاد لان به تنب الحره
والمعصيه والامام على الخايم احما له ومحب على الانسان احما كله وحره وان سب سب سب سب الا فارب
في الولاد وغيرها من الرحم المحرم هو الزمان المحرمه للقطع لانه اذا حرم قطعها محرم كل نسب منسب الى القطع ورله
الا شاع من دى الرحم المحرم مع قدرته وحاحه المسى عليه بقى الى قطع الرحم محرم البرل واذا حرم البرل وح
التعل ضرور واذا عرف هذا فاعول الحال في الغرابة للموجهه للقبه لا محلا ما ان كان حال الاما ان كان حال

الاحتماع من كتاب حل الاقربا لم يكن هناك من يحسب عليه السبه الا واحد اعجب كل النسخ عليه عند اجتماع
 سرائط الوجوب لو حود سبب وجوب كل السبه عليه وهو الولاد والرحم المحرم سببهم من غير احرم وان كان
 حل الاحتماع ولا يصل اليه اجمع الاقرب والا مدله سبه على الاقرب في قرانه الولاد وبع هاهن الرحم المحرم
 فان اسو ما في القرب في قرانه الولاد طلب الحج من وجه آخر ويكون السبه على من وحد في حقه نوع
 رجحان ولا نعم السبه عليها على قدر الله وان كان كل واحد منهما واربا وان لم يوجد الرجحان فله سبه عليها
 على قدر مراتبهما واماني غير هاهن الرحم المحرم فان كل الوارب احدهما والاخر محجوا به فله سبه على الوارب رجح
 يكونه واربا وان كان كل واحد منهما واربا فالسبه عليها على قدر المراتب اما كان كذلك لان السبه في قرانه الولاد
 يحسب على الولاد لا على القرانه قال الله تعالى على المولود له رزق من ركوس من المعروف على سببها وعلى وجوبها
 باسم الولاد وفي هاهن الرحم المحرم يحسب على القرانه لولده رزق على الوارب مثل ذلك على سببها وعلى
 الاستحقاق بالارب فصحت قدر للرباب ولهذا قال العلماء ان من ارصى لوربه فلا ربه بنون وبنات فلو صبه
 منهم للذكر مثل حظ الانثى ولو اوصى لولد فلا كان الذكر والا يصبوه مثل ما ذكرنا وان هذا
 الاصل اذا كان له من واهن السبه على الاب لانه اقرب ولو كان الاب معصرا وان الاب موسرا فالسبه على
 الاب انما اذا لم يكن رساله هو الاقرب لا يستدل الى اعجاب السبه على الاب معصرا فاهم الاقرب الاب الناصي م
 ان الاب ناهه ندى عنه على ان رجح عليه اذا اسر صغيرا بعد ما عاى الاقرب في الادا ولو ادى غير امر الناس
 لم رجح ولو كان له اب رجه فله سبه على الاب لا على الخد لان الاب اقرب ولو كان الاب معصرا رجه موسرا فله سبه
 على الاب ايضا ان لم يكن رساله لكن من الخد لا يصبى رجح على الاب اذا اسر ولو كان له اب رجاه فله سبه على
 الاب لانه اقرب الا انه اذا كان الاب معصرا ومن واهن السبه على الاب موسرا فله نون عن الاب وامر الناصي م رجح
 عليه اذا اسر ولو كان له اب واهن فله سبه على الاب لا على الاب وان اسو ما في القرب والقرانه رجح الاب
 بالا عجب عليه لكره كسب الاب فكون له حيا كسره كون ماله مضافا له سره عاتوله صلى الله عليه وسلم اب
 ومالك لا مل ولا سارك الولد في هاهن وان احتضا فلما ركدا في هاهن فله سبه في المساركة في السب وهو اولاده
 والاحتصاص بالسب وجب الاحتصاص بالحكم وكذا لا سارك الانسان احدى سبه حد رجه بعد عدد
 الاب والام لان الخدم هم مام الاب عند عدمه بالخدم مام الام عند عدمها ولو كان له ابان فله سبه عليها على
 السوا وكذا اذا كان له اب وسب ولا سب له كسب على الابى السبه لا سواهما في سب الوجوب وهو الولاد
 ولو كان له سب واحد فالسبه على السب لان الولاد لهما وهذا يدل على ان السبه لا يصبى لغيره لان الاحرم
 مع السب ولا يصبى عليها مع السب لا يحسب على الاب هاهن فله سبه لانه لا يصبى لغيره لان الاحرم
 الى من خدمه عند سب عليه سبه امرانه لانه يوم خدمه الاب سبه او مالا ولو كان للمعصرا وان فله سبه
 على الاب لا على الام بالاحتماع وان اسو ما في القرب والولاد ولا سارك الاب سبه ولد احدى لان الله تعالى
 حص الاب سبه كونه مولودا له واصاف الولد له بلام اللب وحقيقه لا عجب هاهن الولد الصغير على حوله على
 المولود له رهن اى روى والادب المصعب سمي الام رائد الاب مولود له قال عمر وحل من ارصى له
 فابوض احو رهن حص سببها وعلى الاب باا اخر الرضاع بعد التلاقي ركدا او حب في الا حل كل هاهن
 الرضاع على الاب لولد الصبه وليس ورا الكلى سبى رلاه لان امره وحل الى رضى المولود له رهن ممل
 وعلى الوارب مثل ذلك والا واره فسعى ان سارك في السبه كسار الوربه من درى الرحم المحرم وكمن قل
 اوصب لئلا من مالى مالى درهم واوصب لئلا من مل ذلك ولم يخرج الوصيان من السب ابهما سب كان ف
 كذا هذا الا تقول لما حصل له سر وحل كل السبه على الاب حوله على المولود له رهن صدر اعجابها على الا

على انه يقع الرجوع بعد بطلان الطاهر وسواء ما انقضى ماله على طريق الرضا وهو ملك افراس ماله من العبي
 فمكة الرجوع عن ردا في النكاح فاما ما ينسب من الله تعالى نفسه ان رجعت عن عراقر النكاح والاسهاد بعد ان
 بون بطلانه من حق له لا يحل له اذا بون صار ذلك دما على الصغير وهو ملك اسباب الدين عليه لا ملك افراس ماله
 منه وانما عر وحل عالم بفساده الرجوع فمما ينسب من الله تعالى رانه اعلم والى غير عن الكسب ان كان به رماه
 او بعد اوفلج او عني او حيون او كان مقطوع الدين او اسلما او مقطوع الزحل او وقعوا العس او عر ذلك من
 العواصر التي مع الانسان الا كسب حتى لو كان محصيا مكسبا لا يصح له الفقه على غير وان كان
 ممسرا الا للاب خاصه راخذ عند عدمه فانه يصح منه الاب وان كان فادرا على الكسب بعد ان كان ممسرا
 على ولده المورس وكذا منه احد سبي ولد ولده اذا كان مورس او اما كان كذلك لان المفق عليه اذا كان فادرا
 على الكسب كان مسمى بكسبه فكان ما بكسبه كعما ماله فلا يجب سبه على غيره الا الولد لان السرعة
 في الولد على الحاق ادى الا في ما لو ولد من وهو التالف قوله عر وحل ولا سب لهما اب ومعي الا في الزام
 الاب الكسب مع عني الولد كره فكان اولى بالهي ولم يوجد ذلك في الاب ولهذا لا يحسن الرجل بدين
 اسه ويحسن بدين اسه ولا ان السرعة اصاب مال الاب ان الاب لام الملك فكان ماله كماله وكذا هو كسب كسبه
 فكان ككسبه فكانت عني فله والابان الطلب والخصومه من بدي الفاضي في احد نوعي السبه وهي سبه عه
 الولد ولا يجب بذويه لا بها لا يجب بذويه فمما الفاضي والعصا لانه من الطلب والخصومه واما الذي رجعت الى
 للمفق حصه فسار في فراه عر الولد من الزحم المحرم فلا يجب سب المورس في هذا الفراه فقه وان كان فادرا
 على الكسب لان وجوب هذا الفقه من طريق الصلابة والصلابة يجب على الاعضا لاسي المراء وادا كان
 سارا الذي سب طر رجوب الفقه عليه في فراه في الزحم فلا يدين معرفه حد السار الذي سب على وجوب هذا
 السبه روى عن ابى يوسف فانه اسر بصب الزكا قال ابى سباعه في واد سبعت ابنا يوسف قال لا حرج
 على سبه في الزحم المحرم لم يكن معه ما يجب فيه الزكا ولو كان معه ما سب رهم الا درهما وليس له عا له وله احب
 محاسبه لم احرج على فمها وان كان سب سب وبكسب السر خمس درهما وروى هشام عن خذانه قال
 اا كان له فقه سب وعند فضل عن سبه سر له ولما له احرج على سبه في الزحم المحرم قال خذوا من لاسي له
 رهم وبكسب كل يوم رهما كسب سبه ما رهمه واسباه رفع لنفسه ولما له ما سب سبه وهو سب فصله على من
 سب على سبه وخر وانه هشام عن خذانه من كان عند كسبه سهر اراد عليها فهو عني عني الحال والسهر
 يسع للز كسب فكان عليه صرف الزما الى اثار به رجه ولان يوسف ان سبه في الزحم صل والصلابة
 اسب على الاساء كالسبه وحد الفاضي السر عه ما يجب فيه الزكا رماه له محمد وفي هو انه اذا كان له كسب
 دام وهو عه شاح الى حقه ساراد على كفايه يجب صرفه الى اثار به كسب ماله اذا كان له مال ولا يصح السباب
 لان الصاب اما عني رجوب خنوق انه تعالى الماله والفقه حتى العبد فلا معنى للاعتبار بالصواب فها واما
 سبه فها امك اذا ولو طلب القصر الماجر عن الكسب من ذي الزحم المحرم منه فقه فقال ابانصر وادعي
 هو انه عني قالون قول المطلوب لان الاصل هو السر والعسا ارض فكان الظاهر ساهد له محمد بن حناح الى الفرق
 سبه من سبه الزوجات والفرق لمان الاقدام على الكسح دليل الصدر فطلب ساد الظاهر واما فراه
 الولد في بطن ان كان المفق هو الاب فلا سب ط ساره لو حوب الفقه عليه بل قدره على الكسب كالفقه حتى يجب
 عليه السبه سبي اولاده الصغار والكاراند كور الرمي الصغرا والابان الصغرا وان كسب محبات وان كان
 ممسرا بعد ان كان فادرا على الكسب لان الاثاق عليهم حد حاجتهم وغيرهم عن الكسب احنا وم واحنا وم احنا
 سبه لسان الجرم الصغره واحنا سبه واحب ولو كان لهم حد مورس لم يرض الفقه على الحد ولكن نومر

الخذلان على سلم عدحاحهم ثم رجع على ابنه لان اسمه لا يحسن على الخذلان مع وحو الابا اكان الاب فادرا
 على الكسب الا ترى انه لا يحب له سمائه منه اولاد اولي وان لم يكن الابا ا على الكسب ان كان رما
 في سبهم على الخذلان على سلمه اسمهم فكذلك اسمهم وروى عن ابن يوسف انه قال في صغيره والد حناح وهو
 رمن فرسب سمه على فرائحه من قبل انه دون فرائحه من قبل انه كل من احب سمه على سمه الاب احب سمه على سمه
 العلام اذا كان رما لان الابا ا كان رما كات سمه على فرائحه فكذلك سمه رله لا يحرر دل ومن لم يكن له
 فرائحه من قبل انه سمه على ابنه وامر باحال ان سمه على ركون ذلك على الاب ررحه
 القوي من انه الاب وفرائحه الام ان فرائحه الاب حب عليهم سمه الابا ا كان رما فكذلك سمه رله
 وما فرائحه الام ولا حب عليهم سمه الاب ولا سمه الولد لان الاب لا يشاركه احد في سمه رله وان كان المسمى هو
 الاس وهو مسمى مكسب مطرق كسمه من كان سمه على عونه يحسن على الابا ا على الاب من احصل لانه
 فادرس على احبائه من غير ظل رجع اله وان كان لا يحسن من كسمه من سمه سمه وسمه سمه رحل ان يواصي
 اما لا يحسن ان سمه اا صاعا صاعا مكسب الناس رله كسب رله على ان سمه على سمه ررحه سمه
 السمه اذا طلب الاب القرض او يدخل على سمه السمه اطلب الاب ذلك دل سمه سمه ايه لا يحسن على ذلك رول
 بعضهم سمه ايجوا عمار وروى عن عمر رضي الله عنه انه دل لواحصاب الناس السمه لا يدخل على اهل كل باب
 عليهم من الناس لم يهلكوا على انساب شوهم وال التي على الله سلم طعام واحد نكس الاس ورحه قول
 العامه ان الخذلان والاسرا في سمه الولد يضر دى الى اغار من اسكس لان الكسب لا يضر الا
 يكمل القوم ويكمل القوم انما فلو جعله يسمي لم يضر على الكسب وسمه حوب هلا كهما حوبا ود كرى
 الكسب ارباب لو كان الاس ما كل من طعام حل على حبه كل يوم رعدار رعيه ان مر الان على
 احدهما انا بال لا يورم به ولو ل الاب للمضى ان امي هذا يدر على ان يكسب ما يسئل عن كسمه ما سئل على
 لكه يدع الكسب عدا صمد يدب سرى سترناص في ث دن كان الاب حبا في مناته امر الاس دن
 يكسب سمه على ابنه ان لم يكن صادف لم علم انه ودر على اسكس رار كة هذا اا كان اولدوا احدا
 دن كان له ارلا دسار وروحه ولا فصل من كسمه سمه على ايه طلب الاب من الماضى ان يدخله في
 السمه على غلبه يدخله القاصي هلالا دن او احد على اة علا حل طعامهم جدا بدا حروف ا حل او احد على
 الواحد هذا اذا لم يكن الاب حرا على الكسب اا كة حراعه دن كان رمد سارك الاس وروى ويحل
 سلمه ما كل سمه وان لم يكن له سال لانه ليس واسار كة حروف المثل روى رله اسما كة حروف هلال سلال
 حبب المسار كة وكذلك الا اذا كات سمه يدخل على اسما كة كل سمه لكر لانه من سمه سمه على حد رانه
 سر وحل اعلم واما النسي حرم السما حرمه ان احدهما احا اندى في سمه فرائحه الاول من الرحم اخر بار حى
 الفقه من المسلم والكفر في سمه الله انه وروى فرائحه الولاد ح اندى رله سمه سمه وحبب على المسما سمه
 آباءه وامهاته من اهل الذمه ومحسن على الله سمه اولاد اسماء راس اعطى هم حكا الاسلا اسلام مهم وسمه
 اولاد الكفار المسلمين الذين هم من اهل استحقاق السمه على ما ذكر ررحه افرق من وجهي احدهما ان
 وحبب حد السمه على طريق الصلة ولا حبب حله حرمه او اندى سدا اختلاف اندى وحبب صا ررحم ارادى
 مع احرف اندى بدليل انه يجوز للمسلم ان يدعى قبل احده الحرف ولا حورله ان يدعى قبل ايه الحرف وروى
 دل سحنه في الولد الكافر وصاحبها اندى سمه وروى رمد على ر الواس واذا ان رحبب نفسه في
 فرائحه ارلا دى الولاد كة ان الولاد وحبب الحرفه والعسمه من اولد الولد ولا يخلف اختلاف
 اندى ولا يخلب الحكم المعلق او وحبب سمه من الرحم اس حى او رانه رله رانه سدا احرف اندى

ولا يهمل لو كان للمسلم ايمان أحد هما مسلما والاخر دى سبعة علمهما على السوا فساد كرم ان سبعة الولاد لا
 يختلف باختلاف الدين وانما ايجاد الدار في عرفه الولاد من الرحم المحرم والى بحرى الفقه من الدى اندى
 دار الاسلام ومن الخرى في دار الحرب لا خلاف الدار من ولا من الدى والخرى المسلمان في دار الاسلام
 لان الخرى وان كان مسامى في دار الاسلام فهو من اهل الحرب واسد حل دار الاسلام لخواص بعضها ثم سود
 الارى ان الامام يمكنه من الرجوع الى دار الحرب ولا يمكنه من اطلاقه الا فامه في دار الاسلام فاحلف الداران
 وكذا لانه من المسلم الموطون في دار الاسلام والخرى الذى اسلم في الحرب ولم يحرر بالاختلاف
 الدار من وهذا ليس بشرط في فراه الولاد والفرق بينهما من وجهين احدهما ان وجوب هذه الفقه في هذه الفراه
 لم يبق الصل ولا يجب هذه الصلة عند اختلاف الدار من ربح في فراه الولاد والى ان الوجوب بها يحى
 الى ربه ولا ولا ربه عند اختلاف الدار من والوجوب هناك يحى الولاد وانه لا يختلف واما الذى رجع الى عرهما
 ففصاه الفاضل في احد نوعي الفقه وهى سعة عبر الولاد من الرحم المحرم فلا سبب حد الفقه من عرفها الفاضل
 ولا شرط ذلك في هذه الولاد حتى يحسن عنه فساء كاتح بهما الرحاب ووجه الفرق ان سبعة الولاد يجب
 طهر الاحكام فامهما من دفع الملالك لحق معى الخربة والفقه من المنق والمنق عليه ويجب على الانسان
 احدا سبعة دفع الملالك عن نفسه ولا يجب وجوبه على فصا الفاضل فاما سبعة سار دى الرحم المحرم وليس وجوبها
 من طريق الاحكام لانها من معنى الخربة وانما سبب صلة حصه خارا من صف وجوبها على فصا الفاضل و بخلاف
 سعاد رواب لانها سببها مالا عواص من حبس صله لم يسرد سامن عرفها ورضا ومن حبس عوص
 محب من ع فضاء لانها سببها وعلى هذا يخرج ما اذا كان الرجل ماسا وله مال حاصر ان الفاضل لا امر احدا الفقه
 من ماله الا لا يوسن الفقه من واولاد الصراء الصغار كور والاب والكار كور الصرا كور المعرا عن الكسب
 والاب الله اب والزوج له لا لاحق لاحد في ماله الا لهولا الارى انه ليس لعمر ان سدد الى ماله فاحد
 وان كان فبراعا حاولهم ذلك فكان الامر من الفاضل بالاعاق من ماله له ثم فصا على العاق من غير حصم حاصر
 ولا تكون لهم فصا بل تكون اعاقه من كان الممل حاصر اعدهولا وكان السهم وفاقا علم الفاضل بذلك امرهم
 بالنسبة له لان سهم واحد من عرفها اتصافى فكان الامر من الفاضل بالاعاق انا لا فصا ران لم يعلم بالنسبة
 فطلب حصصهم ان نسب لك عبد الفاضل بالنسبة له لا يسع منه الله لا يكون فصا على العاق من عرا تكون عنه
 حصم حاصر وكذلك ان كان ماله ودينه عبد انسان وهو ممر بها امرهم الفاضل بالاعاق منها وكذا اذا كان له دين
 على انسان وهو ممر بها فلما ولد دفع صاحب الدين والمدينون السهم لعرا دى الفاضل نصم واذا وقع ما به لا نصم
 واسبق الفاضل منهم كفى لان سا وكذا لانا امر الحدو ولد الولد حال وجود الاب والولد لا ما حال وجودهما
 سمره وى الارحام و امرهما حال عدمهما لان الحد قوم سبب الاب حال عدمه ولد الولد يوم سبب الولد حال
 عدمه وان كان صاحب الدين والمدينون مسكر اذ اردوا ان يعموا الله لم يلبس الفاضل الى ذلك لماد كرم ان افق
 الاب من مال الله ثم حصر الاس فقال للاب كسهموسر اوفال الاب كسهموسر اسطر الى حال الاب وعب
 الحسوبة من كان معبرا فاقول قوله وان كل موسر اقول قول الاس لان الظاهر اسمر احوال الدار والاعمار
 والى حذر الظاهر فتحكم الحال وصار هذا كالا حرمع المساحرا احكاما في حرمان الما واسطاعه انه يحكم
 الحال فافلما كذا خدادا انا اما الله فله الله بينه الاس لا ما سبب امر ارا نذا وهو العاها اذا كان المال من حسن الفقه
 من الدارهم انما مبرو الطعام والكسوة من كان من غير حبسها الفاضل لا يسع على العاق العاها لاجل الفضا
 بالاساق وكذا الاب الا اذا كان الولد صغيرا فليس العاها واما العروص فهل ينعم الفاضل فالامر قد على
 ما كرم من الاشياء والاختلاف وهل ينعم الاب قال ابو حنيفة يسع مدار ما يحاج اليه الا لما على ذلك وهو

استحسان وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبيع راحل حرف الا لا يبيع مال راحل الصبي والكبير كذا الا لا
لا يبيعون مال الاوس (وجه) ولهما وهو النكاح ان لا يبيع لابل على اولاد الكبر فكأن هو وعنه من الادب
سواء ولهذا لا يبيع العمار وكذا الدوص ولا يبيع حبه ان يبيع العروص نظرا للولادة لان العروص ما
يحاف ساء الهلاله فكأن معها من باب الحسد والاب ملك البقر لو لم يحمدا ما لله وعنه ذلك حرف العمار به
محظوظ سبه ولا حاجة الى حمله البيع حتى سبه سره على اولاد الكبر ولا يملك ولا السرخ اصحاب مال الولد
الى الوالد وسما كسائه ونم ظهر ذلك في حبه المالك فراقه من ان يهرق ولا يبيع سرحه سدا الحاحه
في فصل في واما ما من مدار الواجب من هذه السه فقه الادب مدر الكسائه بالاحلاف لا صاحب الحاحه
تتد هذا حاحه وكل من وجب عليه سبه حمله الما كل المرتب للمفسر السكي بالوضح ان كل
رصفه لان وجوبها للكسائه والكسائه تعلق بهد الاسان كان للمفسر حله احتاج الى حمله عرض له
اصحابه لان من حمل الكسائه

في فصل في واما ما من كسائه رجوها فقد السه محب على رجه لانه سب في ادمه اصار سوا فرضا يياضي اولاد
محرف سبه الزخات وما تقيه دنا ادمه سرح اصاحي او ما اصاحي حتى لو فرض اصاحي للرب سبه سبه
مسي السهر ولم حمله لئلا أن ظالمه مائل بسط وفي سبه الزخات للرا ولا نه الما لاله اصاحي من السه
مد الترض وفقد كرا وجه الترض سبهما في سبه الزخات فصح الترض في العس في اسما منها ما وصفنا آهان
سبه الما سبه دنا لتضا ارا بالرضا وسبه الادب لانه سب ما اصحابا واسما ومما هو منه الادب اركسومهم
لا محب له الفرس وسبه الزخات او كسومهم حب للمفسر وللوفر ومما هو منه الادب او كسومهم لئلا
هلك قبل مسي مد احرص حب عند اخرين وكسو اخرين وسه احرص حب لاجب ومما هو منه الادب
او كسومهم اذا عصب سبه مسي اند لاجب اخرين في سبه احرص حب رد مرار في سبه هذا اتي في فصل
سبه الزخات ومما هو اكل سبه مد والافان باب المتق عليه قبل ما اند لانه دسا ميا لاجل
وفي سبه احرص حب حلاف سندر محس في سبه الادب كما حنس في سبه الزخات اما سبه الاب فلا سبه اما
الاب فحنس في سبه الولد اصار لاجب في سبه الزخات لانها الاب حرام في الاصل في الحنس اندر ازال
في السه ضرور رحي سبه ورع الهلاله في الولد ارسى سبه لم يكن هو لامع من الاب سبه كسا ميه
اهلا كنه دفع سبه محس رحل هذا الترس من الاب لحد السرور وهذا المعنى لم يحس في سبه الاب
مما ضرور احرص وحس ور اسسدره هذا الحق اسي اسه لاهما بسط سبي او ما تقع احرص في
الاسسدره محس لان احس محله على افا فمحصل الاسسدره ولو احس سوب حسه اسامه ح
احس في سبه السرور اسسدره الحق صباه له عن احواب وهذا المعنى لا يحس في سبه الزخات لانها لا يحس
سبي الزمان ولا ضرور الى الاسسدره محس ولهذا اقل المحس ان المسع من اسه سرب راجح سول
المسع من سار الحق لانها لا يحس اسسدره هذا الحق محس لانه حوس سبي ارمان فاسسدره بالسرور
حلاف سار الحق وكذلك احزاب الاب وان عر لانه حوس ميا الاب عدده

في فصل في واما ما من اسسدره محس في سبه الزخات فصح الترض في العس في اسما منها ما وصفنا آهان
سبه الما سبه دنا لتضا ارا بالرضا وسبه الادب لانه سب ما اصحابا واسما ومما هو منه الادب اركسومهم
لا محب له الفرس وسبه الزخات او كسومهم حب للمفسر وللوفر ومما هو منه الادب او كسومهم لئلا
هلك قبل مسي مد احرص حب عند اخرين وكسو اخرين وسه احرص حب لاجب ومما هو منه الادب
او كسومهم اذا عصب سبه مسي اند لاجب اخرين في سبه احرص حب رد مرار في سبه هذا اتي في فصل
سبه الزخات ومما هو اكل سبه مد والافان باب المتق عليه قبل ما اند لانه دسا ميا لاجل
وفي سبه احرص حب حلاف سندر محس في سبه الادب كما حنس في سبه الزخات اما سبه الاب فلا سبه اما
الاب فحنس في سبه الولد اصار لاجب في سبه الزخات لانها الاب حرام في الاصل في الحنس اندر ازال
في السه ضرور رحي سبه ورع الهلاله في الولد ارسى سبه لم يكن هو لامع من الاب سبه كسا ميه
اهلا كنه دفع سبه محس رحل هذا الترس من الاب لحد السرور وهذا المعنى لم يحس في سبه الاب
مما ضرور احرص وحس ور اسسدره هذا الحق اسي اسه لاهما بسط سبي او ما تقع احرص في
الاسسدره محس لان احس محله على افا فمحصل الاسسدره ولو احس سوب حسه اسامه ح
احس في سبه السرور اسسدره الحق صباه له عن احواب وهذا المعنى لا يحس في سبه الزخات لانها لا يحس
سبي الزمان ولا ضرور الى الاسسدره محس ولهذا اقل المحس ان المسع من اسه سرب راجح سول
المسع من سار الحق لانها لا يحس اسسدره هذا الحق محس لانه حوس سبي ارمان فاسسدره بالسرور
حلاف سار الحق وكذلك احزاب الاب وان عر لانه حوس ميا الاب عدده

الكتاب وانتهى ولا جامع للمعول أما الكتاب فهو سر وحل امره الملك اما انكم معطوه على فولد الوارد
 احسانا امرنا احسانا الى المالك ومطلق الامر يحمل على الوجوب والا مال عليهم احسانا سم فكان واحدا
 وعمل ان يكون امر المالك احسانا الى المالك امره اوسع النفع عليهم لان للولد اصل النفع على معنوه
 اسما في ملكه وقد عرفت في الاما على ذلك ولو كان يدوم الله عز وجل السا اب سوسع النفع على
 مما انكم سكرنا لما انتم عليهم حب حل من حرم حو حرم واصلهم في الخلق حدمار حولا ادلا حب انهم
 يستعملونهم ويسموا بهم حوا حوا واما الله ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوصي
 المولود حبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه كلون واكسوم ما نلسون ولا مكسوم ما لا نطعون فان الله تعالى رسول
 لا تكف الله عسا الا وسما وعى ان رضى الله عنه قال كان آخر وصيه رسول الله صلى الله عليه وسلم حب
 حبه الولد السلا واما ملك اما انكم وحل صلى الله عليه وسلم مخرجها في صدر ما ستنها لسانه وعليه
 اخرج الامه ان سبه المولود راحه واما المعول فهو عند مولد لا يدر على سى فلو لم يحمل سبه على مولد لكان
 في فصل في واما سب وجوبها للمالك لانه يوجب الاحسان للمولود اسما وسرا وهو سب الملك ودا
 كاب سبه للمالك كاب مومه سله الخراج الصان وحل هذا سب انه لا يحب على العبد سبه رد لعدم الملك
 لان امهات كاب جر فهو حر وان كاب ملوك فهو ملك مولد خاف كاب سبه على المولى ولان العبد لا مال له بل
 هو وما يذ لولا والمولى احب من هذا الولد فكيف يحب العبد مال العبد العبد وكذا لا يحب على الحر
 سبه المولود فان ربح حره سب فولد ولدا لانه ملك سب ولا يحب عليه سبه مملوك عز ولو اعنى عد
 سب الله لسب الان سب الوجوب وهو الملك ان كان العا محبا فسبه في كسبه وان كان صغرا او رما فالوا
 ان سبه في سب المال لانه واحد من المسلس حر باحر لا يعرف له سب سب المال مال المسلس فكاب سبه
 فيه كذا المسط اذا لم يكن معه مال فسبه في سب المال لما قلنا والوا في الصغر في يدر حل قال لرحل هذا عدل
 او سبه حجد قال حدماس حمله ما عر وحل ما او سبه فان حطب قصبت سبه على ادى هو يذ لانه امر
 ربه م امره لمعه وفرد العرافر في يذ والدليل للملك فله سبه قال حدمولو كان كبرا لم اسحب
 المدعى سله لانه اذا كان كبرا كان يذ سبه وكان دعوا هذا فصف الامر على دعوى الكفر فكل من ادعى عليه
 انه عذ وصيه عليه سبه لو كان الصدى سب سبه عليه ما على قدر ملكهما وكذلك لو كان في ادهما كل
 واحد منهما يدعى انه له ولا يذ سبه فصفه عليهما وقالوا في الحار به المسركه من اسس اسب بولدهما المولدان
 سبه هذا الولد سلهما وعلى الولد اذا كرسه كل واحد منهما ان كل واحد منهما اب كامل في حبه والله اعلم
 في فصل في واما سب وجوبها فهو ان يكون الرهن مولد المنافع والمكاسب المولى فان لم يكن فلا يحب سله
 حبه فحب على الانسان حبه سبه الف والدر واما الولد لان اكسابهم مال المولى ولا يحب عليه سبه مكسبه لانه
 عز مولد المكاسب لولا الا ترى انه احب بكسبه من مولد فكان في مكاسبه كالحرف فكاب سبه كسبه كالحرف
 وكذلك من العن لانه يره المكاسب عداى حبه وعدهما حر عليه من والعبد الوصى ربه لا سان وخدمه
 الا حر سبه على صاحب الخدمه لا على صاحب الرهه لان مقتضى لصاحب الخدمه ووجه عدا الرهن على الراهن
 لان ملك اذ اب والمنفعه له ووجه عدا الرهه على المودع لما قلنا ووجه عدا الرهه على المسمر لان ملك المنفعه من
 عدا ربه الا عار لملك المنفعه ووجه عدا العن على الرذ على العاص لان ما فعه محدث على ملكه على بعض
 حرق انما ساحتى لو لم يكن مصمومه على العاص فكاب سبه سله ولان رد المعصوب على العاص وموه الرذ
 سله لكونها من ضرور راد الوالعه من ضرور راد الرذ لانه لا يحكم الا ناسد ما ولا يذ عاد الا بالنفع فكاب
 سبه من موان الرذ لكونها من ضروراته فكاب على العاص والله اعلم

الآخر على أمر مسجى لانه يكون رسو ولا ينفذ استحب هذا السكاح راحر الرضا ع واجر الرضا ع من له انسه
 فلا مسجى سمن ولان احر الرضا ع حب لحفظ الصبي رعيه وهو من طهارة السب ومفعلة السب محصل للارواح
 ولا عور لها ان احد عواصا مسجى محمول لها حق الواسا حرا على ارضاع رله من عرا حرا لان له عرا حرا
 عليها فلا يكون احدا الاخر على فعل واحد عليها وكذا الس في حبس مفعلة عودا لانه لا يحب عليها ان يسكنه
 معها وكذا لا ا كاس معد من طلاق حتى لا يسل لها من هذا الاخر كمالا محجوز في سلب السكاح لان السكاح
 له الطلاق الرحي نام من كل وجه وانه السوية يسار وان في رواه لا عور لها ان احدا الاخر لا يها مسجى
 للسمع والسكى في حال فام السند فله محل لهذا الاخر كمالا حل للروحه وفي رواه محجوز لان السكاح قد زال لانه
 فصار كالا حبه واماندا اعصب عداها فحبس احر الرضا ع وقال الاب انا احدهم رصعه ليعرا حرا او اقل
 من ذلك فذلك له لقوله تعالى فان ساسرهم فسرصع لاه اخرى ولان في الزام الاب بما طعنه اذ لم يصر انا الاب وقد
 قال الله سبحانه وتعالى ولا مولود له نولاد اى لا تصار الاب بالرام الزاد على ما طعنه الاحبه كداد كرى بعض
 الناب لاب راسكن رصعه عدا الام ولا فرق بينه ما طعنه من الخلق القدر بالام وانه اعلم
 في فصل بها واما ما من له الحضانة فالحياته تكون للنساء وكنين للرجال وفي الاصل فيها النساء
 لا يأسقن راقى راحدى الى ربه الصغار ثم يصر الى الرجال لاهم على الحماه والعصاه وافامه مسباخ الصغار
 اندرولكل راحدهم مسرط فله من نان سراط الحضانة وفيها اما الى النساء من سراطها ان يكون المرا
 داب رحم حرم من اصغار فاحضانه لساب اعم وباب الخال وباب العمه وباب الخاله لا يمسى الحضانة على
 الصغار الرحم المحرم هي المحضه كسبه مسد هم الاقرب فالاقرب فاحق النساء من دواب الرحم المحرم بالحضا
 الام لا ولا اقرب منها ام الام ام الاب لان الحدين را اسوساى الغرب لسكن احدا منها من قبل اذ م اولى
 وهذ الولا نه مستند من قبل الام فكل من بدلى سرانه الام ن اولى لا ياتكون اسقى من الاحواب فام الاب اولى
 من الاحب لان لها ولادا فكانت ادخل في الولا نه وكذا هي اسقى واوى الاحواب الاحب لاب وام ثم الاحب
 لام ثم الاحب لاب لان الاحب لاب وام بدلى مرادى نه حج على الاحب لام مرانه الاب ويرجع الاحب لام
 لا يها بدلى مرانه الام فكانت اولى من الاحب لاب واحسب الزوايه انى حصه من الاحب لاب مع الخاله
 اسمها الى روى عنه في كتاب السكاح ان الخاله اوى وسوقول حمد وروى عنه في كتاب الطلاق ان الاحب
 لاب اوى وحه الرواه الاولى ما روى ابن عباس عن لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عائشة بنت عبد الله
 وحتم صاعلى وخمير وروى عن حار رضى الله عنهم فقال رضى الله عنه بنت عمى رال حمير بنت عمى وحالها
 عندى قال ردى حار رضى الله عنه بنت احنى آحب بنتى وى حمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم رال حمير بنت عمى
 سلمه وسلم ما حالها وقال صلى الله عليه وسلم الخاله والد فسد سى الخاله والد فكانت اولى وحه الزوايه
 الاخرى ان الاحب لاب بنت الاب والخاله بنت الخد فكانت الاحب لاب فكانت اولى وبنت الاحب
 لاب رام اولى من الخاله لا يها من ولد الابوس وكذا بنت الاحب لام لا يها من ولد الام والخاله ولد الخد وكذا بنت
 الاحب لاب اولى من الخاله على الزوايه الاخر لا يها من ولد الاب رال خاله ولد الخد فكانت اولى واما على الزوايه
 الاخرى فلا يسل ان الخاله تدم سلمها لا يها سدم على اها وهي الاحب لاب فلا يسل سدم على سها وهي اعد من اها
 اولى وبنت الاحب اولى من بنت الاح لان لاح لاحق له في الحبايه والاحب لها حق فيها فكان ولد
 الاحب اولى والخاله اولى من بنت الاح لان بنت الاح بدلى سها الذكر والخاله بدلى سها الام فكانت
 الخاله اولى وبنت الاح اولى من العمه وان كانت كل واحد منهما اعنى بنت الاح والعمه بدلى ذكر لكن
 بنت الاح اقرب لاه ولد الاب رال عمه ولد الخد فكانت بنت الاح اقرب فكانت اولى من الخاله اولى من

[illegible]

وفي الطوع لحاجتها الى تعلم آداب النساء والخلق واحكامهن وحدهم اليك ولا تحصل ذلك الا وان تكون عند
 الامم بعد ما حاسب او بلغ عد الامم حد السهو مع الحاجة الى حمايتها وصاحبها حطما عن طمع فيها لكونها
 لها على وصم فلا بد من بدنها والرجال على ذلك اقدر واما غير هؤلاء من اب الزحم المحرم من الاحواب
 والخالات والعلماء اذا كان الضم عندهن فالحكم في احوالهم كالحكم في العوام وهو بان لا ياتوا في اديهم الى ان
 ما كل رخصا وسرور وحدها وليس وحيدها ثم يسلم الى الاب وان كان كذلك لا ياتوا ان كان صاحبها بعد
 الاسماء الى تعلم آداب النساء لكن في مادتها استخدامها وولائه الاستخدام به ناسه لعرا الامهات من الاحواب
 والخالات والعلماء فيسلبها الى الاب احراجا عن الوقوع في المعصية واما الى الرجال فاما وفيها ما بعد الاسماء
 في العلم الى وفي الطوع وهذا الحصص في الحارة اذا كان صاحب الام او الخدي وان كانا عند عهدهن ما بعد
 الاسماء فيهما جميعا الى وفي الطوع لما ذكرنا من المعنى واما نوب هذا الحق الى وفي طوع الضمير لان
 ولا الرجال على الصغار والسماء رزل باللوغ كولا به المال عرا العلم اذا كان عرما ون عليه فلاب ان نصبه
 الى نفسه لا على سبيله كسلا نكسب ساعته رلس عليه شبهه الا ان سطوع فاما اذا بلغ عافلا واجمع رابه
 واسمى عن الاب وهو ما من عليه فلاحق للاب وانما كماله ان سمع من ماله فحق سبيله فذهب
 حبسا واخلار به ان كان بنا وحي عرما موبه على فسا لا على سبيلها وضمها الى نفسه وان كان ما موبه على
 فسا فلاحق له فسا وحق سبيلها وبه حبس احب وان كان نكر لا على سبيلها وان كان ما موبه على فسا
 لا بها مطمع لكل طامع ولم يحجر الرجال فلا يؤمن عليها الخداع واما من فسا من سراطها المعصية فلا نسب الا للمعصية
 من الرجال بسند الاقرب فلا قرب الاب ثم الخدان وان علام الاح لا ب واما من الاح لا ب ثم اس الاح لا ب
 واما من الاح لا ب ثم الم لا ب واما من الم لا ب ثم الم لا ب واما من الم لا ب ثم الم لا ب واما من الم لا ب
 حار به فلا يسلم اليه لانه ليس حرم منها لانه محو له نكاحا فلا يؤمن عليها اما السلام فانه عصية راحي به من هو
 انتم به من الاح لا ب واما من الاح لا ب ثم الم لا ب واما من الم لا ب ثم الم لا ب واما من الم لا ب
 درجه واحد فان كانوا كلهم لا ب واولا او بلاه اعلمكم كمهم على درجه واحد فافصلهم صلاحا وورعا واولي
 فان كانوا في ذلك سواء فاعلمكم سوا اولي بالحسنة فان لم يكن للجار به من عصيا سيرا الم احبارها الفاضل
 المواضع لان الولاء به في هذه الحالة الى فراغ الاصلح فان را اصلح صبا الله والا فمضما عدا مرا مسئلة امه
 وكذا كرم قبل النساء لاحق له في الولد قبل الاخ لام واخل واولا لا بعدام المعصية وقال خدان كان للجار
 ان عم وحل بكثرهما لاس به في دسه حملها الفاضل عدا خال لانه محرم واس الم ليس حرم فكان المحرم ارني
 والا من الاح لا ب احق من خال لانه عصية رهوا نصا اقرب لاس من اولاد الاب الخال ان اولاد الخدود كالحسن
 ابار ما ان الصبي ادا لم يكن له قرانه من قبل النساء لم اولى به من الخال والا لانه سببه والا لاولي من الم
 وكذلك اس الاح لا ب اقرب فان لم يكن له قرانه استوفى من جهة امه من الرجال والنساء فان الام اولى من الخال رالاخ
 لا لم لها ولا اوحي استوفى من اولاديه دون الارحام ومسا اذا كان الصبر حلو به ان يكون عصيا من نوعي
 عليها فان كان لا يؤمن نفسه ولحاسه لم يكن له عاقب لان في كفالة لها صر عليها ودد ولا يظر فلا سب مع
 السر رحي لو كان كمال الاحو والاعمام عرما مؤمن على سبها واما لا يسلم اليهم وسفر الناصي امرا من المسامين به
 عدا له امه فسلها الله الى ان سلح فترك حبسا وان كان نكر او ميا اعدا الدس فلاحق للمعصية في الصبي
 الا ان يكون على دسه كددا كرجد وقال هدا هو ان احسنه وفاسه لان هذا الحق لا يات الا للمعصية
 واحدا لاف الدس مع لمعصية وقد فالوا في الاحوس اذا كان احدهما سلبا الا حرم هو فوالصبي يودي ان
 اليهودي ارني به لانه عصية لا يسلم وانه عر وحل الموق ولا حنا للعلم والجار به ااحلب الا وان فيها قبل

[illegible]

المحل من الكتاب والسنة والحق به القسرية فيه مقرر من الأصل كذا هدا وأنه عرجل الموقى هذا اذا
 كاتب المسافة بالنسبة بعد فان كاتبه معجب بحدوث الابن وروى ولد و يعود الى ماله قبل اللبس
 فلهذا لا له لم يلحق الاب كغيره بالمثل بمره السل الى اطراف البلد واما اهل السواد فالحكم في السواد كالحكم
 في المصر في جميع النصول الا في فصل واحد وانه ان السكاح اذ وقع في الرساى فاردت انرا ان يعمل الصبي
 الى ميهاد ان كان أصل السكاح وقع فيها فلهذا ذلك كفاي المصر لما لم يكن وان كان وقع غيرها فليس لها ماله الى
 ميهاد ولا الى القرية التي وقع فيها السكاح ا كات بعد لماد كفاي المصر وان كاتبه ميهاد على السور الذي
 ذكرنا فلهذا ذلك كفاي المصر وان كان الاب موطا في المصر فارب كل الولد الى القرية فان كان روجها ميهاد
 و ماله فلهذا وان كاتبه بعد عن المصر لماد كفاي المصر وان لم يكن ميهاد فلهذا كاتبه ميهاد و وقع فيها
 أصل السكاح فلهذا ذلك كفاي المصر وان كان لم يقع السكاح فيها فليس لها ذلك وان كاتبه ميهاد فلهذا خلاف
 المصر لان اخلاق اهل السواد لا يكون مثل اخلاق اهل المصر بل يكون احق فمحل الصبي ما خلاهم
 مصر به ولم يوجد من الاب دليل ان هذا المصر لم يقع أصل السكاح في القرية وأنه عرجل وحيث اعلم وليس
 للبر أن يعمل ردها الى دار الحرب وان كان قدر روجها هناك كاتر ميهاد ان يكون روجها ميهاد و ماله
 لان في ذلك اصرار الصبي لانه محل اخلاق الكفر مصرر وان كان كلاهما ميهاد من فلهذا لان الصبي
 مع لها ومما من اهل دار الحرب والله عرجل واعلم وهو الموقى

في كتاب الاعاى

الكلام في هذا الكتاب في الاصل في مواضع في ما انواع الاعاى وفي ما ركى الاعاى وفي ما سرائط
 الزكى وفي ما منصفه الاعاى وفي ما حكم الاعاى وفي ما وفى سوب حكمه وفي ما منظر به الاعاى
 اما الاول فالاعاى في القسمة الاولى فسمي الى اربعة اقسام واحب رصود السه و ماح وخطور اما الواجب
 ولا عاى في كفار النسل والظهار و احس والافطار الا انه باب التسليم والظهار والافطار واحب على العن بعد
 البدره عليه وفي احس على الحجة قال الله تعالى في كفار النسل والظهار مكر ررهمه وفي كفار احس
 أو مكر ررهمه وانه أمر بصفه المصدر كقولهم عرجل فصل الزفات وقوله عرجل والوالد اب ررهمه
 أو دهم وقوله تعالى والمنظفات بر نص ما عسى وخودك وقال النبي صلى الله عليه وسلم في كفار الافطار
 أعز رهمه واما المذنب لله فله الاساى لوجه الله تعالى من غير ان يحال لان السرح يدب الى ذلك لما روى عن ابن
 عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اعلموا من اعز موسى الدنا عن الله تعالى بكل
 عصومته عصومته من النار وعي واما سى الاسمع قال انما رسول الله صلى الله عليه وسلم في صاحب لافد او حب
 فقال صلى الله عليه وسلم اعفوا عنه يعنى الله تعالى بكل عصومته عصومته من النار وعي اني بحسب السلمي قال
 صكك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظالم فسمعه يقول من رى سهم في سبد الله فله درجه في الجنة ومن
 ساب سدى الاسلام كات له نو راوم الصامه واما عرجل مسلم اعز رحلا مسلسا كان به وفا كل عظم من
 عظام مكر رهمه من النار وأما امرأ مسلمه اعز امرأ مسلمه كان بها وفا كل عظم من عظام مكر رهمه من النار وعي
 التوا من عارب قال حار الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما عي عمل لا تحلى الجنة فقال صلى الله
 عليه وسلم أسق السمعة وفلا رهمه فان اولسا واحد فقال صلى الله عليه وسلم لا عي السمعة ان مكر رهمه من النار وعي
 ازهمه ان يعنى في امكا كما وفي بعض الروايات ان بعض عيها واما المناح فوالد عاى من عي رهمه لوجود معنى
 الا انه ميهاد وعي خبر العاقل من يحصل العمل مركبا واما الخلو فلهذا مول بعد ابحر لوجه السلمان

و يصدق دنا به لان اللفظ حمل ما بوي ولو قال ما اسب الاخر سقى لان قوله ما اسب الاخر كدمن قوله اسب حر
 لانه اسب مد النقي كقولنا لا اله الا الله قال اسب حر لوحده مد على عن لان اللاحق قوله لوحده انه تعالى لام
 العرص فقد نحر الخمر و من ان عرصه من الحر روجه انه عر وحل وكذا الوفا لمد اسب حر لوحده السطان
 عن ذكره جمدى الاصل لانه اعنه قوله اسب حر و من عرصه القاسم من الاعنى ولا مدح في المعنى ولو دعي عند
 سائما فقال باسم فاحده مر وى فقال اسب حر ولا سله عن الذى احبته لان قوله اسب حر حطاب والمكرم اوى
 تسرف الخطاب انه من الساك ولو قال عتب سائما عتبى النضا اما مر وى فلان الاسار مصر ووه السها
 سدا ولا يصدق ان انه مانعا و اسامى ما فرار واما فاسه و من انه تعالى فاعما عن الذى عا حاصه لان الله تعالى
 يطلع على سره ولو قال باسم اسب حر ودا هو عند آخر له اوله عن سائما لانه لا مخاطب ههنا الاسامى مصرى قوله
 اسب حر انه وانه عر وحل اعلم واما الذى هو ملحق بالصرح فهو ان سول لمد وهالك هل أو وهب سئل
 هل او عتب هل سئل و معنى سواء هل او لم هل بوى او لم سولان الالعاب من الواهب او النابع اراله الملك من
 الموهوب أو المسع واسا الحاحه الى السول من الموهوب له والمسعى لسوب الملك لهما وههنا لا سئل للعدى حسه
 لانه لا يصلح حملو كالمفسه تنفى الهه والسبع اراله الملك عن الرضى لا الى احد وههنا معنى الاعاى ولهد الا همر الى
 السول ولا عاى الى الهه ايضا لان اللفظ صرغ فى الدلالة على روال الملك عن الموهوب والمسع والاعاى اراله الملك
 وهذا لا يوحى به اذ قال لمد وهالك سئل وقال اردب وهب له سبه اى لا اعطهم يصدق فى النضا لان
 الهه وضعه لا راله الملك عن الموهوب وههنا المعنى اسبها الملك على الموهوب فقد عدل عن ظاهر الكلام فلا
 يصدق فى النضا ويصدق وباسه و من انه عر وحل لانه بوى ما حمل له كلامه و روى عن ابي يوسف فمى
 ل لمد أسب مولى فلان او عسى فلان انه معنى فى النضا لانه احرازه معنى فلان ولا يكون معنى فلان الا وان
 يكون حملو كالتبرن فاعنه من اعفل فلان فلس سى لان قوله اعفل فلان يحمل انه اراد ان فلانا اسب المعنى
 هل ولا يكون ذلك الامد الملك و يحمل انه اراده انه قال لك الخيال اسب حر ولا ملك له فيه فلا معنى بالسئل والله عر
 حل اعلم ومعنى هذا الفصل اذا اسرى انا اوامه او امه عنى عليه بوى او لم سوعند ما به العلم لان سرا جعل اعافا
 سرا حتى سادى به الكفار اذا اسرى انا باو ناعى الكفار فى قولنا انما بالبلاد حلالا فزفر والسافى وعد
 مالك لا معنى الاعاى مسدا والا صل ان كل من ملك دار حرم محرم منه السرا ار سول الهه او الصدقه او الوصيه
 ار بالارب معنى عليه قال مالك لا معنى ما لم يصفه وقال السافى لا معنى بالملك الامن له ولا دافا من لا ولادله فلا
 معنى الاعاى هذا اما مالك فانه احتج بما روى ابو داود فى سننه باسناد عن ابي هرير عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال ان لى حرى ولد والذ الا أن يحد مملوكا فسر به فمعه حتى صلى الله عليه وسلم الاساق عتب السراء
 وله كان السراء سبه اعافا لم يحق الاعاى سبه لان اعاى المعنى لا يصفو وهذا ان سرا الفرب نس ناعاى
 ولان السراء اسب الملك والاعاى اراله الملك وسم اما ما فكيف يكون اللفظ الواحد اسانا واراله ولما ما روى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من ملك دار حرم محرم منه فهو حر وع اس عاى رضى الله عهما قال حارحل الى
 انى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اى دخلت السوق فوجدت احمى باع وشه به واما اربدان اعنه فقال له
 صلى الله عليه وسلم ان انه تعالى قد اعنه والحد ما ن سمع على مالك والسافى ومعنى قول النبى صلى الله عليه وسلم فى
 حد ما روى به فمعه ان يصفه بالسراء حمل على هذا عملا لا احا م كليا حاصه لها عن الناقص واما قوله السراء
 اسب الملك والاعاى اراله الملك فمى ولكن المسع اسب حكم وصدد لفظ واحد فى زمان واحد واما فى زمانين فلا
 لان غل السرى فى الحسبه دلان واعلام على الحكومات السرىه وحروران يكون لسرا الساقى عتا على سوب
 الملك فى الزمان الارل وذلك اللفظ يصفه على سوب المعنى فى الزمان اسانى ادلا ما فى عدا حلال فى الزمان واما

الكلام مع السامع متى علم ان المراه اعز منه سكاك في سوى الولاد في فراه لاحد راسه ريه واحبوا حرام
 القطع عند ما عدا لاحد قطعها على هذا في وجوب التبع السرفه وجوب السبه في هذا امره انه قطع
 وجب السبه سدا حلاله ولا خلاف في ان فراه الولاد حرام اتبع ولا خلاف ايضا في ان المراه لا حرم
 السكاك كغيره في الاقسام غير عمره اسبقه في ساقى حتى هذا القراه سراه في الاسم وحس بغيره امره
 الولاد ووجه قوله ان المعنى ان سب المراه لكن المعنى صله وكون القراه مسدعه للصله والا حسان الى الترتب
 واسمى من اسلى الصلاب فلا سب الا ما على التراتب في فراه الولاد سبهم من امره والعصه لا حد لك
 في هذا المراه فلا يلحق بها بل يلحق بالمراه الممد وهي فراه في الاعمال ولهذا الحق بها في كثير من الاحكام وهي
 حران النصاص في النفس والظرف وقول السبا والخس بالنس وحوار الاستحار وسكاك الخليله رعد
 التكاتب ولدان فراه الولاد اما او حب المعنى عند الملك لكونها حرمه التبع راها الميثاق ان سب في الى وفي
 ارحم لا الملك سبه من اب الدل راها ان فورب وجهه وانما توجب التبع من الترتب وهو تسيير قطعه الرحم
 وسه ع السب المتقن ان القطع مع عمر من القطع مناقص فلا سب الملك فعلا لنافع فلا يبق الزوجه ولا
 سب ما في في المسلم ان الذي الا حلالا لما حرم للمالك استصوم وادار الى سب المعنى صرر والمراه المحرمه
 للسكاك حرمه قطع لان النصوص المنصه لحرمه قطع الحريم او ملته دل الله تبارك وتعالى راها انه الذي
 سب لونه والارحم مع ما راسوا الله الذي سب لونه فلا نسو واسوا الارحم فلا تقطعوه او يحصل ان يكون
 معه واسوا الله وصلوا اذ رجا وقد روي في الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال صلوا الارحم
 ابني لكم في الدارحه لكم في الآخر والامر بالوصل يكون ساعا في التبع لانه صد والامر بالتعل هي عن سبه
 وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه دل الرحم سبه من الله تعالى معاته ما عرس مولد اب هذا امام العادل فليست
 ولم اوصل في قول الله تبارك وتعالى اما كيف ان سب لك اسما في اسمي اما الرحم راها الرحم في رصا رصته
 ومن قطع سبه ومسل هذا او عدلا تكون الاما مكاتب المحرم فدل ان قطع الرحم حرام الرحم هو المراه مع
 المراه رحم اما ما سارا ان الرحم مسوس من الرحم كما في الحدب والمراه سب الرحمه النسبه على ان سب طما
 واما ما سارا المعصا لمخصوص من السبا المسمى بالرحم محل السب الذي يعلق به وجود التراتب فكل كل فراه
 او مطلق امره عمره القطع بظاهر النصوص الا حص او قد يدل ثم يحرج الاحكام اما حران النصاص في
 نفس الى قطع الرحم لان امصاص حرا العمل حرا اسهل حراف الى اما سب في كل الاح التاتل اوالنا في هو فاص
 الرحم فكانه قبل سبه او قطع طرفه باحسار وكذا احس بالنس لا مخرى المثل الذي هو حانه فكان مساو له
 واما الاحار في سبه مما وصه وهو عسل السبه المثل وانما حصل باحسار فلا سب الى التبع الا انه لا يح
 استحار الاب منه في احد منه الى يحاح السبا الاب لا لانه مضي الى قطع الرحم بل لان ذلك يححق على الاب
 سب اولا بخوران يسحق الاخرى ما قلته فلا بد من الحل في العمد ولو اساحرا الاس اما نسج ولكن نسج اح اما
 للاب وعن سلمان الاب راها اح ام سر عا طه في حق هذا وفي حق السبا والخس ولا كلام فيه وا
 سكاك الخليله وهو ان كان فيه نوع سباصه لكن هذا النوع من النصاصه عيمه في غير من اتبع فارتب جمع
 الاحس حرم للنصاصه عن قطعه الرحم بخور سكاك الاحس بعد طلاق احبها راسعا عدها وان كان لا حلو
 نوع عصا صه اما السكاك بعد ان يوسف وخدمك كافي فراه الولاد وعن ابن حبه فدر راها
 قول عدم سكاك الاح لا حسي الى قطع الرحم لان ملكه لا يصلح للسكاك لانه من باب الخليله واسرع من
 المكاتب ملك ضروري لانه في حق التبع والمعنى دالم سكاك علمه من الاحس على اراه ابدل عنه وهو ان
 فلا مضي الى النصاصه خلاف اوله لان ملك المكاتب وان كان ضروري لم يسرع الا في حق حره منه لكن

بحر واحد واسم في معنى حر به من لان الحر نسي الحر به اولاد وآتاهم من ماسى الحر به نفسه فهو اتقى والله
 عز وجل أسلم وسرا كان المالك لدى الرحم المحرم بالمال أو صديقا فلا يؤخذوا من ماسى عليه إذا ملك لمعوم قوله صلى الله
 عليه وسلم من لك ارحم حرم منه فهو حر ولا يخلق الحكم وهو الحر به المالك ومضى ان كل من كان من أهل المالك
 كان من أهل هذا الحكم والصبي والخون من أهل المالك وكان من أهل هذا الحكم فان قيل ان الصبي العاقل اذا
 اسقى اباه مسمى عليه وسرا التزم ما كان عندنا حتى تادى به الكمار والصبي وان كان افلا فلنس من
 أهل الاعاقى مسمى ان لا نسق اولاد يكون السرا اساقا هل ان كون سرا الاب اعاقا عرفا بالص وهو اربو به
 من حدس ان هر ر رضى الله عنه والصق قابل للتخصيص والتعبد وقد قام الدليل على ان الصبي ليس براد لانه
 ليس من أهل الاعاقى ولا يكون السرا من الصبي وان كان افلا اعاقا بل يكون لكافا مسمى عليه المالك سرا
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم من ملك دار حرم حرم منه فهو حر لا لا ساق ولو ملك حمله لانه او مكرهه اسه او امه
 من الزباج لا نسق عليه وكذا اذا ملك اس الم او الممه او انبها او اس المال او الخاله او شهما لا نسق لان سرط الصبي
 ملك لدى رحم حرم فلا بد من وجودهما أعنى الرحم المحرم فى الاول وحر المحرم فلا رحم وفي الثاني وحر المحرم فلا
 حرم فلا نسب الصبي وأهل الاسلام وأهل الدمه في ذلك سواء لا سواهم في حرمة قطع الرحم وأهله الا ساق
 وأهله المالك ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم من ملك دار حرم حرم منه فهو حر ولا نسق لمن عصى عليه لان الصبي ان وقع
 بالسرا فالسرا اساق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الاول لمن اسقى ران وقع المالك سرا فالملك للمعنى عليه فكان
 الاول له ولو اسرى امه رضى حلى من امه والامه له الاب حار السرا ونسق ما في نطها ولا نسق الامه ولا خور معها
 هل ان يصح وله ان يبيعها اذا وصفت احوار السرا فلا ساق منه لان سرا الاح حار كسرا الاب وسار دون
 الرحم المحرم وأما ساق الحمل ولانه اخر وقد ملكه مسمى عليه ولا نسق الام عليه لانها احببه عنه لعدم الرانه بينهما
 حقه انه لو ملكها انه لا نسق عليه فانه أولى وأما ساق حوار معها مادام الحمل فاما فلان في نطها ولد اخر ولا نسق
 الحمل بدون الحمل لا حوار الا يرى انه لو باعها واسسنى اجل فسد البيع فاذا كان الولد حرا والحر لا يكون حلالا للبع
 نصح كانه اسسنى الولد واذا وصفت حار معها لان المبيع قد زال واذا ملك سقها من دى ررح حرم منه عى عليه قدر
 ما ملك في قول انى حصته وعقدانى يوسف ويخبره نسي كله كما لو اسق سقها من عده له حتى لان النسق سحرا
 عده وسددهم لا سحر او لو ملك رجلان دار حرم حرم من احدهما حتى عى عليه فسد الا محلوا ما ان ملكا نسب
 لهما فسد بيع وامان ملكا نسب لا يصح لهما فسد فان ملكا نسب لهما فسد بيع وان ملكا نامرا
 أو شول المسه او العبد فانه او الوصيه لا تضمن من عى عليه لسر نكه سسا موسرا كان او معسرا في قول
 انى حصته ولكن سسنى له العبد في نصبه وعقدانى يوسف ويخبره نسي عى عليه نصبه ان كان موسرا
 وعلى هذا الخلاف اذا باع رجل نصف عده من دى ررح حرم من عده او وفده حتى عى عليه لا تضمن المسمى
 نصيب النافع عدى حصته موسرا كان التزم او معسرا ولكن سسنى اللى نصف نصبه للنافع وعدهما تضمن
 ان كان موسرا وان كان معسرا سسنى العبد ولو قال الرجل لعبد ليس بئر ماله ان ملكه فهو حر ثم اسراه
 الخالف وعبر صفته واحد ذكر الخصاص انه على هذا الخلاف انه لا ضمان عليه في قول انى حصته وعدهما تضمن
 ود كرا كرا حتى ان لا اعرف الزوايه هذا المسئل واجموا على أن العبد اذا كان من اسق فاع أحدهما نصبه من
 فرب العبد حتى عى عليه ان للسرى تضمن نصيب السرا بل الساك ان كان موسرا ولا تضمن النافع سقا
 والكلام في هذا المسائل ساء على ان الاعاقى سحر أعده انى حصته وعدهما لا سحر او ووجه البناء على هذا الاصل
 ان الاعاقى لما لم يكن متحررا عدهما وسرا التزم اعاقى فكان سرا نصبه اعاقا نصبه واعاقى نصبه اعاقى
 نصيب صاحبه مسمى كذا كالعبد المترك من اسق اعته أحد ذما هو موسر ولما كان متحررا عده كان سرا نصبه

احدا لخصه فلم يكن احدا للخصه اما لان ذلك من السرر تكمل الاسر
لرر عدم التجرد فا كان محر عدا ولا ضرر الى اسكل ولما حمله الى الخلل وان دلل عليه انه لا فعل
كان مبرا او فعل الا فلا في الخلل لا بسط ولا عمار كان مني ان لا فعل لسان على السرر المعنى الا ما عرفنا
وحوب الصمان به مثال الاصول بالمعنى نظر السرر الى الكبره مسحق للسا لم يوجد منه ارضا مابر
الاتفاق من الله لم ولا مابر به طه وسوا وحده لا لكل واحد من الله من راض سرا صاحبه وكبلا
يكون راضا به وان سرا كل واحد منهما لم ط لخصه مبرا صاحبه حتى لو اوجب التابع لمه افضل احدهما دون
صاحبه لم يسحق وكذا التابع بسبب عدا من في حم خر راض سرا به ومن رضى بالسرر لا نظره فلم يكن قد
للمواضع هذه المقصود عليه في الحكم فبالا اصل خلاف العدا لم من اس باع احدهما بسببه من دون
رحم خر مد لان حاله لم يوجد للارض من الله لم الساك سرا السرر با اصلا حتى بحسب سوط حتى
الصمان وكان معنى المقصود عليه فالحق به موجه الكلا لا في حسبه على طرر الا اذا انه وان سلم له
نفسه اعاد بسببه وافساد لخصه به نكلك هذا ايضا مخرجي به من جهة السرر لا يدرى سرا بسبه
واتاب المذهب في بسبه ولا نكسه ذلك بذرر صاحبه لان الخلاف فيها ا اوجب التابع السع لمه صاحبه
واحد فلا بد وان يكون اصول موافقا للاختاب التابع ما رضى لانه الا ترى انه لو قال بسبب كمال احدهما
فصل الا حرم صحيح السع فكان الرضا سرا سدر صامه ا صاحبه فكان سرا " ر باضا السبب السرر
رضا السرر فلا وجب الصمان كما اكل العدمه كان اس فقال احد ما لصاحبه اتفق بسبب ارض
ما حتى يصلد وعي لا ضمن كذا عدا دون حد النكسه لا مني في الله في احدهما افضل الله و الا ح
بسبب الملك فابكي الرضا قبول المسعى بسبه صا حول صاحبه فلم يكن هذا افساد امر صامه من جهة الله لم
وكذا الا حتى فيما اذا لم سلم اسر ط الاحي ان سرر بكمه صا عدا لانه لم يما به لم سلم كون سرا السرر اتفه
لسببه لم يما كونه افساد بسببه مكره صا فلا افساد لان الرضا التي بدون العلم بمحال والخواب ان
هذان باب عكس القل لا نهارا الحكم مع سد القله وهذا سيع العكس را عكس لسر ط في لعل اسر عدا
ان يكون الحكم احد سرر على مثل وعي مبرا وحوو الصمان في نفس السرر ماذ كرا وسه و لما احرى م
سول اما فصل الله قبول كل واحد منهما را لم يكن في له سرر تخمه قول الا خر حتى يسرد كل واحد منهما بالسول
لكنهما اذ افلا جميعا كان هه لهما به مني را حدا لا به جواب احدا لانه اقر العقل انه واحد سيع
او طو لم على الاختلاف تعالى به الجواب لو راعه آت او ا كة تعالى الجواب بالكل ومحل النكل كما به واحد
كذا عدا و اما فصل العلم صخر محله على جواب طاهر الزوايه وهو ان عدا في حسبه لا يحب الصمان سوا لم لم يعلم
وعدا مباح لم اوم تعلم من عليه في الجامع السعه اما على اصلهما فطاهر لان الصمان عدا مباح مع العلم مع الخلل
اولى و اما على اصل اي حسبه فلا بسط صمان الا فلا عدا لادن والرضا لا بسط على العا و من قال دخل
كل هذا الظاهر الا ان لا تعلم انه طما بسبه فا كله الرجل لا بسحق الصمان عليه ران لم يعلم به ردا لان حسبه العلم
لسبب سرر ط ما الاحكام عليها بل المعروف بسبب حصول العلم والظرف في الموصل السه و ما لك صام حتمه
العلم كما صام بسبب العدا مباح حسبه اسدر وطرر حصول العا مهابا في و هو السؤال را حتم من حسبه الخال
ودام سعل فله و فلا بسحق الصمان و يرى سرر ان بسبب انه فصل من العلم والخلل قال ان ك الا حتى
نعرف ذلك دون العدا بسق و مني للا حتى في قول اي حسبه ران بسبب ان كان لا تعلم فهو الجواب ان سا من
السع وان سا سم عليه و جذا قول اي حسبه وان يوصف ووجهه الزوايه ان السرا مع به كذا ان عدا و كمال
به له سار العود انه ان سلم به الله في بزمه السع كان سار العود وان لم يعلم به لم يزمه مع العدا وان لم يزمه العدا

في حق أحد السركاء لم يلزم في حق الآخر فلا يسمى العبد وبسبب النسبة في حق الصبي ود كفي الجامع الصغير لو
 أنه في رجل نصف عبد ثم استرى اب العبد السبع الباقي وهو موسر ونسبه في الخمار عبر له عبد من أبيه اعنته
 أحدهما فأنسبه في الخمار لأنه لم يوجد من النسبة في الأختى ما هو دليل الرضا في سقوط الصمان عن الأب فلا سقط
 وروى عن أبي يوسف أنه قال لو أن عبداً أسره في نفسه هو وأختى من مولاهما فأنسبه في حقه الأختى لأنه
 أحجم العقب والسبع في عتدهما حتى رمان واحد لأن مع نسب العتدهما أعاق على مال فلا يصح السبع خلاف
 الرجل أسره فأنسبه في عتدهما أنه يصح وإن أحجم السرا والعقب في عتدهما لا يراى السر في الزمان الأول
 وأعاق في الزمان الثاني ربه حار لم يناد ورى عن أبي يوسف أنه قال إذا قال إن ملكك من هذا العبد فما هو حرم
 أسره الخالف وأبو صفية واحد سقى على الأب وهذا على أصله لأن العقب عند الأصغر أو إذا جمع للعقب سدان
 أمه وأختى إلا أن الربه ساه على اثنين فاداملكا صار كان على الأب أسقى فعقب الصبيان عليه ولهذا قال في
 رجل قال إن أسرت فلاناً أو نصفه فهو حر^١ عن رجل آخر إن أسره ما سقى طليماً ونصف ولا به للذي
 اعنته وهما في لئدي عا لأن النسب ههنا لم يسم اثنين فعقب نصف كل واحد منهما عليه ولا سيما لأنه عقب
 طليماً والزوال للمعق راب ملك إنسان دار حرم من أحدهما نسب لا يسقط طفاؤه بان ورأى عبد أو هو رب
 أحدهما حتى سقى عليه لا يضمن نسباً سراً مكره موسراً كان أو معسراً ولكن نسبي العتدي نصف فمعه لسر تكفي
 ولم يجمع لأن المعق ههنا نسب الملك سراً من غير إساق من جهة أحدهما العتدي لا يصح لأحدهما العتدي الأرب
 ووجوب الصمان على المرأة مع عتد سراً عتدهما من جهة ولم يوجد من السر فلا يضمن راد الموقر من هذا الفعل
 إلتقاط النسب ود كره ألا يخلو ما إن يكون على وجه الصبغة وأما إن يكون على سنبل العتدي فأن د كره على طريق
 الصبغة إن دل لم يلو كره هذا أي فهو لا يخلو ما إن كان يسلخ أسالة إن كان يولد له لم يلو وأما إن كان لا يسلخ ولا يخلو ما
 إن كان عتده النسب أو معروف النسب من العتدي إن كان يسلخ أسالة فإن كان في النسب نسب النسب رالعقب
 نازحاً وإن كان معروف النسب من العتدي نسب النسب فلا نسب ولكن نسب العقب عتدهما عتدهما ساقى لا نسب
 العقب والأصل عند أن العقب ساقى على النسب فإن نسب النسب نسب العقب والأفلا وإن كان لا يسلخ أسالة فلا نسب
 النسب لا نسب وهل يسمى قال أبو حنيفة يسمى سواء كان يسلخ النسب أو معروف النسب وقال أبو يوسف وجد
 لأمي والأصل عندهما أن المعق يسمى على تصور النسب راحتمال سوية فإن تصور سوية نسب العقب والأفلا والأصل
 عند أبي حنيفة أن سوب العقب لا يسم على سوب النسب ولا على تصور سوية وكذلك لو قال لم يلو كره هدي فهو
 على هذا الفصل والأشاق والأخلاف الذي ذكرنا في الأس وجهه هو فهم أن المعق لو نسب لا يخلو ما إن كان
 أسداً أو ما على سوب النسب لا وجه للأول لأن لم يوجد إلا ساق أسداً ولا سنبل للباقي أما عند الساقى
 فإن النسب لم يسم في المسئلة جمعاً فلا نسب العقب عليه وأما عند ما قال في المسئلة الباسه لا تصور سوب
 النسب فلا نسب العقب وفي المسئلة الأولى تصور سوب النسب مع حقه بالزوا والأسفار من عتدهما على
 نسب الظاهر من س ولا حقه ههنا كالمعقل المسئلة حمل على الصحة والسدا ما أمكن لأعشار عمله
 ودسه لأنه وأمكن تصحيح هذا الكلام من رجح الكسابة والخمار أما الكسابة فلو حود طرب الكسابة في اللغة
 وسر الملامه من السدس أو الخمار ههنا على وجه مكرن ههنا معنى الوجوده أو بعد أو على البنا يكون
 الكسابة كالنابع للمكي والمكي هو المصنوع له اسم الأصل صرخا ونكى عتدهما بالملازم أو النابع له كأي
 قوله عز وجل أرحاً أحدهمكم من العتدي والعتدي هو المصنوع للمكان الخالي من الناس من الأرض كأي به عن الخند للملامه
 من هذا المكان من الخند بالزوا إذا لم أن الخند يوجد في مثل هذا المكان نسباً عن الناس وكذا
 الأسبغا الأسبغا ركبانه عن يظهر موضع الخند الأسبغا طلب الخجو والأسبغا طلب الخمار طلب الخمار

[illegible]

وحمل انه اراده اسدا على طريق الاكرا ، ونحسب الحق فلا حمل على الحق من سيرة ولودل لعبد ان
 اولامه اسدا لم يحمى الاضاهة الى حسه ولو قال نبي او ناسه من لوجر الاضاهة وامالك به محروقه
 لا سئل في سئل اولامه الى سئل ارحب سئل او حرج من ملكي ون بوي الحق من رافلا لان كل
 واحد من هذه الاطراف يحمل الحق وحمل به دقوله لا سئل في سئل يحمل سئل اللوم العموم ان ليس في
 سئل سئل اللوم والعموم لو قال الخدمه الرضاؤه وحمل لا سئل في سئل لا في كاسل فربا بدى عمل
 وحمل لا سئل في سئل لا في اسئل فربا يحمل على الحق الا ناله وسدا اقال عيبه غير الحق الادا دل
 لا سئل في سئل الاسئل الولاء به نفي في القضا لا يصدق انه اراده على لانه في كل سئل واسئل
 الولاء راطلا في الولاء براده ولا الحق وذلك لا يكون الا بعد الحق ولو قال الاسئل الموالات في الصا لان
 مطلق الموالات راد بالموالات في الدين او سعمل في رلا الدين وولا الحق في ذلك بوي يصدق في القضا وقوله
 لا ملك في سئل يحمل ملك الدنا كاسل فربا بدى عمل لا يحمل لا ملك في سئل لا في سئل وحمل لا ملك في
 سئل لا في اعتسل تصف على الله وقوله حطب سئل يحمل سئل الاستخدام ان لا استخدم وحمل
 اعتسل لودل له امر له سئل او قال له احرو وقب على الله لانه يحمل الحق وعبر فكل كانه ولودل له امر عمل
 سئل او حمل علف في ذلك او قال له احرا الحق اوجه في عمل او في الموالات يحتاج فيه الى الله لانه صرح
 ولكي لا يذهب احبار العبد الحق و ينف على الخلق لانه سئل وقوله حرج عن ملكي يحمل ملك السرف
 يكون حتى كاسل وحمل اسئل ولو قال لم يملو كه سئل حرا او اصل حرا فان كان يعلم انه سبي لا يحمى ان لم يكن
 سبي الحق لان الاصل ان حره هو الا نوس صفي حره هو الولد لان المولود من الحر من يكون حرا الا ان حره من المسمى
 طلب المسمى في الحكم في غير المسمى على الاصل ولو قال لعبد اسد تعالى لم يحمى في قول ان حسبه وقال ابو
 يوسف ان بوي الحق من رجه قوله ان قوله تعالى يحمل ان يكون ما حجه الله للاعاق والمخدوف فادابوي
 الحق من بوي الحق ان حره رلا في حسبه ان الاعاق اناب صفة للمملوك لم يكن ما حقه من الاعاق لانه اناب
 الحق لم يولد لان كونه لله تعالى كان ما قبل الاعاق فلم يكن ذلك اعاقا فلا يحمى ولودل له ان عبد الله لم يحمى لا
 خلاف اما على قول ان حسبه فظاهر ما ذكرنا ان الاعاق اسما الحق فمضى ان لا يكون ما ساقله وكونه عبد الله
 صفة ما به قبل هذه المذاهب واما على قول ان يوسف ولان قوله عدا ناله لا يحمل ان يكون حجه الله للاعاق وقوله
 تعالى يحمل ذلك وروى عن ابي يوسف انه قال اذا قال لعبد قد حمل الله تعالى في محبة او مرضه ودل ان الحق
 ولم يسل ساجي ما قبل ان سبي لا يحمى وان بوي الحق من رجه ذلك اذا قال هذا في مرضه فاب سئل ان سبي فهو
 عبد ايضا لانه يحمل انه اراده هذا اللفظ الدرر وحمل انه اراده الحق فلا يحمى الا ناله ولا يلزم الورع بعد المولود
 ان يصدقه لان الدرر يسل ما لوب عبد ما وروى عن ابي يوسف انه قال اقال لامه اطلق ربه الحق من لان
 الاطلاق اراده السد والمراد بل يد عن عبد الحق ونصر الحق بالكسبه او بوي الحق من سئل كما لو قال
 لها حطب سنيك ولو قال لها اطلق ربه الحق لا يحمى عدا ما ذكر ولو قال فربا على حرام
 يد الحق من سئل لان حرمه الترح مع الزرق جمعان كالأوسرى احده من الرضاؤه او حار به قد وطئ
 امها أو سها او حار به بحوسه امها لا يحمى وروى عن ابي يوسف انه قال اذا قال لعبد ان حرا وقال
 لزوجته ان طلاق في مخرجي ذلك حرجا ان بوي الحق او الطلاق وقع لانه منهم من حد
 الخروف عدا ناله ما هم عبد الترك وبالله الاما ليس نصر مخرجي الدلالة على المعنى لا ما عدا ناله ما
 لم يصب للمعنى فصار بغيره الكسبه وصف على الله واما ما هو مقام اللطفي الدلالة على المعنى فكسبه المستسه
 لا ما في الدلالة على المراد عملة اللفظ الا ان فيها صرب اسبارا ام لان الانسان قد كتب له لارا الحق وقد

كسب حرمه داخله وتحقير رأسه ما به فمالي انه بكلا في هذا الكثر في اطلاق وقد كفي
 الشئ وكذا الاسار من الاحرام ما كسب عليه فهو من الراد لا ياتي الا في حقه كعدا في
 اطلاق الاصل في ما الاسار من اعداء قوله على حسب المثل ثم شها سلم فقول ان يدرب ثم صوماني
 صمد امسا كوكب على الاسار لا على التول فهو قد اعداه على فولا قبل ان يات على عمل اصول وامدال ان
 التي مع بها على اصله وان لم يه فحول به بعد ثم اعداء استنى ومن به على ان هذا الاله طلاح
 امين ولا يفتح فهو سهام في وكذا اوله لا سلب على سلب لا السلب على عن ما المسند على رجه اتم
 وتنهالا معني اتم ان كلكه سد حسي امين خلاف قوله لا سلب على سلب لا في السلب كما ولا
 حتى سلب سمع ما ان الارض ان لم يولي على مكانه سلب امثاله سلب مكانه وكذا السلب حاصل
 احمه ايضا فوله لا سلب على سلب ان لا حرم على غل اذا حرم على سلب لا حرم به ركذا اوله بعد
 ا هب حرم او بوجه حرم من يولي اعداء على ربه على اوله اب طالق او طلق او امس ان
 امس اوله لا ماله اب طالق او طلق او امس او امس على حرام او حرم او اب حله او به
 او به او هي ارا حرم ارا حرم او امس او احتار في ويوي امين وحتار في سلب ذلك ما كافي
 اطلاق وهذا مدار سداسي مع امين بالارون ولسب المسئلة ان حرج سلبا وكنائنه لا مع بها على
 عدا محله ووجه قوله ان قوله لم يولي اب طالق او طلق او اب طالق او اب طالق او اب طالق او اب طالق
 بوال امين وارن وهو غير امين وناقض لك بوال امين كافي اسكس والدون ه او في احتق قد
 بون احد سوس في ما حمله كرهه فحرمه وهدا اول وجه اسهر روي به اطلاق سلب كذا
 هدا وبنان هذا طاسا فله الى المثل ساراب من ان هذا لك عدا فوله اب طالق ولا اطلاق عا
 من رفع اسد اسد عار عن امين على لاس المثل راع هذا لك فرفع امين يكون رال يد ررا بذا لك
 عن المثل لا عني المثل ككسب وكذا فوله اذهب حسب سلب او حله الى سلب لانه سار عن رفع
 الدعه وانه لاسي ان ككسب وبه ان لم يولي سلب على هو مع واحد دور الدعه المثل لاسي
 روال المثل ككسب وكذا فوله اب طالق لانه سلب على سلب راع سلب كذا احرم من امين ان
 كلاح من الصاعه اراهه اغوسه وخود ذلك خلاف فوله لا امره اب طالق لانه سلب راع سلب راع سلب
 سوب قد فله ولا ملك امس لا سلب سلب ككسب مالا سلب سلب ككسب لا رال المثل سلب سلب سلب سلب
 الاعا رها لان اطلاق رفع ماله ككسب امس سلب ككسب لا سلب سلب سلب سلب سلب سلب سلب
 خلاف فوله لا امره اب طالق وبون به لاسي لان ملك اسفه لا حرم سلب سلب ككسب سلب سلب
 ككسب سلب سلب من السرا وغيره فلاحق رواله سلب سلب سلب سلب سلب سلب سلب سلب سلب
 اسه في اروح امره حار رال سلب سلب ولوله بعد راسل اس حرار بديل من حرام ورحل فوج
 حرام عني لان هذا سلبه لك حذف حرف السند وانه حرم من اب الماله ول انه على وحى عمر السلب
 ان كرا سلب رال الساع

رسالة عفا وحده جدا ع سون اسلم الساق من دس

فسيه التي التي لاسي الما سار كسبها في جمع صواب رها معي فو لم كرا سيبه لا عني له دل اسر
 وحل كرا ساقوب راحا ووال على كرا سيبه ممكن لاسي لو بون سلب راسل راسل راسل راسل
 بون حر ررحل فوج قد فوج لان هذا سلب سلب هو صبر قد راسل راسل راسل راسل راسل راسل
 فسيه روله ماله الامل احراما بمل احرام سلب السرا لا فاسه و من اسه على كذا كافي الا سلب

لان هذا اسمه بحرف السينه والسينه لا يعنى المساركة في جمع الصفات بخلاف قوله ما اسما الاخر لان دال
 ليس سينه بل هو بحر ولا به ني واسم الرقي ما راده الا ما كذا كقول القائل له ما اسما الا عنه وروى عن ابي
 يوسف انه قال اذا قال كل مالى حرر له عندكم فهو الا انه جمع بين العبد وعمرهم من الاموال ووصف الكل بالحر به
 قوله كل مالى حر ومعلوم ان عمر العبد من الاموال لا يحمل الوصف بالحر به الى حى العنق فيصرف الوصف بالحر به
 الى الحر به الى يحملها الكل وحى ان يكون جميع امواله حاليه صافيه لا حق لا احد فيها فلا يعنى عند والله عز
 وجل الموفق

فصل في واما رابط الركن فابواع بعضها يرجع الى المعنى خاصه وبعضها يرجع الى المعنى خاصه ومبها رجح
 اليها جميعا ونعنيها يرجع الى نفس الركن اما الذى يرجع الى المعنى خاصه منها ان يكون عاقلا هو او غير راجح
 لا يسبح الاعاق من السبي الذى لا يعمل والمجنون كمالا يصح الطلاق منها واما المجنون الذى يحى فى حال وهو
 فى حال ما يوجد منه فى حال افعه وهو به غير له سائر العتلا وما يوجد منه فى حال حويه فهو له المجنون المطلق اعمارا
 للجنسه واما السكران فاعاقه كطلاقه وقد مر ذلك فى كتاب الطلاق ومنها ان لا يكون معوها ولا مد هو ساولا
 مريضا ولا معنى عليه ولا ما يحى لا يصح الاعاق من هولاء كمالا يصح الطلاق سهم لئلا يكون فى الطلاق ومنها ان
 يكون بالعاقه يصح الاعاق من اعصى وان كان عاقلا كمالا يصح الطلاق منه ولو طلق رجل اعقب عدى وانا
 صبي او قال وانا نام كان القول قوله لا اصل فيه انه اصاب الاعاق الى حال معلوم الكون وهو ليس من اهل
 الاساق فيها بسند فان قال اعقبه وانا صبي او وانا ام او حنون وقد علم حويه او وانا حرنى في دار الحرب على
 اصل ابي حنبله وحده فقد علم ذلك منه لا اذا اصاب الاعاق الى زمان لا يصور منه الاعاق علم ان ارا به صعبه
 الاستاق لاحسنه الاعاق فلم يسمه زمانا لا اعاق ولو قال اعقبه وانا مجنون ولم يعلم له جنون لا تصدى له اذا اصابه
 الى حاله لا نفس وجودها فالظاهر انه اراد الرجوع عما امر به فلا يصل منه ولو دل اسمه قبل ان اطلق ارفل ان
 خلق لا نفس لان زمان ما قبل انحلاله والعبد معلوم عند اصاب الاعاق الى زمان معلوم الكون ولا
 سوره منه الاعاق فلا معنى واما كونه فانا نفس شرط عند ما حلا بالسابع والمسئله مرت فى كتاب
 الطلاق وكوبه ما ليس شرط بالاجماع حتى يصح اعاق المارل وكذا كونه عامدا حتى يصح اعاق الخاطي لما
 ذكرنا فى السارق وكذا الحكم باللسان ليس شرط فصيح الاعاق بالكسبه المستنبه والاسار المفهومه وكذا
 الخلو عن شرط الخمار ليس شرط فى الاساق نعوص ونعروض اكان الخمار للمولى حتى ينع العنق و يطل
 الشرط اما اكان نعروض فظاهر لان سوب الخمار لما يد السج والاعاق غير العوص لا يحمل الفسخ
 وكذا ان كان نعوص لان العرض من جانب المولى هو العنق وانه لا يمل الفسخ فلا معنى للحراره وان كان الخمار
 للعبد خلو عن حراره شرط محله حتى لو رد العبد له بعد في مد الخمار ففسخ العبد ولا يعنى لان العوص فى حاسبه
 هو المال فكل محمل للفسخ فصيح شرط الحراره كمال الطلاق على مال وقد ذكرنا فى كتاب الطلاق وعلى هذا
 الصلح من دم العبد شرط الخمار وان الخمار ان كان مسروطا للمولى سطل الخمار و يصح الصلح لان الخمار
 ثوب السج والذى من جانب المولى وهو العنق لا يحمل الفسخ وان كان الخمار للمال خارا لان ما هو العوص من
 حاسبه وهو المال فكل للفسخ ثم اذا حار الخمار وفسخ العنق سطل العنق فليس ان سطل لا به يعنى شرط
 المال ولم يسل للمال وى الاستحسان لا سطل وبارم القائل انه كذا روى عن جده اما يحتمل العوص وسقوط النصاص
 فلان عمر الولى ليس سربه والنصاص سقط بالسبب واما وحب الله فلا النوى لم يرض بالنصاص لم يرض
 ولا نعوص الا الله ادعى فقه السن ثم فرق بين الاعاق على مال وبين الكسبه فانه يجوز فساد شرط الخمار للمولى
 لا باعتدما ووجهه بلحتم الفسخ وهو شرط الخمار في طرفها كالمع بخلاف الاعاق على مال والله عز وجل

الموقر وكذا السلام للمعنى ليس شرط فصيح الاعتاق من الكافر الا ان اعلى المراد لاسد في الخلق قول أي
 حسنه بل هو موقوف عند ما افاد واعتاق المراد اذ ملاحق والماله مذ كره في كتاب السير ان سا الله تعالى
 وكذا مع المعنى فصيح الاعتاق من المرن من من الموت لان دليل الخوار لا يوحى اسئل الا ان الاعتاق من
 المرن من من الموت لانه ذكر وصفه ومما السعي احد نوعي الاعتاق وهو الكسبه دون الصريح و سون
 في صرح الاعتاق وكلماته ان يكون ذلك بماسر للمولى نفسه على طريق الاصله او يصير على طريق السانه
 المولى ياديه وامر ودلله انواع بلانه هو نص بكون كل رساله فاعو من هو الحجب والامر بالد صرحا كـ
 على ما ساد والامر بالاعتاق كونه اعنى فصل وقوله انب حرا من سبب والوكيل هو ان امره بالاسان بان يول
 لمر اعنى عدى فلا يامى ع العبد بالسنة والرساله ممر وهو قد فسر ما في كتاب اطلاق والحكم في هـ
 الفصول في العاق كالحكم في اطلاق وقد اسوق الكلام في كتاب اطلاق بوقى الله عز وجل ومنها
 عدم السلب في الاعتاق وهو شرط الحكم سوب المعنى فان كان سا كافيه لا حكم سوبه لاد كراي الطلاق وأما ان يدى
 يرجع الى المعنى خاصه فبيان احدهما الاضافه مهابان بكون المضاف اليه المعنى موجودا فمن لم يكن لم يصح
 الاضافه فان قال حار به ملوكه جعل هـ الحار به حرا او ما في بطل هـ الحار به حرا ولدت لافل من سبه اسـ
 من وف السكهم حق وان ولدت لسه اسير فصاعدا لم معنى لاسها اذ اولدت لافل من سبه اسـ من وف اعني
 بما يوحى في ذلك الوقت لان المراد لا يلد لافل من سبه اسير فان ولدت واحدا لافل منها سوبم ولم ولدت آخر
 لا كرمها سوبم فتا جميعا لان الاول سبى لكونه في البطن يوم الكلام د اعنى الاول سبى الثاني لا هما توامان وا
 اذا ب به لسه اسير فصاعدا من وف السكهم فلا يفسد بوجود رف اسكهم لاحال حذونه بعد لك بوقى
 السلبى وب الحار به فلا تشب مع السب ومنها الاضافه الى ذن المعنى او الى حر جامع منه هو الذى به شر
 جميع البدن او الى حر سابع عدنا حلاله للساقى حتى لو اضاف الى حر معنى لا يضر به عن جميع السبى لا ينج
 عدنا بعد يصح كذا الطلاق انه اذا اضاف المعنى الى حر سابع منه لا معنى كنه عدنا حسنه وانما من
 قدر ما اضاف اليه لا غير وعدنا يوسف وحمد معنى كله وفي الطلاق طلق كذا بالحر حذوف ما سبى ان الله
 سحرا عدنا حسنه وعدنا لا سحرا والطلاق لا سحرا بالاجماع ووجهه يحتاج الى التقرى من السلبى والعتق
 ووجه الفرق انه ان ملك الكاح لا راء الا الوط والاسماع ذلك لا يحق والعص من المعنى فلا يكون
 اساب حكم الطلاق في المعنى دون المعنى مفدا فلم النول بالسكامل وما لك المعنى فلم بوضع للاستمتاع ر
 فانه سب مع حرمة الوط والاسماع كالا مـ الخوسه والخرمه بالزواج والمصاهر واما وضع الرسه با
 الاستحدام وذلك سحصى مع قيام الملك في المعنى ون المعنى فكان سوب المعنى في المعنى دون المعنى
 مفدا من التقرى فلا ضرر الى التكامل واما كون المضاف اليه المعنى معلوما فليس شرط لصحة الا
 عندنا به العلماء فصيح اضافته الى الخويل بان قال لعنه احد كذا حر او قال هذا حر او هذا اوفان ذلك لاسه
 ما القاس شرط حتى لا يصح الاضافه الى المجهول سـ والكلام في العاق على نحو الكلام في السلبى وقد ذكر
 في كتاب الطلاق وسوا كتاب الخلفه ما يراه اوطار به ان عن احد من عبد عمام سبى المعنى لما ذكرناه
 كتاب الطلاق ومنها قول السدي الاعاق على مال ما لم سب لا معنى ومنها المجلس وهو جلس الاعتاق ان
 المند حاضرا ومجلس العاق ان كان غائبا ما ذكر في موضعه ان سا الله تعالى واما الذى رجح اليهما جميعا فهو الملك
 المالك والمملوك من الاميا الاضافه والملاحقه اليه بدور عليها الاضافه من الخاص على الملك فكون المعنى
 المعنى رفسه وف سوب المعنى شرط سوبه يحتاج في هذا القصل الى بان كون المعنى ملوك المعنى
 سوب المعنى شرط سوبه والى بان انه هل بشرط ان يكون ملوكه وف الاساق وهو السكهم المعنى أم لا والى بان

دخل عبد مطلق اسم المملوك في الاعاق المضاف اليه ومن لا دخل اما الاول فلدليل على اعسار هذا السرط
 قول النبي صلى الله عليه وسلم لا عاق فيما لا ملكا من آدم ولا من روال ملك اغل سرط سوب العاق منه ولا بد للروال
 من ساعه ان يرب وعلى هذا مخرج اعاق عبد العرسا به اذا لا يستد لمسلم الملك ولكن توقف على احوار الملك
 عبد او عبد السامى لا سوف وفي مسيله تصرفات القصولى وموصفها كتاب السورع وكذا العدا المادون لا ملك
 الاعاق وكذا المكاسب لا مدام ملك الزمه وكذا لو اسرى العدا المادون او المكاسب دار حرم منه لا معنى عليه لما
 فلما ولو اسرى العدا المادون ارحم بحر من مولا فان لم يكن عليه دين مسعري لزمه عاق عليه لانه اذا لم يكن
 عليه دين من ملكه المولى فمعنى عليه كالمواسرأ بنفسه وان كان عليه دين مسعري لزمه لا معنى عند انى حقيقه
 وعند انى يوسف ومحمد معنى ما على ان المولى لا ملك كسب عبد المادون المدون عبد وعدهما ملك وهي من
 مسائل المادون ولو اسرى المكاسب اسبه من مولا ه ارحم بحر من ولا لم معنى في فوطهم جمعا لان المولى لم ملكه
 لانه من كسب المكاسب والمولى لا يملك كسب مكاسبه فلا معنى ولو اسرى المكاسب انما من سندها عاق لان
 اعاق المولى ينفذ المكاسب وولدها فمعنى من طر من الحكم لا حل النسب بخوار اعاق المولى المكاسب والعبد
 المادون والمسلمى قبل النص والمرهون والمساخر لها ملك الزمه وكذا العدا الموصى برضه لا نسا ونخدمه
 لا حرا اذا اسعه الموصى لانه زمه فلما وعلى هذا الاصل مخرج قول ان يوسف في الحرى اذا اسقى عدا حرا ماله
 في ارحب ان يه معنى لتقام الملك وأما عند انى حقيقه ومحمد ولا معنى ولا خلاف في انه اذا اعته وحلى سنده
 معنى منهم من قال لا خلاف في المعنى انه معنى اعم الخلاف في الولاء انه هل ينسب منه ام لا ذكر الطحاوى عن انى
 حقيقه ان العبدان والى من سا ولا يكون ولا ولا للمعنى والصحيح ان الخلاف ثابت في المعنى انهم قالوا في الحرى
 ١١ حل التاومعه مما ليل فقال هم مدرين انه هل فعل قوله وان قال هم اولادى او هي امهات اولادى هل قوله فهذا
 يدل على ان السيد لا ينسب دار الحرب ورواه الطحاوى عن انى حقيقه محموله على ما اذا حرح الى دار الاسلام
 واذا حرح الى دار الاسلام فلا ولا له عليه عدها لانه معنى باعائه واعاقى محروجه الى دار الاسلام
 وسد انى يوسف عاق باعاق مولا له وجه قول انى يوسف في مسيله المعنى انه اعاق ملك نفسه فمعنى كالمواضعه
 وكما لو كان في دار الاسلام فاعاق عدا حرا سا او مسلما او مدسا وكالمسلم اذا اعاق عبد المسلم في دار الحرب ولا سئل
 انه اعاق ملك نفسه لان اموال اهل الحرب املا كم حقيقه الا ترى انهم ربون ورب عههم ولو كانت حاربه
 تسبح من الحرى استبلاوها الا انه ملك غير معصوم ولهما ان اساق الحرى عبد الحرى في دار الحرب بدون
 استحله لا خدم معنى المعنى لان المعنى عار عن فو حكمه سب للمخل يدفعها بدلا استبلا وان ملك عن نفسه
 وهذا لا يحصل بهذا الاعاق بدون الحل لانه عليه يكون فانه حقيقه وملك اهل الحرب في دار الحرب في
 دناهم ما على المهر الحسمى والمسلمه الحقيقه حتى ان العدا امر مولا فاسولى عليه ملكه واذا لم يوجد الحل لكان
 حب بدد وهم حقيقه ولا ظهر معنى المعنى هذا معنى قول المسامح معنى لسانه مسعري مد بخلاف ما اذا اسقى في
 دار الاسلام لان بدلا استبلا واعاق يقطع سوب المعنى في دار الاسلام فليهر معنى المعنى وهو الفوه الدافعه
 بدلا استبلا وبحرف المسلم اذا اعاق عبد المسلم في دار الحرب لان المسلم لا بدس الملك بالانه حلا والعلمه
 الحقيقه ولو كان عند حرا باعائه المسلم في دار الحرب معنى من عر بحله استحسانا والعاس ان لا معنى عدهما
 كالحرى انى اعاق عند الحرى في دار الحرب ومنهم من جعل المسيله على الاحلاف وعلى هذا الخلاف اذا
 ملك الحرى في دار الحرب دار حرم منه انه لا معنى عند انى حقيقه ومحمد وعند انى يوسف معنى لان ملك العرب
 يوجب المعنى فكان الخلاف في كالحلاف في الاعاق واما الباقى فالاعاق لا يخلو امان يكون سحر او امان
 يكون بعلم السرط واما ان يكون اصافه الى وف فان كان سحر السرط فقام الملك وف وجود لان التجربا سب

التي لئلا ولا تنقض بدور الملك وان كان ملحقا بالملك في الاصل - ومن يعلق حق ليس فيه معنى المعاوضة ويعلق
 فيه معنى المعاوضة فيكون ملحقا به وجهه معاوضة من وجهه واصلحق الحق في معاوضة ملحق بمعاوضه انما
 وسه من الشروط يعلق الملك ارباب الملك وكل واحد منهما على شرط يعلق هو معنى ويعلق معنى
 لا صور مع الكلام في الخافض في موضوعه احد هاتين بان انواع التعلق ما بشرط لصحة فام الملك وفي
 وجوده وبما لا بشرط والثاني بان ما يشر به وجودا بشرط اما الاول فليعلق الحق بمساوون امه وسه
 من الشروط فيكون التعلق بدور الدار كما مر به وقدوم عمر ووجود ذلك في قول له ان دخل الدار وب
 حر وان كانت فاما اذا اقدم فلا في وجود ذلك في معنى وجوده في التعلق والآخر وهذا النوع
 من التعلق لا نسخ الا في الملك حتى لو قال لم يملك ان دخل الدار فام حر م اسرا فدخل الدار لا يملك لان
 يعلق الحق بالشرط ليس الا سباب التعلق عند وجود الشرط لا قبله ولا يعلق بدور الملك ولا يوجد الملك عند وجود
 الشرط الا اذا كان موجودا عند التعلق لان الظاهر بان الشرط يعلق الى الشرط وان لم يكن موجودا وفي التعلق كان
 الظاهر منه سد وجو الشرط فلا سبب التعلق في وجوده لا بما في الدار من غير ان يشر وحل شرط وحر
 والآخر ما يكون نائب الوجود عند وجود الشرط او معنى الوجود عند وجوده فيحصل معنى من وهو التتوي على
 الامساع او على الحصول وهذا كان الملك ما وفي التعلق كان الآخر غالب الوجود عند وجود الشرط لان سائر
 هذا الملك الى وفي وجود الشرط فيحصل معنى من وكذا اذا اصاب من الى الملك او سبه كان اجرا من
 الوجود عند وجود الشرط فيحصل معنى من في سبب ما اذا وجد التعلق في امه حتى يصح ولعل على ملكه في
 جميع الاحكام قبل وجود الشرط واداء الشرط وهو ملكه من راد لم يكن في ملكه محل من الى الدار
 حتى لو قال لم يملك ان دخل الدار فام حر فامه قبل دخول الدار فدخل الدار هو ليس في ملكه سطل من لو
 دخل حتى اساء فاسا فدخل الدار حتى لان من لا يملك بوال الملك لان ما فيها فاده لا يحال العود اليها
 وعمر من اسباب الملك الا انه لم يزل الحر عند الشرط لعدم الملك فاداء الملك وانما معنى على ما كان
 طلاقا لو قال لم يملك ان دخل فام حر فامه سببا محتملا في عدم الملك له في عدم الشرط وارباعه سببا
 هو في ذلك حسب لوجود الملك له في ولو كان التعلق في الملك بشرط في راعى فام الملك عند وجود الشرط الا
 سببا محتملا في لو قال لم يملك ان دخل الدار فام حر فامه قبل الدخول فدخل الدار فام حر فامه قبل الدخول فدخل الدار
 فامه فدخل الدار الاخر من سبب عند ما وعد في لا يملك في المسئلة مرت في كتاب الطلاق ولو قال لم يملك ان
 دخل الدار فام حر ان كتب فلا يملك فام الملك عند الدخول ان سببا محتملا في الدخول شرط ان سببا محتملا
 ان المعنى لا يملك في الملك او مضاهيه الى الملك او سبه كانه قبل الدخول ان كتب فلا فام حر
 لم يملك ان حر ان سبب او احب او سبب او هو ما وقال لانه ان كتب يعني او يعصني او احب
 سبب فالحواب في كالحواب في الطلاق وقد ذكرنا في المسائل راجعها في كتاب الطلاق ولو قال سبب
 لم يملك ان قال فلان سبب في مجلس علمه لا معنى لعدم شرطه وان قال لا سبب لم يملك ان قال لا سبب
 له ان سبب في المجلس بل لظلال المجلس فاعراضه واسمائه في آخر حوله لا سبب الا في اهل اول ان
 ما فلان اليوم سبب حر قال فلان سبب لا معنى ولو قال لا سبب لا معنى له ان سبب بعد ذلك ما دام
 الا امضى اليوم ولم يمسح بعد روعا على سبه فامه ان سبب انما لم يوجد المسئلة في
 راسا ولا يصح على المجلس لان هذا ليس ضروريا المعنى سبب لو قال سبب حر ان سبب
 معنى لعدم الشرط وان قال لا سبب لا معنى لان الغرض لا يحسن حوله لا سبب له ان سبب بعد ذلك الى ان
 سبب ان قيل الاول لان هذا لا يتصل على المجلس وهذا قال لا سبب فامه اعرض عن المجلس وهذا لا سبب

اعلم انه ان سا بعد ذلك حتى يوب فادام اب وسد حتى المد فمع حمل مويه لا تفصل و سحر من لب المال
 كيقوع المني في المرحض اذ الموت لا خلوع من مدمه مرض ولوفال اسحر عا ان سب ولسنه في المدور سا
 في الخال لا معنى ما لم ساق العذر لوفال اسحر ان سب هذا فلسنه اله في الخال فاداسا في الخال عن عدا لان
 في التفصيل الاول على الاساق المعاص الى العدا فلسنه ولسنه في العدا في التسلسل الثاني اصاب الاساق
 الثاني فلسنه الى العدا فمعنى عدم فلسنه على العدا وروى عن ابي حنبله قال فلسنه في العدا فمعنى
 وادى في فلسنه اله لخال في التسلسل جمعا ومن هذا السبل قول الرجل لعبد ان ادب الى الثا فاب حرا لانه على
 صور ومعنى لوجود السرط واخر فمعنى في الملك وسبل العدا في وجود السرط وهو الادا اله في ملكه وادحا
 بالث وهو في ملكه وحلى منه و في الالف ساء المولى او ان وهو سب الخرج على القول الا ان الثاني يحل على
 الفص بالخس كذا في خبر حمد فقال ان المعدادا احضر المال سب يمكن القول من النص عن وهذا اسم حسان
 واماس ان لا معنى ما لم يفس او سبل رهو قول رفر (رحه) الفاس انه على العدا سرط الادا اله ولا يحل
 الادا اله الا ان احس ولم يوجد فلا معنى كما لوفال ان ادب الى عدا فاب حرا فعد ردى وحلى منه و
 لا معنى لوفال معنى وكذا ا ا قال ان ا م الى كرام حطه فاب حرا فادى كرام حطه رده و لوفال معنى
 وكذا ا قال ان ادب الى بوا واداه فاب سب مطلق او داه مطلقه لا معنى بدون القول وكذا ا قال ان ادب
 الى الفا اجمها او صحبها لا معنى بسلم الالف ما لم يحل وكذا ا ا قال ان ادب الى هذا الدين من الخرج لا معنى
 ما حله بدون القول (رحه) الاستحسان ان اذا المال الى الانسان عذر عن سلمه اله قال الله سار وبعالي
 ان الله ما ر كمان بودوا الامان الى اهلها اي سلبوا وقال سبحانه وبعالي خرا عن منه موسى عليه الصلا
 والسلام ان ادوا الى عدا اله اي سلبوا وسلم الي عار عن حمله ساء ما حله الصلا سارعه فيه احذر هذا فحصل
 ما حله وهذا كالم الحله ساء في الكسبه وكذا في المعاوضات الظاهره فلا يحتاج فيه الى الفص كالا يحتاج
 الي الكسب والمعاوضات المظلمه مع ما ان الحله بعض النص لا بها عند الحكم من التصرف وهو يفسر
 النص لا الحصل في التراحم كافي سائر المواضع واما المسائل فقال لم يوجد السرط ا ما مسئله العدا فلا وان ذكر
 العدا مطلقا سارا به المند وهو العدا المعروف به لا ما مطلق عليه اسم العدا علم ذلك بدلاله حاله ولا معنى ناداه
 اردى وادى فدل معنى لانه اقل من انه ما ر به المند بل المطلق رغم ان له فعرضا اخرى واحده ولا يضر الدلاله
 مع الصريح عذر به حتى لو اني بعد حد او وسط وحلى معنى وهو الخواص في مسئله الكسب واما مسئله التوب فمع
 لا معنى ما لم حل ولا معنى ناداه الوسط لان الساب احساس حله و انواع متساويه واسم التوب مع على كل ذلك
 على الايراد من الساب والخر والكان والكسب والعصوف وكل حسب عدا انواع فكان الوسط جهولا جهاله
 متساويه ولا مع على ادى الوسط من هدا الاحساس كالا مع على ادى الردى لان مع ادى الوسط وهو
 الكسب واسم وهو توب سب به المورده مما لا رعبه مما لاله اله الملك عن عده فله الف ومعنى توب جهولا لا يقطع
 المارعه ولا يحل في السلم والحله حتى لوفال ان ا م الى بوا هرو فاب حرا مع على الوسط واداهه يحل على
 اسول وكذا الخواص عن مسئله الاداه لان الدواب احساس محلله عنها انواع متساويه واسم الاداه مع على كل
 ذلك على الاخر حتى لوفال ان ادب الى فرسا فاب حرا فادوا له مع على الوسط ويحلى على القول واما
 مساله الملح فيها تسلسل ان قال ان ا م الى الفا حجت بها او قال رحتبها فاب بالالف لا معنى لانه على
 المعنى سرطين ولا معنى لوجود احد هما لوفال ان ادب الى الفا اجمها نص ادا حلى و يكون قوله اجمها لسان
 اعرص رعا للمعنى الادا حب نصير كسبه مصر وفا الى طاعه الله تعالى لا على سبل السرط ومسئله اخر لا
 رواه فيها ولكن كفي الكسبه انه اذا كات عده على دن من حمر او على كذا عدا من الحمار يرسل انه معنى اى

هاهو حر قبل يكون كانه فاسد فلو حاه المكاتب رجل يبيعه منها حق لوجود السرط زعمه فيه
 فمخوران ما من عليه قال من هاهنا الخلة أساره من المساح العوى هذا السبل سمى طرف
 المعاوضة لا توجد السرط حسه كافي الكسبه والصحيح انه سمى بوجود السرط حسه كافي سائر العتس
 سر وطها لا طر من المعاوضة والمسايل يدل عليها به ذكرى قس الوليدانه دل بمفعب انا يوسف دل في رجل
 دل لعد ١١١ الى التادم حراومى ما اوان ما قال انا حسه دل لس جدا كس وللمولى ان يبيد
 وكذا دل أبو يوسف ومحمدان ادنى دل ان يبيعه وان احسه وانا يوسف رجا قالوا بمخر المولى على سوله ومضى
 اسجنا بان ما للمولى دل ان يردى الالف بالعد فقه رب مع كسبه خلاف الكسبه ولوماب العد
 دل الادا ورله مالا ماله كله للمولى لانه دى عنه مفعب بخلاف المكاتب وان سى بعد الادا في مال ما
 اكسبه فهو للمولى بخلاف المكاتب لان المكاتب يندسه ولا سبل للمولى على كسبه مع هاهنا الكسبه
 بعد اخر به اولى وقالوا ان المولى لو اعه دل الادا صح كافي فوله لعد ان دخل الدار فاسحر على
 المكاتب فانه لا يجوز دفعه من رصا المكاتب وان رضى بسخ الكسبه لرد دل لعد له ادا ما الى انما
 فاما حرا فان ادنى احد هما حسه لم يضى احد من لانه سلى العوى ادا الالف ولم حذر كذا ادى احد من
 الالف كلها من عد لا نه حل سرط عتصا ادا هما جمعا الالف ولم حذر الالف فلا ضمان كذا ان لمسا ان
 حلتما هاهنا الدار سى ويا حرا ان دخل احد هما لاسى ما لم يدخل الآخر وان سى احد هما الالف كلها وه
 حسمها من عدى وحسمها به اخرى سمها صاحبا لودها للستالو حو السرط وهو ادا الالف مفعب
 حسه احدثها طرفي الاصله وحسمه الآخر طرفي الساه لان هذا باب اخرى فله الساه تمام او تمام اى
 صاحبه ولوا سى عتصا رجل آخر لم يتسلم السرط وهو ادا وهما واما ١١ الى الاحس الالف قال انهما السبل
 على انهما حرا من سلبا للمولى على ذلك ستالان هذا مرله العلى سرط آخر مع الاحس كانه قال لانا سالى ان
 فعدى حرو ورمال الى المولى لان المولى لا سقى المال منى عد دل العرو ولا مفعب هذا العوى بحسب به
 مخوران سقى ذلك سلى العزى مالا بخلاف ما ادا دل الآخر طلق امر الى على التره ودفع اليه فطلق ان الالف
 سكون لم يطلق لان الزوج لم يحصل له الثلاث مفعب ادها ساطحق والاحس صار مفعب ادها ذلك فاسه ١١
 فسى عتصا ما خلاف العوى لا نه حصل للمولى مفعب وهو الولا فلا مخوران سقى بدلى العرو واراها
 الاحس وقال سماء ان اى اودها عتصا قبل المولى ستالو حو السرط لا نه مخوران يكون الزحل سولا سبه
 فاذا الرسول ١١ المرسل فان ادنى العد من مال اكسبه قبل الفول عوى لوجود السرط ورجع المولى سبه
 حله لان المولى ما دل له فالاذا من هذا الكسب لان الادن سب سى الى والكسب كان قبل السول فها
 مرله المفعب بان سبب التام رجل الى ولم يخر المفعب مفعب ١١ قال العد سى لوجود السرط ولعاص
 ان سبب المفعب وللمولى ان رجع على العد حله وان سى من مال اكسبه عد الفول صح الادا رضى العد
 ولا رجع المولى على العد حله بعد العوى اسجنا او الساس ان رجع لانه دى مال المولى في رجع حله كالأول اكسبه
 سلى السول خلاف المكاتب لانه سى من مال فله لان كسبه ملكه الا انهم اسجسوا فانا لانه لا رجع لانه
 ادنى مال المولى فكار ادها سلى هذا السول فانه لا تجار دلاله لانه لا سول الى ١١ الالف ادا لا تجار فقه
 ما درواى التجار فنه حصل الادا من كسب حوما ورنى الادا منه من حجه للمولى فلا سقى الزوج عتصا
 او سول الكسب فاصل عد السول لس على حكم ملك المولى والتدرا دى دى ككسب المكاتب فها
 من هذا الوجه كالمكاتب لو كانت هاهنا فله سبب سى ردها خلاف المكاتب ادا ولدت ما
 فعتصا به سى ولدها ولود العد للمولى حط على ما نه حط به دى سعا به سى لان الس طلم حذا سى

الكسابة فان العنى فيها سب طر من المعاوضة والحد بلحق ماضى المعوق للمعاوضات كالمسح وكذا الوادى
 مكان اندراهم دناير لا عنى وان قل لعدم السرط ولو قال لعند ان خدمى سبه فبخر خدمه اقل من سبه
 لم عنى حتى بكل خدمه وكذا ان صالحه من الخدمه على دراهم او من الدراهم الى حمل عليه على دانه وكذا اذا
 قال احدم اولادى سبه وابخر قرات معيهم قل مام السهم عنى رها كله دلل على ان العنى سب بوجود
 السرط حسنه فلا يخلف الحكم فيه بالرضا وعدمه واسماط معنى السرط كفى سائر الارمان الا يرى انه اذا قال له
 ان دخلت هاهنا الدار من فاس فخر فدخل احداها وقال المولى اسقط على دخول الاخرى لا تسقط كذا
 هذا ولو اراد المولى العدم من الالف لم عنى لعدم السرط وهو الاذا ولو اراد المكاسب عن بدل الكسابة عنى ود كر
 حتى الى ان اب انه اذا قال ان ادبى القاقى كس اسع فاسخر فاداهنى كس اسود لا عنى وفى الكسابة
 عنى وهذا نص على ان العنى ههنا سب بوجود السرط لا من طر من المعاوضة بخلاف الكسابة وان باع هذا العبد
 ماسه او وادى السبه بخير على القول عدان يوسف وقال سدى الزاد اب لا يخير على فوطا فان فوطا عنى ود كر
 الفاضلى فى سرجه حصر الطحاوى انه لا يخير على القول ولم ذكر الخلالى وعلى هذا اذا دارد غلبه ماب أو حصار
 وجه قول أى يوسف ظاهر مطر على الاصل لانه عنى معنى بالسرط والحر لا يسقط بالملك اليه وكان حكمه فى
 الملك الثانى كحكمه فى الملك الاول كفى قوله ان جلب الدار فابخر فباعه ماسه فدخل واما الوجه لمحمد فهو ان
 دلالة الحال دل على التمسيد بالملك العام طاهرا لان عربه من العلق بالاداء عر حبه على الكسب لصل اليه المال
 وذلك فى المال العام وأ كذا ذلك بوجود العنى المرعاه فى الكسب مع احيال ان المراد منه مطلق الملك فاذا ادى
 بالمال بعد ما عه واستراه فلم يصل لا عنى لعدم بالملك العام طاهرا لانه لا حال وا اقل عنى لانه من ان المراد منه
 المطلق ولو قال لا مبه اذا ادب الى التا كل سهر مانه فابخره فبطل ذلك فلس هذا كسابه وله ان عهها ما لم يود
 وان كسب سهر لم يود الله ماب الى عنى عر ذلك السهر لم عنى كذا كرى رواه اى حفص وهسام ود كر
 فى رواه اخرى وقال هذه مكابه وليس له ان سهر ان كسب سهر او احدا م ادبى عر ذلك السهر كان حارا
 وجه هذه الروايه انه اذا حل فيه الاحل فدل انه كسابه وجهه رواه اى حفص ان هذا علق العنى سرط فى وقت
 وهذا يدل على انه كسابه كالموقوف لما ان دخل دار فلان اليوم او دار فلان عدا فابخره لا يكون ذلك كسابه
 وان ا حل الاحل فيه والدليل على ان الصحيح هذه الروايه انه اذا قال لما اذا ادب الى القاقى هذا السهر فاب
 خر فلم يود هاهنا ذلك السهر رواه اى عر لم عنى ولو كان ذلك كسابه لما علق ذلك الاعكم الحاكم او بواصهما
 فدل ان هذا ليس بكسابه بل هو معنى سرط لكن يوف دون وقت م العلق بالاداء هل يصير على المجلس فان
 قال مابى ساومى ما ادب او ادا ما ادب فلا سئل ان هذا كله لا يصير على المجلس لان فى هذا الالفاظ معنى
 الوقت وان قال ان ادب الى د كرى الى الاصل انه يصير على المجلس وطاهر ما رواه سمرعان يوسف يدل انه
 لا يصير على المجلس فانه قالى رواه عنى اى يوسف انه قال فى رجل قال لعند ان ادب الى القاقى فابخر او مابى
 ادب او ان اب ميسوى من هذه الكلمات مابى كسابه اذا اومى لا يصير على المجلس فكذا كسابه وكذا
 ذكر سمر مادل عليه فانه قال عطف على رواه عنى اى يوسف ان المولى اذا باعه ماسرا فادى المال عنى وسعدان
 سعد السع والسرا واداء المال فى مجلس واحد وهذا يدل على ان العنى لا يصير على المجلس فى الالفاظ كلها والوجه
 فيه طاهر لانه عنى معنى بالسرط فلا عفى على المجلس كالمعلق سائر الشروط من قوله ان دخل الدار فابخر
 وعه ذلك وجهه رواه الاصل ان العنى المعلى بالاداء معلى باختيار العبد فصار كانه قال اب خر ان سب
 ولو قال ان سب فخر على المجلس ولو قال اذا سب او مابى سب لا يصير على المجلس ككدها وسوا ادى
 الالف جمله واحده او على العار فى حسه وعمر وعمر سبه عنى عر سبه عنى عر سبه عنى عر سبه عنى عر سبه عنى

المسمى بالانتمى متشابهة في الوجود في اسم عن خدع من ولد لمد في مرضه ١١١ س الى القادس
 وفيه بعد اذ في اذ من س كسبه بعد اعول فانه من من جمع اهل اسحق ارحسه ذلك ولد و
 من من اسب وه اعانس وجهه ان اسكب حبل على ملك المولى لانه كسبه بعد وذا اسسحه من اروه
 كان مديا معه من السب كما واصله اذ حلاف نكذانه لان المولى لا يبا كتاب السد المكس
 فكان كسبه عوضا من اروه فعين من جمع لرحه الاسحق ان اعد رايدي من من الكسب اذ حبل
 عند اتول ليس على ملك اموي كسب اسكبان المولى اطمعه العي اياه فصار على العي به سدا داسا
 الى حبله فذكره من هذا وجهه كسبه كسبا وادله الى ان اسب حراما لم يدا على لانه ان
 حواب الامر لان حواب الامر ما واصل في حوب ما سلب بالامر وهو اذا ولو قال اذ الى السد حرق
 ر انه في هذا وقل هذا الاول سدا لا على الا ما المثل انه لان حواب الامر فيكون حرقا سدا وارقا الى
 الثاني سب لخال او او به دلالة من وجهه ما وحب على العي بالاداء حب ما في حرق اسب حواب وانه
 عر وحل اعلم ومن هذا السب اذ اهل لانه ان ولد ولد فموجود اولا اولد ولد فموجود وصر لصبغه فام
 الملك في الامه فاسطى كما في قوله ان ولد ولد فموجود لا اسب اذا كان سلب الى الامه وما انصرف
 ولهم ما الى من الولاد ورحه الى اصنافه الولاد الى الملك فموجود اصبح العلق فكل ولد في
 ملكه من رايدي غير ملكه لا على رايدي ولد ولد فموجود اسب اسب المولى ار سدا ما سدا ولو صرف
 صار بظها فلب حديد كان به ما في حن الامه لان الحرق به يحصل بعد الولاد واسب حصل قبل الولاد
 فكان عند افلا ح حبان الحرق ولو له اذ حبل ولد فموجود كان به ما في حن الحرق لا الحرق به حصل به الحبل
 ولرب صادقه وهو حرق الاما لا حنه ما لم يولد لا لا علم بوجوده واللب فموجودا بوجوده وبسبب
 قبل الحرق به لا سب الامه حرق احنا به ولا علم ذلك فكيف حكم حرقه به ولحواب انه لما حكم السرح بالارس
 على الصبار فمصار محكوم حرق الحنا به لان الارس لا حن الاما لا على الحني ولو باعها المولى فولد عند
 المدي في من سبه اسهر كان الولد حرا السبع اذ لم لا سب ما باعها او الحبل موجود والحرق به سبه فموجود
 الحبل مع حرق سدا لم مروان ولده به سبه سب فموجود على لانه لا تقب حصول الولد يوم البيع فلا حرق
 فسبح السبع اثبات الحرق به ولو قال لانه ان كان اول ولد يولد به سب ما باعها فموجود علما حرق به فموجود
 من اوجه اما ان علم اسب اولد اولا اسب المولى لانه سب اسب اسب ما باعها فموجود علما حرق به فموجود
 لا لعلم رايدي ان حرق في ذلك على سب ما يولد اولد لان كان له ولد حرق اولد حرق وهو لان للمولى ولد به سب
 الا وهي اسب بعد الولاد فكان اتصال الولد على حكم الرب فلا نور به سب على الام ونسب الام موجود اسب
 ونسب الحرق به سب ما وان كان اسب حرق به هي الاولى على واحد منهم لعدم شرط العي اسب لم يعلم من سب
 كل حال لانه لا حرق في الحرق به اصل اسب ما كان سب ما في الولاد او ما حرق لانه ان كان اولد فموجود
 امة لا شرط سبه ونسب امة لا نور به سب ما وان كان اسب حرق به اولد فموجود على شرط العي في حق احد فلم
 نك للعالم حرق في الحرق به سب ما في كل حال رايدي الحرق به رايدي من كل واحد منهما نصبا
 ونسب نسب فمبدا ان كل واحد منهما من حرق في حال لان اعلام ان كان اولد سب الا والحرق به
 اما الام بلو حرق شرط العي فمبدا الحرق به فمبدا الا لان اذ اعسب عتب الحرق به سب الام به فمبدا
 جمعا وان كان الحرق به اولد لا يعتان لانه لم يوجد شرط العي في الام رايدي الام لا على الحرق به لان سب
 سب ما واما اعتان في حال رايدي في حال فمبدا العي فمبدا من كل واحد منهما سب ما على الاصل
 المعبود لا على ما في اسب الاحوال عند اسب ما والعمل بالليل سدا لا يمكن روي من حمد انه سب

المرنى على علمه الله تعالى ما علم العلامة ولد اولاً فان سلك عن امس عبالا واسمها وكان العلامة عدا وان حلب
 كما توهمنا ارفا وكذلك اذ لم نحاصص المولى حتى مات وحوصم وازنه بعد فاهرا لا تدري وحلب الله تعالى ما علم
 العلامة ولد اولاً رها ووجهه الرواه ان الاحوال انما سر عدد بعد السان والسان هما معك بالرجوع الى قول
 الخائف فلا يصح الاحوال الخواب انه لا يسئل الى السان نامس هبالا ان الحصص مسلمان على اهمه لا يملان
 الاول منهما هبالا محو ولبا ص ان تكفي المولى الحلب على انه لا يعلم الاول منهما مع تصادفها على ذلك وان احلما
 فاقول قول المولى ان الخار به هي الاولى لا به سكر المعنى ولوفال لامة ان كان اول ولد يدرسه علاما فاب حر وان
 كاتب خار به هي حر فوكتب علاما وخار به فان علم ان العلامة كان اولاً عصف الام بالخار به لا عرا اما الام فلو حود
 السوط واما الخار به فمعنى الام امارق العلامة فلا فضاله على حكم الرق فلا نور فيه عن الام وان علم ان الخار به
 كاتب هي الاولى عصف هي لا عر لان المعلى ولا دها عصف لا عر وعصف لا نور في عر ها وان لم يعلم انها اول
 فحار به حر على كل حال والعلامة عصف على كل حال ومعنى نصف الام ومعنى في نصف ههما اما حر به الخار به
 على كل حال فلا به لا حال لها في الر لان العارم ان كان لا عصف الخار به لان انها معنى معنى هي معنى الام وان
 كاتب الخار به اولاً فمد عصف لو حود سوط المعنى فيها فكتاب حر على كل حال واما رق العلامة على كل حال
 فلا به ليس له حال في الحر به سوا ولد اولاً او آخر او اما الام فاما معنى نصفها لا بها معنى في حال ورقي في حال لان
 ان العلامة ان كان هو الاول معنى الام والخار به انصاف معنى الا وان كاتب الخار به اولاً معنى الخار به لا عر لان المعلى
 به عصف لا عر وعدم الام معنى الى عن الام فاما معنى الام في حال ولا معنى في حال فمعنى نصفها اعشار الاحوال
 وان احتلما فاقول قول المولى لما سئل لو فالحا ان كان اول ولد يدرسه علاما فهو حر وان كان خار به فاب حر
 فوكتب علاما وخار به فان علم ان العلامة ولد اولاً معنى هو لا عر وان علم ان الخار به ولد اولاً عصف الام والعلامة
 لا عر وان لم يعلم انها ولد اولاً فالعلامة حر على كل حال لا به لا حال له في الر سوا كان اولاً او آخر او الخار به رفته
 على كل حال لا به لا حال لها في الحر به عدد في الولاد او ما حر لان العلامة ان كان هو الاول لا معنى الا هو وان
 كاتب الخار به هي الاولى لا معنى الا الام والسلام فلم يكن لا خار به حال في الحر به فصف رفته والام معنى منها
 نصفها ومعنى في نصف ههما لان الخار به ان كاتب هي الاولى معنى الام كلها وان كان العلامة هو الاول لا معنى في
 منها معنى في حال ولا معنى في حال فمعنى نصفها ومعنى في نصف اعشار الخار بها وعملها سدر الامكان وان
 احتلما فاقول قول المولى لما ذكرناه اذا ولد علاما وخار به فاما اذا ولد علاما وخار به فاما اذا ولد علاما وخار به فاما اذا ولد علاما وخار به
 ساه اولهم انه اس معنى هو لا عر لان المعلى عصف لا عر معنى هو لا عر عدد وحوود السوط وان علم انه خار به هي رفته
 ومن سواها حر لا به لا حال ولا سوا اولاً سوط حر به الام فاما اذا وجد السوط عصف الام ومعنى كل من ولد بعد ذلك
 معنى الام بها وان لم يعلم من كان اولهم معنى من العلامة كل واحد منهما بلا به اربعة ومعنى في ربع ههما
 ومعنى من الام نصفها ومعنى في نصف ههما ومعنى من الس من كل واحد منهما بها ومعنى في ربع اربع
 ههما وانما كان كذلك اما العلامة فلان اول من ولد ان كان علاما معنى العلامة كله لو حود السوط وان كان
 خار به عن العلامة لان الام معنى ومعنى كل من ولد بعد ذلك وهم العلامة والخار به الاخرى وقد سما بحر به
 احد العلامة وسلك كما في الآخر وله حالان معنى في حال ولا معنى في حال فمعنى ذلك نصفين معنى علام
 واحد ونصف من الآخر ولا يعلم ا ساعى كله واسمها عن نصفه فاسو ان ذلك وليس احد هما في ذلك مولى
 من الآخر معنى من كل واحد منهما بلا به اربعة ومعنى في ربع ههما واما الام فاما معنى في حال ولا معنى
 في حال لان اول ما ولد ان كان علاما لا معنى اصلا وان كان خار به معنى في حال ورقي في حال فمعنى
 نصفها ومعنى في نصفها واما الخار بها فاحداهما بلا سئل لان اول ما ولد ان كان علاما فبها رفته

حتى حبس وقد كان وطها قبل الولادة فان وطها قبل الولادة لافل من سبه اسهر فمعه العروان وطها قبل الولادة
لسه أسهر فصاعدا لا عر عليه لاما اذا ولدت لافل من سبه اسهر مندو وطها سلم انه وطها وهي حامل لان الحمل
لا يكون اقل من سبه اسهر فاذا وصفت لافل من سبه اسهر بعد الوط علم ان العلوق حصل قبل هذا الوط فحبس
سله العرلا وعلم انه وطها بعد سوب الحز به وهذا ولد لسبه اسهر فصاعدا من وقت الوط محمل ان الحمل حصل
بذلك الوط فلا تحب العرلان الوط مع حبسا الحز به وحمل انه حصل بوط فله وجب العر مع السلف
بحسب العر فلا سمع السلف معنى في الزوج راسه اذا قال لها حبس المتفاهم وطها ان يعرفها حتى تعلم احمل
ام لا لان صاحب وطها بعد ما ظهر من حبسها الحزرا انها قد حملت بطف الوط فحبس فاذا وطها بعد ذلك كان
وط الحز فيكون حراما فيه رهاسا به لنفسه عن الحرام فاذا صاحب من ان الحمل لم يوجد اذا الحامل لا يحبس رهذا
سبه الحز به الله اوسعها لئلا لها على فراغ الرحم ولو باع هذا الحز به قبل ان يذم ولدت في بد المسرى بغير
ان ولدت لافل من سبه اسهر بعد ان تصبح السبع الحزرا ان الولد حذب بعد ان يذم طفل السبع بالسلف وان
ولدت لافل من سبه اسهر بعد ان يذم كان ذلك لافل من سبه اسهر قبل السبع لا يحوز السبع لا يذم ولد بعد
الذم فحبس هي وولدها ونسب الحز لا يحبه وان كان ذلك لسبه اسهر فصاعدا من وقت السبع فامها لا ينعى لان من
الحزرا ان الولد حذب بعد السبع والنسب قد صحح فلا يصح بالسلف لو قال لها ان كان حملك علما فابحز وان كان
حزرا به فهي حز فبكان حملها علما وحر به لم ينعى احدهم لان الحمل اسم لجميع ما في الرحم فان الله مالى واوالب
الا حمال احذ ان ينعى حملين والمراد منه جميع ما في البطن حتى لا ينعى العبد الا بوضع جميع ما في الرحم وليس
كل الحمل السلام وحده ولا الحز به وحده هائل بعبه علام ونعصبه حار به فصار كانه قال ان كان كل حمل علما
فابحز وان كان كل حمل حار به فهي حرة فولدت علما وحر به فلا ينعى احدهم وكذلك لو قال ان كان ما في
بطني لان هذا اعتبار عن جميع ما في البطن بل يسمى وجود وقد وجد علام ووجد اسبا حار به فعلم ان
كسب حلى فابحز فولدت لافل من سبه اسهر فهي حرة وولدها وان ولدت لسبه اسهر او اكره لم ينعى لان اقل
مده الحمل سبه اسهر هذا اسب لافل من سبه اسهر علم ان الحمل كان موجودا وقت النسي فعلى الام لو حود شرط
عسها وهو كوا حاملا وقت النسي ونسي الحمل بمعها ساعها واذا اسب لسبه اسهر او اكره حمل ان يكون محمل
حاز بعد النسي فلا ينعى ويحمل ان يكون محمل موجود وقت النسي فعلى وقوع السلف في النسي فلا ينعى مع السلف
ومن هذا النسل الذي والاسب لادلان كل واحد منهما ينعى النسي شرط الموت الا ان الله يرتبط بالشرط
فولاد الاسب لاد ينعى بالشرط فعلى النسي السلف فاما على الحكم لا على النسب ولكل واحد منهما كتاب
مفرد واما المعلق المحض فمما سوى الملك وسببه معنى لا صور وحوان بول لا مبه كل رتبة به فهو حر وهذا النسب
يعلق من حسب الصور لا بعد ان حوز المعلق وهو ان واد او محو ذلك لان كسبه كل نسب كسبه ينعى بل هي كسبه
الا حمله بها حلت سله لكسبه يعلق من حسب المعنى لو حود معنى المعلق فيه لانه في المعنى على موصوف نصبه
وهو الولد الذي قد موصوف وقوع النسي على انصافه تلك النسبه كما يوقف على وجود الشرط المعلق به صرحا
في قوله ان لذب ولدا او ان دخل الدار وسودك فكان معنى المعلق موجودا به فلا يصح الا اذا كانت الامه في
ملكه وقت المعلق حتى يولد لا مالا لمكا كل رتبة به فهو حرا لا يصح حتى لو اسب انها فولدت منه ولدا لا ينعى
الولد لعدم الملك وقت المعلق وعدم الانصافه الى الملك وسببه وتصح اذا كانت الامه في ملكه وقت المعلق وقام
الملك في الامه بكني نصبه ولا بشرط انصافه الولد الى الملك للصحة بان بول كل ولد يذم به واب في ملكي
فهو حر لما بنا فيما عدم ان ردت في ملكه متى الولد لو حود الشرط في الملك وان ولدت في غير ملكه

[illegible]

كانه قال أول عند دخل على حافه وحر كأي الولاد فاما على قوطها فلا معنى لان الخلف اطلق اسم العبد وحرى
 على اطاره ولا بعد عنها العبد كأي الولاد ومهم من قال هذا فهو لم يسمع قال القدوري وهو الصحيح لانه على
 المعنى اسم العبد والعبد اسم للحر وقوله ظل الرق الملوب فلم يوحدها بالسرط ما دخله عليه معنى الثاني لو جرد السرط
 حده بخلاف الولد لان الولد اسم للمولود والسبب ما ورد حجه فان قل الرق لا سطل بالملوب بدليل انه يجب على المولى
 كمن عند السب والخواب ان وجوب الكس لا يدل على الملك الا ترى ان من مات ولم يترك سب فكيف على
 اقراره وان لم يكن مالك واذا اراد ملكه عن السب صار الثاني اول عند من عند اخل عليه فوجد السرط فمعنى
 ومن هذا السبل قول الرجل كل ملوك لى وحر ومع على اى ملكه فى الخال حتى لو لم يكن ملكا سببا يوم الخلف
 كان امين لمواحي لوم ملكه فى المسفل لا معنى لان هذا الكلام لا سيعمل الا لخال فلا معنى له على ما ليس بمملوك
 لى الخال وكذا اعلى سرط قدم السرط او احران وان دخلت هذا الدار فكل ملوك لى حرا وقال اذا حلب
 اوا اما دخل اومى دخل ارمى ما دخل اوفال كل ملوك لى حرا ان دخلت الدار فهذا كله على ما فى ملكه يوم
 حلب وكذا اقال كل مملوك املكه ولا نه لان صمعه افعل وان كاتب سيعمل لخال والا سيعمل لكن عند
 الاطرى راد به الخال عرفا وسرا ولعله اما العرف فان من قال فلان ما كل او عمل كذا راد به الخال او يقول الرجل
 اما ملك ائت درهم راد به الخال واما السرع فان من قال اسعدان لا اله الا الله يكون مومنا ولو قال اسعدان فلان
 على لان كذا يكون ساجدا ولو قال افران لفلان سلى كذا اصبح اقرارا اما الله فان هذا الصمعه موصوغة لخال
 على طريق الاصله لانه ليس لخال صمعه اخرى وللانسان السى وسوف فكاتب الخال اصلا فيها را لاسمى
 وحلها بعد الاطلاق صرف الى الخال ولو قال عتب به ما سئل ملكه عن ما فى ملكه لخال وما سجد الملك فيه
 الا كروان طاهر هذا الصمعه لخال فاذا قال اردت به الاسمى هذا اردت صرف الكلام عن طاهر فلا يصدى فيه
 ويصدى فيه قوله اردت ما عتب ملكى فيه فى المسفل فمعنى سله ما اقرار كذا اقال راد بطالق وله امره معروفه
 هذا الاسم فى قالى امرأ اخرى هذا الاسم عا باطلب المار ووه طاهر هذا اللفظ والمجهول ما سراه كذا هما
 وكذا الوفاى كل ملوك الساسه فهو حرا هذا على ما فى ملكه وهى الخلف ولا معنى ما سجد بعد ذلك
 الا ان يكون بوى ذلك فله ربه ابوى لان المراد من الساعه المذكور هى الساعه المعروفه بعد الناس وهى الخال لا
 الساعه او ماسه التى يدكرها المحمون فبما اول هذا الكلام من كان فى ملكه وهى السكلم لا من سجد بعد فان
 قال راد به من اسعدى هذا الساعه الزماته يصدى فيه لان اللفظ حمله ربه بسدده على نفسه وليس لخال
 سدى صرفه السط عمن يكون فى ملكه لخال سوا اصلى او على سرط قدم السرط او احران قال ان دخلت
 اندار فكل مملوك املكه حرا وقال كل ملوك حرا ان حلب الدار فهذا الاول سوا فى ان اما سملق
 عما ملكه يوم حلب لانه على المعنى سرط فبما اول ما فى ملكه لا ما سجد كذا اقال كل عند دخل الدار فهو حرا
 فان قال اردت به ما سجد ملكه عن ما فى ملكه اذا وجد السرط فمعنى وما سجد ما اقرار لانه لا يصدى
 صرف الكلام عن طاهر ويصدى فى السدده على نفسه فان لم يكن فى ملكه يوم حلب ملوك فمعنى ما سجد
 الخال فادام لم يكن له مملوك لخال لا سجد امين لا بدم الخلف عليه بخلاف قوله ان كاتب فلان ما وان دخلت الدار
 فكل ملوك اسه به فهو حرا وكل امرأ اى رحبا بى طالى لان قوله اسه لى او ابروح لا يحمل الخال فافصى
 ملكه ما سوا وقد حمل الكلام او اند حول سرطانه معناه ان من سجد بوى او ابروح فمعنى ذلك بعد ان سجد ولو
 دل كل ملوك املكه اليوم فهو حرا ولا سله وله ملوك فاسعدا فى يومه ذلك مملوكا آخر عن ما فى ملكه وما اسجد
 ملكى اليوم لو دل هذا السهر او هذه السله لانه لما سجد اليوم او السهر او السله فلا بد وان يكون اليوم بعدا
 ولو لم يسأل الا ما فى ملكه يوم الخلف لم يكن معسدا فان قال عتب به احد القس دون الآخر لم يصدى فى القضا لانه

بنو عيسى العوي وان خلافا انهم فلا يسمون في النصارى تصديق فيما عهده من اسير وحل لا استيفاع بل
 منه ولو دل كل ملوك املاكم حذافير حذر لا يملكون كرحدى اجمع انه من من ملكه من عدو من كان ملكه فله
 وهو قوله في الاملا اساو حواحدى روايتى انى ساهه عه وقال ابو يوسف لا يلقى الامن اسفاد ملكه فى سد ولا
 من من حاذى عوي ملكه وهو واحدى رايى اس ساهه عي حذو حه قول حذاه او حبا المي لكل من ساه
 انه الملكى سد فاول الذى ملكى عدوا منى ملكه فله العدا كاهه لى العدا كل ملوك املاكم انهم فهو حذر فاول
 الكل رحه بول ابى يوسف ان قوله ان كان الحلال عدلا لاطلاقى لكه لا اصاب المي الى رايى من المسئل
 انصرف الى الاستعمال هذا التفسير كانه سري انه عهده السع فلا ساول اذ حل وعلى هذا الخلاف اول
 كل ملوك املاكم راس سهر كدافير حذر راس السهر اللله اى يمل فيها الللال ومن العدا الى اللل وكان الناس
 ان يكون راس السه اى ساهه لاه راس كل سهر من راس سله وهو اوله الا انهم حملوا اسمها كماله
 والقاد به قالى العوي والقاد لاول من السهر هذا راس اسم ورى اس ساهه عي ان ساهه من راي
 كل ملوك املاكم يوم الجمعة فهو حذر فاول منى ملكه اساهه عي ما ملكه من اسم هه فهدا على اصله ان
 يوسف صحيح لانه اصاب المي الى زمان مسئل ورى كل ملوك لى حذر يوم الجمعة فدا على منى ملكه نفس
 يوم الجمعة ليس هو على ما مسئل لانه سد ساهه عي منى ملكه فى الحال وحمل عنهم هو هذا عه فلا بدخل فيه
 الاستسبال فاما اذا دل كل ملوك املاكم اذا عهده حذر فهدا على ما ملكه من يوم لا حمل عي انهم ساهه
 ثوب العوي لا عهده منى ملكه لكى سد عي حذر اساهه عي وحل اسم ومن هذا التسبل الاعق المصاف الى
 المحمول عهده منى ساهه لاه يلقى معنى لاهور ولا سب العوي احدهما قبل الاحار واعا سب سد
 الاحار من احدهما عوا هو ان يحار العوي فله من سوا سب الاحار كانه سب سبى احدهما سب سب سب سب
 فله كانه سب
 بدخل على الحكم لا على السب كالديب السع سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 الى المحمول بعضهم سب
 عهده المي للحال واحترار العوي احدهما بان روى لى رفع سله العوي الكرام السابق من حسن وجود
 روى سب
 مسووس سله من احدا نالكه عدول سله وسار له اما الدلالة منه طر الاختلاف من ابى يوسف ومحمدى
 الطلاق فمن قال لا امر اسه احدا كما طالى ان العدا من روى وبه الاحترار قول ابى يوسف والعد اساهه
 روى وفوق الطلاق فدل على ان الطلاق لم يكن واقعا وما ساه عدا الاحترار مصورا عه روى قول حذاه من
 روى الكلام السابق فهدا دل على ان الطلاق قد رفع من حسن وجود راعا الاحترار بان روى لى رفع سله
 الطلاق واما الاسار فله روى عي ابى يوسف انه قال اذا عي احدهم سله على العوي فله سله واما لاه اسق رها
 اسار الى ان العوي سب
 لاه عا سب لاه لا مكتبه اساهه الاسار كرحدى الى ماداب هاله من وهذا اسار الى ارجع عي عه العوي
 لان السار للموجود لا للمعدوم الى هذا هو الكرحى الدورى وحسب الاختلاف من ابى يوسف وحذاه ان
 التدورى حكي عن الكرحى انه كان عوي من العدا بالطلاق فحمل الاحترار ما بالى الطلاق لا اجمع من قبل
 ان العاى حمل السوي انهم هو الطلاق لا يحمل قال ركاه من احدا ما سوي سبه لاه الطلاق اساهه
 لسوت فى النهمى الى الا ترى ان عهده واحده على العوي واه يوم الناهى ما منى الترتى هو الصحيح
 سب سب لان ملى العوي انهم ليس معا الا انما سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب

[illegible]

ان يكون ما حود من السر وهو - اع قال انه تعالى ولكن لا تواعد من سر اهل حما ولس في احد هما ما منى عن
طلب الولد ولو وطى حارة كات في ملكه يوم الخلف فليس به شيء لعدم امرى لانه لم يوجد منه الاوط
والوط وجد لا يكون سر ما خلاف فلم يوجد سر الطم فلا يصح رول لا مرا حر ا ملكك وسحر
او قال لما ان اسه ظ فاب حر هرب من الاسلا رلح بدار اعر ه سب وسراها الخلف كحد
في الجامع ان على فاس قول ان حسة لا يصح رعداى وسب رحد معنى معنى به فاس قوله في المكتاب الرشد
المادون اذ قال كل سدا ملكه فما اسفل فيوحر او دل كل حدة انه فهو حر فعنى ملك عدا او اسه رعدا
على قول ان حسة لا يصح رول فوطا معنى والمسا ما من موضعها وار دل لانه لا ملكا ل اسه سدا
حر لعدم معنى سبه اما عا رب مدر لانه على يد ر هاسب الملك رهو السرا لان قوله اس حر لعدم معنى حر
اقتده وقد علمه بالسرا فصر عدا السرا فان اس حر لعدم معنى واما التعلق بالملك او سبه معنى لاصور سدا
حول الحر كل ملوك املكه فما سفل فيوحر و معنى معنى سب سدا لانه معنى على الاستئذان ر اس سدا
س حدى النواذر اذ اهل كل حارة اسه بها الى سبه معنى حر فكل حارة سبه هالى سبه معنى حر سدا
سبه بها قال وان كل حارة اسه بها معنى حر الى سبه سبه سى حارة لم معنى الى سبه لانه في اسفل الاول سدا
معنى على السرا في السبه معنى كل حارة سبه بها السبه سدا السرا كانه دل سدا سرا اس حر فتعنى في
انصاف انى حمل السرا سر طامنى موصف بالسبه فكه دل سدا السرا اس حر الى سبه قال ولو دل كل ملوك
اسه به فهو حدى سدا فدا سدى على كل ملوك سبه قبل اسدا وان اسه سى حارة لا معنى لانه حمل السرا
سر حار وال حر به سبه فهو حدى فلا يرمى هذا الملك على العدل لى المعنى الموصف به وار قال كل ملوك املكه الى
لا سبه سبه سدا على ما سفل ملكه في الثلاث سبه اوله من حدى حلف بحدس كرى سى حلف جمعا لا كرى على
ما من ملكه قبل ذلك لانه انصاف معنى الى الاستسبال معنى الملك للمستعمل اذا اسرف الى ان يستتال لاجل
على الحال اذ اللفظ ارا حدى لا يتقدم معنى محلى بخلاف قوله سدا سدا حدى لان سدا لى اسدا الى الاستسبال
هو انصاف معنى على موصوف بصفة مما لى كل من كان على باب القصة ركذلك اما قال كل ملوك املكه بالاس سبه
ارى بالاس سبه او دل املكه الى سبه او سبه اوى سبه ا قال املكه اما ا الى ان اموت بهذا كنه فاب راحه
مدخل فيه ما سفل دون ما كان في ملكه لانه انصاف اخره الى المستعمل من دل اردب درى كل ملوك املكه
سبه ان يكون ما من ملكه بى حلف بحدس سبه سبه سدا سبه سبه سدا سبه سبه سدا سبه سبه سدا سبه سبه سدا
وب السبه لا سدا الملك لا لا سدا الملك الام فدا سدى فى امدول عن السهر ولو دل ان دخل الدار فكه
ملوك املكه بومد فوحر او دل اند فكل ملوك املكه بومد فوحر لانه سبه سبه سدا سبه سبه سدا سبه سبه سدا
الدار لانه على عى كل عدى يكون ملوك كانه سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا
النه لان مدر يوم ا حل الدار لانه حذف العمل وعوض عنه بالتوسر فتعنى كل ما كان ملوك كانه يوم الدار
فكانه دل عدا سدا
دل انه سدا
رس المصير وهذا الوسد يلحق للولى در لى لاوار لا عرض احاط بالامام من حسل السرط ودر حى
بومد سدا
ما من سدا
فقال ان كسب فلا ما ردا كسب فلا ما واوا احى عدى كل ملوك اسه سبه سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا
فله حتى لو كان اسه سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا سدا

[illegible]

الاصل انه الى ما يصلح وهو ان يقر حرقا ام ملكا فحرق او اداسه ملكا فحرق و يد
 وخطب يدار الحرق فسيب به اذ الخالب بالامور فاس قول اي حقه وعده مما عموما على ارض
 اصل اي حقه انه حمل الملك او الهه على ما سله الخلق في الخال وهو ملك الكاخ هيا والسر انما يصلح عار
 عن سبب هذا الملك وهو الكاخ والخر به انما يصلح سار عما سطره وهو ان يقر وكا اي حقه هذا الفعل
 ظاهر لان اسى يحمل على ما سى الى الاوامم ولا تصرف الاوامم الى اربدا هاو لخطوب اذارا حث وسبب لان
 ذلك عزمه من ماله فله فكل صرف كما منه الى ماد كونا ولى من صرفه الى ما سى الهه الاوامم ومن اسلمها الهه
 حمل مطلق الملك على الملك الحقيقى الصالح للاساق وهو الذى يوحده بعد السى ولوفال لها اربد وسبب
 ملكك اواسه ملك فاس حرق فكان ذلك عسى فوطم لانه اصاب العى الى الملك الحقيقى فمضاف الهه وانه
 عر وحل اعلم ومن هذا القيل اذ اول اول عداسه به فهو حرقه سى عدا سى لان الاول اسم لرد سابق وقد
 وجد ولواسه سى عدى معام سى احد همل لانه ان رخدمه سى السق فلم يوحده معى السرد من اسرى عدى معا
 سى سى آخر لم سى سى لانه ان رخدمه معى السرد فعدا سى معى السى وقد اسند سى حدى الكتاب ليل
 الثالث لى ناول انه لو قال آخر عداسه به فهو حرقه سى عدى معام سى سى آخر م ماب المولى انه سى اسلب
 فدل انه آخر اذا كان آخر الا يكون اول ولا ضرور لاسي حاله كونه داب واحد من المخلوف أولا وآخر اولون اوا
 عداسه به واحد فهو حرق سى الثالث لانه اسى عدا سى كونه فردا سى حلى السرا وقد وخذ هذا
 الوصف فى المعد الثالث ولوفال اخر عداسه به فهو حرقه سى عدا سى سى سى حتى ماب المولى لم سى لان
 الاخر اسم لرد لا حق وهذا فردا سى فكان اول لا آخر او لواسه سى عدا م عدا م ماب المولى عى الثاني لا
 آخر عدا سى واحلى فى ريب سوب العى فعدا سى حقه سى نوم اسى وعدا سى سوب وسبب وسبب نوم ماب
 وخذ فوطم انه سى العى بصفه الآخر به واما سى عدى موه اذ لم سى آخر الا سى انه لو اسرى بعد عدا
 آخر حرم هوس ان يكون آخر ا فموفق انصافه كونه آخر اسى عدا سى بعد لا حتى ذلك الا ماب لان
 حقه انه لم سى آخر بعد حتى ماب سى انه كان آخر او م اسرا الا انا كمالا عرى ذلك لخوازان سى سى اخر
 بعد فوف سى سى اخر اذ لم سى آخر حتى ماب رالى الوهب سى انه كان آخر اسى وفال السرا وله اسى سى
 عدا م عدى معام سى احد اما الاول فلا سى لانه اول فلا يكون آخر او اما الاخران فلا الاخر اسم لرد
 لا حق ولم يوحده معى السرد فلا سى احد همل واما سى سى سى به وجود السرى فالحال لا حلو اما ان كان سى
 بوجود السرى واما ان يكون مسكرا وجوده من كان مرقا ظهر باقرار كاساما كان من السرى وان كان مسكرا من
 كان السرى ما لا يعرف الا من قبل المخلوف سى كسبه وخيه وبعه والحق ومخود ذلك ظهر عوله وا احتلا
 كان النول فوله لانه اذا كان امر الا يعرف الا من قبله كال الظاهر ساهدا لله فكان النول فوله ان كان امرا عكر
 الوصول الهه من قبل عر كد حول الدار وكلام بدودوم عمرو ومخود ذلك اذ احتملا سطر الا سى سوب سى سى
 الصدو تكون النول عند عدى الهه قول المولى لان العدى عى عليه العى وهو سكر فكان القول قول المسكر مع
 ولو كان السرى ولاد الامهات فالظان لرد فاس حرق فالب ردى فكند بالمولى فسدت امرا على الولاد
 لا سى عى سى حقه سى سى الولاد رخلان او رخل وامر اما وعدهما سى سى امرا واحد سى سى سى
 مربى فصول العدى من كتاب الظارى اما الثالث وهو بان من بدخل محب مطلق اسم المملوك فى الاش
 المضاف اليه ومن لا بدخل فعول وبانه الوفى بدخل محبه عدى الرهى وادرسه والا تى المعسوب الرضى
 والكفر والذكر والا سى لا بدخل الخلق فى الملك والا صافه ولو دل سبب به الله كودودون الا بان لم يد فى السرا
 لانه حل كلمه الا حاطه على المملوك فادابى به العى فعدوى خصيص العمور انه حلى السرا فله

بعد من الصا و بعد من فبا لله من الله تعالى لا بد من ما عمله كلامه ويدخل فيه الدبر والم ولد
 وولد هما الما الا ترى ان للمري ان نسا المذر وأ الولد مع ان حمل الوط متى سرعا لا ما حد تسمى الما مطلقا
 بقوله تعالى والذين لم يزوجهم حائضون الا على ارجاسهم ارجاسهم ما هم عرملون ولا يدخل فيه
 المكاتب الا ان نفسه لا نه حرج عر عه بعد الكسبه رصار حرا اذا حمل الما والا صافه فلا يدخل حب
 اطلاق اسم المملوك ولما الا حمل له وطوا هو ولو فيها ثمة العبر وان عي المكاتب عمو الا ان الاسم حمل
 ماسي وفيه يستد على سبه فمصدق كذا لا يدخل فيه العبد الذي اعني نفسه لا نه حرج عه ما وعده حمله
 المكاتبه ويدخل عه المادون سوا كان علمه او لم يكن لمافا را اعسد عه المادون الم يكن عليه من
 قبل يدخلون قال ا حقه و ابو يوسف لا يدخلون الا ان سواهم وقال حنبل يدخلون من عسرته وجهه قوله انه اذا
 لم يكن على العبد من فمصدق مملوكه لاحلاف بعض ولها ما ان الا صافه اليه فقصور الا ترى انه سل هذا عه
 ولان سدا عه عه فلا يدخل تحت طلق الا صافه الا ماله لا ماله لوى فدا عر الما لا الا صافه والحاصل
 ان حنبل عر بس الما ولا حمل في نفسه وهما عر ان معه الا صافه وفي الا صافه حمل واعا رهما او لا لان الخالف
 اعرا الامر من جميعا قوله كل مملوك في قاله فمصدق اعلى الاطلاق لا نس ان كان على عه من عه ربه و عا
 في بدله في عه عه ان حقه وان نوا عه ما على ا صافه ان المولى لا عه عه عه المادون المدون و ما سعه رفا
 ربه وكه وقال ابو يوسف وان نوا عه مالا هم مملوكه الا هم لا ساقون اليه سدا الا طر و دابو ربه
 سدا على سبه عه عه وعده مدفعون ران لم يزوجهم ما على ماد كمال حنبل الا سطر الا الى الما وهما سطر ان الى
 الما والا صافه جميعا ولا يدخل فيه مملوكه لله من احس كذا مال ابو يوسف لان بعض المملوك لا سمي
 لو كاحقه ران نوا عي اسحسانا لا نه بوي ما عمله تسلم في الحله وفيه سدا على سبه فمصدق رهل يدخل
 فيه احمل ان كان امه في ملكه يدخل ر بعض مملوك وان كان في ملكه الحمل درن الا مان كان موصي له الحمل
 لم ينع له لا سمي مملوكا على الاطلاق لان وجوده حطر او سدا لا عه على المولى صده اله طرعه والدليل
 عليه انه لو قال ان اسير مملوكي فيما حرا ربه حرا به حامل لم ينع لان سرط الحبس سرا مملوكي
 والحمل لا سمي مملوكا على الاطلاق وكذا لو قال لامسه كل مملوك في عه حرم ينع لها عه ان اطلاق اسم
 المملوك لا ساول الحمل فلا سمي الا اذا كانت امه في ملكه فمقي بها لانه في حكم احرا او النعلق الذي
 فيه معنى الما و صه به والكسبه والا عا على مال اما الكسبه فلها كتاب مفرد واما الاساق على مال فالكسرم
 فيه مواضع من الما فله و من ماله الاساق على مال وفي مان ما سيع اسمه في النذل وما لا سيع
 وفي مان حكم عه التسميه و فادها اما الاول فحوا مملوك لعبد اب حرا على اب رهم او نال درهم او على
 ان ينع الما او على ان يودع في الما او على ان يحسب بال او على ان ينع الما او على ان ينع الما او على ان ينع الما
 لو لم ينع مملوك على كذا او و هب لك مملوك على ان ينع مملوك كذا او و هب لك مملوك على كذا او و هب لك
 على كذا سوا ا قبل على ماد كذا فمادم ان السع ارال ملك الناع عر السع والهبة ارال ملك الواهب عر الموهوب
 لو كان المسمى الموهوب له عي تصح له الملك في السع والموهوب سب الملك لهما والعبد لا يصح ان ملك نفسه
 لما فيه الاسحائه في الناع والهبة ارال الملك لا الى احد سدا على العبد وهذا عر الاساق على مال ولو قال اب
 حرا وعطيت لك رهم ينع من عر مملوك لا يرمه المال عدا في حقه وعندهما لا ينع الا المملوك فادا قبل عي
 و ارمه المال وعلى هذا الخلاف اما العبد لو لا عني ولك اب رهم فاعه والمسا د كرم في كتاب النظار
 واما ان ماله الاساق على مال من حاب المولى ينع وهو ينع المولى بشرط قبول العوض فراعى من حابه
 احكام النعلق حتى لو ابد المولى فقال اب حرا على العبد رهم ازا دان رجع عه قبل قبول العبد لا عه الرجوع

[illegible]

المكاتب من مال الكسبه فلم يجر وعلمه ان يودي الكسبه لان الامرا نصبح من عرقول الانه ريدنا رد
 لكن فيما يحمل الرد والعق لا يحمل الرد فلم ريدنا رد والمال يحمل الرد فريدا رد دفعي وطره المال ولو قال لامه
 اب حر على الف درهم فسلمت لم ردت ثم ما سلمت يكن على الولدان سعي في سبي ما اعتب عليه لا باعتب
 ما تقول ردي الحر لا يلزم ولدها وسوا اعني عند على عوض فدل او نصف عند على عرض فدل انه نصبح غير
 ايه اذا اعني نصفه على عوض فدل نصبح نصفه بالعوض وسعي العبد في نصف فدل ان نصفه على النصف الا حر فادا
 اى بالمائه عن ابيه وهو فدل الا اذا حمله المكاتب جمع احكامه الا انه لا يرد في ان هذا قول ابي حنبله وعلى
 قول ابي حنبله ردت عن كنه ولا سمعنا عليه ما على ان العن صرحا عند فعن العن بوجع عن الباقي ويجب
 محرجه الى العاق فطره السمانه وعندهما لا يحركان عن العن بموص عما لكل ذلك العوض وذكر عند
 في الرما اب ومن قال لعبد اب حر على الف درهم اب حر على مائه دينار فقال العبد فدل على وكان عليه
 اذ ان جمعوا وكذا لو قال لامر اب طالق لان على الف درهم اب طالق بلانا على مائه دينار فقال فدل
 طلق لان المال جمعوا وهذا قول عند وقال ابو يوسف في مسأله الطلاق الفصول على الكلام الا حر وهو طالق بلانا
 مائه دينار قال الكرخي وكذلك فاس وله في العن روحه انه لما اوجب العن بموص ثم اوجه بموص آخر فدل
 اصح الاحتجاب الاول فعلى النول الثاني كافي السع ولحمدان الاعاق والطلاق على مال فعلى من حاب المولى
 والروح وانه لا يحمل الا سباع فلم يضمن الاحتجاب الثاني اصباح الاول وصحيح الاحتجاب ونصرف القول النهما
 جمعنا وهو سباع حوا النهما جمعنا فطره المالان جمعنا حواف السع لان احتجاب السع يحمل الفصح فضمن الثاني
 اصباح الاول ولو باع المولى العدم فسه او وهب له فسه على عوض فله ان يسع العرض فدل الفص لانه ملوك
 نسب لا يسفح ماله كحار الصرف فله فله كالميراث وله ان يمتعه على مال وحل ويكون ذلك دنا عاهه
 موحلا وله ان يسي ماله ساند و لا حرقه فله فله لان اصل الاحتجاب ان جمع الدون بخلاف الصرف فله فله
 الفص كما ان الساعاب والعروض والعصوب الا بدل الصرف بالسلم الا انه لا يضمن الفص في الخلس لئلا يكون
 امرافض دس دس ولو اعطا كعقلا مال الله اعنه عليه فهو حار لانه صار حراما له ول والكسبه له دس على حر
 حار كالكسبه سائر الدون وولا يكون للمولى لانه عن على ملكه والمال من على العدا لانه في حاسه معاوضه
 والمولى انما يرضى حر روحه عن ملكه الاسدل وقد فعله العبد والله عز وجل اعلم وامان ما يسبح سمعه من
 الدن ولا نصبح وان حكم التسمه وفادها فالدن لا يحل اما ان يكون عن مال اما ان يكون سمعه وهي الخدمه
 فان كان عن مال فاما ان يكون سمعه فان كان معاصرا له وامان كان بعرضه فان كان مسمى عرضا له
 فان كان سمعه عن اذ اقل لان عدم ملكه لا يمنع محبة تسمه عوضا لانه مال معصوم معصوم معلوم فان احار المال
 سلم عنه الى المولى وان لم يرد فعلى العبد فله المعنى لان سمعه قد مضى ثم بعد رسله نحو الفه فحب فله اذ
 الاثنان على القمه حار كاذ قال اعلم على فله فرك او على فله هذا السبي فدل نصبح وكذا عدم الملك في باب
 البيع لا يمنع محبة السلم انما حار لو اسرى ساء بعد ملوك له رضى العبد الا ان هناك ان لم يجر المال يسع العبد
 لا تسئل الى انا على انعه اذ السع على القمه ساع فاسد وهما لا يسبح لا مكان الا عاق على القمه الا عاق
 على اسمه اعاق فصح فحب فله كالكسح والخلع والطلاق على مال وان كان بعرضه فان كان المسمى
 معلوم الخس والنوع والقبضه كالمكمل والمورد له المسمى وان كان معلوم الخس والنوع جهول القبضه
 كالثبات الحر وهما الخوان من الفرس والعبد والحر به فعله الوسط من ذلك واداءه ما تسمه بحر المولى على النول
 لان حياهه القبضه لا يمنع محبة التسمه فيما وجب دلا عمال كالمير وبذل الخلع والصلح من دم العبد وان كان
 مجهول الخس كالنوب راداه والدار فعله فله فله لان الخاله ما حاسه فعسدت التسمه والا صل فله ان كل

[illegible]

[illegible]

بالفان قال كل واحد منهما قبل بالف رحم او قل قبل ولم يسل بالف او فلا ما دلنا بالف او فلا فلما لم يذكر
 الالف سوى احدهما بالف لخر شرط المعنى وهو قول كل واحد منهما الالف و حال للمولى احراز المعنى في احدهما
 لانه هو ادى اجل المعنى فكان السابق اليه فاهما احتار عن وزمه الالف فان مات قبل السابق لمعنى من كل واحد
 منهما نصيبه بمقتضى ما مر منى في نصف فمعه لانه لما مات قبل السابق وهو سابع سوى ربه فمعه فمعه فمعه فمعه
 ولو قال احدهما بالف والف رحمه وسلم قال احدهما بالف والف رحمه قال احدهما بالف رحمه والف رحمه
 لما قبل المعنى بالاحزاب الاول وقد روى المعنى في احدهما ولو حذو شرط ان روى وهو فمعه ولا احزاب الثاني مع جمعا
 من حر وعقد فلا يصح ولوم سلا قال احدهما بالف رحمه عوا احدهما بالف رحمه عوا لانهما لم يسل
 لم يزل المعنى بالاحزاب الاول فصيح الاحزاب السابق هو محذور المعنى على احدهما غير من فبال للمولى اصراف التمس
 الثاني الى احدهما اصرافه الى احدهما من ذلك مبرسي لان التمس حصل بعد بدل واما الآخر فدون قبل الدليل
 في المجلس معنى ولا فلا لان الاحزاب الاول وقع تحتها لحصوله من سدس وتعلق المعنى بمرط القول وقد وجدوه
 صرب اسكان وهو ان شرط وجوب احد لا احدهما هو فمعه ولم يحدد في القول احدهما فمعه ان لا سوى
 العدد الآخر والحوادث ان الاحزاب اصف الا احدهما الا يرى انه قال احدهما بالف رحمه وحذو القول من احدهما
 هما الا انه ام سحر عن احدهما سوف عن احدهما على فمعهما جمعا لاحتمال انه اراده الآخر اعسقى
 التحير علم انه ما زاد بالاحزاب الاول لان الاعتنى من المعنى لا يفسر معنى الآخر للقول وقد قبل معنى ارجل
 جمعا قبل السابق سالان المعنى لم لا الاحزاب الاول لانه ملق المعنى شرط القول فلا يزل قبل حذو السرد
 فصيح الاحزاب السابق وادفلا جمعا قد سها عنهم لان اهمار بدل الاحزاب الاول عتق بالتول واهما اراد
 بالاحزاب الثاني عتق من غير قول لانه احزاب به بدل فكان سوى كل واحد منهما مضمنا له لكن عتق احدهما
 بالاحزاب الاول وعن الآخر الاحزاب الثاني فمقتضى ولا يسي عليها سوى لان احدهما وان عتق بالاحزاب
 بدل لانه عتق على المحبوس مسدود كحل ولا لرحل لك على احدهما بالف رحمه لانه لا طريقا
 بهذا الا فراسى لكون التقى عليه فهو لا كما هو اولو لم يسل جمعا ولكن قبل احدهما بالمعنى الا احدهما
 لو حذو شرط عن احدهما وهو قول احدهما في هذا الصور لما ساس الله من ان صرف المولى اللطيف الى غير
 العامل سوى غير العامل مبرسي وعن العامل بالف ران صرف اللطيف الثاني الى التام عتق التام مبرسي وعند
 عن العامل باللف الاول والف ان قبل في المجلس لان العامل منهما معنى بالاحزاب الاول ران احزاب بدل معنى
 بدل ران العامل معنى بالاحزاب الثاني انه احزاب مبريدل معنى مبريدل ونودل لعدده احدهما بالف رحمه
 قال احدهما بالف رحمه ولما ساس الى مولان احدهما على بالاحزاب الاول لو حذو سحر المعنى في احدهما
 ولثاني مع جمعا من الحر والعدس فطل ولو دل احدهما بالف رحمه قبل ان سار دل احدهما بالف رحمه سار دل
 قبل كل واحد منهما المعنى لحد الدليل ان قبل احدهما بالف رحمه وقبل الآخر ثابته دسار او قبل احدهما بالمعنى ولم
 قبل الآخر قبل احدهما بالمعنى وقبل الآخر قبل واحد لا سوى احدهما لان للمولى ان جمع المال على
 احدهما فعول عند المال او قول عند عدل فلا يسل المعنى مع السرد ولا جمعا بالمال فان دل كل واحد
 منهما قبل المال او فلا جمعا فعول غير المولى فقال له اما ان تصرف اللطيف جمعا الى احدهما فجمع المال على
 معنى بالمال ويبي الآخر فعول واما ان تصرف احد اللطيف الى احدهما والآخر الى صاحبه فعلى احدهما
 بالف رحمه والآخر ما سار لان الاحباب واما حتى اما الاول فلا يسل فهو لانه اصف الى احد العدس
 وكذا الثاني لان الاحزاب الاول لم يسل به السرد والمعنى معنى القول لانه احزاب السابق حصل مصداق احدهما
 فصيح ومعنى الاحزاب السابق فحمل انه سبي به عن الاحزاب الاول رحمل انه عني به العدد الآخر لذلك

[illegible]

اما اذا قلنا ان اوله فلف ولا سلف فيه وكذا اقل ما كبر المالين او حودا لسول المبروطه نفس معى
 هذا على نفس قولها ما على نفس قول ان حسبه معى ان لا معى وهو الفاس على مسئل لسهاد بالالف الا
 والصحيح انه معى بلا حروف واداسو لا يرميه الف درهم لان الواحد احد المالين واحدهما اقل والاخر
 ا كـ واخمس معده معى بالاف للوحوب ولا حـ العده بها لان اسحق بن الاقل الا كبر عند اتحاد الحرف
 غير معى لا يبحر اقل لا حـ وان قل احد هما الف لاف لا معى لان للمولى ان يصره المعى الى الآخر كما
 قال أحد كبحر فالف معى واحدهما ولو قال أحد كبحر فالف واحد كبحر ما به مداره من فلف عند وجوده
 المعى ولا معى عليهما لان المعنى سلفه يحول اذ لا يدري الذى عليه الالف معهما واندى عليه انه بالمدى كس
 وان لرحل لك سلفي احد الف درهم وسلفي الآخر ما به مداره لا لم احد معهما سلفي كذا هذا وكذا هذا في الظل
 قال لا مراره احدا كما ظاهري فالف والاخرى ما به ارفقنا جميعا فلف كل واحد منهما طامه ما به ولا مرهبا
 سى لما ظاهري من احد معهما المعنى فلف درهم ما به مدار او قل احد معهما المعنى واحد المالين رالف بالمال
 الآخر لا معى احد منهما لان للمولى ان لم اعلم هذا المال الذى فلف ولو قل احد معهما بالمال معى بل
 انى اسال احبار لان الواحد احدهما وما احسان محققان فكان الحبر مسددا فحرف بخلاف الفصل
 الاول من قبل الآخر فى الخلف عسا وسقط المال عن المال الاول لان المعنى عليه حـ هذا اذا كان فلف
 على السلف من الاول من قبل مد السلف على السلف معى رعى الاول المالين ان ساهى حتى يقصص معى
 حق الآخر يصح ولو ل احد كبحر فالف والاخر حـ معى سى فان فلفا جميعا سلفه الوجود شرط عسما
 وهو فلفهما ولا معى عليهما لان الذى عليه السلف يحول ولا حـ البضا على المحول كرحل من فلف لرحل لك على
 احد الف درهم ولا معى على الآخر لا حـ سلفي احد معهما سلفي لهما من عليه الواحد كذا هذا وان قل احدهما
 فالف ولم سلفي الآخر مال للمولى اصره اللفظ الذى هو اعاد به بدل الى احد معهما فان صرفه الى سلف المال
 عسى عـ السلف به سى وحى المال فالف وان صرفه الى السلف سى السلف به سى ومعنى الآخر بالاحاد
 اندى هو بدل اقل فى الخلف وكذا لو لم يلف واحد منهما حتى صرف الالف الذى هو به بدل الى احد معهما
 معى هو سى الآخر ان فلف السلف فى الخلف والا فلا وان مال للمولى فلف السلف سى ما بل كذا وعليه جميعا
 وسى نصف الذى لم يلف وسى فى نصف سلفه اما على المال كذا فلا سى سى معى لانه ان يلف الالف
 الاول سى وان ارى بالاحاد الباقى عسى فكان عسمة مستباه واما روم جميعا لانه ان سى الالف الاول
 معى فالف وان اعنى بالاحاد الباقى معى معى سى فصف الالف فلفه جميعا به واما على النصف من سلف
 الفال فلا به ان ارى باللف الاول لا معى وان ارى باللف الثاني معى معى فى حال ون حال فنصف عنه معى
 نصفه وسى فى نصف سلفه هذا اذا كان الاساق سحرا او بلفا شرط فاما اذا كان اضافة الى وف فلف
 اما ان اضافة الى ف واحد واما ان اضافة الى رضى فان اضافة الى وف واحد واما ان اضافة الى مطلق الوف وان
 ان اضافة الى رضى موصوف بسمة وفى الوحدو كلها سـ طو حودا للملك وف الاضافة لان اضافة الاستاق الى م
 اساق المعنى فى ذلك الوف لا محالة ولا سوب للمعنى بدون الملك ولا يوحى للملك فى ذلك الوف الا اذا كان موحدا
 وف الاضافة لانه ان كان موحدا رقت الاضافة فالظاهر انه سى الى الوف المقصود السلف سلف المعنى ا لم كـ
 موحودا كان الظاهر ما سلى المدم فلا سلف المعنى فى الوف المقصود اليه لا محالة فكون خلاف نصه والا فلف
 اعمار بصره الفال على الوحد الذى اوفعه اما الاضافة الى وف مطلق فحوان حول لعد اس حـ سدا ا ورا
 سهر كذا معى اذا عدا راس السهر لا به جعل العدا وراس السهر طرف المعنى فلا يدم من روى المعنى
 لكون طرفه وليس هذا بلفا شرط لا بتمام ادواب المعنى وحى كلمات السرطوه وهذا الوحد لا يلف فلف

هذه المنة لا يجب بحرف ما قال أبا حرا دأما عدلان ذلك يطلق شرط لوجود كسبه العلق ومن قبل كسب
 يكون معلما لشرط والشرط ما في وجود حظر وحى العدم كسب لاحتاله قبل له من مساحام فان ان اعدى عنه
 حذر لاحتال فام الساعة في كل ساء قال الله سبحانه وبالي وما أمر الساعة الا كالمخ العصر او هو ارب مصلح
 حتى العدم طال كسب هذا الخواب ليس بسد لان الساعة لا يوم الا بعد وجود اسراطها من حروح باحوج
 وما حوج وداه الارض وحروح الدجال وطالوع الشمس من رها ووجود ذلك حادله الكسب او ورد
 به الاحا والحجاب الضحج ان سال ان يحى العدم وان كان من الوجود يمكن كونه شرط لوقوع امره
 وليس معنى الوجود بل له حظر الوجود وعدم لاحتال هو البعد قبل حتى العدم او موب لمولى او موب معا وحدد
 لا يكون شرط لعدم صور الحرا على ان اسراط اسم لا حمل علماله ول اخرها سوا كان موهوم الوجود او معنى
 الوجود واما الاضافه الى وصف موصوف فحوان ول بعد ان حرق قبل دخولك الدار سهر او قبل قدوم فلان
 سهر او قبل موب فلان سهر ولا سله انه لا معنى قبل وجود الوصف الموصوف حتى و وحده من هذا الخواب
 هل مام السهر لا معنى لانه اضاف المعنى الى الوصف الموصوف ولم يفسله و سله طعمام السهر ووب السكم وان
 كان المعنى ملكه قبل ذلك سهر بل سس لان اضافه المعنى الى وصف اسباب المعنى فسه عن انحاب المعنى في
 ان ان المساحي وانحاب المعنى في الزمان المساحي لا تصور فلا يحمل كلام العاقل عليه ولا سله ان المعنى يث عند
 وجود هذه الخواب لتمام السهر را حلفى كسبه بويه قال رفر سس ان السهر طريق الظهور وقال
 ابو يوسف ومحمد سس بمصر على حال وجود الخواب و اوجسه فرفى من القدوم الدخول من الموب فقال في
 القدوم والدخول كمالا وى بالموب كمالا رفر حتى لو كان المملوك امه فولد في وسط السهر معنى الولد في قول
 اى حسبه ورفر وعدهما لا معنى وحه قول رفر انه اوقع المعنى في وصف موصوف كونه معدهما على هذه الخواب
 سهر وداو حذب بعد سهر مصله به علم ان السس من اوله كان موصو اما لم علمه لاحتاله فسن ان المعنى كان واقعا
 في السهر كاد قال ان حرق قبل رمضان سسر ولا فرق سوى ان هاله بحكم بالمعنى من اول هلال شعبان ولا
 يوقف على معنى سسر رمضان وهما لا يحكم بالمعنى من اول السس لان رمضان سصل شعبان لاحتاله وهما
 وجود هذه الخواب بعد ان سصل هذا السس وحمل ان لا سصل لحوارا بالا لوجود اصلا فاما في سوب المعنى
 في المسلس من انتهاء السهر فلا محلفان ولهذا قال ابو حسه سوب المعنى نظر من الظهور في الموب وحه وهما ان
 هداى الحسه على المعنى هذه الخواب لانه اوقع المعنى في سسر مصل بالمعنى على هذه الخواب لا سصف
 بالعدم عليها الا انصافا به ولا سصل به الا بعد وجودها فكان سوب المعنى على هذا السدر مع لبا لوجوده
 الخواب فمصر على حال وجودها ولهذا قال ابو حسه فكند في الدخول والتدريم كند في الموب خلاف سس ان
 لان انصاف شعبان كونه معدهما على رمضان لا علف على معنى رمضان وحه الفرق لا نى حسبه من الدخول
 والقدوم من الموب ان فى مسئلة القدوم والدخول بعد ماصى سسر من وصف السكم سى السهر الذى اصصف اليه
 المعنى هو موهوم الوجود قد يوجد وقد لا يوجد لان موهوم الوجود قد يوجد وقد لا يوجد فان وجد يوجد
 هذا السهر والا فلا ماد كرا ان هذا السهر لا وجود له بدون الانصاف لا انصاف بدون الاتصال ولا اتصال
 بدون التدريم الا لسيال اسامصور من موحودى لا من موحود ومعدهم فصار المعنى وان كان مضافا الى السهر
 معلما لوجود القدوم فكان هذا معلما ضرر عصر الحكم المعلق به على حال وجود الشرط كفى سائر العلقات
 دماى مسئلة المرب بعد ماصى سسر من ومن الكلام لم سى داب السهر الذى اصصف اليه المعنى هو موهوم الوجود بل
 حركا لاحتاله لان الموب كان لاحتاله فصار هذا السهر مع حق الوجود فلا سله خلاف السهر المتقدم على الدخول
 والتدويم عرا ستهول الداب ولا يحكم بالمعنى قبل وجود الموب واداو حذب وجد المعرف للسهر بخلاف السهر

المتقدم على سبب ومساوئ وهو معلوم انما لا نه كما وجدنا على انهم موصوف بالتقدم على مصالحها خلافه
 وبحلاف الدر بالدخول من عدمي سبب من فالكذا في ان السبب الذي اصف اسبه لمع رهم
 الوجود فلم يكن التقدم معر السبب بل كان محصل السبب الموصوف به الصفه محب لا وجود لما وجد هذا
 السر السبب في كل الموقظ مظهر امع السبب فيسهر من الاصل من حين وجوده احتجب ماحل كسبه السبب
 على مذهب ابي حنبله فان بعضهم هو بطور بعض حتى ان المعنى كان واقعا من اول السهر من به اعتبار حاشية الموقظ
 وهو ان بعد اوقع اولاهم سرى الى اول السهر لان الاصل اسرار السهر على الوجه الذي اتفق السهر
 والسهر اصاب المعنى الى اول السبب المتقدم على الموقظ فمعنى اول السهر لا في آخر فكان رفع الموقظ
 اول السهر فظهر ان المعنى رفع من ذلك الوقت كما انما ان كان فلهذا انما وجد حرمه سبب من علم انه كان
 في الدار يوم اتكم مع المعنى من وف السبب لاسيما وف السهر وهو لا فلو ان كان ممكن المعنى طرقي فلا
 فلهذا سرى اول السهر في قول ابي حنبله حتى لو اصاب السهر حصص من ماب فلا ان كان السهر
 محسوس من المعنى وان كان فال ابي طالق فلهذا وف السهر من اوله ان سرى من ماب فلا ان تمام الله ان كان
 المراد ان ياتيه حصص الله من عدمه من الطرقي كان واقعا وان الله فانه نصيب كما لو كان كان في
 انداره من ابي حنبله من عدمه ماحل المراد بانه محسوسه كان في الدار يوم اتكم من ماب فلهذا فلهذا نصيب
 الوقت وانما نصيب الله كذا هذا وكذا لو كان كان محسوسا فلا ماحل ابي طالق فلهذا ماحل السهر
 على طرقي اثنين كذا هذا الذي به فلا ان دخلوا لحد امرا ارحا في طرقي وح امرا ام ارحي
 من ماب طلب انما سبب على رحه اثنين المحسوس عداني حنبله وان كان لا يحكم فلا في ماب كذا هذا
 حالها وسبب السهر من ماب فلا ان تمام السهر فلهذا ماحل مراد من ربح يرد بدل الخلع سوا كان سبب الموقظ
 بعد ان سببه الله ان كان سبب من لاسيما سببها كان غير محسوس بها ولا فلهذا فلهذا كذا هذا
 لحد في قول ابي حنبله ان ماب فلا في الله حكايا فلا فلهذا ماحل مراد من ربح يرد بدل الخلع ان كان
 غير محسوس من ماب فلا ان كان ماحل فلهذا ماب فلا سبب سببها كان سبب محسوس بها لا في
 الخلع ولا فلهذا ماحل مراد من ربح يرد بدل الخلع وفا هذا التخرج لا يستقيم على قول ابي حنبله لان هذا بطور بعض حتى
 عند وجود الموقظ الا حاشا هذا السبب من احدا وجود موصوف بالتقدم حتى ان الظلمات اسلاف كان سبب راقبه
 من ذلك الوقت سوا كان بعد ان سرى من ماب فلا ان كان فلا في الدار امرانه طرقي من ماب سببها
 كان خلف الدار انه من ان الخلع كان باطلا على الاطلاق سوا كان سببها او سبب كذا هذا
 ان وف الموقظ اذا لم يكن وف رفع الظلال لا سببه فلهذا ماب فلا وعنه ماحل ان المعنى ان السهر
 مع وف الموقظ من بعد الى اول السهر الا انه ظهر ان كان راقبه من اول السهر ربحه سببها ان اوسول الله
 الا سببه من ان ما كان الدليل على وجوده ماحل موجودا في حق الاحكام لان افهنا ليل تمام الماحل
 اصل في السر والعلل الا ان الحجاب من ربح دليل السهر وسبب السهر من حاشية الدر مع ليل العلم وسبب
 در حاشية العلم حتى لا سببها فلهذا ماحل ليل الا ان الله ماحل وجوده السبب لا السبب سببها
 الوصول الى معرفه دليلها الماحل وان حتى سببها فلهذا ماحل ليل الا ان الله ماحل وجوده السبب لا السبب سببها
 الدلائل صواب في سببها الماحل ليل الا ان الله ماحل وجوده السبب لا السبب سببها
 هذا الماحل فكان الماحل ليل الا ان الله ماحل وجوده السبب لا السبب سببها
 ملحق بالمعنى وانما عرف هذا فلهذا ماحل ليل الا ان الله ماحل وجوده السبب لا السبب سببها
 دليل اسببه ماحل فلهذا ماحل ليل الا ان الله ماحل وجوده السبب لا السبب سببها

كونه مندماعلى موه ومن ضرور انصاف هذا الحر بالعدم انصاف جميع الاخر المندمه عليه الى مام السهر
 ولا يظهر ان دليل الانصاف كان موجودا في اول السهر اذ الدليل هو آخر حر من آخر السهر ووجود آخر
 الاحه من السهر معار بالاول السهر حال فلم يكن دليل انصاف السهر كونه مندماعلى موه ووجودا فلم يجر هذا الانصاف
 في ملك السكاح الى وف وجود الحر الاحه فيحكم في هذا الحر كوا باطالقا ومن ضرور كوا باطالقا في هذا
 الجزء سوب الاطلاق من الاصل لا بها كون طالع ذلك التلاق المضاف الى اول السهر الموصوف بالعدم
 على الموب ولا حل هذا الضرور حكم الاطلاق من اول السهر لكن بعدما كان السكاح الى هذا اوف
 فبالعدم دليل الانصاف بالتصدم على ما ساهم لمحاكم تكم اطا لالتقال ومنع الاطلاق فيمسمى من اول السهر
 ضرور وحمل كان الاطلاق مع لخال تم بدو وقوعه سرى الى ازل السهر هكذا وجب ضرور ما ساهم الدليل
 وا جعل هكذا مخرج عليه المسائل اما بعد فاحسب في آخر حر من آخر احما فلان انما لا بها ما حاطق
 انما بها فوجب لخال وحل كان الاطلاق مع لخال واما الخلع فان كان البعد فافه ووف الموب لم يسبح ان كان
 منصفه البعد صح لا بها اذ كان البعد فافه كان السكاح فافه وحده حكمه فافه الى هذا الخاله لضرور عدم الدليل
 ثم يحكم لخال كوما فافه ان ذلك الاطلاق للمضاف وسرى واستند الى اول السهر علم انه خاله بها وحي باه عه فلم
 يصح الخلع ونور الروح ريد بدل الخلع واذ كان منصفه البعد ووف الموب فالسكاح الذي كان سقى الى آخر
 حر من آخر احما لضرور عدم الدليل لاسي لا رعا عه بالخلع في السكاح الى وف الخلع ولم يلبه انه كان
 مر فاعاد الخلع حكمه بسبعه الخلع ولا نور الروح ريد بدل الخلع بخلاف ما اذا قال ان كان ريد في الدار لان
 دليل الوقوف على كون ريد في الدار موجود حاله الحكم فاعند الاطلاق بسحر الوكان هو في الدار لان المعلق بالوجود
 محسوس وحرف ما اذا قال ان كان حمل فلا عه لالان الولد في البطن يمكن الوقوف على عمله على صفه البعد كور
 والا فافه ما ساهم ساعه الا ونحو ان بسعد الخلع فافه البعد الاطلاق محرام عليها بعد ذلك وبخلاف ما اذا قال آخر
 امر اتر وحما في طالق ومن وحي امر اتر محرمات انه مع الاطلاق على النامه من طرفي افس لان حاله
 لما روح النامه انصف كوما آخر الوجود حد الا آخر وهو الفرد الا لا حوى وحي فرد وحي لاجنه الا ترى انه قول
 امر اتر الا ترى انه لا حصر الا انه لا يحكم بوقوع الاطلاق للخال لا بحال انه بروح ماله فسلط حبه الا حربه
 عن انا موه واما ان من روح ماله سهر ووف صفه الا آخر به لاساهم من الاصل حكم بوقوع الاطلاق من ذلك
 الوقوف وهذا دليل انصاف السهر بالعدم مع عدم في اول السهر رمالا دليل عليه لخص بالعدم وهو هذا خلاف ما اذا
 قال لا امر انه ان لم اتر وح سلب فافه طالق ولم روح حسي ما بان انه مع الاطلاق على امر انه منصر على الحال لان
 حاله على الاطلاق من حاه عدم الروح والعدم بسوع العمر الا ترى انه لو روح في العمر لم لا يوصف بعدم
 الروح لان الوجود قد حصى والعدم بما بل الوجود فلا يخص مع الوجود فم سوبه بعد الموب والمعلق بسلط برل
 عند محسوس السهر فافه بوقوع منصر على حال وجود السهر واما بعد فافه لعلق الاطلاق بسلط بل هو اضافة
 الطلاق الى وف موصوف بصفه محسوس الاطلاق عند محسوس الصفه بدليله على التدبر الذي ذكرنا واه عر وحمل
 الموقر لو قال لا امر انه ان طالق قبل موي سهر او قبل موي سهر ساب تمام السهر او ما بان لا مع الاطلاق
 عدها وعدان حسيه مع فافه فافه الاطلاق والماني فافه الماني مع والطرق لا مع لان عدها هذا سهر
 لعلق الاطلاق بالماني بالسهر والمعلق بالسهر برل بعد وجود السهر واذا روح بعد الموب ليس من اهل اصاع
 اخفى ولا المرء بعد موبها حل بوقوع الاطلاق عليها بخلاف المني لانه مع بعد الموب كافي التدبر والله عر وحمل
 أعلم ولو قال لم اتر حر قبل موب فلان وفلان سهر او قبل موي فلان وفلان سهر فان ما بان عدها او قدم قبل
 مقي سهر لا من انما لانه اضافة المني الى سهر ووصوف بالتقدم على موبها او قدم موبها ولم يوجد ولا يسور

[illegible]

منها بدون التعبد ثم عد اى حصته في مسئلة الكفاية بمرحلة المالک ومرضه في اول السهر هكذا ذكر في الوا رلانه
 بصره مناس ذلك الوقت وقبل هذا هو الحظ لم ارا ان يدور عند بعض من جمع المال وان كان لا يخرج من
 السبل ان قول ابن حجر قبل موى سر او سرى او لانه اسهر أو ما من المد لعن من ذلك الوقت
 وهو من صحيح فمعي من جمع المال وعدها كصف ما كان يسرع منه من الدل لانه بصر عدها
 مع ما عند الموت والله عز وجل المسامان واما الاضافة الى وفيه فالاصل فيه ان المضاف الى وفيه
 من عند او طعا والمعلق من مثل من عند آخرهما والمضاف الى احد الوصل عن من عند احد هما
 رالمعنى بأحد من مثل عن من عند او طعا لوجع من فعل وفيه بصره الفصل من عند وجود في
 ظاهر الزاوية وروى عن اى يوسف انه من عند او طعا هما كان و بان هـ ا- له اذا قال بعد ابن حجر اليوم وعدا
 لعن في السرم لانه حـ ل الوقتي حمة اطراف المعلق ولو وقع روقه على احد هما لكان الطرف واحد الوقتي لا كلاهما ا
 وانه اذا سار في العاقل لا على الوجه الذي اوجهه ولو قال ابن حجر اليوم بدا اعنى اليوم لانه اضاف الاعاقل
 الى الوقتي وصف اليوم بانه عدوا به محال و بطل وصفه و حسب الاضافة الى اليوم ولو قال ابن حجر عند اليوم سوار
 احد لانه اضاف المعنى الى المد و وصف المد باليوم وهو حال فلم يصح وصفه و حسب الاضافة المعنى الى المد فمعي
 في المد لو قال ابن حجر ان قدم فلان وفلان فمال عند ما حمله لا لعن لانه على عقه سطرطن ولا من الا عند آخرهما
 ا لو من عند او طعا المطلق المعلق بهما ولكن ذلك تعلقا بأحد هما وهو على بما حمله لا بأحد هما ولو قال ابن
 حجر المد او عند منى الدلالة حمل احد الوقتي طرفه فلو عني في اليوم لكان الوقتان حمة اطرافا وهذا خلاف
 بصره ولو قال ابن حجر ان قدم فلان او عاقلان قدم فلان قبل حتى المدعى ان حـ المد قبل قدم فلان لا لعن
 فمال هدم في جواب ظاهر الزاوية و روى عن اى يوسف ان اهما سقى حو منى عند حبه والاصل فيه انه ذكر
 سطرطن و فاقى بصره واحد ولا يمكن الجمع بينهما لانه المعلق سطرطن و الاضافة الى وقتي السابق فبانه
 من اعمار احد هما و رجعته على الا تحقفا و يوسف رجع حاسب السطرطن لا يصلح طرفا والطرف قد
 يصلح سطرطفا في الزحان لحاسب السطرطفا عر تعلقا بأحد السطرطن من عند حرد او طعا اهما كان كما
 انص على ذلك ونحن رجعنا السابق مهمما اعمار المعلق والاضافة فان كان الفعل هو السابق بصره بصره
 تعلقا و اعمار تعلقا بصره و ول المعنى عند اول السطرطن كما اعله أحد سطرطن بصره ان كان الوقت هو
 السابق بصره بصره و اعمارها بصره و رل المعنى عند آخر الوقت كما اذا اضاف الى آخر الوقتي بصره والله عز
 وجل اعلم واما الذي رجع الى هـ من الركن فهو ماد كرمي الطلاق وهو ان يكون الركن عارضا في الاسماء راسا
 كقما كال الاسماء رصعا كان او عرفا عددها بالعلماء والكلام في الاسماء في العاقل و بان انواعه رماهه
 كل نوع راسا لم تحبه على نحو الكلام في باب الطلاق ردد كرمادك كفه في كتاب الطلاق ولا حلفان الا في
 منى راحد هو انه بصره راسا بعض العدد في الطلاق لا بصور في العاقل لان الطلاق ذو عدد فبصره بصره
 اسما بعض المد رالمعنى لا مند له فلا بصور فيه اسما بعض العدد و اعما سورا اسما بعض احمله الملقوطة
 بخوان قول لسان اسم احرار الاسماء لان بعض الاسماء مع بعض المنسبي منه تكلم بالان ولو انسبي عن بعض
 العدد بصره عداني حبه لا يصح عدها ما على ان المعنى بصره اعد فسر ان اسما بعض من الكل فصيح
 وسندها لا بصره فسر ان اسما الكل في الكل فلا يصح رد كراس بما عني نوادر عن محمد فمن قال علامي
 حرا سطرطن ربع الاربعان اسما محار لانه كرمادك فسرطسا سوله سطرطن و رجع فبصره الاسماء الى الحلة
 المنوط فبكان اسما بعض من الحلة المنوطه بصره ولس كرمادك با اذا قال سطرطن و رجع الاسماء لانه ما
 اد كرمادك راحد منها فبانه كان هذا اسما عن كل راحد منها فبكان اسما الكل من الكل فلا يصح ولو قال

أب حمر وحران سا الله تعالى فطل الاسماء قول انى حسه وقال ابو يوسف رحمد الاسماء حار وحره
 فوله ان هذا كلام واحد معارف معصه على بعض حرف العطف ولا يقع به التمثل من المسنى والمسنى منه
 كما قال اب حمرته ان سا الله تعالى ولا فى حسه ان فوله حر وحر لولوب الحر به البط الاول وكان وسلا
 به السكوب حرف فوله اب حمرته ان سا الله تعالى لان فوله الله تعالى ليس لمعوله يكون فاصلا وروى ان
 راعى نوادر من مثنى رجل له خمسة من الرقيق قال عمر من مالكي الا واحدا احرازه منى احسه جندا
 لانه لما قال عمر من مالكي احراز الا واحدا هذا سننى الواحد من العسر بالاسماء بكلمة الناقى فسار كاهل
 سمه من مالكي احراز وله خمسة ولوقال ذلك سوا جمعا كذا هذا ولوقال مالكي العسر احراز الا واحدا
 سمهم ان سلا هذا رجل د كرمالكة وعللى مدد هم فوله العسر فله هذا القول ونسب فوله مالكي احراز
 الا واحدا ولوقال ذلك وله خمسة فمالى سوار سمهم كذا هذا رانه عرجل اسم
 فصل واما صه الاعاى منى ان الاساق هل سحر ام لا وقد اختلف فيه دل اوجسه سحر اسوا كان المعنى
 موسرا معسرا وقال ابو يوسف وحده لا سحرا كسما كان المعنى قال السافى ان كان معسرا سحر وان
 كان موسرا لا سحر المسئلة محمله السخا رضى الله عنهم قال نعمصم فمن اعنى نصف عد من سحر
 انه معنى بسعه وبنى الناقى رصنا حمر عه الى العتار هو مذهب عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وقال نعمصم
 معنى كله وليس للسحر الا الصان وقال على وابن عباس رضى الله عنهما عنى ما عى وروى ماري هب احتيا
 بالنص والمعول والاحكام اما النس ماري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اعنى سفعيا منى
 عد عى كله ليس لله سحر بل وهذا نص على عند التحرى وروى رانه من اعنى سركاهى عند قد عتى كله
 ليس لله سحر بل واما المعول فبان المعنى والعرف باسم لمر حكيه دافعه به الاستدلال راقى اسم لصعب
 حكي يصير به الا دعى محلا للملك فمعنا الحكي بالمعنى وسوت الو الحسنة والصعب الحسى فى الصنف سائما
 مسجل فكذا الحكي ولان للمعنى آمارا من المالكة والولا به والسياد رادرب ربحوها وسوب هذ الآثار
 لا يحمل التحرى ولهذا لم سحرا فى حال التوب حتى لا تصرف الامام الرب فى انصاف السائو من علمهم بالانصاف
 كذا فى حاله الفاء واما الاحكام فان اعنى النصف قد بعدى الى السب الناقى فى الاحكام حتى امسح حوار
 النصف والذلة للملك منه من السع رحمه والصدقه والوصه سدا احتيا وكذا عجب حمره الى سق الكل بالنسب
 او بالنسبه حتى سحر الفاضى على ذلك وهذا من آمار سدم التحرى وكذا الاستدلال لا سحرا حتى اسولنا
 به وبن سركه وادعا سمه كلها ام رانه بالنسب معلوم ان الاستدلال بوجوب حمره لا حسه الحر به حلى
 الم سحر الفاحصه الاولى وكذا وسى نصف ام ولد او ام ولد منه وبن سركه عى كلها وادالم تكن الاعاى مبحرا
 لم تكن الحلى فى حى المعنى مبحرا او اضافة النصف الى بعض مالا سحرا فى حبه تكون اضافة الى الكل كالمطلان
 والمفوع القصاص والله اسلم ولاى حسه النصوص والمفعول بالحكم اما النص ماري عن عبد الله بن عمر
 رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اعنى سبنا له من مملوك كلف عى منه ران لم يكن عى
 مانعه منه حار ماصع وروى كلف عى ماني وروى راحس له ان معى ماني ولك كله نص على التحرى
 لان مكلف سق الناقى لا تصور بعد سوب المعنى فى كله وفوله صلى الله عليه وسلم حار ماصع اسار الى سق
 المعصا هو اندى صعه لاه وروى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان سباب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال من اعنى سركاهى عند وكان له مال سلخ عن المسدوم عله فعه سدل راعلى سركا حسهم وتن عله
 العدو والاسق ماعى والحدب بدل على ملى عى الناقى بالنسب اذا كان المعنى وسرا على عى المعنى ان كان
 معسرا بدل على التحرى فى حارة السار والاعاى وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم انه

على ملكه وانه جعل هذه الصروف كقاي حال الاسماء واما حار السعاه فلا من سببه صار محسنا عند المد
 لخصه ثوب الثوب في صفة مصر مصر وانه كما اتسع وادان تصع يح من ع جمع احد وحا
 صاحب اسبب الثوب انه يح سله صيان الصع لخصه وور الصع حسنا عند ثبامه ثوب ملول له لا كنه
 احمر كذا هيا ولا في السعاه سلامه سبه ورفعه وان لم يصر رفعه ملوك له ونحو راجح السان ماله سلامه
 الزفه من عه نك كالمكاتبه المد منه من مولا رلا منعه الاعان حصيل فكل سله صياه ثوبه
 على انه سله سلم الخراج بالسان م حار اسعاه مد ساره ل السافى لا اسرف السعاه في السر منه ووجه لولان
 صيان السعاه اما ان يكون صيان اسرف واما ان يكون صيان ملك ولا املاف من المد ووجه ادلا صبع له لا عث
 راسا ولا ملك يحصل للمد سبه الصيان لان المولى لا يح له على حد سرك من الاسعاه رهي كون الس
 الواحد راجع له وله لان المد منه واسيان في هذا الباب لا يح على المنصر الا ترى انه لا يح على للمد
 اذا كان معصرا مع وجود الاس في منه ولقد اولى ولما مارر سامر حد ساي حر ر رحي امه سبه وروى حد
 ا الحسن عن ا سفع عن اختاخ س ارجا عن افع عن اس محر رحي اندسهما س رسول اند على امه سبه
 انه ل من اسق عدا منه وبي سر نك قوم نصيبه نك فقه مد ل و كان موسر ارض سبب سر نك ران
 مع ساسي العده مسوق عليه دل ان التول بالسعاه ل ارمي ا لدر سها السافى اوم يعرفها وكذا ما كان
 المعاني به سعي ان صيان السعاه ليس صيان ارف ولا صيان ملك بل هو صيان احسان و صيان سلامه اسر
 والزفه رحصول المنع لان كل ذلك من اسباب الصيان على ما نك رفوه لا يح للمولى على حد سبه
 يح كالمكاتب المستسقى في حكم المكاتب مد الى ا ر ي السعاه الى السر بالسك اذا احتار السعاه
 او الى المعنى اذا صبه السر بالسك لانه سعي لحصل رفعه عن الزى كالمكاتب سبه جمع اح
 المكاتب من الارب والسهاد والمكاح فلا رب ولا ورب ولا سيد ولا روح الا تبتل لا ضرر ان لا في وجه
 واحد هو ان المكاتب اذا غر ردق الزى والمستسقى لا دوا رب انغر لا لوجه للسعاه موجود بل العجر
 وسد وهو سوب الحر به في حر منه ولا نردى ا وهالا سد لا ما ورد ما الى الزى لا احتجنا الى ان حر على
 السعاه عليه باسا فلا هذا الزى هل بدل الكناه لا م العدا الا حرا السعاه باره من غير صا فاق سوا
 وحواف انه اما كان كذلك لان بدل الكناه يح محبه العدا المكاتبه معا و صبه من رجه و صبر ان
 الراضي والسعاه لا يح بعد الكناه حبه بل كانه حكمة تابه سعي احتار السعاه فلا يح وحواف على
 الرضالا الرضا ساسرط في الكناه المسا لانه محوران رضى بها المد و حوران لا رضى بها و حار اسه على
 الرن فوقب على الرضا وهالا سد الى اسعاه على ارف سها لا محور ذلك فلم سطر رضى لروم السعاه
 اختلاف انجما دل اوجه هذا الخار سبب للسر بل الذي م عس سوا كان المعنى معصرا او موسرا رهن
 ابو يوسف وحمد لا سبب اذا ا كان معصرا لان الاشتاق لما نك محتر عادهما كان المعنى مثلنا سبب السر
 ورحب سله الصيان ورحوب السان مع حوب السعاه فكان سعي ا لا يح حل الاعار ان سارا لا نك
 الواحد الا الصيان في الخالي جمعا وهو قول سر سبب ابر سعي وهو التماس لان صيان الاملاف لا حط
 بالاعار والبار الا انعر فوا حوبا على حلاف التماس الصي ادى ر ساو الص و ردها في حل الاسار
 حال البار ص على اصل الناس ولما كان محتر عده نك الاعتال لاه لخصب السر بل حتى وحب ص
 الاملاف لكن في صبه محسنا عند المد محه عسلا نك استخلاصه منه وهذا يح السان على ميه دد
 المعنى لا وحب التمسيل من حال البار و من حل الاعار فمد حار السعاه في الخالي را اسق الاش او
 بالسعاه او بدل الكناه دلولا منهما لان الاول للمعنى الاعان حصيل منهما واما حار اسعاه

المني فامر بفسد سباع مملوك المني بالاحسان الى رمالان الاعاق اذا كان مصرعا عند كان المني مصرعا
 في ملك سبه على طر من الاضمار ومن مصر في ملك سبه لا تواحد ما حدث في ملكه عند مصره لا يصرفه
 كمن احدى دار سبه وحرقت دار حار أو اسقى ارض من سبه قرب ارض حار ارحر راقى دار سبه فوقع بها
 انسان ونحو ذلك الا ان وجوب الضمان حاله اليسار من المني بالخصوص بعد اعر مملوك في حاله الاعار على اصل
 القياس او سب مملوك لا معنى للفرق للسرط كمن لا تلف ماله عما لم يمال في ذمه المني من عرصه من المني في نصب
 سرطه فمطلوع ان يكون موجبا للضمان ومن عر ان يكون في ماله عوض فكون ضمان سبه وبيع كسبه الحارم
 وضمان السبه والبيع اعانت حاله اليسار كمن في الاقارب او وجب نظرا للعدالة من عر عليه اعاق بصفه
 من ممر عرصه في انصاف لرب المني الى العمد ووجب عليه الضمان بهما العرصه فحصر وجوبه بحاله اليسار ومن
 مساحه من سب طر سبه اخرى لا في حقه في ضمان المني وقال هذا ضمان افساد عند لان المني باعاه بصفه
 افسد بصفه سرطه كمن حجب احر حقه من ان يكون مستغناه في حقه حتى لا يملك فيه سائر الصفات المرطه للملك
 غيب فعليه واعاق ملك الاعاق والسعاه والحكم من سب سب وصف مور بصفه السه الا انه لا يجب على المني
 ضمان لاف الناس بهم من قال هو ضمان ملك لانه وجوب الضمان على المني سبه سب سرطه كمن ملكه حتى
 كان له ان يني بصفه غنا بغير عوض وان ساء استمعى الصدر هذا سر ضمان اتملك ان يكون ساء به الضمان ملك
 المني وهذا كذلك ولهذا كان ضمان المني ضمان الملك لا سبدي وجودا لا في ضمان
 المني فان فصل كمن يكون ضمان اتملك والمضمون وهو بصفه السرطه لا يحمل الفل من ملك الى ملك فصل
 عمل السرطه الى ملك المني الضمان ان كان لا يحمل الفل الى ملك عر ومجور سبه انصاف الناس فكذا كمن
 الاصل وقال ان باع الذي لم يني بصفه من المني او وهبه له على عوض احد ممره هذا وضمان الضمان سوا في
 اساس عر ان هذا الضمان والسع هو بصل الملك لموص الا ان في الاستحسان لا يجوز سبه من المني كالا يجوز من
 عر لسكي هذا لا في حوار الفل لا في وجه السع فان الذي قد يحمل الفل الى انسان بالضمان وان كان لا يحمله
 بصفه السع فان الجور ينقل الى المسلم بالضمان بان الف على ذي حمر ان كانت لا سفل اليه السع على ان يقول الخجل
 لا سفل الملك فله شرط حال افساد السب لا حال اذا الضمان لا لا يملكه من ذلك الوفاء فراقى قول الخجل في
 ذلك الوقت الا ان من عصب من آخر سدا فله ان يدعي الضمان انه يملكه ومعلوم ان اتملك لا يملك
 الملك لسكي لما كان فلا يوف افساد السب والملك سب من ذلك الوفاء ممر قول الخجل فله وكذا هاهنا اذ امن
 اني اعق المني بالخيار ان ساء اعق ما يني وان ساء رواه ساء كاب وان ساء استمعى لماد كرمي السرطه
 اندي لم يني لان بصفه اسفل اليه تمام مقامه وماي وجهه من الاعاق او السعاه فولا العمد كمن له ان يني كمن
 على ملكه هذا اذا كان المني موسرا فاما ان كان ممرافا للسرطه اذ بيع حار ان ساء اعق ان ساء رواه
 ساء كمن ان ساء استمعى لماد كرمي واما على قول ابي يوسف ومحمد فمضى كله لان الاعاق عند هاهنا لا سحرا
 فكان اعاق بصفه اعاق الملك ولا حار للسرطه سدها واحاله الضمان لا عر ان كان المني موسرا وان كان
 ممرافا اسعاه لا عر لماد كرمي ان المني صار ملتا بصفه السرطه فكان سعي ان يكون الواجب هو الضمان في
 حاله اليسار والاعاق الا ان وجوب السعاه حال الاعاق سب خلاف القياس بالصن واما على قول السامعي ان
 كان المني موسرا سقي كله والسرطه ان بصفه لا عر كفا لا وان كان ممرافا سقي ما سقي وسقي الثاني بخلاف
 اسفه واما المرطه للملك من السع والهفه وعبر ذلك لان الاعاق عند لا سحرا في حاله اليسار وفي حاله الاعاق
 سحرا لماد كرمي الدلال لا في حقه فمصر حكم ممر المني على بصفه مضي بصفه على ما كان من مساحه
 من ان لا خلاف من انما ساقى ان العر لا سحرا واعاق الحلو وان الاعاق رها عر سده لان الاعاق لما كان

[illegible]

أصناف خمسة حار وهما قول لا تخور فحتاج إلى الترقى من المسلسل والرقى لله وهو أحد هذا الواجب
 ألا ترى العصب في الأصل لله من حسنة منه المثلث والمثلث هو المثلث لافعه أصابع على إك من منه
 المثلث والمقصود كان ذلك عوضا عن المثلث حار وحيوان المثلث ليس نصان أن لا ي ولا ضمان عصب عند لسوب
 المثلث والمقصود في الدمه فكان الباب في الدمه هو العصب وهي دراهم وداهم فلا خور السليح على إك منوها والناس
 أن العاصب أعما تلك المعصوب عند احتار الضمان لافله دليل أن له أن لا سمعه لمالك على ملكه فبأن على ذلك
 ونماح المصائب يوم العاصب فكان المعصوب هل احتار الضمان على ملك المعصوب منه فكان هذا أصلها عن المد
 على هذا العذر من المائل فكان له ملكه منه وبأنه حمل للمالك فصيح ومعنى العصب لا يحمل العمل مفسودا وكان
 الصليح عن منه فلا خور لما بنا وبالب أن الضمان في باب العصب يجب وفيه النسب لانه هو النسب الموجب
 للضمان فبأن الملك إلى العاصب في المعصوب في ذلك الوقت وبأنه في ذلك الوقت قابل للملك فصيح الصليح على
 القليل والكثير والضمان في باب النسب يجب وفيه الأمان والسند في ذلك الوقت لا يحمل العمل مفسودا فالصليح
 لا يقع عن المد وإنما يقع عن منه فلا خور الزاد من منه وإن كان الصليح على عرص حار بالليل والكثير لأن
 ذلك سبع العرص بالدراهم الداهم وذلك حار كعصا كان وإن صاحبه على سبي من الحيوان كالسند والعرض
 ونحوهما فإن صاحبه العمد حار وعليه الوسط وإن صاحبه المعصوب غير لأن الفصل الأول جعل الحيوان بدلا عن
 العنق وبأنه ليس بمالك والحيوان ينسب دساق الدمه بدلا عما ليس مال كالأعاق على مال والكاه والكاه والصليح
 عن دم المد ولأن الصليح مع المد في معنى مكاسبه وإن كاسبه على عدمه مطلقا وقرن صحيح ونسب الوسط كذا هذا
 وأما الفصل الثاني فأنما جعل الحيوان بدلا عن القته وأما مال والحيوان لا ينسب دساق الدمه بدلا عن المال كالسبع
 ونحو ولو كان سريل المعصوب في العمد صما أو نحو باله اب واحد أو رضى قوله أو وصيه الخماران ساجد من المعص
 وإن ساجد استسعى العمد وإن ساء كاسبه وليس له أن يبيع أو يدرك أن الداهم أعاق والصبي والحيوان لا يمكن
 الأعاق فأن ملكه من يلى عليهما وأما ملك الأب والوصى الاستسما والصبي لا الاستسما مكاسبه والأب
 والوصى يمكن كاسبه عند الصبي والحيوان والصبي منه هل الملك إلى المعصوب منه السبع وهما يمكن سبع مال
 الصبي والحيوان وكذلك لو كان السريل مكاسباً أو ماداً بعليه سانه تحجر من الضمان والسبعاه المكاسبه إلا هما
 لا يمكن الأعاق لا لعدم ملك الزهوه أما سوب الخمار للمكاسب فلا سبل منه لانه أحص بالسرف فبأنه من
 المولى وأما مال والد الذي عليه دس فكذلك لأن المولى لا ملك ما يده على أصله أحصه فكون الخمار له مد
 وعلى أصلهما أن كان ملك لسكن المد أحص بالسرف فبأنه من المولى فأن لم يكن عليه دس فالخمار له رضى كقاي
 الجر لانه إذا لم يكن عليه دس فهو وما يده ملك المولى فكان الخمار للمولى فإن احتار السريل السبعاه في الصبي
 والحيوان لا لهما إلا سبنا من أهل الولد لسكوتهما حرى وفي المكاسب والماد والولا للمولى لسكوتهما حرى
 والولا لا ينسب إلا لثروان لم يكن للصبي والحيوان رضى ولا وصى فإن كان هاله حاكم سب الحاكم من بخار لهما
 أصلح الأمور من الصبي والاستسما والمكاسبه وإن لم يكن هاله حاكم وقع الأمر حتى صلح الصبي وسق
 الحيوان فسوقا خروجهما من الخمارات الخمس ما احتلف حكم الناسر الأعاصري السيان لأدمن مرمم
 دسار هو أن ملك المعصوب قدره منه ما بقي من الصدقت أركرت والأعاصري هو أن ملك هذا العذر لا ما جئ به
 حرمة الصدقة وحلها حتى لو ملك هذا العذر كان للسريل ولا به نصيبه والأفلا إلى هذا وقع الأسار فمار وسنا
 من حدب أحقر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان له عصى في مملوك فأعنه
 فله حلاصه من ماله أن كان له مال وإن لم يكن له مال استسعى المدى رضى عنه موقوف عليه أعمر مطلق المال
 لا الضمان وأسار صلى الله عليه وسلم إلى أن الواجب يخلص العمد وهذا العذر يحصل بالحلص و بدونه لا يحصل

ثم سار المقي راعيا معروف الاساق حتى لو كان معروفا الاعاق لا حصص وان اسر بعد لك لا ذلك
 وب رجوب الصمان معه ذلك الوقت كصالح الا لاق والعصب ولو احلصان السار والاعصار ون كل
 احلا فيما حال الاعاق فالقول للمقي لان الاصل هو العفر والمعارض فكان الظاهر ساهدا للمقي والسبه
 منه الاخر لا ياتشمر باد وان كان الاعاق ممدما واحلا فمال المقي اعقب عام الاول را نامعسر ثم اسر
 معمر ذلك الوقت وقال الآخر بل اعنه عام الاول واما موير فليول قول للمقي على السر بل اقامه البه لان
 حاله اعصار السار والاعصار ساهد للمقي فحكم الحال كما اذا احلف صاحب الرحي والطحان في اعطاع الماء
 وحر نابه انه يحكم الحال كذاهما وقد قال ابو يوسف في عدى بن حابس قال احدهما احلف كما حرو وهو م
 اسمي ثم احضار ان وقع المقي على احدهما صنف نصف فمعه يوم المقي كذلك لو كان ماب قبل ان يختار وقد
 اسمي قبل موته صنف ربع فمعه كل واحد منهما اما انظر الى حاله يوم اوقع حمله من كات نصفه من العدم ان
 العدم مقي ثم اما انظر الى حاله يوم سق المكاتب ولا انظر الى حاله يوم كات وهذا على اصله صحيح لان اصابه
 المقي الى المحول يعلق المقي عند شرط الاحضار كانه عليه به نصا فمعه حاله يوم الاحضار لا نه يوم المقي كما لو كان
 لعدمه بل نهو من غير ان دخل الدار فاب حردخل انه تضمن نصف فمعه يوم دخل الدار لا يوم من لان
 يوم الدخول هو يوم المقي واما على اصل حمد فاصافه المقي الى المحول سحر واما الاختار بعين من وقع عليه
 المقي فمعه المقي في سار واعصار يوم الحكم بالمقي وكذا سرقه المقي في الصمان والسما يوم الاعاق
 حتى لو علف فمعه يوم ائتمى ثم ارد ادب او اسبب او كات امه فويل لم يطع الى الله ونصه فمعه يوم
 اعنه لانه يوم رجوب الصمان فمعه يومه كات العصب والا فلا في وان يعلمنا لك را حلتا حملة الكلام فم
 ان العد لا خلو اما ان يكون فاما وب الخصومه واما ان يكون فالكا افعاع على حال المقي او احلصاها والاصل في
 هذا الحله ان الحال ان كات سهد لا حدهما فالقول قوله لان الحال ساهد صادق اصله مسر الطاحونه وان كات
 لا سهد لا حدهما فالقول قول المقي لانه مسكر فان كان العد فاما وب الخصومه واسفاعا على المقي في الحال واحلصا
 في فمعه ان قال المقي فدا عسه اليوم وفمعه كذا وقال سر مكم مع عسه اليوم الا ان فمعه اكبر من لك يرجع الى
 فمعه لئلا ولا يضر الخالف النبه لان الحال اصدق كذا الواحلتا في حال المقي فمال المقي اسسه قبل هذا
 وكات فمعه كذا وقال الآخر اعنه اليوم وفمعه كذا وقال المقي اعقبه اليوم فمعه كذا وقال الآخر بل
 اعنه قبل ذلك وفمعه كات انه رجع الى فمعه الحال لان الحال اذا سهد لا حدهما فالظاهر ان فمعه
 كات كذلك وب الاعاق الاصل دوام الحال والمراحلاف الاصل فكان الظاهر ساهدا فاسه اختلاف
 صاحب الطاحونه مع الطحان في اعطاع الماء وحر نابه انه يحكم الحال فمعه كذا هدا وان اضاعا على ان المقي كان
 ممدما على رمان الخصومه لكن قال المقي فمعه كات كذا وقال السر بل كات كبر فيها لا يحكم بحكم
 الحال بالرجوع الى فمعه المقي في الحال لانها بدوس في المذم يكون القول قول المقي لان السر بل يدعى عليه
 رناد صمان وهو مسكر فكان القول قوله كالمعصر العاصب فالواقي السهمه اذا اجبرى السار احلف السمع
 والمصري في فمعه وفيه الارض ان المرجع الى فمعه الارض في الحال والقول قول المقي لان السار لا يسمع
 ريدان تملك عليه الارض بالسفه فلا يجوز ان تملك الا قوله فاما للمقي فليرد ان تملك على سر مكم واما
 سر مكم يدعى عليه رناد صمان وهو مسكر وكذلك اذا كان العد هالكا فالقول قول المقي لما قلنا انه مسكر لما
 والله عز وجل اعلم فان هلك العد قبل ان يختار السر بل الذي لم يمس ساهل لان ضمن المقي اذا كان مويرا
 احلف الزواه فمعه ان حقه روى حمده وهو رواء الحسن واحدى واما ابى يوسف ان له ان ضمن
 المقي روى او يوسف رواه اخرى عه انا صمان على المقي رحمه الله الزواه ان ضمن المقي سببا

خلاف الياس لما سألها فقدم ان السر يك بالاعاى تصرفى نصيب منه على وجه الاقتصار عليه لما نصبت
 اليه بل على ملكه وبه بعد الاعاى الا ان ولاه الصمصم سب سراسر طه صل ملك المصمون الى الصبان فاذا
 مثل لم يبق الملك ولا منصوره فسي ولاه الصمصم على اصل الناس رجحه وانه حمدان ولاه الصمصم قد نسب
 للاعاعى وارسل ثوب العبد كما اذا مات العبد المصوب في بد العاصب اما قوله ملك السر بل يهلا له العبد خرج
 عن احوال اسفل فتولى الصبان بعد الى وجه الاعاى فسد ملك المصمون الى ذلك الوقت كما كان باب العصب
 وهو في ذلك الوقت كان يحمله للعل فاما مكن انحاب الصبان واذا ضمن المعنى رجح المعنى عاصمه وركه العبد
 ان كان له ركه ان لم يكن فهو من عليه لما ذكرنا من اصل اى حصه ان نصيب السر بل سبي على ملكه وله ان
 نصيب المعنى ان كان موسرا اذ اضمنه ملك المعنى نصيبه بالنسب السابق وهو الاعاى وكان له ان رجح ذلك في
 ركه العبد كما كان له ان اضمنه لو كان حيا وان كان مرسا فله ان رجح في ركه العبد وان لم يزل سافلا في
 له بل له وجهه عليه وهو قد مات مطلقا اذ اصاب العبد واما اذا مات احد السر فكيف كان باب المعنى فلا يحلو
 اذ ان يكون الاعاى مبدى حال محبه واما ان يكون في حال مرضه فان كان في حال محبه به حد نصيب منه العبد من
 ركه فلا خلاف وان كان في حال مرضه لم يصح سباحى لا يوجد من ركه وهذا قول اى حصه وقال ابو
 يوسف رحمه الله في السر بل من ماله منه نصيبه وهذا مسمى على الاصل الذى ذكرنا ان الاعاى لا سحر اعد هما
 وعنده سحر او وجهه لما على هذا الاصل ان الاعاى لما لم يكن محررا عدها كان صبان المعنى صبان اى لا
 وصبان الا فلا لا يختلف الصحة والمرص ولما كان محررا عدها كان المعنى مصرفا في ملك نفسه على طريق
 الاقتصار ومن هذا لا يوجب الصبان اى اصول السرع ولهذا لو كان مصرا لا يحب الصبان ولو كان اعاده فلا
 ايضا العصب سر نكه معنى لوجب الصبان لان صبان الا فلا لا يختلف النصار والاعصار الا انا عرفنا وجوب
 الصبان المعنى وان ردى حال النصار المطلق ذلك في حاله الصحة لا في حال حصول امواله وفي مرض الموت
 معنى بها حتى الورى حتى لا يصح اقرار للورثه اصلا ولا يصح بيعه على الاحسب الامن اللب ولا يصح كفاؤه ولا
 اذناه الامن ان لم يكن حال المرض حال سار مطلق ولا ملك مطلق في الامر فاعلى اصل القياس ولا صبان
 المعنى صبان صلبه ومرضه لو نحو به من عرض مع من حصه المعنى في نصيب السر بل الا يرى انه لا يحب على المعسر
 والقيار اذ لم يكن موصوفه بسقط بالموت كسفه الا غارب رازكا وعرفك والى هذا اشار خذ لاى حصه
 انه لو حب صبان على المرض و يوجد من ركه يكون هذا من مال الوارث والمعنى فيه ان السرع جعل اليب
 للمرضى في حال مرضه وبه والتسبب للورثه قال الشافعى صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يعبدى عليكم ملك
 اعدكم اى آخر اعماركم ما على اعماركم وهكذا هو في حاله الصحة انه حب صلبه ثم سلب معاوصه في
 حاله به سبب له الملك في المصمون في حق الاساق والاستسقاء كالمه بشرط العوض انه بعد صلبه ثم سلب
 معاوصه كذا الكفاؤه بعد مرضه حتى لا يصح الا من هو اهل السرع ثم سلب معاوصه واعاها لطلب معاوصه لانه
 وجب الملك في ربه العر بخارا لتبليه او بمعلا على المدلان الصبان عليه في الجمعه لحصول النفع له ثم له حق الرجوع
 في له العبد السعاه كما في الكفاؤه ان الكسل يكون مبرا في الحمل عن المكبول عده ثم اذا صح تحمله وملك ما
 دمه الا الى المكبول له اطلب معاوصه الا ترى ان من قال في حال الصحة ما كان للعل على صلبان فهو على
 كان له بل ولا من مرضه فاحد ذلك من المرض فانه سر من جميع المال لامن اللب - يوجد من ركه ولو وجد
 انسدا الكفاؤه المرض يكون المودى مصرا من اللب فسد على السرقة من الفصلان ان مات السر بل ان لم
 من سب الحار لو به وان اجمع معا على سبي من الاعاى او الصمصم او الاستسقاء وع ذلك فلم ذلك فلا خلاف
 لا هم حذر من اللب - فهو من مدامه وكان للمورث للبل موبه فكذلك وان اصر دوا فاراد بعضهم الاعاى

و مصمم المصنوع ذلك لهم ولكل واحد منهم ما احار في قول اني حصة لان اعاق نصيبه او حب لكل واحد منهم
الحاراب ونصيب كل واحد لا يتعلق بنصيب الاخر فكان لكل واحد منهم ما احار وعلى هذا الاصل قال ابو
حسبة في عديد من بلايه اعنى احدهم نصيبه ثم اعنى الاخر بعد فلما لم يمان نصيب المصنوع الاول ان كان موسرا وان
سا اعنى اودرار كاتب او استسعى لان نصيبه بنى على ملكه فبطل الحاراب للخرج الى الاعاق وليس له ان
يضمن المصنوع الثاني وان كان وسرا لان نصيبه الاول يبق على محالفة الناس لماد كرم ان لا يصح للمصنوع في
نصيب السر بل ينافى نصيبه واسعاره بالنسبة لظن السر بل وانه يحصل نصيبه الاول ولا ضمان المصنوع
ضمان معاوضة في الاصل واد اعنى الاول فعند سر السر بل حتى حل الملك المضمون اليه ما احار الضمان ويعلق ذلك
العدل حتى الولاء والولا لا يلحقه التصح فلا يملك حل حتى النصيب الى عنه فان احار نصيبه الاول فالاولى ان
يضمن وان سا ر وان سا كاتب ان سا استسعى لانه فام مقام المصنوع وليس له ان يضمن المصنوع الثاني لان
الاولى لم يكن له ان يضمنه فكذلك فام مقامه واما على اصلها فلما اعنى الاول اعنى جميع المصنوع فلم يصح اعطى
الى وليس الثاني والثالث الا النصيب ان كان المصنوع موسرا والسماه ان كان معسرا وعلى هذا من كان له عدا فاعنى
نصيبه فعلى قول اني حصة بنى نصيبه وسى الثاني رفعا تحت بحر محبة الى العاق فان ساء اعنى وان سا ذر وان
سا كاتب وان سا استسعى واما ادى السماه او بدل الكسبه بنى كله وليس له ان يركه على حاله وعلى قولهما
بنى كله سواء كان المصنوع موسرا او معسرا من عرسه بانه وكذا اذا اعنى حرام من عند او سقضا منه بنى منه ما سا
او سى الثاني رفعا تخرج الى العاق بالحاراب الى وصفا في قول اني حصة لان الاعاق عند متحرى الا ان هما
امان العاق الى حله فخرج في الثاني اليه كما لو كان احد عدي حى وقيل بنى في واسى قول اني حصة في السهم
ان بنى منه سدس لان السهم عار عن السدس في عرف السرا على ما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه ان رجلا
اوصى في رمن النبي صلى الله عليه وسلم بنسبهم من ماله لرجل فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم سدس ماله وعن حماد
من أهل البصرة ان السهم عار من السدس في الله وعندهما بنى كله لان العاق لا يحترق عند من رحل من در
احدهما صار نصيبه مدرا مان كان المدبر موسرا فالسر بل سب حاراب ان سا اعنى وان سا ر وان سا
كاتب وان سا ضمن وان ساء استسعى وان سا ر كره على حاله وان كان معسرا فالسر بل خمس حاراب ان سا
اعنى وان ساء ر وان سا كاتب وان سا استسعى وان سا ر كره على حاله وليس له ان يضمن وهذا قول اني
حسبة لان اندية عند متحرى كالا عاق فبطل الحاراب اما حاراب العاق والدبر والمكسبه والسماه فلا ان
نصيبه بنى على ملكه حتى التخرج الى العاق واما حاراب النصيب فلا به بالتدبر احر حده من ان يكون محلا للمطل
مطل السبع والهبة والرضى ويحود ذلك فدا يملكه حتى هذا الصراف فكان للسر بل ولا به النصيب واما حاراب السر بل
على حاله فلا ان الحر به بنى في حر منه حار حاو على الرق وانه بعد لان له ان يتبع به مفعلة الاستخدام فلا يكتف
تخرج الى الحر به ما لم يمد المدبر فان احار نصيب المدبر فله ان يرجع مما ضمن على المدلان السر بل كان له ان
يضمنه فلما ضمن سر بكة فام مقامه فيما كان له فاذا ادى عنى الولاء كله للمدبر لان كله عنى على ملكه لا لسال
نفسه سر بكة الله وان احار الاستسما او الاعاق كان الولاء بينهما لان نصيب كل واحد منهم ما عاق على ملكه
أ ١١ كان معسرا فلا حق له في الضمان لان ضمان السر بل لا يجب مع الاعسار كالا يجب ضمان الاعاق حتى اربع
حاراب واما على قول ان يوسف وجد صار كله مدبر لان المدبر على اصلها لا يحترق كالا عاق المتحل وليس
لله بل الا النصيب موسرا كان المدبر او معسرا على الرق وانه المسهور عهدها لان ضمان الفعل لا يمتثل لا يخلط
مالسا والاعسار كالبع ولو كان المدبر بنى به رهط در احدهم وهو موسر ثم اسد الثاني وهو موسر فالسر بل
الثالث ان يضمن المدبر بل فيه ويرجع المدبر على المدبر ليس له ان يضمن المصنوع والمدبر ان يضمن المصنوع بل

عليه انصرف فيه باقراره ان مكانه ان نسعى واماعدهما ان كان المكر موسرا فلا سماعه
للساهد على العبد لانه وعمله ان عني باساق سر نكه وانه لا تسحق الا الضمان لان السماع لا يتبع مع السار الى
اصليهما وان كان معصرا اما الساهد ان نسعى واما المكر فمستسى على كل حال لا اجماع معصرا كان او موسرا لان
نفسه على ملكه ولم يوجد فيه الاقرار بسقوط حقه عن السماعه فان اعني كل واحد منهما ما بعد ذلك بحسبه وسيل
الاستماع حار في قول ان حقه لان نصيب المكر على ملكه وكذلك نصيب الساهد عند لان الاعاق صحرا
في الاستماع بينهما والاولا بينهما لان المعنى بينهما وكذلك ان استمعما واذى السماعه لولا لهما واما على قولهما
فولوا في نصيب الساهد وقوف لا ياتي رعم الساهدان جميع الاول لسر نكه لان الاساق لا سحر ا على اصلهما
وسر نكه عند ذلك فسلم له النصف ووقف له النصف وان سهد كل واحد منهما على صاحبه وانكر الآخر
خلف اولاً كل واحد منهما على دعوى صاحبه لان كل واحد منهما يدعي المعنى على صاحبه يدعي وجوب
الضمان على صاحبه او السماعه على العبد صاحبه بكر فحلف كل واحد منهما لصاحبه وهذا الان د
الاستحباب السكول لنقصي به والسكول اما بدل او اقرار والضمان مما تصح بدله والاقرار به وادخالنا سعي العبد
لكل واحد منهما في نصف نفسه في قول ان حقه لان في رعم كل واحد منهما ان سر نكه فدا عني وان له الضمان
او السماعه وبعد النصفين حسب نصفه الا تحرق في الاستماع ولا فرق عداني حقه بين حال السار والاعبار
واما على قولهما فان كانا موسرين فلا سماعه لواحد منهما لان كل واحد منهما يدعي السماع على سر نكه ورعم ان
لا سماعا لجمع السار فلم ينسب له ما ابرأ العبد عنه وان كانا معصرين نسعى العبد لكل واحد منهما لان كل واحد منهما
رعم ان سر نكه اعني وهو معسر ولا حقي له الا السماعه وان كانا معصرا موسرا او الاخر معصرا نسعى العبد للموسر ولم
يسع للمعسر لان الموسر رعم ان لا ضمان على سر نكه واما السماعه على العبد والعصر اعني رعم ان الضمان على
المعسر لولا هذا فدا برأ العبد هو عني قول ان حقه وسعي وهو رعم الى ان يودي ما عله لان المستسعى في حكم
المكاتب على اصيله وعندهما هو حر عليه دس حتى سهد المولى ان نسعى وهو حر لان في رعم كل واحد منهما انه حر
من جهة صاحبه ومن اقر بحر به عني ملكه عني عليه عند من رحل فان احدهما ان كسب دخل هذا الدار
اسم وسخر وقال الآخر ان لم يكن دخلها امس فاسخر ولا بدري ان كان دخل اولم يدخل سعي نصف العبد
بينهما وسعي في نصف نفسه بين المولى موسر او معسر في قول ان حقه وقال انه يوسف ان كانا معصرين
سعي في نصف نفسه بينهما وان كانا موسرين فلا نسعى لاحدهما وان كانا معصرا موسرا او الاخر معصرا نسعى للمعسر
في رعم نفسه ولا نسعى للموسر وقال جند ان كانا موسرين لا نسعى وان كانا معصرين نسعى لهما في جميع نفسه ووجه
قول جند ان كل واحد منهما يدعي على صاحبه انه اعنه فصار كسهاد كل واحد منهما على صاحبه ولان من عني
سله نصف العبد خانا معصرا سماعه محمول لان الحجاب بينهما محمول فكان من نسعى عليه بسقوط حسن السماعه
محمول فلا يمكن القضا به ولا في حقه واني يوسف ان نصف العبد دعوى سعي لان احدهما لم يكن حجاب سعي
لذلك لا يحمل من ان يكون دخل الدار اولم يدخل ادلا واسطه بين الدخول والعدم وليس احدهما سعيه للحسب اولى
من الاخر والنقصي له ان نسعى به فسم نصف المعنى بينهما فاذا اعني نصف العبد سعي بعد راجح كل السماعه سله
نصف نصيب السماعه ثم على اصل اني حقه نسعى في نصف نفسه بينهما سوا كانا موسرين او معصرين لان ضمان
السماعه عدله لا يخلف بالسار والاعبار وعداني يوسف خليف فان كانا معصرين سعي لهما وان كانا موسرين
لا نسعى لهما وان كانا معصرا موسرا او الاخر معصرا نسعى للمعسر ولا نسعى للموسر وما ذكر جند ان هذا كشهاد
كل واحد منهما على الاخر عرسد لان ههما سماعه به نصف العبد لما ياتي في مساله السهاد لم يستسعى
ناله به لاجل ان يكون السهادان كادس واما قوله ان الذي عني عليه فالمعنى سعي سماعه محمول فمع لك هذا

لاحق لاحد منه عند وان كان في المرض فان كان له مال آخر سوى العبد والعبد كله مخرج من ملك المال
 متى كل لان التلب خالص حبه لاحق للوربه فيه وانما يعلق حبه في التلب والا صل فيه ما روى عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه قال ان ابنه مالي يصدق عليكم سلب اموالكم في آخر اعماركم ثم ناد على افعالكم وان كان لا خرج
 كله من ملك المال واحارب الوربه اذ ناد فكذلك لان المانع حق الوربه فاذا احراروا بعد ازال المانع فعلى كله وان
 لم يحرروا اذ ناد فعلى منه عند سلب ماله ونسب في الباقي للوربه وان لم يكن له مال سوى العبد فان احارب الوربه على
 كله لما قلنا وان لم يحرروا فعلى تلبه ونسب في التلب للوربه لما قلنا والدليل عليه انصاف ما روى في حديث ابن ولله ان
 رجلا اعطى عبدا له عدمه ولا مال له عر فاحار اليه صلى الله عليه وسلم تلبه واستسما في تلبه فعمه فدل احداث
 على حوار الاعتي في مرض الموت حسب احرار اليه صلى الله عليه وسلم ذلك على ان الاعتي في مرض الموت
 وصيه حسب اعتر من التلب وعلى تطلان قول من يقول لا سعيه في السر نعمه حسب استسما العبد هذا اذا لم يكن عليه
 دس فان كان عليه دس فان كان مسعرا فعمه ولا مال له سوى العبد اوله مال آخر لكون الدس مسعرا فله فاعنى
 نسبي في جميع نعمه للعمر ثم رد اللوصه لان الدس مدم على الوصيه الا ان العتي لا يحمل النص فحب السعيه
 وروى عن ابي الاخرح ان رجلا اعطى عبدا له عند الموت وعليه دس فقال النبي صلى الله عليه وسلم نسبي في الدس
 وهكذا روى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما ان كان الدس عر مسعرا فعمه العبدان كان الدس الف رهم
 ونعمه العبد الثاني نسبي في نصف نعمه للعمر ثم رد اللوصه في قدر الدس ثم نصفه الباقي على نظري الوصيه فان
 احارب الوربه على جميع نصفه الباقي وان لم يحر نسبي التلب النصف الباقي خانا بعرضي وهو دس الكل نسبي
 في تلب النصف فالحاصل انه نسبي سدسه بخا بعرضي ونسبي في خمسة اسداسه بلاءه اسهم للعمر وسهمان
 للوربه ولو كان له عدان فاعطيهما وهو من نص فهو على الماحصل الذي ذكرناه ان كان له مال سواهما وهما بحر خان
 من التلب عا حما بعرضي لما ذكرناه وان لم يحر خا من التلب واحارب الوربه اذ ناد فكذلك لما قلنا وان لم يحرروا
 اذ ناد فعلى من كل واحد منهما عند سلب ماله ونسبي الباقي للوربه وان لم يكن له مال سواهما فان احارب الوربه
 عا حما بعرضي وان لم يحرروا فعلى من كل واحد منهما تلبه خانا ونسبي التلب للوربه فحمل كل ربه على
 ربه اسهم لاحقا الى التلب فحصر جملة المال وهو العبدان على سهه اسهم فخرج منها سهم العتي وسهمان السعيه
 للعبد سهمان من سهه وللوربه ار سهه اسهم فاستقام التلب والبثان فان مات احدهما قبل السعيه فحمل هو
 مسوقا لوصيه مملوكا عليه من السعيه والتلب فحمل على الوربه وعلى العبد الباقي فجميع نصيب الوربه وذلك
 ار سهه اسهم ونسب العدا الحى رد ذلك سهم فكون خمسة فعلى من العدا الحى خمسة ونسبي في ار سهه اسهم
 فحمل للوربه ار سهه اسهم وللعتي سهم والتب اسوق سهم فاحصل للوربه ار سهه اسهم وللوصيه سهمان
 وسهمان التلب والبثان ولو كان العبدان بلاه ولم يكن له مال سواهما فعلى من كل واحد تلبه ونسبي في تلبه فحصر
 كل واحد على بله اسهم فحصر العبد على سهه اسهم سهه اسهم للوربه وبلاءه اسهم للعبد فان مات احدهما قبل
 السعيه فصار مملوكا عليه من السعيه مسوقا لوصيه فجميع نصيب الوربه وذلك سهه اسهم ونصيب العبد
 سهمان فكون عا سهه اسهم فحمل كل عند على ار سهه اسهم فعلى من كل واحد سهه ونسبي في بلاءه ار سهه
 فحمل للوربه سهه اسهم وللعبد سهمان والتب اسوق سهم فاستقام التلب والبثان فان مات احدهما قبل
 نصيب الوربه سهه وللعتي سهم فكون سهه فعلى من الحى سهه ونسبي في سهه اسهم فحصر للوربه سهه
 وللعتي سهم والبثان اسوقا سهمي فحصل الوصيه بلاءه اسهم والسعيه سهه فاستقام التلب والبثان هذا كله
 الم يمكن على المبدس فان كان عليه دس مسعرا نسبي كل واحد في نعمه للعمر ما رد اللوصه لان العتي في مرض
 الموت وصيه ولا وصيه الا بعد وصيا الدس وان كان الدس عر مسعرا فان كان النافقه كل واحد منهما الف نسبي

كل واحد في نصف همه م سب كل واحد منهما واصله من احارب الزور عن النصف الثاني من كل ربح
وان لم يح الزور به من كل واحد نصف الثاني عانا وهو المدين يسمى في النصف هو الخاضع عن
من كل واحد سدس عانا وسمى في حقه اسداسه واسه عروحل اعلم ان المدين اذا اعنى عند ولا مال لمعيره
فان المدين الخالي احكام الحر به من السهاد وعرفا موقوف فان راسه حار حرام من حن اعنى ان راسه
فهو من المالكات في قول ان حقه لان الاعاق يتحرر اسد وعدها موقوفه من لان الاعاق لا يتحرر
واما الذي هو من التوامع فحق المال كله والاولا به والسهاد والارب وعبر ذلك لكن هذا نسب من الاحكام
الاصليه للاعاق بل هي من التوامع وارب تنسب بعضها اعنه دين بعض كالا عاق المصاف الى العصى
والخون ويجوز ذلك ومن هذا الفصل الاعاق المصاف الى المجهول وحمل الكلام فيه ان حقه المصاف اما ان كان أصله
واما ان كان طاربه فان كان أصله من ان يكون السبعة من الاسد مساهه الى احد المدينين كور غير من
فحبل المصاف الملهامه صاحبه ان الاسم فصاحبه المراح لا يحل اما ان يكون محملا للاعاق او لا يكون محملا
له والمحمل لا يحل من ان يكون من سداعافه فهو مسمى لا سدس كان حمله للاعاق وهو من سداسه فهو محمول
سول لعنه احد كما حر او سول هذا حر او هذا او سول ساه حر او ربع لا سول واحد منهما نصه والكلام
ان الفصل في موضع من احدهما في بان كفه هذا السرف والثاني بان الاحكام المتعلقة به اما لكسبه يحدد
الا حلف فيها تقدم واما الكلام في الاحكام المتعلقة به في الاصل فموتان نوع سملتي به في حال حيا للمولى ربع
سملتي به بعد وفاته اما الاول فمقول ولا فو الا انه على ان للمولى ان يستعملهما قبل الاحتار وهذا دل على ان
العصى غير بار في احدهما لانه لا سليل الى استخدام الحر من غير حيا ولان سعملهما وسكسهما وكون
العله والكسب للمولى وهذا ايضا يدل على ما قلنا ولو حيا عليهما قبل الاحتار فالخا به لا حلا اما ان كان من
المولى واما ان كان من الاحق ولا حلا اما ان كان سملتي السس او سملتي ما رن العصى من سد احدهما من المولى
كان على ما دون العصى بان سطر به المدين فلا سملتي سله وهذا اسناد على سدم رول العصى حب حطهما في حكم
المملوك قبل الاحتار رسوا فطعمهما معا وعلى العاق لان السطر لا سملتي الحار ولا يكون ما ساعلاف السل
بد كروا ان كان حيا على العصى بان فطعمهما فان فطعمهما على التعاق ولا رل عدو الثاني حر لانه لا اسم سملتي قبل
الاول فسد من الثاني للمولى فادافله سد قبل حرا فطعمه انه هو يكون لورسه لان الله يسير ميراثه للزور به ولا تكرر
للمولى من ذلك سى لانه قابل والفان لا رب وان فطعمهما نصير به واحد فطعمه نصف به كل واحد منهما
لان المصمون على المولى احد ما هو الحر منهما وليس احدهما اولي من الآخر فسا عحر به
نوع الاول من رول العصى في غير العصى وان كان الخا به من الاحق من كان سملتي ما رن العصى بان سطر اسناد
المدين فطعمه ارس العدو وذلك نسب همه كل واحد منهما لكن يكون ارسهما للمولى سواء فطعمهما ارس
التعاق لان القطع لا سملتي حار المولى وهذا اوضح البول لعدم رول العصى اذ لورل لكن الواح ارس بعد
وحر وهو نصف همه عد ونصف به حر وان كان في السس فالبا ل لا حلا اما ان كان واحدا واما ان كان اسد
فان كان واحدا فان فطعمهما على البا ل نصف همه كل واحد منهما نصف همه هذا ونصف همه ذلك وكذا
للمولى وعليه نسب به كل واحد منهما نصف به هذا ونصف به ذلك ويكون لورتهما وهذا لسل سملتي
ان العصى بار في غير العصى لو لم يكن لكن الواح في فطعمهما همه عدس مع ذلك لم يح بل ربع
به حر وفعه عد لان احدهما حر وقد سملتي حرا وعدا الواح سملتي الحر لانه هو هل العمد اتفقا
للزور به والفعه للمولى واما ان قسم لان كل واحد منهما اتحب به في حال وفعه في حال لا حال اتمحر
وعند قسم ذلك على اعشار الاحوال فكما هو اصل المحاسا وان فطعمهما على العاق ع سملتي

اما في قصة الاول للمولى رده الناق للورثه لان قتل الاول يوجب من اناى للمنى معصا الاول للمولى وقد قتل
 حرا وعندا خطأ وان كان القاتل اتى بقتل كل واحد منهما حرا لانه رفع قتل كل واحد منهما معا فعلى كل واحد من
 القاتلين ائتمه بقتل الورثه وبقتل المولى وانما حب السمسرحب قصه ووجه على قول من يقول ان الناق غير مازل
 ظاهرا لان كل واحد منهما قتل عندا خطأ وانه يوجب التمسع واما على قول من يقول مكرول للمنى فسامح الله
 لان من عساه عليه منهما مكرول ادلا معلوم من الذى يحب عليه منهما فلا يحكى احباب الله مع السمل واسمه معصا
 فتجب حلف ما اذا كان القاتل واحدا لان هالك من عليه معلوم لاحتماله قصه واحتماله قصه من له واما انقسام
 السمسرحل من المسحق لاحد الدليل هو المولى والمسحق للدليل الآخر هو الوارث وكل واحد منهما مسحق في
 حال لا يسحق في حال فوجب السمسرحب قصه أحد المولى واحتماله قصه النول الآخر وان وقع قتل كل واحد
 منهما على العاقبة في قاتل الاول النسمه للمولى وعلى قاتل الناق الله للورثه لان احدهما قتل عندا والآخر قتل
 حرا لان قتل الاول اوجب من الناق للثمره والا لولا كان المملوك كان أمس ولدب كل واحد منهما ولدا او
 ولدب احدهما ولدا فاحار المولى عن احدهما معسحي وحس ولدها سوا كان للآخر ولد او لم يكن اما على
 قول ائتمه فظاهر لان الناق كان مازلا في عزال من منهما والناق نفس لم يرفع عليه قصص المسع وحس ولدها بهاها
 واما على قول العلق فلا ينقض ان لم يزل بعدا بعد سمسرحل في احدهما فسرى الى ولدها كلاسلا د
 والكسبه ولو مات الامان معا قبل الاحصار وقد ولدب كل واحد منهما ولدا احس المولى فحار عن اى الولد
 بما له منهما اما ما علم من احدهما للثمره حذب الولدان على وصف الام فحس المولى فيما كان بحري في الام
 من مات أحد الولد قبل الآخر مع ما الامس لا يلبس الى ذلك وخير المولى لانه لم يعلق بوجه نفس اذا خربه
 انما قصص قصه سمسرحب في امه وحكم المسح في الام فام لان تعيينها ممكن فحس المولى فيما فاهما احار عنها
 قصص سمسرحب ولدها ولو قتل الامس مازل حرا للمولى في الولد لما طلق الموت واهما احار عنه قصص لا رب من
 ارب امه سالا به اعماعن باحار الناق قصه وذلك ما خرى الموت فلا رب سالا يكون الكل للمولى وهذا نص
 من ذهب للعلق لان الناق لو كان مازلا في احدهما عند ومهما على وصف الام لكان الاحصار تعيينا لم يرفع عليه
 الناق فكان عنه سمسرحب على موت الام فسمى ان رب وانه عرحل اعلم ولو وطب الامان نفسه فسل احصار
 المولى بحس سرأس وكون للمولى كالارس وهذا هو بقول العلق ادلو كان محسرا لكان الواجب عرحر
 وا لكان سمسرحب ذلك للرب من النصف للمولى ولما كان كسبهما لله والارس والعراولى لا هما لا لملك
 بدون ملك الاصل وقد ملك الكسب بدون ملك الا حصل كاله اصب فلما كان الكسبه لله والارس والعراولى
 ولو باعها بصفه واحد كان السع واسد اما على قول السحر فظاهر لان الناق اذا رلى في سر الناق منهما صار حامعا
 حرا وعندى السع من عسان حصه كل واحد منهما لانه عرحر بالاجماع واما على قول العلق فلا ينقض
 الحرة بوجه وبه هو انما سبب الحرة لا احدهما فصع حوار السع كالجوع من من ومدرى السع ولم ينس حصه
 كل واحد منهما من الناق ولو انه باعها بصفه واحد وسلمهما الى المسرى فاعبهما المسرى فقال الناق احرا الناق في
 احدهما واهما احار عنه عن الآخر على المسرى لان المسرى لما قصصهما تسده سده فملك احدهما وسد
 اعاقبه به اعن الناق احدهما للمنى من الآخر للملك القاسد بعد فاعاقب المسرى واما بنى تحير الناق
 لان الملك منه حصل في محمول فقام من احدهما للثمره لا من الآخر للملك القاسد فان مات الناق قبل الناق
 وبم الورثه معناه هال لم يواد من سواى احدهما عن الآخر على المسرى ولا هال يسمى أن سمسرحب الناق
 موت النولى كما ان مات قبل السع لان شرط الانقسام أن لا يرول الملك عن احدهما لاستحالة انقسام الحرة على
 الحرة والموت مزال عن احدهما بعد الانقسام وبى الحار فقام الوارث مقام المرب فان قتل الحار عند كم لا يورث

[illegible]

الخمر به أسي انتم سب سوب الخمر به من عرسوب الخمر به اصلا وهذا حبه وله فقهى والسان طرى اسما
 هذا الخمر فكان كل واحد منهما مسئل من الخصومة والمظالمه بالسان واعما كان السان الى المولى لان الاجمال
 منه فكان السان انه كيان سان المحمل والمسرك في النصوص وكى افرسى مجهول او مانع قترام صر كان
 السان اليه كذا هدام السان انواع ثلاثة بل لا ضرورة اما النص فحقوان حول المولى لاحدهما عا
 اما عتب او بوب او ادب ذلك اللفظ الذي د كرت او احرب ان يكون حرا باللفظ الذي قلب او ارب
 حر بذلك اللفظ الذي قلب او بذلك الاسم او اععمل بالنسب السابق وعبر ذلك من الالتاط فلو قال اب
 حرا واعمل بالنسب السابق فان ارا به عفا مسأعا عا جمعا هذا المانع المسامع ودال باللفظ السابق
 لان اسما النسب في احدهما قبل الاحرار احبار النسب في الآخر دلالة له ما يدكر ان سا الله تعالى وان قال عتب
 به ادى لزمى هو لى احد كما حر بصدق في النصا وحمل قوله اععمل على احبار النسب انى احرب عمل
 وأما دلالة في أن يخرج المولى احدهما عن ملكه بالسبع او بالهبة او بالسدقة او بالسا النسب او رهن
 احدهما او به احر او مكاتب او بذر او بسولدان كاتب امه لان الاصل ان من حر من امر من فعل ما سئل به
 على احبار احدهما عمل ذلك احبار امه دلالة و يوم ذلك مام النص كانه قال احرب والاصل فيه ما روى
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لو بر ان وطبر وحل فلا حار لك لما ان عكسها وحدها من الوطء
 دليل احبارا ر وخفا لا شفا فصار هذا اصلا في الباب وهذه الصراف كلها في احدهما دليل احبار النسب
 في الآخر لان سها ما سالى احبار النسب المسمى في المنصرف به وهى الصراف المر به للملك ومها ما سالى احبار
 النسب المسمى في المنصرف به لكن احبار النسب المسمى به مظه وهو الرهن والا حار والسكاه والندبر والاستلاد
 واما على مذهب الصرافة وسلامها عن الاسماص والطلاق فكان اقامه على كلال النوع من الصراف في
 احدهما لسلا على احبار النسب المسمى في الآخر واحبار النسب المسمى في احدهما عا سطر لى ول النسب به
 بالكلام السابق وهذا الخرج على قول من حول ان النسب عبر بارى في النسب سها فاما على قول من سول بر ول
 النسب في احدهما عا عن فهو ان هذ الصراف لا تحته ما دون الملك فالاقدام عليها تكون احبارا للملك في
 المنصرف به فعلى الآخر فعلى ضروره من عرا احبار المولى بصا ودلالة كما اذا مات احدهما قبل الاحبار او قبل
 وسوا كان السبع ما وقفه حار للسبع او للمسرى اما على مذهب السجرة فلا لا تحته للسبع الا للملك فكان
 اقدامه لى بيع احدهما احبارا اما للملك فعلى الآخر للنسب ضرور واما على مذهب الملئ اما احبارا للمسرى
 فلا تحر والى المسع عن ملكه لاختلاف سالى احبار النسب المسمى به واما احبار النابع فلان احبار النسب المسمى
 مظل سطر الحار وسواء كان السبع عجا او فاسدا اذا قص المسرى لانه وقع مر لى للملك فعلى الآخر
 للنسب دلالة او ضرور واما اذا لم قص فسد كرى الاصل اذا ناع احدهما سفا فسد او قص المسرى عى
 الثانى لم يدكر انه ادام قص ما ذاك حبه وهكذا كرى حدى الاملا اذا وهب احدهما واقصبه او بصدق واقص
 عى الآخر عداى حسنه راي يوسف وعداؤم لم يدكر حال عد النص ود كرى الحصاص ان النص ليس سطر
 وبه النسب في الآخر سوا قص المسرى أو لم قص وهكذا كرى القدرى وقال قد طهر القول من احتجاجا انه اذا
 ساوم باخذ العدى وقع النسب في الآخر وهكذا روى اس سماعه عى اى يوسف انه لو اوصى باحدهما او ساوم
 عى الآخر ومعلوم ان المساومه ون السبع بالناسد فالسوم لما كان ساوما فالسبع او لى وبه نس ان د كرى القص في
 الاصل ليس على سبل السطر بل وقع د كره اما ما وا سمارا انه مع النص ن الصراف المر به للملك ولو عاى
 عى احدهما ساسطر بان قال له ان دخل الدار فاب حر عى الآخر اما على مذهب السجرة فلان التعلق ما
 سدى الملك وسنه لا يسح الا لى الملك فكان الاقدام على ملئ عنه احبارا للملك فعلى الآخر للنسب ضرور

كما وعمر المولى في أحدهما وإما على مذهب العلوي فإن أحبار المولى المسمى بـ بطل العلوي بالسرط فصار كذا
 في أحد هما وقد كرس سماعه عن جد أبيه إذا قال أحدهما إن دخل النار فأسبغ حرم من قال أحدهما حرم من دخل أبي
 علي عليه مدحول النار حتى عسى أن لا تحل أن ملك المولى قال عن أحدهما السب من جهة فصار كذا لو أعنه إذا
 أو ما عه ولو كان المملوك كان أحسن فوطي المولى أحدهما فإن علب منه سب الأخرى بالاجماع لا بأخبار أم ولد
 له وعدد كذا ما لا استلزام يكون معاً للمولى الأخرى وإن لم يعلق لا يعلق الأخرى في قول أبي حنيفة وسألت
 يوسف وحمد بن يوسف وروى ابن سماعه عن أبي يوسف أنه قال وكذلك لو قتل أحدهما فهو أول من يسبه أو
 طهر إلى فرجها عن يسبه ولو استخدم أحدهما لا يعلق الأخرى في قولهم جميعاً لأن الاستخدام بصرف لأخص
 بالملك أو بعد استخدام الحر (وجه) فوهما أن الظاهر من حال العاقل المندس الأقدام على الوط الخلال لا الأخرى
 الوط لا سب إلا ما دوى الملك ولم يخدمها ماله الكاح فتعين ملك أحسن للعلو وإذا سب الموطوا للملك سب
 الأخرى للمولى لأن الوط لو لم يحمل ما ما في الخماران مع أحبار على الموطوا فتعين أنه وطى حرم من غير كاح
 فحصل الوط ما باصرور التخرج عن الحرام حالاً وما لا حتى لو قال أحدهما كذا سب من وطى أحدهما
 لا يكون ما بالاجماع لأن السب لا يربط ملك الاستماع فلا حاجة إلى الحر والسان ولهذا حصل الوط ما في
 الطلاق المهم حتى لو قال لأمره أحدهما طالق فوطى أحدهما طلب الأخرى كذا من ولا في حقه أن كان
 الوط ما بالعلوي في الموطوا بسند عن رسول المولى لكون المولى معيناً للمعصية منهما والعلوي بالكلام السابق عن
 رسول ما بهما من الدلالة وهكذا سأل في الطلاق المهم أنه غير واقع في غير المولى منهما بل هو معلق بـ شرط الاختيار لأن
 هناك حمل الوط لآله الأحبار ولم يعمل بها لأن الوط في باب الكاح مستحق على الروح سرنا قوله وحل
 فمسك معروف أو سرح فحاشا من قبل التمسك أن الأمسك بالمعروف هو الوط والقسم وإذا كان الوط
 مسكناً بالكاح عند اختيار الأمسك فاستدوت أحدهما حماراً لأمسا كما فعلت به أبا المسحوق سر
 ضرور أحبار الأمسك فصار حماراً طلاق الأخرى والوط في الأمه غير مسحق بحال فلا يكون وط أحدهما
 أحباراً للمولى الأخرى لو صار حماراً للأمسك إنما يصير لمنع وطو حلالاً بحراس الحرمه وطه وإنما جازها
 حلالاً و أحباراً أحدهما لا تظهر أن وط الموطوا كان حراماً لأن المولى سب حال الأحبار متصوفاً علماً وأما
 الضرور فجوان عوب أحد المندس قبل الاختيار فمضى الآخر لأنه بالوط حرم من أن يكون محلاً لأحبار المولى
 المهم فتعين الآخر ضرور من غير معنى المولى لا سب ولا دلاله وهذا يدل على أن المولى غير نازل أن لو كان
 من الآخر للمولى لأن المولى للضرور رضى ضرور من المولى ولا ضرور لأن المولى كان محلاً للبيان إذا نال
 من المولى وقع عليه المولى بالاعتاب السابق وبوجوده وكان حاشاً ذلك الوط وهذا خلاف ما إذا ما عه أحد عه
 على أن المندس بالخيار بلا إمام ما بات أحدهما أن ملك المندس ضمن في المسمى بها ولا يفسد الخي لأن هناك
 وجد المستط للحاشي في المولى والوط وهو جذوب المولى فإد المولى لا يحلوس مسدده من مريض عاد طردوب
 المولى بـ بطل حمار المندس فيه فمضى بالبع مسمى الخي للرد بها جذوب المولى في أحدهما لا يوجب تبينه
 للملك قبل المولى فمضى للمولى فمضى الآخر للمولى ضرور بخلاف ما إذا قال أحد هذين أبي أو أحدهما عام
 ولدي ما بات أحدهما مسمى الآخر لغيره والاستلزام كذا روى ابن سماعه عن محمد بن فوله أحد هذين أم ولد
 أو أحد هذين أبي ليس أمسا بل هو أحبار عن امرئ القيس راح الحار سب في الخي والملى سب على نانه وقوله
 أحد كذا حر أو أحد هذين حراساً لغيره في أحدهما أو لا سب لا يصح إلا في الخي ما بات أحدهما مسمى الآخر
 لغيره وكذا إذا قتل أحدهما سوا فله للمولى أو أحسن لما طاعا عن الفضل أن كان من المولى فلا يسي عليه وإن كان
 من الأخرى فعليه فمضى السد القول للمولى فإن أحبار المولى سب المولى لا يرفع المولى عن الخي ولكن سب المولى

[illegible]

التلب لان النده وصيه والوصيه مضمون التلب سواء كان في المرض او في الصحة وهذا كالتوحيح من عدس وحر
 فقال اسان مكرم حران انه تصرف احدهما الى الاحارس حر به احدثم والاخر الى اسان الحر به في احد
 العدس لانه كانه قال لفران هذا حر واحد العدس حر فهو بالبيان فان مات قبل اسان سبق من
 كل واحد منهما نصيب لسوق المقي فيها كذا هذا ولو كان له ماله اعتمد حل عليه اسان فقال احد كما
 حر مخرج احدهما ودخل الاخر فقال احد كما حر فالكلام في هذا المسئلة الاصل سبع وموضع
 احدهما سبلي في حال الحيا الثاني يتعلق بحال الموت اما الاول ما دام المولى حيا فهو بالنسبة الى اسان
 للامتناع الاول فان عسي به الخارج عن الخارج بالامتناع الاول وسن ان امتناع الثاني من التلب
 والداخل وقع تصححا لو فوسه من عدس فهو بالنسبة لهذا الامتناع وان عسي بالامتناع الاول التلب سبق
 التلب بالامتناع الاول وسن ان الامتناع الثاني وقع لغوا لغيره من حر وعندي ظاهر الزاوية وروى عن أبي
 يوسف قال الكلام اسان يصرف الى الداخل وهذا عرسد بدلان على قوله اذا جمع من حر وعندهما احد كما
 حر يعني ان يصرف الى العدس وليس كذلك بالاجماع وان بدا بالنسبة للامتناع الثاني فان عسي به الداخل سبق
 الداخل عسي بالامتناع الثاني وبو الامتناع الاول من الخارج والتلب سبلي حاله كما كان فهو بالنسبة كما كان
 ان سبي به اسباب عسي التلب بالامتناع الثاني وعسي الخارج بالامتناع الاول لغيره للمقي باعاق التلب واما
 الذي يتعلق بما بعد الموت فيها حاله ان حال ما بعد موت العدس وحال ما بعد موت المولى اموال العدس فان مات
 الخارج عسي التلب بالامتناع الاول وسن ان الامتناع الثاني وقع باطلا وان مات التلب عسي الخارج بالامتناع
 الاول والداخل بالامتناع الثاني لان التلب قد اعتمد عليه الامتناع فله موجب من كل واحد منهما للمقي وان
 مات الداخل رمر المولى بالنسبة للامتناع الاول فان عسي به الخارج عسي الخارج بالامتناع الاول وبو الامتناع
 اسان من الداخل التلب فهو بالنسبة ان سبي به التلب من ان الامتناع الثاني وقع باطلا واما موث المولى قبل
 التلب وان كان القول مسمى السبعة سبق من الخارج نصيبه ومن اسباب دلالة ار مائة لاحلاف من امتناعا
 واحتلوا في الداخل قال ابو حنيفة و ابو يوسف سبق من الداخل نصيبه وقال محمد بن عيسى ما من مسئلة الوفاق فلا
 المولى ان كان عسي بالامتناع الاول الخارج عسي كله ولم يبق له اسباب وان كان سبي التلب عسي التلب كله ولم
 يبق له الخارج وكل واحد منهما سبق في حال ولا يبقى في حال فنصف مسمى من كل واحد منهما نصيبه بالامتناع
 الاول بالنسبة بالامتناع الثاني سبق نصيبه الثاني في حال ولا يبقى في حال فنصف ذلك النصف مسمى ر مائة
 بالامتناع الثاني وقد عسي نصيبه بالامتناع الاول مسمى له ار مائة واما مسئلة خلاف ابو حنيفة فقول محمد فهو ان
 الامتناع الثاني صحيح في حال ولا يصح في حال لا مان كان المولى عسي بالامتناع الاول الخارج صحيح الامتناع الثاني
 لان التلب سبي ر مائة فمقتضى الامتناع الثاني حتما من العدس فنصف وان كان عسي به التلب لا يصح لانه مع جماع
 الحر والعبد فمقتضى الامتناع الثاني في حال ولم يصح في حال فصار التلب لا ينصف حر به فمسمى من اسباب
 والداخل فمسمى من كل واحد منهما الزم لهما ان الامتناع الثاني اسان دور من الصحة والسلطان اذ اراد العسي
 بالامتناع الاول في غير المسمى منها ولم يزل ماد كرام الدلائل فيما عدم فكان الامتناع الثاني صحيحا في الحالتين جميعا
 فلما مات المولى قبل التلب اصاب الداخل من هذا الامتناع نصف حر به من ان كان عسي به التلب عسي به النصف
 الثاني ولا يبقى الداخل وان كان عسي به الداخل سبق كله ولا يبقى سبي من النصف الثاني من التلب فكل واحد
 منهما سبلي في حال ولا ينسب في حال فنصف مسمى من التلب من الداخل نصيبه والدليل على ان ماد كره
 محمد بن سعد ان الامتناع الثاني لو كان ردد من الصحة وعدم الصحة لفظ اصلا وراسالان من جمع من حر وعبد
 وول احد كما حر سبلي اصل وراسا واحد اعبر بالامتناع الثاني حسب قال بنوب نصف حر به من التلب والداخل هذا

إذا كان القول منه في التصحيف كان في الموضع كان له مال آخر خرج من المثل ولا يخرجون لكن ان
أحارب الورثة وكذلك الخواص وان لم يكن له مال سوى هؤلاء ولم يجر الورثة سم المثل منهم على قدر وصيتهم
لان الاساق في مرض الموت وصية واحدة باذنه من المثل فسر كل واحد منهم مقدار وصيته فوصية
الخارج نصف الزفة ونصف المثل ثلاثة أرباع الزفة ونصف الداحل نصف الزفة على أصلها فحصل كل
واحد على اربعة أسهم لاحتالي ثلاثة أرباع الخارج نصف نصف الزفة والسمان وأساب سرب
سلاسه ارباع الزفة وذلك ما به أسهم والداحل سرب نصف الزفة وذلك سهمان فجمع وصانهم فسير سهم
اسهم فحصل المثل مبلغ اوصاء ذلك سهمه اسهم فكون المثل اربعة أسهم صرر فكون جميع
المال اربعة وعشرين فصار كل عدس سهمه اسهم لان ماله ثلاثة أعده فصار ماله ستة اربعة وعشرين سهمها فخرج
منه سهمان المثل سهمان السمان والخارج سهم من سهمان من سهمه ونسب في خمسة أسهم والمثل يسقى منه ثلاثة
أسهم من سهمه وسقى في اربعة أسهم والداحل يسقى من سهمان من سهمه ونسب في خمسة أسهم كالخارج واما
صاير سهام الوصاء سهمه صير سهام الورثة اربعة وعشرين سهمان فاسهم المثل والمان وهذا يخرج على فوهما
واما على قول محمد فخرج سرب سهمين والمثل ثلاثة والداحل يسهم فذلك سهمه اسهم فصار المثل سهمه
اسهم فكون ثمانية مثله وذلك اربعة عشر فصار كل عدس سهمه اسهم خرج منه سهمان
المثل سهمان السمان يسقى في اربعة أسهم يسقى من المثل اربعة أسهم يسقى في
ثلاثة يسقى من الداحل سهم واحد يسقى في خمسة أسهم فصار للورثة اربعة عشر ولا تحت الوصاء سهمه
المثل والمان وانه خرج المثل وأما حكم الظاهر بان اصاب سهمه الاساق الى اربعة أسهم سهمه ولكل سهم
في هذا القليل اساق موصى احد هما في كسبه هذا اسرف والناسي الاحكام للعلم به اما الاول فلا
خلاف ان احد هما قبل المثل لان الصفة اصبحت الى معنى المعنى محل له من المعنى فمكان الناسي
هذا النوع اطهارا ويصلي على من فيه انصر اما الناسي فلاحكام المعنى به صراة اصاب سرب على به في حال حال
المولى وصرب على به بعدموه اما الاول فقول اذا اعق احد حارب سهمهما سهمهما او اساق احدى حوار به
السر سهمهما نسبي للمعنى فانه جمع من وطني واستخدم الى واحد من سهم فكل واحد يحمل ان
يكون في الحارب وط الحارب من سهمه كالحارب فلو سرب واحد من حارب الحارب فجمع من ذلك صفة
عن الحرام والاصل في هذا الباب ما رواه من حديث ابيه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال الا ان لكل ملك حمى وان حمى الله حرمه من حمى حول الحمى يوشك ان يقع فيه ولا يحوز ان طأ واحده
منهم بالتحري لماد كرماني كتاب الطلاق فلو انه ولى واحد من حكمته كرمى بها والخطبة ان ساق له وطوى
ان بعد علي بن عبد الكا فحل له الحارب من الكا والزفة على اربعة اسهم ولو حارب المولى الى الناسي وطأ
منه الناسي امر الناسي بالناسي ولو امسح حسمه ليس كداد كرمى لان احد هما حارب من الحارب سهمه سهمه
فما حارب لكل صاحب حق ان طلب حبه واذا امسح من الاثنا محرمه ولو اعى كل واحد منهما الحارب هو الحارب
منه وحده المولى فطلبا سهمه استحقته الناسي لكل واحد منهما الله عز وجل ما سهمه لان الاساق خلاف له
المكول والمكول بدل او اقرار والمثل يحمل كل ذلك فان مكولهما سلاسه بدل لهما الحارب او اقرارهما ان
حلف لهما يوم الناسي لان احد هما حارب من حارب سلاسه يرفع يمين وماد كرمى ر واه من سمانه عن حرمه في
الطلاق يكون لك وانه العاق وهو اها اذا استحلها المولى للزول مع الذي لم يخله لانه لما حلف
للاول وانه ما سهمه فصار سهمه فجمع الاساق فخرج به كما اذا قال امدا للاحد هما عاهد اعدوا ان يخله من
هولاه بدل له الحارب او اقرار وان ساق يمين حلف لهما جميعا الله عز وجل ما اعق واحد منهما دون حلف

هذا كما من حيث مباحي بل ما ذكر ان حر به احدا من الاربع الخلف وذلك ان في سره حصر
 السدود ان لا يحرر على اسان في الخفاء انما به اذا لم يكن له من اسان واحد ما حرر
 حلف اعياله الاصله لان الحر به ما له في الخلق اصح ما هو فلم يكن في اسان اسه في اخره اليان
 في هذا الجها ما ليس ودلانه او ضرور اما البعض فحرف حول المولى لا احد هماغه هذا ان
 المسته ويب وأما الدلالة او ضرور فهي ان يولى أو مغل ما يدل على السان حوافر في احدهم سر
 لانه من ذلك من اسع والمهر الصدقه والوصه والاعوى الاحار وارهن والكتابه والتدبير والاستدلال
 كما حارس لان حد انصرف لانتهاه الى الملك فكل افعاله لسل احتار الملك في انصرفه
 ومن الاخر للملك وكذا اذا كان من فوصى احدا هماغه الاخرى لا خلاف لان احدا هماغه
 وطء احد اعداءه بالخلف والآخر للملك ومن الاخرى للملك سرور اسما المراسم خلاف اعياله الاصله
 على اصل ان حقه لان المولى غير ما زال في احدا هماغه ككل احد مباحا لاول وان كان عسار فوصى
 احدا من عسار المولى والذى حمله لا مره على الصلح ونصب الباب لكون المصته في دلالة او ضرور
 في اسان بها اولدانه وكذا في وطني الناسه واسائته الى الناسه فتمنع النافه وهي العاصر للملك لان فعله جعل
 على الخوار ولا حواره الا في الملك فكان الاندام على وطني نبيها من اللرى والنافه للملك او من النافه سرور
 والا حسن ان لا ينفذ واحد من الاحمال ان سكن المولى في اخر فلو انه وطني حكمه كما لو لو مات احد
 من قبل السان والاحسن ان لا ينفذ الباب قبل السان لا حمال ان يكون المصته من فلو انه وطني قبل السان
 سر لان فعل المسلم المثل حول على الخوار ما مكن ما مكن هذا ان يحمل على انه قد ذكر ان المصته من في المصه
 لان اليان في هذا النوع من الحاله اطهار ومن لم يرب به الحر من الاصل فلم يكن الحما شرطاً لخله ما كان
 افعاله على وطني نبيها المصته الباب للرى لاله او من الباب للرى ضرور بخلاف اعياله الاصله
 ١١ م واحد من ان المصه لم ينفذ لان اخر به هالك عرابه في احدا من واسان عدو وجود الشرط
 وهذا الاحتار مصور اسله والخلف ليس ما بل للرى به وقت الاحتار فهو اللرى ولو كانت اسان فاب واحد مباحا
 لانه النافه للملك لان المصه لم ينفذ لان عدم بل بوح المصته فلا من الاخرى للملك ضرور بوقت
 نبيها للملك على السان بها اولدانه اذ المصه لم ينفذ عن كماله للسان اذ السان في هذا النوع اطوار وعسار خلاف
 اسع الاول في اصح التولى ولو فعل المولى هذا حلوه واسار الى احدهما من الاخر للملك دلالة او ضرور ولو
 اعياله هماغه واحد كان السع وسد الانواع حوافر عداسه واحد ولم ينفذ كل واحد مباحا من
 وكذا لو كان اسره فباعهم بصفه واحد بسع السع في الكل ولو باعهم على الاثر اذ السع في اسعه وضمن
 الاخر للملك كذا ذكر الكرخي لان مع كل واحد منهم احتار بالرى ومن الباقي للملك دلالة او ضرور
 عدم المراسم كالمولى وطني عسار لكل واحد منهم حافره فاعى واحد منهم حافره ولا يعرف للملك فكل واحد
 مهم ان ينفذ حافره وان مصرف فبصرف الملل لان الحاله يمكن في الحافره جميعا للملك والملى بوقع
 اللرى اطوار في رال السن بالنسب بخلاف ما اذا كانت الخوارى لواحد وعى واحد من مباحاته مع
 من وطء السان لان الحاله هالك لم ينفذ الا في احدا من اسع السع الا في احدا من اسع السع على من من
 حر احدا من وكل احد يحمل ان يكون في اخر فمع من ومن ولو حل الكل في ملك احدهم صار كان
 اشكل كذا في ملكه سى واحد من حمله او ما الباقي فهو ان يولى اذ ان ملك السان من كل واحد
 مباحه حافره سى ونصه بالمصه فسمى كل واحد مباحا منصف فمباحا بالرى بل ما ذكرنا في الخفاء الاصله
 واسع راجل اسلم

[illegible]

من حب داب العنق لما قلنا في العمد واما من حب ان عن الامه حق انه تعالى على الخلو من حب
 سب لحر ثم الفرح ووسيلة الله والى من حب السب الوكيل عن ومن حب الداب عن كفا لابي كبر
 الخا ب انه يوجب النبل من حب انه سب لحراب لا من حب دانه بل داب الكفر عن مو حب لا بما عراب كذا
 هذا لا يرى انه يقتضي احدهما عن الآخر فان العنق فلا يكون وسيلة الى حر ثم الفرح وهو عن العدم هي فلب
 على العنق من حب انه سب لحر ثم الفرح فلو قل لعل على داب العنق وكذا في طلاق المرا من عر دعواها وليس
 في سب الامه والطلاق لا ينصح لان السهاد على عن الامه المحوسه والاحب من الرضا عه مقوله من عر دعوى
 وعد السهاد لا تضمن حرمة الفروج لان الحرمة كانت با حقه قبل ذلك وكذا السهاد على الطلاق الرحي
 والطريق المصاف الى المثل قبل من عر دعوى ولا تضمن هذه السهاد بحر ثم الفرح فالجواب ان من احبها من
 مع المسلس الاوثر فقالوا لا قبل السهاد فبما من عر دعوى لا بها لا تضمن بحر ثم الفرح ومهم من سلم مسئله
 المحوسه ومع مسئله الاحب من الرضا عه وقرى بينهما من حب ان وط الامه المحوسه عتول للمولى راعا مع
 من الاستفا لحيها كما مع من الوط حاله الحص ولهذا لو وطها لا سقط احصائه ونعد العنق لو وطها لا سقط
 احصائه فالسهاد على عنها تضمن بحر ثم الفرح فلب من عر دعوى فاما الاحب من الرضا عه حرام الوط
 حقه حتى لو وطها لا سقط احصائه مع فام ملك احب من العنق في الباب بحر ثم الفرح لا الا بونه والسهاد على النسب
 قبل لا قبل من عر دعوى فبما كرم النساء وهي ما اذا كان صبرا فلا سل عدا في حقه ما لم يقب الفاضي
 حيا عن العمد بل يدعي النسب له نظر بن الناب سراجا نظر القصر العاخر عن احصائه بنفسه والفاضي يقب باطرا
 للمسلمين كان ذلك سهاد على حقم واما الاستلاد فهو سب لحر ثم الفرح والدعاوى في الحله لا به توجب
 حقه الحر به عدا الموت والحرمة لا ربه لفر به حتى لا ساح لها من المولى وسيله سب لحر به فكان الاستلاد في
 الخال سبنا سب لحر به فكان سبنا لحي الله تعالى في الحال فام السب تمام الحقم في حق الحر ثم احصا طوهو
 الخوا بس الطلاق الرحي والطلاق المصاف الى الحر به عه سب في احصائه اصباعه وحوذر وال الحل فعبر
 السب فام تمام المسب في حق الحر به احصا طوهو واما الا حقا فوجهه فو هما ان عدا الله الساهد دلالة صده في
 سباده من حب ان ظاهر فببب المسب وده طاهرا والفاضي مكتم بالصا بالظاهر فكان ينبغي ان لا يسطر
 اندعى لقول السباده اصلا ولهذا لم يسطر في عن الامه طلاق المرا واسباب الحدود الا ما عر فاما اسرارها فاما
 وال عنق من حق العنا بالاجماع فمفسر على مورد الاجماع (وجه) قول اي حقه ان حر من ليس بمسوم عن
 الكذب يحمل الكذب ولا بعد العلم للناسي بالمسب وده والا صل ان لا يحور القضا عمالا علم للفاضي به وبما ليس
 سب قطعا له عر وحل ولا ينف ما ليس لك علم وانه اسم للناس فقطعا وقوله سب قطعه وصالى با داودا احمل له
 جلس في الارض فاحكم الناس بالحق والحق اسم للسكان بالناس ولا سب مع احوال العدم فكان ينبغي ان
 لا يحور اقتضائه اصلا الا ان السرعة حا لخوا ر لحاحه العدا الى دفع التسا دوهو المار عه العنا عه بهما بال دعوى
 والمار عه سب انفسا اولدع مسا الزا كما في حد الزا وعو الامه وطلاق المرا اولدع فساد السك في حد السار
 والسك فحق احمل بالنس او اكسى بظاهر السدي ع الاحمال دفعا للفساد في الحكم بها ورا ذلك على الاصل
 وعلى هذا ساهد ان سهاد على رجل انه اعنى احد عتبه والعدان بدعان العنق او بدعه احدهما فان سهاد في
 حل حاه المولى ر محمله لا قبل سباده هما في قول اي حقه وعدهما قبل لان الدعوى سطر قول السهاد على
 عن العدم والمضى يحول حياه المدعى معه محله الدعوى فام مع قول السبا وعدهما الدعوى ليس سطر
 حياه المدعى لا يكون اقل من عدم الدعوى فلا مع قول السهاد فببب ويجر على السان وان سباده وفاه على انه

أشياء أحدهما في حق نفسه فبطل هذا الخرافة لأن سبها على دلل هو مرتضى في أوسبها نعمه من على
 دل لبقا رضى لا على فاس قول أى حسه والاسم حسا تلى لا حلف واهبها سبها على
 ضلى إحدى امرأته على وجه فخر طلال أحدا هو حقه فاس قول أى حسه ما كان أناسون سر
 والدعى جمل وجه الاسم حسا أن الدعى بها معلوم لأن الاعتناء في مرض الموت ربه وأحسب في سب
 أو حسه هو ما يوصى فكأن الملب السبوه لوقوع السبها له فكأن الدعى معلوما حارب السبها له حلال على
 الصبحة وناسبها هال وقبلا أحد العبد فكأن السبوه له حلال فم حراسبها ده لأن المولى لما مات صدق
 العلى فبها جميعا فصار كل أحد مباحا حتى سبها فبها السبها خلاف حال أحدا راضحه وكذل
 جواب أى حسه في هذه المسئلة في الامن بان سبها ما أعنى إحدى اسمها لا تلى لأن أعتنا اسمها
 اندعوى قول السبها على سبها له كونه سبها حرمه امرح رضى حق الله تعالى ولا يشترط حرمه سبها
 اسمها عدلى حسه فكان جواب العبد والامن فبها سبها على أسوا خلاف إذا سبها على أنه قد
 إحدى امرأته سبها له فبها على سبها حرمه امرح رضى اندعوى فبها السبها سبها لو سبها أن أحد
 الزملى أسى عد فلا مانع سبها لان الدعى سبها على سبها انه أسى عدله واهبها رضى أن
 ما ظله لان السبها اداسى ما محمل لا على سبها انه أسى عد سبها لا يعرف سبها ولا عدا
 ليس له سبها تلى سبها هم ولو سبها في السبها له ووجه امرح رضى أن سبها لا محمل الجبها أصلا وأما على
 صرامن الجبها إلا في أنه لا محمل مع أحد العبد ونحو رضى أحد العبد ولو أحسب السبها في سبها
 الذى سبها العلى لم حراسبها لا هم سبها العبد كل عدلا سبها لا سبها سبها العبد ولم يوجد إلا
 فبها إذا أحسبها السبها ون كذل على عوى العلى لا سبها سبها أن كان في سبها العبد
 مفصل روى واحتار في ذلك كله في كتاب السبها ابسا انه تعالى رضى سبها على أسلم

كتاب العبد

الكلام في هذا الكتاب مع فبها كمالى كتاب أسى وهو بيان رضى العبد رضى سبها سبها رضى
 التدبير بان حكم العبد رضى سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها
 فصل في اما الأول فركى العبد هو الذى أنال على معنى سبها رضى العبد رضى سبها سبها سبها
 عى در بان مطلق رضى اما مطلق هو بان مطلق رضى سبها سبها سبها سبها سبها سبها
 أسطه مثل أن قول أسطه اود مل وقد سكون مل أسطه رضى سبها سبها سبها سبها سبها
 ار حركت عدى او اب معى او سب عدى او أسطه عدى رضى سبها سبها سبها سبها سبها
 موى او موى هو له قوله عدى لان سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها
 موى معى السبها ووجه للمباريه وسبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها
 طره حمل سبها كما أدل لعد أسطه رضى سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها
 او سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها
 وكذا إذا ذكر في هذا الاثبات مكان الموت اود او الفلانة ولو دل أن ما سبها سبها
 مدرا لانه لم يوجد على عدى عدى فبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها سبها
 السبها من دخول النار وكلام مدعى ذلك ودل او يوسف لوفى أسطه رضى سبها
 وقال فرهم لانه على سبها الموت وانه كان لا حلاله ولان يوسف أن على أحد الأمر ولا سبها

كقول ان من اومات مذلولون ان من رفلان فامسح حر ارفل ان مسحر تقدموى موب فلان اول
 تقدم فلان وموف لم يكن مذرا الا ان موب فلان فله قصه حينئذ رواعى لاصبه مدارخل لا به جعل
 ان من اسلى لا دار على لانه على المصى شرطى موب وموب فلان دار على موبه وحده ربيع المص
 ان بعد ذلك ان موب فلان ووحده الشرط الآخر ما رحد بعدما اسفل امك الى الوهم وحمل ان موب
 ورن قصير مذراو موب المولى فكان هذا كالتدريس لمسلم سلطان ماب المولى اولاً فصار التسديه اما
 انه لم يدار اب دارن اولاً فصار مذرا لان التدريس صار مطلقاً وصار العبد خالصة موب المولى ما استسجد
 في ذل قال الا ان له لوفال ان مسحر بعد كمال فلان او مقدموى فكلم فلان ما كان مسدرا وكذا قوله
 كسب فلان موب مسحر مقدموى فكله صار مذرا لا بعد الكلام صار التدريس مطلقاً كذا هو ان يكون شرط
 او صبه وهو ان يوصى لعبده نسبه او رفسه او رفسه او رفسه يستحق من حمله او رفسه او بعضها نحو ان
 قول له او يسل بسلب او رفل او يسل او كل ما يستر به عن حمله الدين لان الموصى به بل ملكه ما رفسه من
 كان الموصى له من عمل الملك وول الملك الله والا فمروا لالى احد والحر لا يحمل ان ملك نسبه لما فيه من
 الاستحالة فكانت الوصيه له نسبه اراه الملك لالى احد وهذا معنى الاسان بهذا الطريق جعل مع نسبه
 وفسه انما اكدها فمقبضى معنى قوله ان مسحر مقدموى ركد الوفا له او صلب لك سلب مالى لان رفسه من
 جله انه صار موصى له نسبه وان هذا اراه الملك من التلب لالى احد فمكر اعافا وروى بسر عن ان وسب
 من اوصى لعبد نسبه من ماله انه موصى به ولو اوصى له من ماله لم يوصى به ووجه الرقى ان لسه من عار عن
 الدين وهذا اوصى له نسبه من ماله فمدخل سدس رفسه فى الوصيه فاما اسم الحر لاصصى الوصيه لرفقه لانه
 فكان الحر موصى الى الورثه فلم المصى فاما واسعه وحل اعلم واما المصروف ان يلقى عن عبد موبه موصوفاً
 نسبه او غيره وشرط آخر نحو ان موب من موصى هذا او فى سرى هذا فاسحروا موب ان قلبه م
 حر او ان عتق فاسحروا حر او ان حذب من موصى هذا او من سرى هذا فاسحروا حر نحو ذلك ما يحمل
 ان يكون موبه على ملك القسفه ومحمل ان لا يكون وكذا اذا كرم موبه بشرط آخر محمل الوجود والعدم فهو
 من مبدى حكمة يد كرم موصعه ان ساء الله تعالى وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لو قال امة ودعها او
 عتقها او كسب فاسحروا فليس مذر و يذهب الى حق الاحكام المتعلقة بالد فى حال حيا المذر لانه ما انصق
 بالذم ومعنى آخر فلم يكن مذرا مطلقاً فان ماب وهو ملكه استحب ان يوصى من التلب والناس ان لا يوصى
 كقولنا امة فدخل الدار فاسحروا ماب المولى فدخل العبد الدار به لا يوصى كذا عند الكسبه استحسن
 وهل يوصى من التلب لانه على المصى بالموب وساهو من علاه فصار كالمو عليه موب نسبه فكان حكمة حكم المذر
 اسد حر فوله اذ امة فدخل الدار لان دخول الدار لا يعلق للموب فلم يكن حلياً موب سقه فلم يكن مذرا
 انصار ان كان عتقاً مطلقاً فسل بالموب كسار الاعان ما اندر ذكر مطلق وقد يكون مطلق بشرط اما المطلق
 ما كرا او اما المطلق فمخوان موب ان دخل الدار او ان كسب فلان او ان سمر مذرا فاسحروا لان التدريس
 حيا الحر به وحسنه الحر به عمل العلى بالشرط فكذا فى حق التدريس ود كرحمى الاصل اذ
 اسر مقدموى ان سب فلان بولى بوله ان سب الساعة فما العدى ساعة تلك صار مذرا لا يعلق التد
 رط هو المصروفه وحده الشرط قصه مذرا كما اذا قال ان دخل الدار فاسحروا موب وان حيا به مستثنه بعد الموب
 لئس للعبد ميبه حيا موب المولى لانه على المصى سرى فدخل موب ارحم فله لا يستر ان ماب المولى
 فما عتق موبه موب من نسبه كذا كره فى الاصل ود كرا لما كفى محصر ان المراه منه ان ماب الوصى او
 او سب فلان موب موب بالموب واسم على هو ماب آخر بعد عتقه الوصيه لا يعلق فمحب ان لا يعلق

ما لم ينعى وكذا ذكر الخصائص انما هي حتى يحسنه الورع فلا ورع في ان يسمع من سبي ران سلطان
 من حمد من قال لرحل امة فاعتق حتى هذا ان سبب او قال اذ امة فامر عدني هذا سبب من سبب
 الرجل عن الغلس او بعد الغلس فله ان يعتق لا هذا وصيه لا اعتق والارضا لا تصد اعتقول فيها الخلس كذا
 ان قال عدني هذا حر نعم من ان سبب ما نعموه في الخلس او بعد الخلس فعدو حسب الوصيه كذا
 الوصيه لا تصد فلهما الخلس ولا يعنى السد حتى يحسنه الورع او اوصى ان التاخي رضاء بقول احكم
 والخصائص لا يفرق بين السلسلتي سوى ان هذا على سبب العدو وهما سبب سببه الا حتى وكذلك لو لم
 بعد ان حر ان سبب نعم من ماب للمولى ردم العد من عتقه ان علمه رب المولى او احدين عمل اخر
 ذلك لا يظن ساء ما حمله اليه لما كر ان هذا وصيه لا لا على راس سبب لا سبب فلهما على الخلس
 واما المسائل التي رقت فحق ان قول ان سبب رضاء او راس سبب كذا احا او فصار مدرا لان التثنية
 اثبات حتى اخر به فحمل الاضافه كساب حسنه اخر به فلهذا حمل التعليق بالسبب كذا الا ساء
 روى سري عن ابي يوسف فمن قال لعبد اب حر نعم من سبب فلن يدر ولا يعنى الا ان يعنى وروى ان
 سماعه عن محمد بن به قال لسان ان يكون باطلا الا ان ابراهيم حتى قبل السبب دفع بالخانه وارضه من سبب فلهذا
 الفاس ما ذكرناه على السبب سبي سبب بعد الموب فكما مات اصل الملب فله الى ان ربه ربه في المسمى ابر
 وهو السبب في رجم سبب السبب به فلهذا الا ان سبب سبب الوصيه لا اعتق لا سبب سبب العمل
 على الصيحه ما امك را مكي حل على الوصيه لا اعتق نعم من سبب بعد الموب فحمل سبب او لولد اب حر نعم من
 سبب فلن يدر لا بهما اضاف المعنى الى الموب اصلا بل اضافه الى رمان موصوف فلهذا فلهذا من ف
 التكميم بهذا انما يحمل الرخود لعدم حوار ان حوب فلن سبب من سبب الكلام بل يكون من التكميم
 وادامى سبب فلن موب المولى هو في ملكه ذكر الكرخي حشر انه رضى في قول ان حشر رضى وبتدري
 يوسف رضى فلن يدر رضى لا يحسنه انه لم ينعى سبب حركانه قال سبب سبب السبب ان سبب
 موب وذكر في الجامع انما يكون مدرا وعور سبب وذكر الخلاف وهو الصحيح اما على قول ان حشر
 فلان المدرا سبب على سبب موب المولى بهما اضاف المعنى الى الموب اصلا بل اضافه الى ان السبب كذا
 حكره عدان حشر من سبب موب المولى بهما اضاف المعنى الى الموب اصلا بل اضافه الى ان السبب كذا
 سبب وهدا من ان ما ذكر التدوير من العلل لا يحسنه سبب را مكي فلهذا فلهذا من سبب
 سبب به مدرا مطلقا ووجه انما يعنى السبب طر ان سبب موب المولى فصار كذا فلهذا سبب
 اب حر نعم من سبب موب المولى بهما اضاف المعنى الى الموب اصلا بل اضافه الى ان السبب كذا
 ومصل بالموب سبب كذا قال اب حر نعم من سبب موب فلهذا فلهذا من سبب موب
 بوى به الساردوب اللبل لم يكن مدرا لا به حشر حشر كذا موب لئوم اسم لخاص الباز له وعور ان موب
 لا التهار فلا يكون هذا مدرا مطلقا او سبب به اوف الموب فلهذا فلهذا من سبب موب
 نهالى من بولم يمدد وروى في الملل لجه او عدل المذكور وروى الخلس من ان حشر سبب
 الى سبب او الى غير سبب فلهذا فلهذا من سبب موب فلهذا فلهذا من سبب موب
 الى ما به سبب ومثله لا يعنى الى لك الرضى في الغالب فهو مدرا لان موبه في ذلك المد كذا لا حشر
 عن حمد من قال اب مدرا نعم من موب موب را سبب لا به اضاف التثنية الى ما به الموب را سبب
 لا حشر فلهذا فلهذا من سبب موب فلهذا فلهذا من سبب موب فلهذا فلهذا من سبب موب
 موب روى ان اب حر نعم من سبب موب فلهذا فلهذا من سبب موب فلهذا فلهذا من سبب موب

١ وانه وروى عن ابي يوسف ان الفول في هذا على حاله احياه لا بعد الموت وداخل في الخلس صبح التذير وصار
 مدرارا لمره المال وادامات حتى ولاسى عليه (وجه) قوله ان هذا احيا الموت في الخال موصى الا ان المعنى
 خارجا في ما بعد الموت فكان للموت في الخلس كما اذا قال له ان سبب ثياب حر راس السهر بعبه المستحق الخلس
 ثوب الحر . أس السر كذاها وداخل في الخلس صبح التذير ولا يرمه المال لان الدر مملوك للمولى مطلقا
 ولا يجب عليه للمولى . وادامات حتى لو حر شرط المعنى هو الموت ولا يرمه المال لانه لم يرمه وف الفول ولا
 يرمه وف المعنى وحده ظاهر الروايه انه اضاف الا حيا الى ما بعد الموت فيكون السول بعد الموت السول بعد
 الا حيا تكون ولان الاعاق بعد الموت وصيه دليل اعاق من الطب وقول الوصيه ما بعد الموت وا كان السول
 بعد الموت لا يفسر قوله في حال الحيا واحياه بعد الموت وداخل في الموت قبل موت بعد الموت بسبب الفول
 لا يعنى الاعاق الوارث او الوصى او الناحي . ان كرهذا في الجامع السهر ولو قال ان مدر على الف قبل فهو
 مدر والمال ساقط كذا كذا كذا لا يرمه على السهر شرط وهو مولى المال وداخل في ما بعد الموت وادامات
 ملك المولى في حوزة لمره . لو لا سمعت وروى عن ابي يوسف في ثياب حر راس السهر بعبه المستحق الخلس
 على الف قال ابو حنبله ليس له انه ول الساعه وله ان جعله او لم يعمل فان مات وهو ملكه مال فداخل في
 الف وروى عن عمرو بن محمد وقال ابو يوسف ان لم يعمل حتى مات ليس له ان سبب وطاهر قوله ادى
 الف وروى عن سبي سوب المعنى من غير اساق الوارث او الوصى ود كذا الناحي في سرجه خضر الطحاون اذا قال
 ا امه اب حر على الف درهم فان كان حيا الى الفول بعد الموت فداخل في الموت ولا يعنى بالسول حتى يعبه
 الوارث او الوصى لان المعنى قد احر وقوعه عن الرب وكل على احر وقوعه عن الموت لا سبب الا انها مع الوارث
 او الوصى لانه يكون وصيه الاعاق فلا سبب ما لم يوجد الا ساق كما لو قال ان حر بعد وى يوم او سهر انه لا يعنى
 ما لم يعبه الوارث او الوصى بعد مضي اليوم او السهر بل قبل كذاها سمى الوصيه ما لا ساق ملك الوارث الاعاق
 سحر او علم ما حيا لو لم يكن له ان دخل الدار فاب حر فداخل في الموت كذا الوصى ملك السحر لا العلق حتى
 لو على السحول فداخل لا يعنى ولان الوارث سرق بحكم الخلاف عن المسبب يوم عامه كما به هو الوصى تصرف
 لا مرد سدى تصرفه موصى الامر كالوكل والوكل بالاعاق لا ملك العلق ولو اعاقه الوصى او الوارث عن
 كذا ربه لا سبب له لانه لا ينع عن المسبب والو لا عن المسبب لان الاعاق ماله من حساب المعنى ولو
 ول ان حر على الف ربه بعد موته فالقول في هذا في الحيا لا خلاف لانه جعل الفول في الخال شرط السوب
 المعنى بعد الموت وداخل صار مدررا ولا يجب المال لما قلنا فادامات حتى ولاسى عليه وهذا سمى ابي يوسف في
 المسائل المتقدمة وانه عرو وحل الموفى لو قال كل مملوك املكه فهو حر بعد موته ما ملكه صار مدررا او ما سبب
 من من الطب يذير وهذا قول ابي حنبله وحده قال ابو يوسف لا يدخل في هذا الكلام ما سبب (وجه)
 قوله ان المملوك لخال مراد من هذا الا حيا فلا يكون ما سبب مراد لان الخال مع الاستعمال معان يحملان
 والمنطق الواحد لا يسئل على معنى خلس ولهذا لم يدخل المساق في هذا في الاعاق الباب كذا ابي اندير ولهما
 ان ابي اندير في معنى ابي ومعنى الوصيه امام معنى ابي فظاهر لانه يعلى المعنى بالشرط فانهم ان كان لا يصلح الا في
 لقب النام او مضاف الى الملك او سببه فالوصيه يعلى على ملك الموصى وعان سبب الملك فيه فان من اوصى
 ملك ماله يدخل فيه المملوك لخال وما سبب الى وف الموت وقوله المنطق الواحد لا يسئل على معنى يحملان
 هذا يسئل كالكسبه والاعاق على مال ههنا سبب لان على معنى ابي المعاقه كذا هذا وانه عرو وحل اعلم
 في سبب كذا وامامه ان الركن فابواع بعضها موعى الدساعى المطلق المفسد وبعضها محض احد هما وهو
 الخلس اما ادى نعم النوعين ماد كذا في كتاب العاق ولا يصح البدل الا بعد صدور ركه مطلقا عن الاستسقاء

[illegible]

على ان احراز كسب المدبر فمصلحة المدبر لا تعد كماله للمدبر لا يقال يصيب سر ملكه الى الحماة والاولا كماله للمدبر لان كماله على ملكه والمدبر ان يرجع صاحب على العبد فمصلحة لان السر ملك كان له ان يستعنه فاما صاحب المدبر فمصلحة ما كان له ان ماب المدبر على نصيبه من ملك المال لان نصيبه قد صار مدبر اعمى موهبة لكن من ملك المال لم يلقها وسعى في النصف الاخر كمالا للورثة لان ذلك النصف كان فاما وان ساوا اعطوا ذلك النصف وان ساوا يراوان ساوا كساوا وان ساوا ركو على حاله وان احراز الاستسما سعى العبد في نصف فمصلحة داود من ذلك النصف لا نصيب السر ملك للمدبر سا لان العبد حصل نصيب لا جميع له فمصلحة وجوده سبب وجوب الحماة ولما ران يرجع على العبد فمصلحة لان العبد صار كعبد النصف فادان على كماله على كماله لان نصيب كل واحد منهما سعى على ملكه فان ماب المدبر على ان احراز السمانه يطلب السمانه وعنى ذلك النصف ان يطلب المال ساوا وان احراز ملكه يستعنه على حاله فان يكون نصيبه موزعاً فمصلحة الحماة الى الورثة في الاعاق والديروا لكسبه والاستسما والترك على حاله لان نصيبه اسفل السهم وقد كان له هدا الحماة وان ماب المدبر على ذلك النصف من الثلث ولما المدبر ان يستسما العبد في نصف فمصلحة ان سا اعمى وان سا دروان سا كات وليس له حراز له لانه صار مسمى النصف فوجب حرجه الى العبد لا محالة والاولا بينهما لان نصيب كل واحد منهما سعى على ملكه هذا اذا كان المدبر موصراً فان كان معسراً فليس له الحماة التي ذكرنا الا احراز النصف واما على قولهما اذا در نصيبه قد صار كماله مدبر لان المدبر لا يتجزأ عدهما ونصيب المدبر ليس به نصيب فمصلحة موصراً كان او معسراً فمصلحة ان المدبر ومن الاعاق في الاعاق لا نصيب ا كان معسراً واما سعى المدبر ان هذا اصحاب ا لاف اوصيان ملك اوصيان حارس المال وانه لا يخلف الناسر والاعاق في اصول السرع الا ان السمانه في باب الاساق سبب بخلاف انما في النصف ولان الاعاق قد زال العبد عن ملك المعنى وصار حراً فمصلحة وهو حر وهما الملك فام بعد الله وكسب المدبر على ملك مولا فلا عكس القول بالاستسما هذا اذا در أحدهما او دراه على العاق فان دروا معسراً ان قال كل واحد منهما قد درل او اب مدبر او نصيب ملك مدبر او قل اذا ماب فاب حر او اب حر بعد موته وخرج الكلام ان معاصراً مدبراً لم يملكه بخلاف لان مدبر كل واحد منهما باي ملك نفسه فصار العبد مدبراً بينهما فادام اب احدهما سعى نصيبه من الثلث والاخر بالخماران سا اعنى ان شاء كاتب ران سا استسما وليس له ان يترك كماله لانه صار مسمى النصف فادام اب الباقي بينهما بل أحد السمانه يطلب السمانه وعنى ان كان مخرج من الثلث ماد كساوا فالأحماة اذا ماب فاب حر او اب حر بعد موته وخرج كلامهما معاً لا نصيب مدبر لان كل واحد منهما على عهده موهبة وموت صاحبه فصار كان كل واحد منهما قال ان ماب انا وفلان فاب حر او اب حر ان ماب انا وفلان الادام اب احدهما فمصلحة الباقي بينهما مدبر النصير ورعنه مطلقاً موهبة المولى مطلقاً وصار سبب الثلث مراً بالورثة ولهم الحماة ان ساوا اعطوا وان ساوا يروا وان ساوا كساوا وان ساوا استسما وان ساوا صموا السر ملك ان كان موصراً وادام ماب الاخر عنى نصيبه من الثلث هذا اذا در احدهما او كليهما فان در احدهما واعفه الاخر فهدا في الاصل لا يتخلف من احد وجه امان ان حرج الكلامان على العاق واما ان حرجهما فان حرجا على العاق فاما ان علم السابق بينهما واما ان لم يعلم فان علم ان كان الاعاق سا مان اعنه احدهما او لا مدبر الاخر فاما على قول اني يوسف وخندفكا اعنه احدهما فمصلحة كماله لان الاعاق عدهما لا صار او مدبر السر لاطل لانه صار في الحر والاولا كماله للمعنى لان كماله على باعافه وعله الصمان ان كان موصراً وعلى العبد السمانه ان كان معسراً للماد كرافي كتاب العاق فصار كمدبر ان سعى اعنه احدهما وسكب الاخر وقد ذكرنا في مقدم واما على قول اني حنفه اذا اعنه احدهما فلم يسقى الا يستعنه ليجزى الاعاق عند فلان دره الاخر فمصلحة مدبر لانه مملكه فمصلحة وصار مراً للمعنى عن

الضمان لانه قد نسب له اعاق السر بل حاراب منها السبعين ومنها الدية وادبر فنداسوق حنه وحي المقى عن
 الضمان ولا نه اعاق سله ولا نه الصمن سطر بل نسبه الى المقى بالتيان وقد خرج احوال عن احوال السبل
 بالتدبر فسطر السمان والمدر بالحران سا اعق نسبه الذي صار مدر وان سا كانه وان سا استسعى السد
 وليس له ان يركه على حله لانه قد عوق بعضه فوجب عقر حله الى المقى بالطرق التي ساوا امام المدر عن نسبه
 الذي صار مدر ارض التل الاول منها لان كنه عنى سا فيها السبع بالاعاق الباب والنصف بالتدبر فعق
 نسب كل احد منهما على ملكه وان كان التدبر سا ما بان در احد هما اولاً ثم اعق الآخر فعلى قولهما كما
 در احد هما صار كنه مدر لانه السد عدهما لا سحر ا كلا عاق الباب ونص من المدر ربه سكر كما
 سوا كان موسى او مغيرا لما بنا وامسلى قول انى حسبه فلم سكره مدر اعل نسبه حله لحران اتد
 عند فصيح اساق السر بل فعق نسبه را مدر ان رجع على المقى بنصف سبه السد مدر ان كان المقى موسى را
 لم ذكرنا فيما سدم وان سا اعق نسبه الذي هو مدر وان سا استسعى السد وليس له ان يركه على حله لانه
 فعق النص وان خرج الكلامان معاً لا رجح احد هما على صاحبه سيما لان السمان اسما سحابا لا مال الغيرة
 و اخرج الكلامان ما كان كل واحد منهما معبره في ملك حبه لا ملكا ملك غيره فلا يحل عليه الضمان ومهم
 من قال ما على فاس قول انى حسبه لان الاعاق را المدر لكل واحد منهما سكر اسد فصيح السد في النصف
 والاعاق في النصف وما على فاس قولهما سد الاساق ومثل السد بل لا الاعتان واسد بل لا سحران
 والاعاق اعق قد وقع الاذى وان كان احد هما سا سا لى لا علم السابق منهما من الارحود كرى الاصل ان
 المقى صمن ربه فعق السد للمدر سسعى العدة في انى مع الآخر وهذا السحسان ولم يذكر الخلف ربه
 من قال هذا قول انى حسبه وما عدهما وخراب فهو واد اخرج الكرام اسوا وحبه قولهما ان كل امرى
 حادى لا علم بار جهما كوفوعهما معاق اصول السرع كالمرى راخرى را المدرى ولهذا دل بعض أهل الاصول
 في النص العام والخاص امارا واحد ل التار مع انه جعل كنهما وروا ما وبنى العام على الخاص على طريق السان
 ويكون انما من النص العام ما ورا المدر المحصوص وحبه فاس قول انى حسبه انه وقع السبل في رحوب السمان
 على المقى لوفوع السبل في سب وحوه لان المدران كان لاحما كان المدر بالتدبر حبه للمعق من التمان
 لما مر وان كان سا صاحب السمان على المقى فوقع السبل في الرحود والرحوب لم تكن باها ولا نسب مع السبل
 رجه الاستحسان له اعداد الاحوال وهو بالاعاق اذا كان متقدما على اسد فسد امر المدر المقى عن السمان
 وان كان ما حرا لمعق صامن قد سلسل حمان التدبر فالاساق بعد الاصحان على المدرى الخال منى السمان
 سمن في حال ولا نسق في حال والمقصود هو النصف بنصف فعق ربه القعه ونسقى امد للمدرى الربع
 الآخر لانه مدر النص منى وه ووجب عقر حله الى المقى اخرج بالسما كمال كان المقى موسى را انه عوق وحل
 اعلم مدرى رحل حا بولد ولم يدع احد هما فهو مدرى سها كانه لان ولنا المدر مدر لمادرى بان حكم
 الدية ان سا الله ماى من ادعا احد هما وليس ان لا نسب نسبه وه هو قول ربه والتمال الخياطون من احماتا
 وفي الاستحسان نسب وحبه الناس ا ما لمادرى قد نسب حى الولاء لهما جميعا لانه ولندمر بهما جميعا
 اساق السمن المدعى ابطال هذا الحق عليه والولاء لا يلحقه التسح رجه الاستحسان ان النسب قد سقى
 نصيب المدعى لوجود نسب الثوب وهو الوطى والمالك وان نسب في نسبه سقى سكره ان النسب
 لا سحر او اما قوله حى الولاء لا حمل التسح فقول حى نسب النسب لا سطر حى الولاء لا ماى بينهما نسب
 النسب من السر بل المدعى ونسب الولاء للسر بل الآخر وصار نصف الآخر بهام ولله ونسبه امدر على
 حالها للسر بل دن قبل الاستلاد لا سحر ا ردها قول بالبحر به فاحوال ما ذكرناى كتاب المقى انه سحر فى حبه

سدان حسه كالا عن الاله بكامل في بعض المواضع لو حود سبب الكامل على انما قول الاستدلال صحر
 بها حمل نقل الملك فيه فاما لا جعل فهو محذور وهما لا يحمل لما ذكره نعم المدي نصف العمر لسر كة ونصف
 فمه او ولد مديرا لا يصح نصف فمه الام اما وحب نصف العمر فلا نه افر باوط في ملك العرلا قرار بوط
 مديره مسر كة سبها وانه حرام الا ان الحد لا يحل للسبه لان نصف الحار به ملكه فحب العمر ونعم نصف فمه
 او ولد مديرا لا يدعو اليه على سر كة ملكه الباب طاهر الا به حصل في حبل هو ملكها فاذا ادنا فمدا لطف
 على سر كة ملكه الباب من حسب الظاهر باخر احه من ان يكون مستغناه مفعلة الكسب والخدمه فمضمين
 نصف فمه مديرا لا نه لطف على سر كة نصف المديرولا نعم نصف فمه الحار به لان نصف السر بل قد يني
 على ملكه لم يصح الحار به كذا ام ولد له لان استدلال نصف سر كة لعدم ملك نصبه ونصبه لا يحمل اعمال
 لكونه مديرا بخلاف الاله الله سر بل يولد فذعام احدهما انه سبب النسب ونعم نصف عمر
 الحار به لسر كة ونصف الحار به كذا ام ولد له ولا نعم من فمه الولد سبب لان هالك نصف السر بل يحمل النبل
 فامكن القول بان نصبه بدل ضرور صحة الاستدلال واعلم بسند الى وب العلوي فتن ان الولد حذب على ملكه
 فلا يكون مصعونا عليه وهما نصيب السر بل لا يحمل النبل فنصير الاستدلال على نصيب المديعي وسر دال ولد
 النصفان لا مراد سبب وحب النصفان فان ماب المديعي اولاعق نصبه نعم سبب لان نصبه ام ولد له فلا سبب في
 نصبه ولا نصيب السر بل السابك سبب لوصول النصف من عرصه وهو الموب وسبب في نصبه الا تحرق في قولهم
 جمعا لان نصبه مديرا فان ماب الآخر قول ان باحد السبا عن كذا ان حرج من بلب ماله وثلث لسبانه عبا
 في ماب قول اني حسه وعلى ماب فوطها لا سطل ما على ان الاساق صحر اعند وعندهما لا تحرقا وودد كرا
 حه البسا فما تقدم وان ماب الذي لم يدع اولاعق نصبه من اللب لان نصبه مديرا لا سبب في نصبه الا حرج
 في قول اني حسه لان سببه ام ولد له وروى ام الولد لسبب موقوف عد وفي وطها سبب لان ربه موقوف فان لم يمس واحد
 منهما حتى ولد ولدا آخر فاعا فهو صام لنصف العمر لانه افر بوطه مدير مس كة سبها واهما ماب نصيب كل
 الحار به لان نصيب كل واحد منهما ام ولد واما الولد اذا اعق نصبا عن كذا ولا سببانه عليها وان حاب بولد
 وا عاه جمعا معا سبب سببه منهما جمعا وباب الحار به ام ولد لهما جمعا وبطل الدبر الى حلف هو حرج وهو
 الاستدلال على الاستدلال مقدم من جميع المثل فكان حرجا لهما من الدبر وحكم النصفان في الفس ما هو الحكم في
 الحار به بالنسبه وسند كذا في كتاب الاستدلال ان سبب الله تعالى ولود رعد ثم كانه حارب الكناه لما كرا فان
 اي الكناه قبل موب المولى عن لو حود سبب الكناه وهو اذا بدل الكناه ان لم يولد حتى ماب
 اولى عن النصفان كان حرج كله من بلب مال المولى لو حود سبب الكناه سبب الدبر وهو موب المولى وحرج
 المديعي من بلب ماله لا سببانه عليه لان عن المديرو صه والوصيه في اللب نافده ودا حرج كله من اللب عن كله من
 سببانه وان لم يكن له مال آخر سوا فله الخيار ان سبب سبب في جميع الكناه وان سبب في بلب فمه فان
 احوار الكناه سبب على الحجوم وان احوار السببانه في بلب فمه سبب خلا وهذا قول اني حسه وقال ابو يوسف
 سبب في الاقل من جميع الكناه ومن بلب النعمه وقال محمد سبب في الاقل من بلب الكناه ومن بلب النعمه والخلاف
 في هذا المسأله مع في فصل احده على الحار والناي في المندار والخلاف في الحار من اني حسه وصاحبه وفي
 المندار من اني حسه رأى يوسف وبن حمد اما فصل الحار والخلاف فمه سبب على ان النصف سحر اعند اني حسه
 وعندهما لا صحر او وجه البسا على هذا الاصل ان النصف لم كان مديرا عند لم يصح عوب المولى الا للب العبد
 وبني النصف مديرا وقد توجه الى النصف النصف من حيث احدهما الكناه باذا بدل منه حل والناسه المدير
 سببانه بلب النعمه مديرا فخير ان ساء مال الى هذا وان ساء مال الى ذلك ولما لم يكن النصف مديرا عندهما ودا سبب

منه ثوب قدس كنه وقيل - حصل في بدل الكعبة فيه اللذان جماعة لا وعه احد ان لا يدعه
 وان سبه واحد من اهل الجاهلية في احد له به عذر الاقل في حقه ولا ان ارجح سبه
 احد ان له واحد من الكعبة من اهل الجاهلية في احد له به عذر الاقل في حقه ولا ان ارجح سبه
 بدل الكعبة كنه في كل اربعة لان احد قد سبه حمله في كل سبي كذا وقد سبوا في سبه
 عنه ما كان سبه وهو لم يبدل في سبه ولا لم يبدل في سبه ولا في سبه ولا في سبه ولا في سبه
 انك به هذا من سبه حمله في سبه بدل الكعبة في سبه في سبه في الاول من سبه في سبه
 ومن سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 ما كان هذا كنه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 قد جعل المثل ما له لا يصح انما له وهو ان سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 ما يصح انما له وهو ان سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 وكذا اذا جمع من سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 من سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 واما بدل كنه ما له سبه فلم يستطع البدل في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 ربه فلم يبدل في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 المقدارها حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 ربه فكان جمع البدل ما له حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 الفقه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 سلم عرو حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه

وسلم عرو حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 رجع الى حال حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 لاحكم في حال حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 سلمه وعلى فها سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 ما روى عن سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 الشروط من دخول المداور وكذا ربه ذلك كالشدة الصدر لان حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 اذا اوصى بغير سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 انه لم يبدل في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 عذابه الا بتباري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 عن عمر وسنان وروى ما ربه عذابه من سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 وهو قول حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 من عمر وسنان وروى ما ربه عذابه من سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه
 واد حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه حمله في سبه

الحد به ضرورة الاجتماع ودلالة عرض المذنب اما ضرورة الاجتماع فهي ان الحرمة نسبت بعد الموت والاجتماع
 الحر لا بد من نسب ولا نسب ههنا سوى الكلام السابق فلا حلو اما ان جعل بعد الفتح اما ان جعل سنا
 بعد شرط ولا تبدل الى الحاقى لانه ليس من اصل ما سار النسب فمن ان يكون سنا بعد وجوده فكان التكريم
 السابق ساقى الحال لسبب الحر به بعد الموت وليس ساقى سبب حر به للمذنب الا بعد وجوده مع حوار السبع
 لان السبع انما يظن النسب ادلا نسب الحر به بعد الموت بعد السبع واما دلاله العرض فهو ان عرض المذنب من المذنب
 ان سلم الحر به للمذنب بعد الموت اما بعد ما الى الله سر وحل بالاساق لا ساقى رصه من النار كما طر به الحدب اما
 حد المذنبه المذنبه مع سنا ما معه على ملكه في حياهه فاحده النار لا طر في لحصل العرض في الاجتماع ابد به سنا
 في الحال لسبب الحر به بعد الموت ادلو نسب الحر به في الحال لثبات عرضه في الاجتماع ولو ان بعد سنا اساليب
 عرضه في القى حوار ان بعد له عصب او عه ذلك فكان اعداد سنا في الحال را بحر الحر به الى ما بعد الموت
 طر احراز العرض من قبل ذلك بدلالة الحال بعد الكلام به اد الكلام بعد دلاله العرض فان قبل هذا
 مناص لا يصلحكم لان السد ير على القى بالشرط ومن اصل ان العلمات لنسب اسما بالتحال واما تصير اسما
 بعد وجود شرطها وعلى هذا قسم على الظائق والناق بالمثاب وسنه وهما بعلم المذنب سنا لسبب الحر به بالتحال
 وهذا ما قصه في الاصل السابق في الاصل دليل فساد الرع والحواب ان هذا اصلا فاما كى اسما سنا بعد
 وجود الشرط وفيما ورد اليكم جعله سنا في الحال وفي العلق سنا بالشرط واما كى اسما سنا بعد وجود
 الشرط رهبالا كى لما ساقى كذا في اعلى سنا بالشرط ارا الحكم كونه سنا بعد الشرط وهما سنا اذ كونه
 سنا في الحال فلما قص سنا بالتحال لسبب الحر به الى الحاقى واما حد سنا فحصل ان ذلك كان بدرا
 بعد اوقوله ناع حكاه فعل في مومله وحمل ان يكون معنى قوله ناع اي آخر اد الا حار سنى معاطه اهل
 المذنبه وهكدار وى حد سنا ان الذى صلى الله عليه وسلم ناع حده مذر ولم سعه وحمل انه كان ذلك
 في اسدا الاسلام حين كان مع الحر مسروعا على ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعرج حلا بد به ناله
 سنى بمصاره مسوحا نسخ سبب الحر لسبب الحر من المذنب اخاف القى بالتحال في باب الخرمات واما المذنب
 المذنبه لانه لا يمكن ان يجعل الكلام سنا بالتحال لان الامر به من ان يوب من ذلك المصروف في ذلك السفر او
 لا فكذلك الشرط حصل الوجود والعدم فلم يكن اسما به سنا كالملقى سنا بالشرط وكذا الملقى القى
 ناع بحمل او حو والعدم دل انه ليس عرضه من هذا الكلام الترف الى الله عز وجل سنا بالشرط والعقد ولا قصا
 حتى احده اعد له ادلو كان ذلك عه له سنا كاس لاجاله واد قوله ان المذنب معنى الوصيه مع لكى
 هد وصيه لا ربه لسوما في حين امر لا ربه وهوا من فلا يحصل السج ولهذا لا يحصل الرجوع بخلاف الوصيه
 بالاعاقى قبل هذا انشكل بالذنب المذنب فانه معنى معنى الوصيه الرمه ومع هذا محور سنا قبل معنى الوصيه
 لخاله دلدردمونه على باب الصبه فلا يصير المذنب معنى الوصيه سنا بالشرط وهما باحلافه وان سنا
 الحر به للمذنب المطلق في الحال فكل مصروف فيه سنا حذا الحق لا محور ولا سنا له محور ولى حذا حرج المسائل
 لا محور سنا سنا واتصدق ارضاه لا بد سنى لحال الرمه سنا حذا الحر به ولا محور ره لانه لا ربه
 والارها من باب ان سنا سنا بعد ما فكان باب علقا سنا كى ومحور حده لا لاله لا نطل هذا
 احلى لا سنا سنى في المعنى ما علق لاقى القى والساق على ملك المذنب وقدر ونا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما ع حده المذنب وى سنا ربه وسنا حده المذنب سنا معناه وهو معنى الا حاره حو والاسخدام وكذا
 اوطر الاسماع فى الامه لا سنا سنا سنا ربه ومحال ان لا سنا سنا سنا وعنى عند ان سنا عمر
 انه سنا سنا ولان الاستلاد أكد سنا ربه لانه يوجب الح من جميع المذنب واسد من التلب

من الاستدلال مع من الاحار والاستخدام ولا مع من الاستطاع راط راجع في الامه وتندبر في
 والاحار والمهر والمهر والكس والعلة للمولى لا يهاذل للمنافع الكه والارسل لا يهاذل حره على
 ملكه ولا يملك الله وهو لان ربه لا يحمل البيع لما يدو فعلى كسوفه في ربه ما اعلم ما يملك وحاجته
 على المولى هو الاقل من قيمته ومن ارسل احبانه رايه على المولى اكد من قيمه واحد راي كبر احبائه
 لما ذكر في كتاب احبائه ان ما الله تعالى ويجوز ان يملكه الله تعالى حقه المحرم به محظور لا البيع من ابيع
 ويجوز لما فيه من مصلحه من رضى الله تعالى هذا المتصور من الخيال ان مع من اصابه الله رضى الله تعالى حقه
 المذموم ويجوز مكاتبه لانه يرد بحمل الحر به الله تعالى المولى عليه تلك كمال مكاتبه ام الولد روى الله تعالى من عبيد
 سداها في اهلها مع السجانه رضى الله تعالى عليهم على ذلك وهو روى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه انه قال روى الله تعالى
 من رضى الله تعالى عنه من رضى الله تعالى عنه روى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 الله تعالى سداها من ماله بعد الله تعالى مذكر كان ذلك حقه من اسحقه بكره عليه احد منهم فذكر اح وهو
 قول سرح ومه روى وساء وطاوس وعطاء وسعد رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 خلاف ذلك واعلم ان بعض اصحاب السلف لم يصدقوا في حقه ولا في حق اخر به سرح الى
 الولد كونه ام الولد روى الله تعالى عنه فهو من رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 الحر به يملك ناسا في الاوقاف والاولاد حتى سرح الى الولد وله احبائه الى والدي في رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 قبل الله تعالى فهو رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 المذموم تدعى سرحا عند ميراث الولد للمولى ذكره في رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 والله تعالى المذموم لان فيما اتى الله تعالى ولو كان مكاتب الله تعالى رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 وقول قوله لانه اذا كان في هذا كان اسحقا سداها الحر اكان في هذا كان اسحقا سداها الحر اكان في هذا كان اسحقا سداها الحر
 في هذا المولى فكذلك اولدها فكان اسحقا سداها على كل حال رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 فامم مذكر وان اسحقه مذكر فولى رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 مذكر بالسرط ولم يوجب السرط في حق الولد والمفضل فلا سرح الى الله تعالى الام رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 رضى الله تعالى عنه الى ما بعد مذكر رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 وسوى في المذموم والمطلوب والمطلوب في حق المذموم وسوى في حق المذموم وسوى في حق المذموم وسوى في حق المذموم
 بسعة هذا وحده ذلك مذكر وحده اسرحه في المملوق وسوا كان المذموم حسب او كما ارد فان اردت لولي في
 الاسلام راحا الله تعالى في دار الحرب لان الرضى مع الخلق دار الحرب يحرق المولى رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 وكذا المسام اذا اسحقه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 الاسحق في او حذر والملك على امواله كالحكماء في المملوق وكذا اوله الله تعالى رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 في حق الحر به فكذلك حقه الحر به سوى في المملوق والمطلوب في حق المذموم وسوى في حق المذموم وسوى في حق المذموم
 حسب من يملك مال المولى وهذا قول الله تعالى رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 والخس وان سرح رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 قول ابراهيم الحنفي وحماد حمله كالأردن ولما امار وما عي سول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 ولا نهى وهو حر من اسبقه لان التدبير وصيه والوصيه من يملك المال كالأردن رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 في الرضى او في الصحة لانه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه

المسدي حق البيع والله فعمل بموهمه في حق الاعمار من التلب ولا معنى الوصيه بوحدى السو عن وانه مسمى
اعمار من التلب وبعير التلب يوم وبالمولى لان في الوصيه ما هكذا بعير واذا كان اعمار عنه من تلب المال
فان كان كله يخرج من تلب مال للمولى فان كان له مال آخر سوا معنى كله ولا سيما عليه وان لم يكن له مال آخر
عنه على نفسه ويسمى في التلب للورثه هذا اذا لم يكن على المولى دين فان كان عليه دين يسمى في جميع قسمه في
قضا بون المولى لان الدين مدمم على الوصيه ومما ان ولا المدير للمدير لا به التبع وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم الولا لى اسى ولا نسل هذا الولا عن المديروا عن المدير من حيث يدكر من اسى ح ب تولد وما
احد منهما ب نفسه وبه وعن غيره وعزم يثبت سر مكم من الولد والولا بينهما لان حق الحر به نائب في الحال عدا
وايه بيب حق الولا وهو لا يحمل القسح وكذا المدير من سر مكن اعنه احدهما وهو موسر قصص عن القضا
ولم يعبر الولا عن السر كى في قول انى حقه لماد كراوا مدم وعلى قول ان يوسف ومحمد اذا اعقب احدهما
بسيه عن جميعه والولا بينهما

فصل في ايمان ما يطر به اندر فالتدبير به الاعاى الباب وهو الاقرار والتبلا به ايات
حق الحر به في الحال فمير الحق بالجميعه وهو ايات حقيقه الحر به بعد الموت فمير بالايات في الحال وداظهر واحد
هذه فكذلك اذا ادعى هذا فصول اذا ادعى المخلو له اندر واستكر المولى فاقام الله قلبه فيه لاحلاف وان
يؤدع واستكر المولى لا هبل الله على الدين من غير دعوى المسدي قول انى حقه وعندهما نسل واضح
على عوماد كراوا الاعاى الباب الا ان السها على حق الامه نسل من غير دعوى والاجماع والسهاد على يد
الامه على الاحلاف لان يد مرامه لا يوجب عزم السرح فلم يكن السهاد فانه على حق الله تعالى ولو شهدا انه
در احد عده نعره في السحه فالسهاد ماطلى بول انى حقه لان المدعى يحول وعندهما نسل ولو شهدا ان
ذلك كان في المرض نسل عده اسحبا والناس ان لا مل ردد كراوجه الناس والاستحسان في كتاب
الناس ولو شهدا انه قال هذا حر وهذا مدير فمدمون فمدمومين فمدمومين فمدمومين فمدمومين فمدمومين فمدمومين
وسندا انه قال هذا حر فمدمون لان هذا كاجماع مديروا وسنان فمدمومين من تلبه لا له ما قال هذا حر بعد
موى فمدمومين فمدمومين لان هذا مدمومين عن الاول ويدار له الثاني ورجوعه لا يصح ويدار كصحح كما اذا
هل لا حدى امره هبل طالى لا لى عده ولو شهدا انه قال هذا حر الله لا بل هذا مدمومين حارب الله اده لهما لانه
أعق الاول مرجع نذار له الثاني ورجوع لا يصح وسبح السدارك فصار الاول حر والثاني مدير ولو شهد
احدهما انه بر وسهد الآخر انه اعنه الله والسداد ماطل لان كل واحد منهما مدير فمدمومين فمدمومين فمدمومين
مما اللطف ولا نسل فمدمومين فمدمومين فمدمومين فمدمومين فمدمومين فمدمومين فمدمومين فمدمومين
سلى كل واحد منهما الاساهد واحد وكذلك لو شهدا اندر واحدا في مرطه لا ماسهد اعلى سنين محلس كما
في الاعاى الباب وانه عزم وحل اعلم وهو الموى

في كتاب الاستدلال

النكلا في هذا الكتاب مواضع في تلب الاستدلاله عرفا وفي تلب سرطه وفي تلب صفه وفي تلب حكه
وفي بيان ما يطر به امانه لعه فلا استدلال في اللغه موطن الولد كالاتهاب والاستباس انه طلب الله
والاس وفي العرف هو نصبه الخار به ام ولد حال فلان اسولن حارسه ان صبرها ام ولد وعلى هذا قلنا انه يسوى
في تلبه وره الخار به ام ولد الولد الحى والتلب لان التلب ولده دليل انا معلق به احكام الاولاده حتى يسمى به العده
تبه المرأة به عسا وكذا لو اسقطت سبطا فداستبان حلقه او بعض حلقه وافر به فهو له الولد الحى الكامل

وهو حي الحر من غير الملك كما سجد راتب الخدمه في غير فأحر الحكم الى وقت الملك رعد السامي لا سرام ولد
 له جعفر ابراهيم النجفي لان النسب عند علو الولد حرا على الاطلاق لم يوجد لان الولد من في حق مولد
 وادام ملك ولد ابدى اسود سقى عليه بالاجماع اما بعدا فلا ملك دار حرم منه فعلى واما عند فله
 ملك ولد انا من النسب منه سراجا وكذلك اذ ان النسب من غير ملك الحار به بوط نسبه من ملك كما في صدار ام
 ولده من ملك باعد بالوجود النسب رعد لا لعدم النسب ولو ملك الولد على ما قلنا ولورى بخار به فاسود لها
 مان من رتبها او حربها او قال هو امي من ردا رخور رصده وصدقه ولا فاولد من ملك كما في صرام ولد
 له عند انما بالبله وهو استحقاق والخاص ان يسرا ولده وهو قول رمر ما على ان النسب عند ثوب النسب
 من ثوبا وقد ثبت النسب جميعه بدليل انه لو ملك الولد سقى عليه فلا حلف من اعما ما والنسب عندا حنا بالدار به هو
 ثوب نسب الولد سراجا ولم يثبت

فصل في واما سر فله ما هو شرط ثوب النسب سراجا وهو العراس ولا فراس الا ملك الامن اوسبه او ابو بل
 الملك او ملكه السكاح اوسبه لا يصير الامه فراسا ملك اعم من الوط بل بالوط مع فريسه الدعوى عندا
 وهي من مسائل كتاب الدعوى ولا يثبت الاستلاد بدون الدعوى ونسوى في الاستلاد ملك السه والمدر
 لا نسواهما في باب النسب الا ان المدر اذا صار ام ولد بليل الدر لان امه الولد اذع لها الا ترى ان ام
 لا تسمى لعم ولا وارث والمدر تسمى ونسوى في باب النسب ملك كل الحار به ونسها وكد في
 الاستلاد حتى لو ان حار به راسا من ملكها حار ب تولد فادما احدهما يثبت نسبه منه وصار الحار به
 كما ام ولده السمان وهو يثبت نسبه الحار به ونسوى في هذا السمان النصار والاعشار وكرم نصف العمر
 لمر كذا ولا يسمي من نسبه الولد سراجا اما ثوب النسب في الحبر لوط في حل له منه ملك لان ذلك المدر من الملك
 اوجب ثوب النسب مدر والنسب لا تحرا وادما من نسبه من كذا ضرور عند اخرى رلان النسب
 من نسبه الملك فلان يثبت نسبه الملك ارلى واما في ور الحار به كذا ولده بالنصف فنه للنسب لان
 نصف الحار به تولد له والنسب الا حرا اما اعشار الاستلاد لا تحرا امكن ل الملك فادما في اخص
 يثبت الكل لمرور عدم اخرى واما اعشار ايه وخدم السكاح وهو النسب على كونه محررا في نفسه
 لان نسب الاستلاد هو ثوب النسب والنسب لا تحرا والحكم على وفق الصلحه في الاستلاد وفي نصه
 فيه للنسب ثم تكامل في الباقي نسب النسب راما اعشار نسب آخر اوجب الكامل على ما عرف في الخلاف
 لم لا يثبت الى الكامل بدون ملك نصيب سر كذا فيصير مملكا نصيب سر كذا ضرور محله الاستلاد في
 ذلك النصيب ولا يثبت الى ملك مال العمر من غير ذلك فملكه بالبدل وهو يثبت فيها واعما نسوى في هذا
 السمان حانه النصار والاعشار لانه ضمان ملك كصمان المسع واما حوب نصف العمر فلو حودا لا فراه منه بوط
 ملك له وانه حر ام لا ان الخدم مملكان نسبه لمصول الوطه في ملكه وملك سر كذا فلا يثبت وحوب العمر
 ولا يدخل العتري ضمان النعمه لان ضمان نسبه النعمه ضمان الحر وضمان الصنع ضمان الحر ولان منافع الصنع
 لها حكم الا حرا وضمان الحر لا يدخل في مسئله واما عند حوب نصف منه الولد فلا يملك نصيب سر كذا
 بالعلو السابق فصار الولد حار ما على ملكه فلا يكون مضمونا عليه ولان الولد في حال العلو ولا فله فلا يملك
 بالسيان لانه كان سر له الارصاف فله سر بالسيان ونسوى في ثوب النسب وضرور الحار به ام ولد ملك
 اذ ان وميل البد كالمكس اذا اسود لحار به من اكساده على ما ذكر في كتاب الدعوى ان سا الله تعالى
 ونسوى في دعوى النسب حانه الصلحه والمرص لان النسب من الخواص الاصله وكذلك اذا ادعاه احدهما
 اسمه الا حرو حرج النول منها معا فنه باطل ودعوى صاحبه اولي لان الدعوى استندت الى حاله معده وهي

العلوي والمصري في الحال فصارت الدعوى اسبق من الاعيان فكاتب اولي وان عا جمعا فهو اسما والخار به
 ام ولد لها محرم لها يوما ولد له يوما لا يصح احدهما من هذه الام لساحه ساو نصف كل واحد منهما
 نصف العرف يكون فصا اما سوب النسب منها قد حسا وعدا اسامي من احدهما وسمن قول النافه
 وهي من مسائل كتاب الدعوى وامامه ور حيث كل واحد منهما من الخار به ام ولد فتسوي نسب له حاشه
 فصا كما به اقر بالدعوى واعمالا يصح احدهما للآخر ساسا من هذه الام لان نصف كل واحد منهما ينتقل الى
 سركه واعمالا من كل واحد منهما لصاحبه نصف العرف لو حو دسه رسوب النصف وهو الاول او بالوطر وما
 الله هذه احدهما فصا للآخر لعدم النافذ في الاستيفاء كذلك لو كاتب الخار به من له او ار الله او حاشه
 ودعوى جميعا فاصب سبه منهم ونصفه اخار به ام ولد فله في قول ابي حنبله وعداى يوسف لانت النسب
 اكتم من ابني وعددهم من اكتم من لانه يولد كالحق في كتاب الدعوى ان سا الله تعالى وان كاتب الانسا
 محله فان كان لاحد من البنين والآخر الزرع والآخر اللب ولا حرماني نسب سبه منهم نصيب نصف كل
 كل واحد منهم من الخار به ام ولد له لا يندى الى نصيب صاحبه حتى يكون الخدمه والكسب والعا منهم على قدر
 انصافهم لان كل واحد منهم نسب الاستلزامه في نصيبه فارحور ان نسب هذه الاستلزامه ولو كاتب الامه
 الاب والاس حاشه بولدها دعوا جميعا او كاتب من حر وعدها دعوا او من حر ومكاتب او من مكاتب وسداو
 من مسلم ودي او من كسبي وخوسي او من عدم مسلم او مكاتب مسلم ومن حر كافر او من دي رمر بن حنبله يذكرو
 في كتاب الدعوى هذا ان كان العلوي في ملك المدعى ومن لم يكن بان اسه فاهو في حامل حاشه بولدها احدهما
 او كافرهما من مسائل الدعوى يذكرو هاهنا ان سا الله تعالى وكذا اذا ولد الخار به النسبه كمن اسس ولدس
 فادعى كل واحد هما ولدا له ما في بن او نطفه والدعوى ان حرهما او نطفه النصف وكذا اذا ولد خاره
 لاسان بلانه اولاده مني احدهم رهم ولدا في نطفه واحدا في نطفه محله وا على المولى احدهم نسبه او نسبه
 حكم هذا الخلفه في كتاب الدعوى وكذا دعوى الاب نسب ولد خاره به اسه مع فروعه ودعوى اللط مع فصولها
 يذكرو هاهنا ان سا الله تعالى امه من رجل اخر احدهما اها ام ولد لصاحبه وا كذا لصاحبه قال ابو حنبله سطل
 حتى الساعه في ربهما موسى اكان السوء عليه او معسر او خدم المسبوعه رماو رفع عنها يوما فان مات المسبوعه
 سبب لو ربه وكاتب في حال السعاه كلكسه فان ادب نصيب كان نصيب لاهل المسبوعه والنصف للاب
 المال وهو قول ابى يوسف الآخر وهل حدسعي الساعه في نصيب فقها للمسبوعه هذا ادب هي حر
 لاسنيل لاحد عليها وجهه قوله ان المتر فادس على سر نكه ملكه باقرار لانه لما لم يسدده السر لى السلب اقراره على
 نسبه من اسرى عدا ام اقرار الناح كان قد اعطى وانكر الناح انه سلب اقراره عليه ويحمل معناه كذاها او ا
 السلب اقراره على نفسه صار معرنا الاستلزامه في نصيبه ومضى بنى نصيبه بنى في نصيب صاحبه لانه لم يحد
 فدا سدن نصيب صاحبه لكن لاسنيل الى نسبه لان سر نكه قد كذب في اقرار فكان لسر نكه السعاه كما هو
 اعنى المتر نصيبه وهو معسر وا اسعق في نصيبه وعنى نصيبه بنى الكل لعدم بحرن السر عند ولهما ان المتر
 بهذا الاقرار بدعى الضمان على المكر نسب ملك اخاره لان الاستلزامه لا تحراما يحمل اسل والمالك ويحب
 الضمان سبه على السر لى في حاله النصار والاعسار ودعوى الضمان محبوا الامه عن السعاه فظل حقه في
 ربهما بنى حق المكر في نسبه كما كان ولا ان المتر لا حلو اما ان كان صادقا في الاقرار واما ان كان قد كان
 كان صادقا كاتب الخار به كليها ام ولد لصاحبه فسلم له كمال الاستخدام وان كان كذا كاتب الخار به سبهما على
 ما كاتب ول الاقرار فصف الخدمه تاسه للمكر سمن واعبار هذا المعنى بوجه ان لاسعاه سلبها انصافا فانظر
 قد اسعق حتى سبه عن الخدمه لرعه ان كل الخدمه لسر نكه الا ان سر نكه لم ارد عليه فظلت خدمه البور مع

هذا الخبر بمعدن لان اسما هذا امرها أ ولد وحسن ما امر كان له ملك فيها اسما هذا امرها في حبه واما
 السبب في ذلك هو ان في نصف قصبها رسة لان في ريم اسماها سبب وحب صاحبها ريمهاها ولد صاحب
 والامه الميركة اسس اذا امر احد هما على سر كنه الصق كل ليلتها اسماها وان كدبه صاحبها في الافرار
 كذلك هب ونصف الولاء للسبب على لهما عبي على ملكه وحب النصف الآخر لان الميرافره السبب
 سله واسمها على ردة هذا امرها ووزن في هذا النصف مسجون معلوم يكون ليلتها وحب ب ولد
 احد هب هو اسر السرب وانكر السرب فالحجاب الام كذلك واما الولد عبي وسمي في نصف قصبه السبب
 سله لان السرب الميرافره حر به الولد من حبه سر كنه احد السرب كنه اسس على الآخر الميرافره انكر الآخر
 سمي احد السرب ردة وفي سلسلا لاسمي للسبب لانه امره حر الاصل رانه لاسما على وسمه هذا السبب
 مارون سر عي أي يوسف في حبه سر كنه ادعي احد هب اسر كنه درها وانكر السرب وانا حبه قال
 اسماها الخمار اسما ردة وسمها واما الآخر نومانا اسما ولم يدر حبه وسمها والآخر نومانا اسما
 اسماها في نصف قصبها سله وسمها الآخر نومانا اسما في نصف سبب الآخر وكان قول اي
 يوسف في ذلك انها كام الولد لم يرجع وقال يوسف كمال ابو حقه الا في سبب الدية وقال خديسي الساعه وحب
 دل حبه على نحو ما كرمي الاسير وهو ان السرب لم يدر في افرار اسماها سله افرار سبب الدية
 بصبه وانه بعدى الى نصف الميرك لعدم عري البدن بعد فداها نصف الميرك وبعد احاب الصبان عليه
 انكر كدبه انا فسعي الخمار به كمالوا اسما الدية في بصبه ومن اصل اي حبه ان الدية بحر ولا يسير
 بصبه افرار نالده على صاحبها مدرا كمالوا احد السرب كنه بصبه انه سمي نصف الآخر على حبه وله السبب
 الاسما والد على حبه الا ان هب لواحار السبب سبب اسماها و كمالوا لانه ملك جميع منافعها ولا
 هب ان اسس على الدية مدرا حبه في الدية عبي بصبه سمي للميرك بصبه لانه فداها بصبه وبعد بصبه
 امير فكان لانه سس على وأو يوسف وافق انا حبه الا انه مول ان الدية صخرافو مدعوى الدية على سر كنه
 بصبه اسماها سله موسرا كان او مفسر فكان به بالرمه عن الساعه فلم يولده حق الاسما ولا حق الاسما
 فوقف هبته واسم وحل اعلم وروى ان سبب عبي اي يوسف انه اذا سبب كل احد هبما نالده على صاحبها
 او سبب كل واحد هبما على صاحبها لا سبب لانه لا سبب لواحد هبما على صاحبها ولا على الامه موسر س كمالا
 هب س لان كل واحد هبما مدعى حق الميرك من حبه والا لانه من الساعه وديعي اسماها على سر كنه وهذا
 دل اي حبه راي يوسف فاما حبه وافي انا حبه في هذا البصل لان كل واحد من السرب كنه هب انا الامه
 من اسماها وادعي السبب على سر كنه روى المولى عن اي يوسف عبي سر كنه دل احد هب لانه حبه
 اي واصل او اسر راي فقال الآخر صدف هو اسر الميرافره دون المصدق كذلك قال محمد في الرما ابى
 صي لا ملى في بدر حله فان احد هب الميرافره هو اسر راي ردة صاحبها راي كنه كذلك لانه قال هو اسر
 فكل قال ليلتها سبب لانه لو حله الافرار منه بالسبب ما كنه ولا يحمل اسوب من غير ذلك دل حبه وقال
 هذا اسر وسبب لم يصبه صاحبها حتى قال هو اسر ملى فهو موقوف وانا صاحبها هو اسر في ذلك فهو كمال
 لانه افره السبب اسما وسبب فداها سبب افرار ردة على اسر مدعي قوله بعد ذلك هو اسر حتى اسأل
 الافرار في سبب ودا واحد المصدق من الميرك سبب السبب منه قال فان قال الميرك لاس ما سمي ولكه اسر او قال
 اسر ما سمي ولم اسر او قال لاس ما سمي وسبب فليس بان لواحد هب ما سمي قول اي حبه وول حبه سبب
 فداها الميرك وان كدبه في اس الميرك راي عا حله فم هب افر بعدا اسر لان وكدبه الميرك وادعا المولى انه لم
 يصب عبي وانا حبه وروى في سبب حبه فداها كدبه الميرك فداها ليلتها افرار كنه الافرار الميرك

وا اطل اقرار التحق بالعدم حران مدسه لسه لا وحده انه لم افر بالسليم فدر عاده ما ساس
 منه فكذبته من سوب السب منه حله لا في حواله لى لى سب السب منه حله نا عى لدا هو
 ما ب السب من العرق حله ولا سمع دوا ولودل سوانى وانل سوب من اسى لا لما لى حوى قنقه قد ورد
 سب سبه وقرار بعد ذلك حوله وامل لم تصح لى خدود كان هذا اعلا من ورجع الى سب سبه لانه
 كان يافلا كان في مدسه وادخل دعوى السب سبه من غير صده ول وان السب سبه منه ولدته من مكما
 فالحواب كاللا فى السب سب لى قول اى حله لا سب من المرفع سب سبه لى قول سب ول الامه
 ام رتبلى سب سبه لان الاستلاد سب سب ومن هذا النوع ما ا سب سب سب سب سب سب
 فى ملكه ما لسه اسر سب
 وندسو عوى من مدعى الولد وندسو مدعى الام ما ظل لان مدعى الولد سب سبه وندسو الاستلاد والاستلاد
 الى رتب السب
 سب سب الولد سب سبه سب سبه من اخار به ام ولدته وبتل سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 دسوى فبالا حله ولا سمع هل بعض مدعى الولد سب سبه الا سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 احامع الكه ان هذا فاس قول اى حله وحق ايه سب الولد سب اى سب سب سب سب سب سب سب
 يوسف انه لاسى على مدعى الولد سب سبه الا ولا من اعرو لاسى لاسى على مدعى الا واد كذب مدعى الام
 سبه فله سب سبه الام سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 الا اقرارها حر الاصل فكن مكر احيانا لسه ولا سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 سب
 سب الولد من المدعى فندسار سبه من الحذر به ام ردفكدا سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 فيما يحمل السب
 الا سب
 واما قوله ان مدعى الا اقرارها حر الاصل فحواس من رجب احدى ما لسه لاسى كوا ا رتب السب سب
 مكدا سب
 الناصى لى على المدعى حله ان سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 لانه كذب سب كذا هذا والناس ان اقراره حر بارح سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 الصلوى فلم يصح اقراره فلم سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 الرجل امه حله لى سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 بالولد لسه اسبر اولاد كبر اولاد فلان سب الولد سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 ولده حلو كذا وندسو المولى ولده امه لا قف سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 عليه وه لان عرض المكاه من الكاه سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 حله بالولد كبر من سبه سبه فعله العبر لا سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 اسه سب
 سب
 الحذر به بالاستلاد سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
 حله بالملك لى سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب

اولد لا نصرا الحار نه أم ولدته وكاتب الحار نه وولدها ملوك وان صدقه كان الولد اس المولى ر عليه فصد به ر ولدود ك
 محمد الزما ب ولم يخل حلاله وكذا كرى الدعا نى الا انه قال اسحق ذلك اذا كان الحسل فى ملك المكاتب
 وجد اسير الى ان الناصر ان لاقى الولد وان صدقه المكاتب هو روا عن اى يوسف وروى اس سماعى بوادر
 عن اى يوسف ان المولى يصدق بغير يصدق المكاتب وجه الناصر انه لما لم يخل ولا يصد به دى فكما مع
 النصد لان المكاتب لا يملك البحر برصد ولا يملك الصد ر الحار نه اسما وجه الزوا الاخرى لى يوسف
 ان من الرجل فى مال مكاتبه اقوى من حبه فى مال ولد فلما يملك الناصر حار نه الاس من غير يصدق فيها اولى
 وجه ظاهر الزوا نه ان حق المكاتب فى كسبه اقوى من حق المولى بدليل انه لا يملك العرق من يد فمكان المولى فى حق
 ملك التصرف فى مال المكاتب بطله الا حتى يفسد دعوه على يصدق المكاتب فان صدقه كان الولد اس المولى
 وسلطه فقه يوم ولد لانه سبه ولد المورور له ر الملكى الام من وجه دون رحه لان لك الذاب فى المكاتب للمولى
 وميل السرور للمكاتب كالمورور به سب الملكى الم ظاهر اوله مسحق حقه وولد المورور حرر بالتمهه قال حمد
 فى الزما ابا اس فى المكاتب امه حمله على مولاه ولدها واسى عدا صعه افاذا لم يخر دعوه به الا
 النصد فى كفى اسبلا الاولى الا ان هناك اذا صدقه سب النسب ونسب وهما ان صدقه المكاتب سب سبه ولا
 نص لان ملك الدعوى اسبلا فلنعدم العلوى فى الملك فكاتب دعوى حرر والمولى لا يملك حرر الارى انه لو
 اسبه لا يصح الا ان النسب سب ونسب من ضرور سب النسب سب العلوى الارى ان من ادعى ولده امه احسب
 فصدقه مولاه سب النسب ولا نص فى الحال كذاها

مر فصل فى امانه صفة الاسبلا دى الاسبلا دى سحر اعدا يوسف وحمد كالدبر وعدا حقه هو
 مخرى الا انه قد سب كل عدو وجود سب السكالى وسرطه وهو امكان كالى وفى انه لا سحر اعدا ايضا
 لكن وعمل فى الملك نه رافيا لا يحمل فهو مخرى عدو وبان هذا ماد كراما بدم فى الامه الفه بن اس
 حاب بولده عا احدهما ان كليهما صارت أم ولد له وان ادعا جميعا صارت أم ولد لهما جميعا ثم ام الولد الخالصه ا
 أعق المولى بصفها عسى كلها بالاجماع ركدا اذا كاتب بن اس فاسق احدهما سبه سب جميعا لا خلاف لكن
 عدوها لدم عرى الا عاى رعه لدم القنادى حكا الاسبلا دى الباى لا ناعاه كفى الطلاق والمبرع
 انصار على ما ساقى كتاب انما ولا ضمان على السرطه موق ولا سعه علمباى قول اى حقه ساقى المسبلا
 ن صعبا والفرد المندرو وام الولد فى هذا الحكم ان ساقى اسه بن ولو كاتب مدر صار يصب المدعى ام ولده
 ويصب الآخر بوم راعلى حاله وان كاتب مكسبه بن اس صار يصب المدعى ام ولد عداى حقه وسق
 اسكناه وعدهما صبرا الكل ام ولد للمدعى وسب السكاه فى النصف وهى من مسائل كتاب المكاتب

مر فصل فى امانه حكم الاسبلا دى دعوان ايضا كحكم كنده احدهما سبلى بحال حيا المسوا والنباى سبلى ساعد
 مده اما الاول فماد كراما الدبر وهو سبلى حق الحار نه سب سبه العلماء رل سبلى عاب المر سى ودارس
 سلى الا سبلى امام اصحاب الظاهر لا حكم فى الحال وعلى هذا سبلى حل من الاحكام ولا سبلى ر سبلى ام الولد عدا
 الدبر رعه هما مع واحتجا ماروى عن حارس سب سبه انه دل كاسع امهات الاولاد على عدى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا سبلى كد بدليل انه على لولها لا يخل الوط الا فى الملك ركدا يصب احار بار كراما
 دل انهما يملكو كد فحور نعم كسب الله ولما ماروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ام الولد لا سبلى
 ولا يصب وهى حر من جميع المال وهذا نص فى الباب و ر عن اس سبلى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه بن ام راعم عليه السلام استما ولدها فلما سبلى سب سبه الحار نه لخال اخر نه من كل رحه
 الا انه حردب الى ما بعد الموت الاجماع فلا اقل من انما سب سبه الحار نه او اخر نه من وجه وكل ذلك عديم

مع حوار السبع وروى السبع من السبع سبل من سبع امهات الاولاد قتال الناس مو' فان ازل من امر
مع امهات الاولاد عمر من احباب وليس كذلك لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم اول من احسن ولا يحفل
في التلب ولا يستمع من دس ومن السبع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر مع امهات الاولاد
وان لا يسمع في الدس ولا يحفل في التلب وكذا جمع الناس على انه لا يجوز بيع ام الولد فكان قول نصر واجتار
الخواهر بخلاف الاجماع فكن اطلا من مساحين ولعله اجماع الصحابة انهم لا يرون من سبل رضى الله عنه
انه سبل عن مع امهات الاولاد قال كان اى راي عمر لا يبيع من امهات معهن فقال لعبد المسلمين اى
مع اجماعه احب الى من رايه وحده وفي روا اخرى عن سبل رضى الله عنه اجمع ان و اى عمر من الناس من
أجابر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبل مع امهات الاولاد - واب هذا قال معي الدس قتال عبيد راي
وراي عمر في اجماعه احب الى من رايه اقره قول عبد في احب اليه اجماع من السبع
رضي الله عنهم قد اقبل رضى الله عنه فحتمل حاشي على انه كان لا يرون اسرار الاجماع ما لم يقره العرف منهم
من قال كانت المسئلة محسنة الصحابة رضى الله عنهم فكان على و حار رضى الله عنهم ان سبل مع ام الولد لكن
الناس احمد على انه لا يجوز والاجماع المأخوذ من اهل البيت عددا ما لم يعرف من اصولهم لان
الولد معي عند موت السبل والاجماع ولا سبل سوى الاستلاد السابق فعلم انه عند سبل لثوب الحر به
الموت وان مع حر السبع لا ينافي التدبير واما حد حار رضى الله عنه فحتمل انه اذا سبل الاخر لا ينافي
سباق له اهل المذمة لا ينافي مع في المذمة لكنهما لم يسمي مرعوب نسي مرعوب وحمل انه كان في اساءة
الاسلام حينما كان مع الحر مرعوب واما سبل في اساءة فلا يكون مخم مع الاحمال اما قوله اما لو كان لم يمسو له
لكن هذا لا ينع ايضا سبل الحر به من حر به اصلا واما وهذا اندركي للمع من حوار السبع كان
كتاب التدبير رسوا كان المسو له مسلما او كافرا مردا اراد ما رستما حارح الى دار ما ومعه اراد لا يجوز له
معها لهما مرد لان امه الولد مع ساب التدبير الكفر لا ينع سبل القسب ولما حل المستامن دار الاسير
فاما قد رضى بحكم الاسلام من حكا الاسلام ان لا يجوز مع ام الولد كذلك كل سب وحب سبل من حار
الحر به اساءة فلان الاستلاد لا يجوز قطبه والصدقة والوصة والرض لا حد الشرع بوجوب راي ملك المع
فوجب سبلان هذا الحق راي لا يوجب سبلان هذا الحق فيه حار كاحار والاستحدا والاستسعا والاستسفل
والاستماع واوط لا ينافي سب من المسئلة لاني المع والذم مع ثبوته لولا حار الكسب رايه العرف الله
للمولى لا ينافي المسئلة للمدافع على ملكه وكذلك المولى في الملاء العارضي وهو الله له راي في سب من الحرة
من عر حر به فكان ملك المع فاما واسا للمع مع سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
الارض له بدل حر سب ملكه وله ان روحها لان الروح ليس المسئلة لا ينافي رايه حار حتى سبها حار
لاحمال اما حار سب فكون الكسب وسدا وصية الروح وط سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
للسب فسمي ان سب من ذلك الاسماء لكن هذا الاسماء ليس بواجب بل هو مستحب كسبها لثبات
لرو رايه فو لولب لال من سب سب سب فسمي المولى الكسب فسمي لانه من ابر رايه في نظها ولثبات
السب سب وان ولولب لا كسب من سب سب فو لولب الروح لان الروح له فاس رايه لثبات سب سب سب سب سب
الله صلى الله عليه وسلم ولا فاس للمولى لزال فاسه الكسب فان ادع المولى وقد سدا اي لا سب سب
سب سب سب من سب رايه الروح فلا تصور سب فلا ينع سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب
مع سب سب وان لم سب سب سب كبا اهل الحد الذي وسو مروي النسخ العبر سب رايه ام الولد سب
سب المولى من عهده سب سب سب سب الا احرم سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب

الحرمة اور حيا حاب تولد لسه اسبهر من وفه الروح فلا من سبه الا لدنو واسقلا انه س
 سب ولد لها من المولى من عـ دعو عند عدم الحرمة الله والكاح لانها صارت فراسا سوب سب ردها
 والولد المولود على اسراس من سبه من عـ دعوه قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للراس خلافا لامة الله
 والمندر لا لا سب سب لدحا وان حصها المولى وطلب ولد حادون الدعو عند ما فلا سبهر فراسا دون
 لدنو ثم اعاس سب ولد الولد بدون الدعو دون ولد الفسره المندر لان الباهران ولد ام الولد من المولى
 لانه لا يخرج من الاعلاق التخرج لحوف فواب بالها وقد حصل ذلك منه والباهران لا يرسل عنها بل
 اعلمها فكان الولد منه من حسب الظاهر فلا مع الحاحه الى الذعر خلافا لامة والمندر فان هاله الظاهره لا تعلمها
 بل يرسل عنها بخررا عن ارف المالكه فلا تعلم انه منه الا بالدعو فلا سب النسب الا لدنو فهو اترق واه
 عرو وحل اسلم من صارت ام الولد عتره من المولى على السند بان وطه اس المولى او ابو او وطى المولى امها او
 بها حاب تولد لا كتر من سبه اسبهر من سب سب الولد الذي اسبه بعد الحر من عردعو لان الظاهره
 عليها بعد الحرمة فكان حرمة الوط كالى دلاله وان عى سب النسب لان الحرمة لا يرسل الملك ودر
 مد عى سبه حه حسر الكرى اصلا فقال اذا حرمت ام الولد عما نطع بكاح الحر يرسل فراسها من سب
 المسائل الى ذكره لا سب سب ولد لها من مولاها الا ان بدعه لان فراس الروحه اسوب من فراس ام الولد وهذا
 معنى قطع فراس الزوجه فلان سب فراس ام الولد اولى وكذلك اذا روجها حاب تولد لا كتر من سبه اسبهر لا بها
 سب فراس الروح فسجل ان سب فراسا لغير الاباء اذ عى منى عليه كما اقال لدنو وهو معروف بالنسب
 من العرو هذا اسى وان سب منى عليه عمالا نطع بكاح الحر لا يرسل فراسها من سب النسب والاحرام والصوم
 سب سب ولد هامة لا يخرج من راض لا يعر حكم الفراس وللمولى ان سب ولد ام الولد من عرمان امالى ولا به
 ملك العرل عنها بغير رضاها فا احرع على ذلك فقد احرع مالك فكان مصدقا واما الذى من عرمان فلان فراس ام
 ولد اصعب من فراس الحر وهذا اصل بد كرى كتاب الدعو عى ان الترس لاه فوى وصعب ووسط فالقوى
 فوفر اس النكاح حتى سب النسب منه من عردعو ولا سب الا باللعان والضعف فراس الامه حتى لا سب النسب
 منه من عردعوه الوسط فراس ام الولد حتى سب النسب منه من عردعو وسب من عرمان لانه يحمل الاتصال
 الروح فحمل الاتا بالنسب بخلاف فراس الروح مما سب بالنسب الى ادم فص به الناصى او لم تطاول المسده ما ا
 نصى الناصى به او تطاول المند فلا سب لانه ما كد نصبا الناصى ولا حمل الى بعد لك وكذا تطاول المند من
 سب ظهور الى ازار منه دلاله والنسب المندر فلا سب بالنسب ولم يندرا او حقه لتطاول المند سب درار او
 سب محمد فراه عند الناس از سب يوما وقد ذكرنا فى كتاب اللعان وولد ام الولد من عر مولاها حره الام بان
 ح ام ولد فولد ولد لسه اسبهر فصا عدم وفه الروح لان الولد سب الى ارق الحر به وند سب حتى
 الحر فى الام يسرى الى الولد فكان حكمه حكم الام فى جميع الاحكام وهذا اذا اسولد حار به فى ملكه دن كان
 اسولد هاقى لك عر سكا ح حتى سب سب ولد هامة من ملكها ولها ولد من روح آخر ما اسولد حام فارها
 ر حيا المولى من آخر حاب تولد من ملكها وما من الدهر وولدها صارت الحار به ام ولد عدا سخا ولا نصير
 ولد لها ولام ولد حتى يجوز سبه فى قول اخا ما دلله وقال فراد امك من رده بعد سوب سب ولد هامة ثم ولد
 مولده سب منه حكم الام وجه قوله ان الاستلاد وان كان فى ملك العرل كنه لم ملكها فقد صارت ام ولد
 عدا سخا واصا صارت ام ولد بالقوى المسال والولد حذب بعد ذلك ومحدث على وصف الام هامة ملكه سب
 فيه الحكم الذى سب فى الام ولما ان الاستلاد فى الام وهو امه الولد سرعا شتت وفه ملك الام والولد من سب
 ذلك ارف السرا به لا سب الولد المستصل ر نعلق الدس بكسها لا روهها الا سب السع لماد كرا ونسى

و دونهما لعمري ما لم يلا الـ عبد لاقى فيها من حياها على انقوى رها اقل من وسار من الارض ليس
 على المولى انه قد فهم ان كبر اعداء كلفه حواسه في نفسه من اسجد لسو - رها اخره راعى
 المولى نصيبا على كلفه وكذا انا كاسه كمن اسقى احد من اسبته على جميعه المذكور رها
 على انقى لاسه ما عليها اعداء حبه واعداء سب رها من كلفه من اسبته لـ كمن اسقى
 من على حبه فقه لمر ما لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 لا لا لا على المولى رها حور في لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 اعداء من على حبه من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 انما من به الاصاب لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 من رها اخره رها من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 اعداء من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 كاسه من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 فوهما ان ام الولد كمن اسقى من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 الاسير من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 على ان رها من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 للمولى ح لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 انما من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 ولده فوهما من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 لا لا لا على المولى رها حور في لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 في جميع الاحكام لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 في سبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 على حبل من لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 حبل من لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 ولوا في سبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 رها من لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 ما انما لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 فوهما كمن اسقى من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 حبل من لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 واجتمع ما انما لـ اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع
 وهذا لا يجوز لـ كمن اسقى من اسبته لـ حور رها من اسبته لـ كمن اسقى من جميعه ولا حبل لـ جمع

والاستدلال في الاستماع والاستخدام لا في الملك الا ان امه السراني اذا استلمت فكاتبها المولى
 لا حرج على البيع وقد خرج الخراف عن الكسبه واعاصمت فانه لان حبان النبل حبان الدم والنفس واهام مومه
 من هذا الخفيه واما كرمي الاملاء عن ان حبه فذلك حبان النبل لانه اذا لم يحفظها حتى هلك سبب حادث
 فديست اقبلها بخور كسبها كبحور واعامها فقه من محفل الصق الهوا ولا يسكل الكسبه على اصل ان
 حبه با معاصيه وروى ام الولد لافعه فلاحو ران يستحق المولى عليه عودا لان حبه المعاصيه لا ينفصل على كون
 انموص مالا اصله باصر عن كونه معصوا ككالي السكاح والخلع من ماب المولى قل ان يودي بدل الكسبه عن
 ولاسي عليها اما المعنى ولاها كتاب ام ولد وقد ماب مولاها واما المعنى فسرسي واولا الكسبه وقد طلب لان الحر به
 بوجوب الهام وحق الاستدلال الكسبه فاداب المعنى باحد هما بلل حكم الاخر وكذا بخور اعادها على
 مالا وسمي بها حتى اهلست عيب والمال من عليها لان الاساق على مال من باب محفل الحر به واما الذي يتعلق
 به بعد موت المولى مساعفها لان عيبها كان معلنا سر عمو المولى لما روى عكرمه عن ابن عباس رضي الله عنهما
 انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امارحل ولد اب امه فمعه هي معه عن درهمه وقد روى عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين ولد ام ابراهيم عليه السلام اعينها ولدها ومعلوم انه لا
 سبب فيه المعنى حال الحيا فلو لم يمت بعد الموت لم يخل الخدم لان سبب موت المعنى قد وجد وهو موت
 سبب الولد لم يعمل في حال الحيا فلو لم يعمل بعد الموت لم يخل السبب بسوى فيه الموت المحقق والحكي بالرد
 والحيي به دار الحرب لما ذكرنا كتاب الدرك وكذا الحر والمساكين اذا استبرئ حار به دار الاسلام
 استولدها ثم رجع الى دار الحرب فسرى الحر عيبا فاحار بها كرمي المندر وكذا المعنى ولدها الذي ليس
 من موله هاداسر - امه الولد الساعلي ما يبالا ان الولد منع الام في الرق والحر به ومساها المعنى من جميع المال ولا
 سبي للوارث رد للحر خلاف المندر لما روى ساعى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ام الولد لا يساع ولا يهب
 وهي حر من جميع المال وهذا يصور روى ساعى سعد بن المسيب انه قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى
 امها بالاولاد من غير النكاح ولا يضمن في النكاح وفي بعض الروايات ولا يضمن في النكاح ولا
 يضمن في من يضمنها امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى امها بالاولاد من غير النكاح ولا يضمن في من
 ولا يضمن سبب حر به ام الولد هو سبب الولد بالنسب لا بحامها السعانه كذا حر به الاستدلال ومساها
 ولا للمولى لان الاساق معه لها

فان فصل في راما ان ما عطر به الاستدلال وهو امر اراد المولى بها ان امر به في حال الصحه ان هذا الحار به قد
 ليس منه بحد صار ام ولد سواء كان معها ولد او لم يكن لان الارار في حال الصحه لا همه فيه فصيح سوا
 كان معها ولد او لم يكن ولهذا الواعى في الصحه مع من جميع المال ان كان الارار به في مرض مومه فان كان
 معها ولد صار ام ولد انما هو من جميع المال اذا اب المولى لان كون الولد معها دليل الاستدلال وكان
 انه ساعد له فصيح ارار ولان النسب من الخواص الاصله وبصرف المرض في مرض الموت فيما عالج الله
 حجه اصله فانه كسرا الطعام والكسو ويحود ذلك وان لم يكن معها ولد عيب من النكاح لا يضمن ارار في حق
 سار او ربه لم يحد ما سبي التهمه هو الولد وكذا اذا لم يكن معها ولد لا يحاح الى النسب فصر قوله هذا ام ولدى
 كونه هذا حر بعد موت المعنى بعد وبه من النكاح

في كتاب المكاتب

اكتلام في هذا الكتاب في راضع في سان حوا والمكاسبه وسان ركن المكاسبه وفي سان سرائل

الركي وفي سان مملكة المكاسب من انصرف والا لمكة وفي سان مملكة المولى من انصرف في المكاسب وما
لا لمكة وفي سان مملكة المكاسب وفي سان حكم المكاسب وفي سان ما يفتح به المكاسب اما الاول وليس
ان لا يجوز المكاسب لمساها من احباب الدن للمولى على عهد وليس محب للمولى على عهد س ر في
الاستحسان حار بالكاتب والسنة وجميع الامه اما المكاتب فوله عر وحل فكانوا هم ان علمهم فهم حرا
واحد درجات الامر الدن فكاتب المكاتب مسدوا لله تفصيلا عن اخوار وفوله عر وحل ان سلمهم فهم حرا
أي رعيه في اقامه القراض وفله لا امه المكاتب وفله عر ورى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال في قوله عر وحل حرا اي حرة ولا يرسلوه كالا على اناس وانما السنة ما روى محمد بن الحسن بن اسد
عن عمرو بن سعيد عن ابيه عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اساعد كوث على ماله او فسه
فاذاها كلها الاعراب او افي هو رعيه وقال صلى الله عليه وسلم المكاتب عندما في عله درهم وروى ان ساسه
رعيه الله عنها كاتبة ر ر مختصر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكرها وعله واجامه الامه وانه من ان قول
داود بن علي الاصبهاني ان المكاتب واحد قول مخالف للاجماع وان يعله بظاهر الامر لا يجمع لان الامم ليس
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من كون محالكم بعد موهم من بالورقهم من غير كبر فعمل ان ليس
المراد من هذا الامر الحبوب واما الخواب عن حقه القياس ان المولى لا يحب له على عهد دن فهذا على الاطلاق
مجموع واعاى سلم ذلك في العهد ان لا في المكاتب والمستسعى لان كسب الس ملك المولى وكسب المكاتب
والمستسعى ملكهما لاحق للمولى فيه فكان المولى كالا حتى عن كسب المكاتب فاما كسب الدن للمولى عليه
في فصل ك واما زكي المكاسب فهو الاحباب من المولى والعرب من المكاتب اما الاحباب فهو التظ الدال على
المكاتبه خوفون المولى لسد كاتل على كداسوا كفه حرف العلق فان قول على ان ان ادس الى فاس
حرا ولم يد كرهنا وسدنا ساقى لا يحق ان كى بدين حرف العلق وهو ان ول كاتل على كداعلى امل
ان ادس الى فاس حرا ما على ان معنى المعاوضة اصل في الكسبه ومعنى العلق فيها ما عدا ما والحق عهد
الاداس من حيث المعاوضة لامن حسب العلق بالسرط وعقد معنى العلق فما اصل ايضا والحق س من
حسب العلق فلا بد من حرف العلق ومفينا اولى بدلسل انه لو ارا عن بدل الكسبه سق ولو كان سوب العلق
فهامن طرف العلق بالسرط لما علق لسد السرط وهو الادا وكذا قول لسد اس حرا على الف بود بالي
بحوما في كل سهر كدافصل او قال اذا ادس الى الف رهم كل سها منها كدافا ب حرا فصل او قال جعلت سليل
الف درهم بودها الى بحوما كل محم كدافا ادب فاس حرا وان عرفت فاس رعيه وفصل ويحد ذلك من الالتاظ
لان العرف في العود الى المعاني لا للرقاظ واما سول فهو ان ول العهد فلب او رصت وما اسسه ذلك فا اوجد
الاحباب السول فسد من الركي م الحاجة الى الركي فمن سب حكم العهد منه مضودا لاسعا كاولد المولى دى
الكسبه واولد المسعى والوالد سب على ما يد كر لان الاماع كالا فسد السرط لا فسدنا لاركان لماسه من فلب
الحسبه وهو جعل السع مسوعا وهذا اخور

في فصل ك واما سرائل الركي فابواع بعضها يرجع الى المولى بعضها يرجع الى المكاتب وبعضها يرجع الى بدل
الكسبه وبعضها يرجع الى نفس الركي بم بعضها سرط الا لصادو بعضها سرط البنا وبعضها سرط الصحه اما
الذي يرجع الى المولى فيها العمل وانه سرط الا لصادو فلا يبعد المكاتبه من الضمي الذي لا يعمل والمخون ومنها النوع
وهي سرط الفاد حتى لا يبعد الكسبه من السبي العاقل وان كان حرا او مأدرا في التجار من قبل المولى او الوصى
لان المكاسب ليس حصار اد التجار ماله المال بالمال والمكاتبه ليس كذلك وليس من بواع التجار ولا
من ضروراته ولهذا لمكاتب القيد للادون والسرط سره العاقل لافا وله ان يكاتب عك ناد ان اده روصه

لان ادب الوصي على ان العبد ما بينهما فملك ان الادب له النصي اذا كان اقل او مضافا اليه والولاة وهذا شرط
 ما لان المكنانه مما يعنى الماوصه والعلق وكل واحد منهما عدل او سرا لا يتبع بدون الملك والولاة فكذا
 عند الاحتياج فلا ينفذ المكنانه من القبول لا بعد اتمام الملك والارائه ويسمى الوكيل لانه نائب المولى فكأن
 تصرفه تصرف المولى وكل واحد من الاب والوصي استخسانا والتاس ان لا ينفذ وجه القياس ان المكنانه تصرف
 الى العي رهنا لا لملك الاعاق لانه بدل ولا بدل كالا عاق على مال وسع نفس العدمه وحده الاستحسان
 ان المكنانه من باب اكتساب المال ولهما ولانها ككتساب المال كالسبع الا حار بخلاف الاعاق على مال وسع
 نفس العدمه لان ذلك ليس من باب الاكتساب بل هو من باب الاعاق لان العدمه نفس النول نفس المال
 دس ان دمه القليل فان اراد الاب أو الوصي نفس بدل الكناه من كات الكناه معروفه ظاهر محضر السهود
 يصدر عن المكنانه لانه امين في نفس الكناه فكان مقبضا كالوكيل السبع اذا باع امره شخص اخر وان
 لم يكن معروفه لم يحرر اقرار ولا يعنى العبد لان الكناه ادا لم يكن ظاهر كان ذلك منه اقرارا بالنسبة اقرارا بالاب
 ا الوصي يعنى عبد النبي لا يجوز ادا كات الكناه ظاهر كان ذلك منه اقرارا بالنسبة الدس فصيح اقرار ولو
 كات الاب أو الوصي ما ربه النصي فلم يرص الكناه فالمكنانه ماصه لانه ليس للوصي ولا للاب ان ينصف
 بدل الكناه لانه انما كان ملك الشخص بولائه لا يملك العبد لان حقوق العبد من المكنانه يرجع الى من عده
 لا الى العاقد وقد رتب ولا يسه التلوع خلاف الوصي ادا باع سببا ثم ادرك النعم ان له ان ينصف لان حقوق السبع
 وكل سده هو ماله المال يرجع الى العاقد هذا اذا كات الورثه صغارا فان كانوا كبارا لا يجوز للوصي ان
 يكتسب ولا للاب لرب وال ولا تهما بالتلوع سواء كانوا حشورا او عيالان الموحسان وال الولاة لا يخلط وهذا
 بخلاف السبع لان الوارث الكبر اذا كان عانا ان للرب والوصي ان يسع المنول لان يسع المنول من باب الخط
 لان حفظ عنه أسر من حفظ عنه ولهما ولا يخلط وليس في الكناه حفظ فلا يملكها وان كات الورثه
 صغارا او كبارا ذكر في الاصل انه لا يجوز من اخلط في هذا الاطلاق قال بعضهم معنا انه لا يجوز في نصيب الكبار
 وأما نصيب الصغار فخر وقال بعضهم معنا انه لا يجوز في نصيب الكبار والصغار جميعا لانه ادا لم يحرر في نصيب
 الكبار لم يكن في حوار في نصيب الصغار فاد لان لهم ان يحجوا العتد وصار كمن دس انس انه مع احد هماغ
 كانه نصيبه الا رصاصا نكه لانه لو فعل نعه اذن سر نكه كان لسر نكه ان هسج فلم يكن فيه فاد كذا هدا ولو
 كان على المنس من فكاتب الوصي عده من ركنه لم يحرر كذا ذكر في الاصل ولم يسل من ما اذا كان الدس محظا
 مال كدوس ما اتم يكن خطاها منهم من اخرى المذكور في الاصل على اطلاقه وقال لا يجوز مكنانه سواء كان
 الدس محظا لركه او لم يكن اما ان كان محظا لركه فلا يحق الرما يكون مسئلتها المكنانه سمي اطلاق
 حشم لا بالوسط لصار حقوقهم محشمه موحله وحقوقهم معجده فلا يملك ما حيلها بالكناه وان كان غير محظ
 باله كد كذلك لان ذلك الندر من الدس تعلق بالركه مطلقا ونظير الكناه لان ذلك الندر من الدس ما حيل
 نساهه فصره العزم الا ان يحار استسا من غير ما يجوز لان عدم الحوار على العزم وهذا استسوى من محل
 آخر فندال حشمه لرب الماسح من الحوار وذكر الندر من المسلا حمله على ما اذا كان للمسح غير العتد او غير
 ادر الدس هسي به الدس فاما ادا لم يكن الدس محظا له كد حمله ذلك لانه اذا كان حال مال آخر هسي به الدس
 حق الرما لا تعلق نعم العتد لان العلق خاجهم الى استسا دنهم وانه محظيل بدونه لانه لو تعلق فليس الدس
 حمله الى كذا لادى الى الخرج لان الركه فاما محظا لركه فلا يجوز لان الدس ولا يجوز لاد الوصي ان يكتسب بغير اذن
 صاحبه في قول ان حشمه رخصه يجوز في قول ان يوسف واصل المسسا انه هل لاحد الوصي ان يتصرف في
 مال النعم بغير اذن صاحبه فهو على الخلاف الذي ذكرناوه من مسائل كات الوصا بالوصي الوصي ان يكتسب

لانه من تمام اوصى وسوا كان المملوك محذرا او مادي بالبحار وسله من الرخ من غله لا الدر لا ح
 ر والملك عنه تعدد المكاه الا انه اذا كان غله رخصه او عده في دفعه ما ان دوا المكاه لان لم يح
 الاسبق من رخصه وهو المكاه اراد ان ياتل حهم فكان لهم ان يسفوا كما يوافقه غله من غله او عده
 ان السع سذلكر للفرما ان يسفوا الا اذا كان في المولى بهم من مل آخر هل ان يسفوا ليس لهم ان يسفوا
 ومصب المكاه لا بها وفسحار فوعها في الملك الا انه كان للفرما المعنى لتنام حهم وذاتى دهم قد ان
 حهم فسحار ولا حج المولى ما قصى من الدس على المكاه لانه سفا ادس اصلح مكاهه فك سفل
 لفسه وكذا لو ان المولى ان به دى الدس واذا العزم احلام مصب المكاه لم يفل ولا رجع العمد على المولى ما
 ادس لافلا دن كان المولى احد الدل لم علم اعرب بذلك فلم ان باحد من المولى ما احد من بذل الكتاب لانه
 كسب العمد المدون وانه قد حدد من المولى والنس واقع اما من طرفي المعاوضه لسلامه العوض للمولى واما من
 طرفي العلق بالشرط لوجود الشرط وهو اذا بذل الكتاب والنس بعد فوعه لا يحمل النسق ونى من دهم
 سى كان لهم ان يسفوا المولى فسه لا اطل حهم من قدره العمد حسب حهم عن سعه ووقع العلق لهم ان
 يسفوا العمد سعه بهم لان الدس كان باساق دمه معطاه رخصه وقد تطلب الرخصه بالخره فسف ادمه وكان لهم ان
 يسفوا ولا رجع المولى على العمد ما احدمه من بذل الكتاب لان المولى ح كانه كاس رخصه مسفوله الدس
 فكاه مكاهه انا مع طسه ان الفرما احق منه بكسه دلالة الرضا ما احدمه ولو كان العدم هو ذا او موارا
 فكاهه فسف المكاهه على احر المرمى والمساخر فان احر احر وان فسفاهل فسفح فسفها موى سى ما كر
 فى السوع والا حارب ان سا الله مالى وسوا كان المملوك فها اوسه حتى لو كاسمدر اوام لد حارب المكاهه
 لسام الملك اذ الدس والى سذلكر لان الملك وهما من باب اسفحال الخربه فان ادنا وسفاه موى الامر وان
 ما ب المولى على الادا سفا لهما نعان بوب السده هذا اكانا مخرجان من الطلبان كانا لا مخرجان من الطلب
 فام الولد نسق من براعار الطلب لانسى راما المندر فله الخار فى ول انى حسه ان سا سعى من حس الكتاب
 وان سا سعى فى بلى القسه اذا كان لا مال له غير فان احرار الكتاب سعى على النجوم را احتزال السعاه فى س
 فسه سعى حالا وعدانى يوسف وحده لا حناره لكى عدانى يوسف سعى فى الاقل من جميع الكتاب من
 بلى اسمه وعدنى سعى فى الاقل من بلى الكتاب ومن بلى القمه ردد كرا المسله فى كتاب الاستدرد
 ومها الرضا وهو من سراط الصحه فلا يصح المكاه مع الاكرا والمثل والخطا لهما من ان يصرف انى حمل
 القصح فسفها الكر والمثل والخطا كالسح ونحو واما حره المكاه فلنسق من سراط حوار المكاهه
 فسفح مكاهه المكاهه لاند كرا سا الله تعالى وكذا اسلامه فحور مكاهه الدى سد الكافر لول سلى الله
 سله وسلم فادافوا عبد الله فاعلمهم ان لم مال السامى وعلمهم ما سلى السامى وللسامى ان سكا وساسد فكندا
 لاهل القمه لان المكاهه مسفله على ملى المعاوضه والعلق كل را حدمها سلكه اندى حاله الاسرا ركدا
 عد الاحباع واندى اذا اطاع عدا سلفا فكاهه فو حار وهذا فرغ اصلها سى سرا الكافر العمد المسلم انه ح الا
 انه ح على سعه صانه لى الاستدلال باستخدام الكافر انا والصانه حصل بالكتاب لروال ولا نه الاستخدام
 روال يد عه بالمكاهه راما مكاهه للمريد موقوفه فى قول انى حسه فان قل او ما بلى ارد اى لى هذا الخرب
 بطلب وان اسلم سذب وعدهما ملى ما دى وحى من مسائل السر والله عرو حلى الموى

ففصل في واما الذى رجع الى المكاهه فابواع اسماها ان لا تكون فحظر العدم رغب المكاهه هو سراط
 الا نعا دحى لو كاس مالى بطل حار نه لم تعد لى التى صلى الله عليه وسلم عن سعه فحرر المكاهه بها ملى
 السع ومها ان يكون سافلا وهو من سراط الاساد حى لو كاس عدا لمحو اوصه الاصل لا يفتد مكاهه

لان قول احد سفلر ان الركن واهله الذي لا يثبت لان العمل لان ما هو المسمى من هذا العهد هو ان
 لا يحصل منه من كانه فادى الدليل غير رجل فله المولى لا يولى لان العمل لا يمتد دون اتسول من وحدوه
 الاحدى ا من عرسه فله من ولده انما لا يملكه الا بدلا عن المولى ولم يمسح على ربه قبل عرسه ا رجل
 الكاهن ورضي المولى لم يمسح على اهل الرجل قبل الكاهن من عرسه من عرسه ولا عرسه ولا عرسه ولا عرسه
 نه ربما رجل سوف على احرار العهد اللوح كذا تدري انه لا سوف ود كذا في سرحه مصر
 الشماي انه خوفه والضحج ما كذا تدري لان سرف المولى اما سوف على الاحرار ا كانه
 سرف السرف ربه لا حله وف وجود اد السرف من قبل الاحرار فله سوف خلاف ا كان
 التد كذا ما انا رجل قبل الكاهن عنه ورضي المولى ان الكاهن سوف على احرار العدا له من اهل الاحرار
 وب قول بعضه على عرسه فله احرار وف السرف سوف فلو ادنى السرف الى المولى كوفي الاصل
 ادى من اسحسا وحمله عرسه ا ١١ مالى كذا فعدى حره وف هذا كذا سرا والتاس ان لا من
 لان المكاهن على السرف لم يمسح على اهل السرف فله اس من اهل السرف فله اس من اهل السرف فله اس من اهل السرف
 للمكاهن فله معنى المعاصه ومعنى العلقى المولى ا كان لا يملك ارام العهد من ملك سلق عنه بالسرف فصيح
 من هذا الوجه وعلقى المعنى بوجود السرف وكذا اذا كان العهد كذا ما انا رجل لكانه عرسه فسوف اذ انا الى
 المولى من اسحسا بولس لانا اسه دا المودى والساس ان لا من ولده ان لا يملكه ادا ا ن الكل
 من ادى المعنى فله ان سرف فله اسحسا ا لانه ما ادى لى المعنى لى المعنى فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 فله ان سرف فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 المعنى وف وجود والاذا حصل عن عرسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 ا نى فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 حكم العهد فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 ا نى فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 ذلك العهد وكذا لو يمسح على المهر عن الروح فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 الظاهر فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 المهر للروح بل يكون للمهر لا يمسح على هذا كذا ادى اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 ا نى فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 المكاهن ويكون كذا كذا فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه

بالبحار من عرسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 فصل ١١ واما ادى رجوع الى بدل المكاهن فيها ان يكون مالا وهو شرط الاعداد فلا يعدد المكاهن على المسه
 واما لا يمسح على ادى حتى احدى في حق المسلم لا حتى ادى الا نى ان المسح فيها لا يملك وان بعض
 ولا يعدد عليها المكاهن حتى لا يمسح وان ادى لان السرف النازل لاحكامه فكان ملجعا بالعدم الا ا كان دل
 على ان ادى ان ادى فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 لى كذا ما هو اعلى معلق بالسرف عرسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 انصحه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 لان احرار ان كان مالا حتى المسح فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه
 فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه فله اسه

حرا وحرر لان ذلك مال مضمون عندهم كالخل والسا عد فان كاتب في عذاله كافر اعلى حرموا سلم احدهما
 فالمكاتبه ماضيه وعلى المدونه الجمر لان المكاتبه وصف عجزه لكون الجمر المالا معروفا في حريمهم الا انما اسلم
 احدهما بعد السلم أو السلم لان المسلم مبيع عن ذلك فحسبهما ولا يسبح العقد خلاف ما اسرى اذ
 من دى سناح حرم اسلم احدهما قبل فسخ اي احرام البيع مثل رهبالا سئل المكاتبه لان عذاله المكاتبه مساه على
 المساهدا والمساخه طر المصادا سنا لانهم الى صرف الحر به فلا يفتح بعد تسليم المسمى او تسليمه بل يسار الى بذله
 فاما البيع فبعد ما كسبه ومضافه لا حتى يضمن السهوله ما يحرق في المكاتبه فبفتح عند تسليم عن المسن
 وربيع وا الزرع لا يسور تسليم المضموع اذ يقع سبب الوجوب ومساها بكونه معلوم النوع والفرد وسوا كان معلوم
 القصة اولا وهو من سرائر الا مصادون كان جهول الفرد أو جهول النوع لم يعدوا كان معلوم النوع والفرد
 مجهول القصة حارب المكاتبه والا اصل ان الجاهل مبي حسب مقتضى حوار المكاتبه الا فلا رحمة النوع والمسد
 جهاله فاحسه وجهاله القصة فاحسه وبه وي عن عمر رضى الله عنه انه اخبر المكاتبه على اوصاف حكر من
 الصحابه رضى الله عنهم فكانوا على الخوار والاجماع على احوار اجماع على سقوط احوار هذا النوع من
 الجاهل في باب الكفايه وان هذا الاصل في مسائل ا كاتب عند على بوب او دانه او حوان ا ردان لم يمتد حتى
 لا يصر را ا لان اسوب والدار واحوان جهول النوع لا خلاف انواع كل جنس واسماضه ا حلاله
 متاحسا وكذا الدور وعمرى حرى الاحسان لم يحمله لما حارب التناوب من ا ردان في المسه را تنقطع في التمس
 باحلاف انواع من البدان والخال والكف ولهذا صنف هذا الجاهل تحت اسميه بالاساق على مال النكاح
 واغلق والصلح عن دم العقد فصار هذا الاساق لكة التناوب في انواعها واسماضها مرة الاحسان المحله
 فسمي كانه على بوب او دانه او حوان او دار فادى طعا ما و كان كذلك لا يصر را ا ا على الباب را دوا و
 والدور خلاف ما اذا كانه على فمه في القصة به يصر لان اعتبار في التسمية لا يلحقها حركه فكاتب
 جهاله السبه مسند للعبد لا مستطيله وان كانه على بوب هر رى او عسدا و حار او فرس حارب المكاتبه لان
 جهاله بها جهاله الوصف به حد او ردى او وسد وانما لا يحسب تحت التسمية كفى النكاح واغلق والا اصل ان
 الحوان سبب دناى ادمه في ما له المال من المال كفى النكاح وحو فتسح التسمية وسع على ارسط كفى
 باب الزكوة رايته واسكاح وكذا لو كانه على وصف محو و ح على ارسط ولا سماله سبه او سدى هذه
 المواضع يحسب المولى على اصول كفى النكاح واغلق وحو ما را كانه على لولو او فوه لم يمتد لان الجاهل بمتاحسه
 ولو كانه على كرحطه او ما سبه ليس المثل المور و رى يصف حور و عليه او سدى من حركه به سنا
 دناى ادمه من ماله المثل المله ا كان موصود سبب ماله مالى حال حال وان لم يكره موصود كالنكاح
 واغلق والصلح عن دم العقد والا ساق على دل را كانه معاوضه مالى حال حال في باب اللوى فحار
 المكاتبه عليه حسب او سدى و ر كانه على حركه او سلى حكم مسه لم يمتد لان الجاهل بها اسمن من جهاله اسوع
 والفرد لان السدل هذا مسمى لا سبه مسدل جهالا اساق فكتب الجاهل ا كبر الى هذا اساق
 الاصل فقال ا راب لو حكم المولى بطله على الارض ها كان يلزمه او حكم لعبد على ماله سلس هل كان سلس لم
 سعد العبد ا صلا در من بالحكم وان كاتب على الف ره الى العطف أو الى الدماس ا رالى الحسا او حو ذلك مما
 صرف من الاصل حار اسه حسا والناس ان لا حو ولا الاصل جهول وجهاله الاصل سلس التمس ففعل ا كبه
 وجهه الاسحسان ان الجاهل لم يمتد بل سلس العبد لا بها لا يرجع الى السدل واما دخلت امر را د م م
 مساحه در حو فساد المكاتبه كجهاله الوصف حار في السع الى هذا الارباب ا سدى لان الجاهل بوجه
 فساد العبد ا ساق لا فساد الى المدارعه والمدارعه في ما حرق في هذا التدري المكاتبه من مساه على اسماضه

بخلاف السبع فان مسا على الماء كنهه فعصى الى المارعة ولما حارب الكفا الى حد الاواب ولم يحرم ما حصل
 انهم السباقي السبع خلاف المكاهة الى حتى الممر وهووب الرخ لانه ليس لذلك وصف معلوم فحسب الخيال فان
 كانه الى العطا وحرم العطا بان الاصل محل من مل الوصف الذي كان مخرج فيه العطا لان المراد به العرف والعدا
 وبمعطاء لا عن العطا وكذا في الحصاد واذا ناس ولو كانه على نفسه فالمكاهة فسد لان التهمة بخلاف رسوم
 المعومين فكان الدل جهول القدر وانه جهول حاله فاحسبه ولما سمع منه التهمة في باب السكاك حتى عدل الى
 ممر المثل فبمع حده المكاهة بل اولى لان السكاك محرم بدون تسمية الدل ولا حوار للمكاهة من غير تسمية الدل فلما
 لم يصح تسمية التهمة هناك فلان لا يصح جهل اولى ولان حاله التهمة هو حب العدا لئلا يفسد فكان ذلك كما نصاع على
 التماس بخلاف ما اذا كانه على عدل لان حاله العدا هو حب الوصف اي حذار ردى او وسط فعند الاطلاق يصح
 على الوسط والوسط معلوم عند جميع الارى ان انا حسبه حمل فيه الوسط اذ نحن دمارا فاما المكاهة على التهمة
 فليس تمكنه على بدل معلوم عند الناس عند اطلاق الاسم فصار كالو كانه على الف او على التمس عرانه اذا ادى
 التهمة من لان العدا لئلا يفسد له حكمي اجماعا عدا كالسبع التماس اذا انسل به التمس السكاك التماس اذا انعمل
 به الدخول حتى يثبت المالك في السبع ويحب العدا والمعمور وبالسبب في السكاك وكذا المكاهة التماس ولو قال
 كاسل على د اعم فالمكاهة باطله ولو ادى بلاه درهم لا ينعى لان الدل محمول حاله مساحسبه وليس للدراهم
 وسط معلوم حتى يقع عليه الاسم خلاف ما اذا قال اسبل على درهم فعل العدا على درهمه فبمع تسميه لان التمس
 هناك وقع بالنسبة الى حاله مساحسبه فبمع تسميه ولو كانه على ان تحمده سبها او حار استحسنها او بالناس ان
 لا يحرم وجه التماس ان الخدمه محمولة لا باعقله ولا بدري اي سى يستخدمه وانه يستخدمه في الخصم او في
 السر وجها لئلا يفسد مع تسميه المكاهة وجه الاستحسان ان الخدمه المطلقة تصرف الى الخدمه المعهود فبمع
 معلومه بالمال رغم المولى انه في اي سى يستخدمه و حال العدا لئلا يفسد سبها فصار كمالوعها نصا ولما
 حارب الاحار على هذا الوجه فالمكاهة اولى لانها اصل للمكاهة من الاحار ولو كانه على ان يحمد من حلال سبها فهو
 حار في التماس كذا ذكر في الاصل ولم يرد به فاس الاصل لان ذلك مضمي ان لا حوار لماد كراما امارا به التماس
 على الاستحسان الذي ذكرنا وبخو بالناس على موضع الاستحسان اذا كان الحكم في الاستحسان معمول
 المعنى كتماس الخراج فاسا على فاس الاكل والسر ب فاسا لان المنافع اموال في المعهود اها نصير معلومه بدكر
 المدة فلا فرق بين ان يساحر رجلا لخدمته او لخدمته غير وكذلك لو كانه على ان يحرم من افسد سبها له طوفا وعمها
 ومكاهة او على ان سبها دار او ازار آخرها وحسها وما سبها لانه كانه على بدل معلوم الا ترى ان الاحار عليه حار
 فلكمها اولى لو كانه سبها لخدمته ولم يدكر الوصف فالمكاهة فاسده لان الدل جهول ومبها ان لا يكون الدل ملك
 للمولى رهو شرط الاعدا حتى لو كانه على عن من اعان مال المولى لم يحرم لانه يكون مكاهة بغير بدل في الخصم ولا يجوز
 كما اذا ناع داره من اسان بعد هولسا صاحب الدار انا لا حو والسبع لانه يكون معا سبها في الخصم كذا اهدا وكذا
 لو كانه سبها من يد العدا من الكسب وصف المكاهة لان ذلك مال المولى فيكون مكاهة على مال المولى فلم يحرم واما
 كون الدل باطل دوسر طحوار المكاهة بان كانه على سبها من عدا وبوب او دار او عدا ذلك مما سبها بالناس
 وهو ليس من اعان مال المولى ولا كسب العدا ولكمها ملك احسب وهو مع من سبها بالهدد كرى كتاب المكاهة
 ا ا كسب عدا سبها عدا سبها لم يحرم ولم يدكر الخلاف رد كرى كتاب السر ب ا كانه على ارض لرجل
 حار لم يدكر الخلاف ودكر اس سبها الخلاف فقال لا يحرم عدا في حقه و حو رعدان يوسف وعند محمد ان حار
 صاحبه حار والا لم يحرم واطلاق ر وانه كتاب المكاهة مضمي ان لا يحو راحار او لم يحرم واطلاق ر وانه كتاب
 التماس مضمي الخوار احار او لم يحرم ولا لهما حار عند عدم الاحار فعند الاحار اولى وبخو ران يكون قول محمد

منه الرواس المنهني فحصل رواه كتاب المكاتب على حاله عدا الاحار رواه كتاب السرب على
 حال الاحار وحده رواه كتاب المكاتب انه كانه لي مال لا ملك لانه كانه على عده هو ملك الغير والحرور
 وبه غل في الاصل فقال لانه كانه لي مالا ملك لانه كانه على ملك الغير وسرح هذا المثل ان المكاتب عده وضع
 له كتاب المال والعبد لا يدر على ا كتاب هذا العبد لا يدر لان مال العبد مده وبه ولا يبيعه فلا يحصل
 ما وضع له العبد ولا يوفى فيه هذا المكاتب لسد من حسب صحيح لانه اذا كانه على عده هو ملك الغير ولم
 يحرر المالك فبمدر على السلم فكان موحيا وجوب فيه العبد فسر كانه كانه على قيمه عده فبمدر من حسب
 صحيح وما كان في صحته فساد فبمدر من الاصل او مال اذا عده عليه السلم فاما ان يحبس على قيمه
 العبد او قيمه منه وكل ذلك فاسد وحده رواه كتاب السرب وهو المروى عن ابي يوسف ايضا ان المكاتب في
 معنى الاعاق على مال ثم لو اسقى عده لي عده فبمدر من الاصل او مال اذا عده عليه السلم فاما ان يحبس على
 الاحار ان هذا عده له حره حال وقوعه فبمدر على الاحار كالمسك وكذلك كلما عده من ماله من عرض او
 مكل امرور لان هذا الاسماء كلها من العود والعن فكاتب كالعبد ولو قال كاسل على ائب
 فلان هذا حارب المكاتب لان الدراهم لا معنى بالعن في سودا والمعاوض فبمدر العبد على ماله في الدينه لا على
 عبا فمحرور وان ادى عده فاسق لان المكاتب وقعت لي ما في دينه وسوا كان الدل فبمدر او كبير لان دلا في
 حوار المكاتب لا يسلم من التسل والتك وسوا كان حر او عر موحل عده واغدا فبمدر لا يحور الا
 موحلا وهو على قلب الاختلاف في السلم انه لا يحور الا موحلا عده وعده حور موحلا وسر موحل فالحاصل
 انه لا خلاف في حوار المكاتب على بدل موحل واحلف في الحوار على بدل عر موحل ول احاسا محور قال اساقبي
 لا يحور الا موحلا محما محم فاسدا وجه قوله ان العبد احر عن سلم الدل عده العبد لانه معسر لا مال
 له والمعر عن السلم عده العبد مع اصدا بدليل انه لو طرأ على العبد رفعه ودا فاره حقه من الاصل من طرف
 الاولى لان المنع اسهل من الرفع وكذا ما حد الا سم بدل على ما قلنا ان الكاتب ما حود من الكتاب الكتاب
 ذكر في الاحل قال انه عر وحل وما اهلكنا في ربه الاوها كتاب معلوم ان احل لا يسد لا
 تاحر فبمدر هذا عده كانه لكون الدل عده حلا و ذكر في الكتاب المعروف وهو المكاتب سبي
 العبد يدل لان الدل مكس في الدوان واخا حه الى الكاتب له حله حل لا للحال وكان الاحل فبمدر ما كس
 لما كان ما حودا من السلم كان سلم راس المال فبمدر شرط الحوار والسلم ركدا الصر في ما كان مني عن بدل
 الدل من بدل ان كان النص فبمدر من الخاص سرطا كذا هذا ولما قوله عر وحل فبمدر ان سلم فبمدر
 حه ام عر فصل من الحال والمحل ولان بدل الكاتب من حور والاسد ان به قبل النص فبمدر طه
 التاحل كسار الدوب بخلاف بدل الصر والسلم راما قوله ان العبد احر عن سلم الدل سد العبد مسلم
 لكن اذا يكون عده العبد وعمل حدود الدل عده فانه مكس مالاصول منه او صدقه فبمدر بدل
 الكاتب واما ما حد الا سم فالكاتب محمل معان حال كسب أي اوجب قال الله تعالى كسب الله
 الزمجه ركب اي يرب قال الله تعالى كسب فلو هم الامان وكسب اي حكم وفيه دل انه تعالى كسب الله
 لاسل ان او رسلني ومنى من هذا المعنى لا منى عن التاحل فما ا كتاب المكاتب حاله وان ادى للدل حن
 ظاله الموتى باو الاردي في الزى سوا شرط ذلك في العدا ولم شرط ان قال له ان لم يرد حتى حه فبمدر في اول حل
 لانه كانه على بدل موصوف بسبه اخلول فلم يكن راضيا بدون نك السعد وكذلك اذا كات محمه حور
 معلومه فمحر عن ارب خم مباد الى الزى قول اي حقه وحده وعداي يوسف لا يرد حتى حوالى سله عمان
 اصح او يوسف عارون على رضى الله عنه انه قال المكاتب اذا اوى سله محما رد في الزى فبمدر شرط حل

حسن الردى الزى ولان المحرلا يمتنع الا عند حلول حسن لحوار ان سر صبه اسنان او يحتمل له مال من موضع
 آخر فبدى فاذا اجمع عليه مال يمتنع فدمى عمر ولما مارى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه سمائه
 كاس عبد الله فخرج عن نعم واحد ورد الى الزى والظاهر ان لك كان على علم من الصبحانه رضى الله عنه ولم
 يعل انه اسكر عليه احد فكون احما ولان المولى شرط عليه فى كل نعم فدرام المال وانه شرط مسمى
 سرائل الكساه فكان له ان رد الى الزى عند فوائه كما لو غرض نعمه واما احتجاجة مولى على رضى الله عنه
 فمستد لانه احتجاج بالسكوب لان فوائه اذ انا الى عليه محمدان رد الى الزى وليس فوائه اذ كسر محما
 واحد اذ احكمه او يحمى على الدب وبه يقول ان المكاتب اذا كسر محما سدت مولا الى ان لا رد الى الزى
 مانم توالى عليه حمان فوائه وسرا فان غرض نعمه على اصله او عن حم على اصله فان كان له مال حاصر او
 سب مخرج حصور بان قل على مال سلى اسنان او حل محى فى الباقية فان الناصى شرطه يومين او ياربه
 استحقاق الان هذا السد من الناحر مالا ضرر به على المولى وفه رجا وصول كل واحد منهما الى حقه فعمل
 الناصى ذلك عند رجاء الوصول ولو اختلف المولى والمكاتب بذر السدل او حسمان قال المولى كاسل على
 ائس او على الناصى وقال العبد كاسى على الف او على الدرهم فالقول قول المكاتب فى قول اى حسمه الا آخر
 سوا كان فداى عن بدل الكساه ساسا او كان مود وكان مولى او لا محققان وبه اذان كاسل على
 المكاتب معنى المادله ثم رجع وقال الله قول المكاتب لانه المسحق عليه ومضى رفع الاختلاف فى قدر المسحق او
 حسمه فالقول قول المسحق عليه فى السرع كى سار الدون ولان القياس مع الخالف لما ذكر فى كتاب
 السوع ان ساسا انه مالى الا ان السرع ورد له الف القياس مع الخالف لما ذكر فى كتاب
 فلم يكن معنى السع فلا قاس عليه وانه عمر وحل اعلم

(فصل) واما الذى رجع الى نفس الركن من سرائل السجده حلوى عن شرط فاسد وهو الشرط المخالف لمضى العبد
 الداحل فى صلب العبد من الدل فان لم يخالف مسمى العبد حار الشرط والعبد وان خالف مسمى العبد انكمه لم يدخل
 فى صلبه بطل الشرط ونفى العبد محتجا واما كان كذلك لان عبد الكساه فى صلب الموعود عليه وهو العبد بعمره
 الاعاى لما فيه من دل اخر واستاظه والاساى مما لا يظله الشرط الفاسد وبما رجع الى الدل وحاب المولى بعمره
 السع لان المولى عند عدا بول الى وال ملكه عنه فكان كاسل والسع مما سده الشرط الفاسد لمضى السى
 صلبه عليه وسلم عن سع وشرط فعمل من الشرط الداحل فى صلب العبد كاسل فعمل به الشرط الفاسد وبما
 لا يدخل فى صلب العبد من الشرط يحمل كالا ساءى فلا يورفعه الشرط الفاسد عملا بالمعنى جميعا عند الامكان
 وسلى هذا مسائلا ا كاس حاربه على الف درهم على ان طاهامادام مكاسه او على ان طاهامر فالكساه فاسد
 لانه شرط فاسد لكونه مخالفا لمضى العبد لان عبد المكاتبه يوجب حرمة الوط وانه دخل فى صلب العبد لحواله
 الدل حسب جعل بدل الكساه بالف درهم ووطها فسدت المكاتبه ولو كانت على الف درهم على ان لا يخرج من المصر
 او على ان لا سافر فالشرط فاسد لانه مخالف لمضى العبد لان عبد المكاتبه يوجب حرمة الوط وانه دخل فى صلب العبد لحواله
 له الى اى يد ومكان ساسا فسد الشرط لكن لا يفسد عبد الكساه لانه شرط لا يرجع الى صلب العبد وميله من
 الشرط لا يوجب فساد العبد لما من الفقه فلو انا ادب الالف فى المسئلة الاولى عمت فى قول عامه العباد وقال
 سرى عاب المرئى لا يعنى وجهه قوله ان المولى جعل شرط العبد سدى الالف ووطها والمولى شرط لا يزل
 عند حرجه اذ هما كما اذا كانت على الف ووطى من حرقاد الالف دون الجرو لانا الوط لا يسلخ عوضا
 فى المكاتبه فلا يعنى العبد فالحق ذكره العبد بخلاف الجرو فانه يسلخ عوضا فى الجرو لانه مالا مدور والنسليم فلم
 يسلخ العبد ونسب العبد با انها ا ادب فعتب سلى فيها فان كانت فيها الف درهم فلا سى للمولى عليها

[illegible]

ان الالبس وسيله آلف أخرى بعد المعنى لانه لو جعل الالبس حيا بدل الكساء لطار ولو جعلهما حيا بعد
 المعنى لطار كذا ااحمل المعنى قبل المعنى والمعنى بعد اعمار البحر والكل ان كاه على الف درهم على سبه
 و لمعنى على ان يكون المكاتب احدى نفسه وماله هو حار وان كان للعد الف او اكره لا يدخل سبه من عند
 وما كذا كرى الاصل رفرق سبه و السع اذا ناع عند مع ماله الف درهم ومال العد الف درهم لانه لا يجوز السع
 لان الف سائل الالف في العد وما سب المعايضة لا سائلها عوض فكون ربا ولا تحقق ابو امها لان اربا
 لا يخرج من العد وسبده عند المعنى ما اسارا له في الاصل ثم مال العد ما حصل بعد العد صحابه او ضول المص
 وابسبه لان ذلك نسب الى العد ولا يدخل فيه ما كان من مال المولى في العد ومن العد لان ذلك لا نسب الى
 العد لا يدخل فيه الارس واله رواه حنبل بعد العد يكون للمولى لانه لا نسب الى العد خلاف سب الدرهم
 به وانه لا يجوز وكون ربا لان مراد حنبل في قوله انه لا يخرج الزمان العد وسبده في السع معاوضه مطلقه
 والكساء وان كان فيها معنى المعاوضه فليس معاوضه مطلقه وحران الزمان بمسب بالمعاوضه المطلقه خلاف سب
 الدرهم بدرهم لان ذلك معاوضه مطلقه لان المولى كالا حتى عن كسب المكاتب فهو الفرق وله احكاما فقال المولى
 كن هذا قبل عيبه المكاسب وقال المكاتب كان ذلك بعد العد فالقول قول المكاتب لان السبي في ذلك الظاهر
 ساهده فبان القول قوله ولو قال العد كاسبى على الف درهم على ان اعطيه من مال فلان فكاسبه على ذلك حارب
 الكساء لان هذا شرط فاسد والسرط الفاسد لا يظن الكساء ان لم يكن واحدا في طلب العد ولو كاسبه على
 الف درهم على انه ليطار او على ان العد ليطار يوما او يومين او يلايه انما حار لان دلائل حوار الكساء لا يوجب
 العمل لان الحاجه قد تدعو الى شرط الخمار في المكاسب كما تدعو اليه في السع وهو الحاجه الى التاميل ولان
 الكساء بعد قابل للتسريح ولا يصر فيه المص في الخمار حار ان سب فيه حار السرط كالسبع من قبل سوب الخمار
 في السع استحسان عند كماله بخور فاسد عر عليه فالخوار ما ذكرنا ان عدنا بخور الناس على موضع الاستحسان
 سرطه وهو ان يكون الحكم في موضع الاستحسان معقول المعنى ويكون قبل ذلك المعنى موجودا في موضع التماس
 وقد حدهما على ما ذكرنا ولا يجوز سرط الخمار فيه اكره من يلايه انما في قول ان حقيقه ان ابطال حمار في الانام
 الزمان حار كالسبع وان لم يظن حتى مضى لانه انما يمكن السداد كما في السع وعدمهما بخور فاسد او كبر بعد
 ان كاسب معلوم من سبه او سوب ذلك كما في السع
 وتفصيل في واما بان مال المكاتب من السرقات ومالا لمكافئه ان سب وسبه في لانه صار
 مادونا في الخمار والسع والسرقة من باب التجار وله ان سب سلب المعنى وكثير وماى حسن كان
 في السعد والسبه في قول ان حقيقه وعدمهما لاجل السع الاعمال الناس في سبده ومال دراهم والداير
 والمعد لا يالسبه كالمكاتب كل السع المطلق وهي من مسائل كتاب الوكاه وله ان يبيع وسبه
 من مولاه لان المكاتب فيما يرجع الى مكاسبه ومساومه كالمحرر كان فيما يره الا حتى يجوز منه من مولاه
 وسراره كما يجوز ذلك من الاحبي لان لا يجوز له ان يبيع ما سترى من مولاه مرارته الا ان سب وكذلك المولى
 والسبه لان سب المراهجه مع امانه وصح حيا سبه على الحياه وسبها الحياه ما مكى وكسب المكاتب مال
 المولى من وجهه وصح ان سب حتى يرفع السبه ولا يجوز له ان يبيع من مولاه درهمين لان سبه لانه بعد المكاسبه
 صار احرى بمكاسبه فصار كالا حتى في المعاوضه المطلقه وكذا لا يجوز ذلك للمولى لما ساوله ان ما دن بعد في الخمار
 لان الا في التجار وسبها الى الا كسب والمكاتب ما دن في الا كسب ومن لمعه من سب مع انه لا ان يودى
 عند المكاتب لانه قد صحح فسحب اسدانه فصاح به كان عد الخمار وله ان يحط سب بعد السع لعبادى
 سبه او يردى من سب قد اسرا لانه بالكساء صار مادونا بالتجار وهذا من عمل التجار وليس له ان يحط بعد

[illegible]

وان مات عى وفا ولم يودق حال حياته فان وصيه يكون وصيا على اولاد الدس دخلوا في كتابه دون الاولاد
الاحرار الذين ولدوا من امرأ حر ويكون اصعب الاوصا كوصي الام فيكون له ولاته لا يخط ولا يكون له ولاته
البيع السرا على رواه ابو ثابته وعلى رواه كتاب القسمة جعل كوصي الاب حسب احوال قسمة في العتاراب
واسمه مع البيع والله اعلم وحل اعلم

فصل في ما عاك المولى من الصرف في المكاتب وما لا ملكة فيسهل عليه حكم المكاتبه ذكر في
فصل الحكم ان شاء الله تعالى

فصل في ما عاك المكاتبه من عا واحد منهما باعده لا رم من حاسب المولى اذا كان حيا حتى لا يملك سعة
من عا وصا المكاتب اذ لم يحل نعم او تحمان على الخلاف غير لازم في حاسب المكاتب حتى مفرد سعة من عا
رصا المولى لانه عند سعة نظر العبد مرام طهره ان لا يرم في حبه ومحو رد المكاتب الى الرق فصح الكفايه
دون نصا القاضي عندنا به العلماء وقال ابن ابي ليلى لا يرد الا عند الناصي لان العبد قد صرح فلا يفسح الا
نصا القاضي ولما روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما انه احار ذلك ولم يسل عن غير خلافه والله اسار في
الاصل فقال لمعا ذلك عن ابن عمر رضى الله عنهما ولان المكاتب قد ثبت له الحمار في عتد الكفايه لان له ان يعجر
نفسه ومن له الحمار في العتد اذ صرح العبد صرح فسعة دون القاضي كالبيع بشرط الحمار وسر فاما بالناسد منه فغير
لازم من الحارس حتى يرد كل واحد منهما له لسع من غير رصا الا حار لان العبد بالناسد واجب الفص
والسح حتى للسرع فاما بالناسد فكذلك السع بالناسد وعمر والساق انما مخرجه في قول ابن حنفية وعندنا غير
مخرجه لا ما عند نصي الى النقي والعنى مخرى عد وعندنا لا حرا كذا المكاتبه وعلى هذا مخرج ما اذا
كاتب رجل نصف عد انه حارب الكفايه في العتد وصار نصفه مكاتبه اذ ان حنفية لان الكفايه مخرجه
عد نصفه في ذلك النصف لا غير وصار في النصف الا حرا مادونا بالحار لان الكفايه نصي وحوا ١
بذل الكفايه ولا يحكمه الا اذا الما لادن والادن لا يحرق انصار الا دن في قدر الكفايه اذ ان في الكل نصار
اه واني الكل ونصفه مكاتب فان ادى عن نصفه وصار النصف الا حرا منسبي فان سا اعنى وان سا
استسعى عا مستحق عليه يرد له رجل اعنى نصف عد فان اكتسب العتد لا قبل الا اذا نصبه له ونصفه
للمولى في قول ابن حنفية لان نصفه مكاتب ونصفه نصي في رطبهما والكتب كله للمكاتب لانه كله صار مكاتبه
وما اكتسب مالا لا يحكمه للمكاتب الا حرا وعلى المولى منه عا ما على موطأ فلا تسكن لانه حرا عليه دن
واما على اصل ابن حنفية فلا من المستسعى كالمكاتب وكتب المكاتبه واذا كاتب نصف عد ثم اراد ان يحول سه
ومن الكتب لم يكن له ذلك لانه لما كاتب نصفه فصادق له الا لا كسب لانه لا يوصل الى اذا بذل الكفايه الا
بالكتب ولا ملك اخر عليه الا بعد فصح الكفايه ولا يفسح الارضا خلاف العتد الما دون كله انه ملك ححر
ومعه من الا كسب لانه ما صار مادونا بالول فصار محجورا عليه بححر والادن به الا نسب بالبول بل مقصي
الكفايه ولا يصير محجورا عليه الا فصح الكفايه فان اراد ان يخرجه من المصر فله منه بالماس ولكن استحسن ان
لا يسهه وكذلك اذا اراد ان يستخدمه يوما او يستعفه يوما وحل عنه يوما للكتبه لك في الناس ولكن
استحسن ان لا يصرص له من حتى يدي او يعجر كذا ذكر في الاصل وجه الناس ان نصفه رفق لم يزل
بذعه فله ان يجمع من الخروح من المصر لاجل النصف ولله ان كان يصفل مكاتبه بالنصف الا حرا غير
مكاتب في المنع فكان له ان يسكه ويستخدمه يوما كالعبد النسبه لوجه الاستحسان انه بعد الكفايه صار مادونا
مالا كسب وذلك بالخروج الى الامصار فلا يحول لانه وان يحول منه ومن الا كسب فانه لا يستخدم ولا يسكه
ان خرج بالنصف دون النصف او استخدم النصف دون النصف فاما ان يجعل النصف الذي هو مكاتبه

عن راولاء بينهما وجمع الكسب للمكاتب وان ادنى الى احدهما لا يعنى حتى يصل نصيبه الى الآخر الا اذا
 ادنى لسر بكة نصف الكسب فان ادنى كله الى المأمور وعن وان ادنى كله الى الآخر لا معنى حتى يصل نصيبه الى
 المأمور ولو كان عند من رحل كسب كل واحد منهما نصيبه على الآخر اذا كان كسب احدهما نصيبه على الآخر
 ثم كسب الآخر نصيبه على ماله يسار صار نصيب كل واحد منهما مكافاة فادنى اليهما معان وان الى
 احدهما معان نصيبه ولا يسار كله الآخر فاقص لانهما كسب صار راضا بمكافاةه وللمكاتب ان يعنى عرما
 دون عرمة ونصيب الآخر مكاتب على حاله فادنى ان ينسب الآخر حتى الولاء بينهما وان لم يود ينسب الآخر
 ولكنه عر صار كعند من اسن اعنه احدهما والآخر موقوف كذلك لو كسب كل واحد جميع العند صار
 نصيب كل واحد منهما مكافاة له بالعدل الذي سمي ما لم يوجد جميع المعنى لا معنى والحكم فيه ما ذكرنا ان لو
 كسب كل واحد منهما نصيبه وهذا قول ابن حنيفة وا على يوفيهما فكسبه البعض وكسبه الكل سواء من
 ادنى اليهما سمي والولاء بينهما وان ادنى الى احدهما ولا معنى كله من المودى اليه وسب الولاء منه ونصيب ان كان
 رسرا او سمي العند ان كان معسرا الا ان على قول محمد نصيب او سمي العند في نصف النعمه او في كسبه الآخر في
 الاول بينهما وقال ابو يوسف يطلب كما الآخر وانما نصيب العند او سمي في نصف النعمه لانه ولو كان عند
 من اسن فكلما جميعا مكافاة واحد فادنى الى احدهما حصه لم معنى حصه منه ما لم يود جميع الكسبه اليهما لهما
 حيز شرط عهدها جميع المكافاة فلا معنى الا بوجوه الشرط بخلاف ما اذا كان لكل واحد منهما عند
 فكلما جميعا مكافاة واحد ان كل واحد منهما يكون مكافاة على حد حتى لو ادنى حصه معنى لان ههنا
 لو جعل كل نصف مكافاة على حده لادنى الى سمر شرطهما لان شرطهما ان معنى نادا الصكل فلا
 معنى احدهما الا نادا جميع الكسبه حتى لم يودى الى سمر الشرط وهذا المعنى لم يوجد ههنا لان عن
 احدهما لا يورق الآخر فكان اسرط فيه لهما مكاتب من رحل اعنه احدهما قال ابو حنيفة لا ضمان عليه
 في ذلك لسر بكة موسرا كان او معسرا لان نصيب الآخر مكاتب على حاله ليكون المعنى معسرا عند فان الى
 عن راولاء بينهما والوجود في عان بينهما وان عر صار كعند من اسن اعنه احدهما والحكم فيه ما ذكرنا في كسب
 العان وعلى يوفيهما عنى كله لان الاعان لا يجر اعنه والولاء له الا ان على قول ابو يوسف صار حكمه حكم
 عند من اسن اعنه احدهما وعلى قول محمد ان كان المعنى موسرا سطر الى قدر نصيب سر بكة والى باقي الكسبه فاهما
 كان اقل نصيب ذلك ان كان معسرا سمي العند في الاول فان لم ينسبه احدهما ولو لكن در صار نصيبه مدرا ويكون
 مكافاة سمي حاله لان ابدا لا ياتي الكسبه فان ادنى الكل عنى والولاء سب بينهما وان عر صار كعند من اسن در
 احدهما صار نصيبه مدرا لسر بكة حتى حاراب ان كان موسرا وان كان معسرا اربع حاراب وهذا قول ابو
 حنيفة وعلى يوفيهما صار كعند مدرا لان البدر لا يجر اقطاب الكسبه ونصيب لسر بكة نصف النعمه موسرا
 كان او معسرا في قول ابو يوسف وسيل فاس قول محمد وجب ان نصيب الاول من نصف النعمه ومن جميع ما بقي
 من الكسبه ولو لم يدر ولكن كسب حاربه مما ب يولد فادنى احدهما ب سب الولاء منه وصار نصيبه ام ولد له
 اما سب النسب فلا خلاف فيه لان المولى اذا ادعى ولد مكافاة سب النسب لان فيه ما ب الملك ثم المكافاة بالخار
 ان ساء من سب على الكسبه وان ساء ب عر ب ساء لانهما ب لها حق الحر منه وحين فلها ان حارابها
 ساء ولا ينصر كها ام ولد لان الاسفلاد دعوا سحرا فلا يمكن بل الملك فيه فان نصيب على الكسبه احب
 منه سحرها سبها سبها على اعداء الكسبه وان عر ب ساء ودر ب الى الزق فاهما سبها ام ولد للمسول ولان
 المعنى المانع من بل الملك فها قدر ال و نسب لسر بكة نصف فمهما مكافاة ونصف عر هالوا لمر من فمعه الولد
 ساء وهذا قول ابن حنيفة وعلى يوفيهما صار الخار كلها ام ولد لان الاسفلاد لا سحرا ب نطلب الكسبه

[illegible]

الكسابة حار ولا يستبي من ذل الكسابة والساس ان لا حور راساه وهو قول رمر رحه القاس ان في اساه
 الولد انما كان حتى المكاتب لانه لم يولد المولى دولة في ر لا ساق سئل وانه اساق في الاصل فقال لان
 المكاتب ان يستخدمهم وجه الاستحسان ان المكاتب انما يسمى في حر به سبه واولاد وهدل هذا المقصود
 وانما لا يستبي من ذل الكسابة في ذل الدل كله على المكاتب فلا يستبي من ذل المكاتب في ذل المكاتب
 المكاتب لم يحر لان المكاتب لو سقى كسبه في ام ولد على سله لا لم يحره مكاسبه مكاسبه فلا يسمى من المكاتب
 ولا حوره له مع المكاتب بعد رضا ولا خلاف لان هذا ناطل حق المكاتب من رضا هو حق اخر ولا يجوز
 معه كالدبر وام الولد وان رضى به المكاتب حار ويكون ذلك فصحا للكسابة لان اصاح الخوار كان حتى المكاتب
 ودارى قدر ان المانع وذكر ان جماعه عن حمدان المولى والمكاتب اذا اجتمع في البيع فالبيع لا حور
 والصحيح جواب ظاهر الرواية لانه لما ناعه المولى رضاه من راضا على التسع فيكون اياه والكسابة يحمل الا فانه
 وما رى عن سبه رضى اسدعها انها سبه بمرور وكاتب مكاسبه محمول على ان لك كان رضاه فاعلى هذا
 الله والصفه والوصفه ولو كاتب حار به لا حل به وطوها ولا استمتاع بها لان ذلك اساعها والمولى كالا حتى في
 ما فيها ولو وطها عزم العزمها سبه به على اذا ذل الكسابة لانه ذل مكاسبه مملوك لها ولو وطها فذلك منه
 بلسب الولد اذا ما لان النسب بسببه الملك وما بل الملك فلا ينسب حصصه أولى صفة المكاسبه
 او كدسه لما يرم ان حجاب ولد لا كنه من سبه اسهر فله العزم وان حاب به ذل من سبه اسم فله سهر غلبه
 والمكاسبه بالخيار ان سب مقص على كسبه ما هودب وعصب احداث الامر اذا كان المملوك في حال الكسابة
 وان سب تغرب فمساها وصار بام ولد وسقط العزم لما كرم على كتاب الاستيلاء ولو حتى المولى على المكاتب
 عزم الارس لسبه به على الكسابة ولو اسبها سب من كسبه فهو ذل عليه لانه احب نكسبه من المولى فكان في
 مكاسبه كالحر وكذا ما اسبها المكاتب من مال المولى لما فله ولو اسبها المكاتب امر اياه لا يسبح الكساح وكذا
 اذا اسبها المكاسبه ووجهان في ذل المكاتب حتى انك لا حصته الملك وحتى الملك مع ابداء الكساح ولا يسبح
 البنا كالدبر انما مع من اسبها الكساح اذا طرب على الكساح لا سقطه ولها اقال اختاها ان المولى اروح ائنه من
 مكاسبه لا سقل الكساح بوب الاب لان الذل لا ملك المكاتب حصته الملك بل نسب لها حتى الملك فمع ذلك من
 الاختاء ولا يسبح من البنا فكذا هذا ولو سرق منه محب القطع على السارق لان المكاتب احب مادعه ومكاسبه
 فكان له حتى الخصومه فيه كالحر فقطع خصومه ولو حتى المكاتب على اسان حط فانه يسمى في الاقل من سبه
 ومن ارسل الخبا لان ربه مملوك للمولى الا انه بعد الدفع من عرا حار بسبب الكسابة فيسار كالعبد ان اذا حتى
 حنا ثم اعنه المولى من عزمه بالخباة والحكم حاله ماد كذا فكذلكها فمطر ان كان ارسل الخباة اقل من
 سبه فله ارسل الخباة في ان الخباة عليه لا سحى اكر من ذلك وادفع ذلك فسد سبب حبه وان كاتب فمسه
 اقل من ارسل الخباة فله فمسه لان حكم الخباة يعلق بالزفه لكون الزفه ملك للمولى وهي لا تحمل اكر من سبها
 فلا يلزمه اكر من ذلك وكذلك لو حتى حنا ب حظاقل ان يحكم عليه بالخباة الاولى لا حب عليه الا فمسه واحد
 وان كاتب حناته في قول اخباة الدبر وعذر من محب عليه في كل حياه الاقل من ارسلها ومن سبه وهذا
 فرع احد لا فم في ان حناته يعلق بالزفه او بدمه بعد ما يعلق برهه والزفه لا تسع لا كرم فمسه واحد وعند
 سبب بدمه بدمه مسمه والصحيح قول المالك كرم ان ربه مملوك للمولى فانها بعد دور الدفع في الخباة فان بحر دفع
 الا انه بعد دفع المانع السابق وهو الكسابة من عرا حار فيسار كالمولى وهي لا تحمل اكر من سبها
 وهذا لا يلزمه الا فمسه واحد كذلكها هذا اذا حتى اساق اقل ان يحكم عليه بالخباة الاولى فما اذا حكم الحاكم
 بالاولى حتى بانابه بدمه فمسه اخرى بالخباة انابه لانها لا يحكم الحاكم فسد اسبب الخباة من ربه الى دمه

نحر كان المصاحف للمولى فاستدعى المولى وهدأه إلى الأصل فقال لا أدري أه للمولى أو للمكاتب ومعا
 ما ذكرنا وان أحصا على ذلك لم يحسن انما لان اوله لا حد هار حوء معلوم فان عواضه فيها ماثل والسمه
 واحده للمكاتب اما لئلا العواضه ما عواضه للمولى فلا لا ملك كسب المكاتب لا يصح سبوا واما سوا المكاتب فلا
 النعمه قد وجبت على الباقي فكان انرا المكاتب ربما به وانه لا ملك البيع فان كل مولى مكانه عدا او حطافه
 فضايف عليه في العمد لا سبل لان ربه يملوكه فليس يسهل سبوا ربه واولم ربه لا يحب المصاحف لما قلنا
 ع انه ان ربه وى فعلى المولى فمعه حتى اكسبه وكذلك لو قيل انه لان انصاف من يستعطف بالسبه من حب
 الله فبسط عنه فربما من الكسب لان اصل ان كل دس ربه من حسن احدى ائمه وانس في اسقاطه
 انطال العبد ولا استحق قصصه في الخلس فانه سبب خدس ما حرصه اصابا وما في يكون لواريه لا للمولى لانه
 فابله فلا يربيه واما سببه ذلك فضايفه اذا حل الله به لان الله وحسب عليه ما سبل موحله ولو قيل عند المكاتبه
 رجلا حطافا قال للمكاتبه فعدا راند بالله لان العدم من ربه وكسبه فكان الله رانه كمد المادون حتى حياه
 حطافه من المادون في الدفع واقصدا فالمكاتب اولى خلاص من المكاتب اذا سبى به بزمه الاصل من فمعه
 ومن ارس الخياه لان من الكسب لا يحمل العقل خلاف كسبه وان لم يحمل العقل فعدا الدفع من غير احبار
 فضايفه انواع من العدا خاني من غير علمه بالخيا وبه بزمه الاصل من سبه ومن ارس الخياه كذا هار ووجد
 المكاتب باسباب الحدود والخالصه ويحرها كالمزاول السرفه والسرفه والسكر والندى لانه ما جودها بالمكاتب
 اولى ولا ينطع في سرفه ن ولا لانه عند وكذا لا ينطع في سرفه من ان ولا راي من امرا مولا ولا من كل
 دى رجم من مولا لان واحد من هؤلاء لوسرى حتى لا يلى لا يطق فكذا مكاتبه وكذا لوسرى واحد من
 هؤلاء من المكاتب لا ينطع لان واحد منهم لوسرى من اولى لا ينطع فكذا اسرى من المكاتب لوسرى من
 احب ينطع بمحمومه لان المكاتب احب عكاسه وما فعه فكان له حق الخصوم كالمرفع ينطع بمحمومه ر يصح
 من المولى وشعر نسب ولد امه المكاتبه اذا لم يكن له نسب معروفه فبذعه المكاتبه او كدسه حاب لا قبل من سبه
 أسهر او لا كبريا كذا فاما عدم انه ادعى سبب راند حار به مملوكه له ربه فكان ولدها مملوكا اليه سبب ولدا حار به
 المملوكه سبب بالدعو من غير حاجه الى العبد من الامه بالخيار ان سبب سببا وان سبب مصب على
 المكاتبه فان مصب على المكاتبه فلم الله وان كان المولى وحل المكاتبه فان سبب لا قبل من سبه اسهر من ربه
 المكاتبه لا ما احب عفاها ومكاسبها والمولى كالا حتى عدا والمرفع بدل ما فعه سببها فكون لها وان سببها
 وحرار ام ولد له سببها المعرفه اذا اسببها مكاتبه فان درم مكاتبه فكذلك هو بالخيار ان سبب المكاتبه وان
 سبب مصي عليها فتوحه القى اليه من جهن فكان له الخيار فان مات مولا رهولا يخرج من اهل بيتك كذا
 الاحلاف فيما عدم ولوا عى سبب ولدا حار به المكاتب وليس له سبب معروف وقد غلبت على لك المكاتب
 حب عواضه لاولد ونحاحه الى العبد من المكاتب استحقاقا وقد كذا هدى كتاب الاستيلاء ولا حسن
 المكاتب بدل المكاتبه لانه من فاصر حتى لا يخور الكفاله عند امه العلماء خلافا لاس انى لى هو مولد ما دس
 فسيح الكفاله كسار الدون لانا ان حكم الكفاله سوب حتى المطالبه للكفيل مثل ما في دمه الاصل وهذا
 لا محقق به لان الناس في دمه الاصل من حسن مودس لا حسن به ولو حور الكفاله به لم يكن الباب ما حق
 المطالبه عمل ما في دمه المكفول عنه ولا حتى حكم الكفاله خلاص سار الدون اما الذى سبلوا ا بدل الكفاله
 فوسرى المكاتب ولا نسق الا ما اجمع بدل الكفاله عند منه العلماء رهو قول دس ما برسى الله عنه وقال
 على رضى الله تعالى عنه نعى هند ما دى وسى انبا ربه واول اس مسعود رضى الله عنه اذا اعطى مقدار فعه عى
 امه سبه ربه المرفع وهول عند امه من ساس رضى الله عنها ا كاله دموله فهو عر من المرفع وهول عند ا على

ان مدحه ان المكاتب تسمى بغير الكسبه وهو روى حديث الحسن عن سريخ مبل ذلك وجه قول علي كرم الله وجهه
ان المكاتبه ستمعا وجهه فان ادنى العبد من بطل الكسبه الى المولى قد ابل المولى له العذر فلو لم يملك من نفسه
ذلك العذر لاجتمع للولى ملك البطل المبطل وهذا محور وجه قول ابن مسعود رضى الله عنه ان عمه العبد ماله دار
عقوبه ما هو اقل من قصه لخصه من المولى راذا دى قدر قصه ولدت رضى المولى حبه قول ابن عباس رضى الله
عنه انه لو لم يملك من المكاتبه للمولى على عذر ولا يحب للمولى على عذر لان الكسبه استاق على
مال من اعنى عذر على مال وهل العبد سقى المال من طبعه كذلك هيا وجه قول ريد بن اسير رضى الله عنه قول
اللى صلى الله عليه وسلم المكاتبه عذما من طبعه در هدا من الباب ولا ان المولى على عذمه باء جمع بطل
الكسبه فلا يملك ما لم يودحه كالأول لعدا الادب انى التاديب حرانه لا يملك ما لم يودحه جمع الالف كذا هيا
سم المولى كما سبدا بطل الكسبه من بابا الموصى عن بطل الكسبه لان عوض الذى هو منامه وسند
مسند كانه هو كالى السع وعبر على ان بطل الكسبه درى من المكاتبه لان عذر المولى هو منامه وسند
نسب الا مرا لماند كرم الله تعالى بطل الكسبه وعنى معنى ولد المولى الى الكسبه بان ولد للمكاتب ولد من امه
اسمه اهل لانه صار مكاتبه لالاف نسب فيه حكم الاصل الا ان للمولى ان سأل الالاب ان الولد لانه لم يدخل فى
العبد مضمونا بل سافلا ملك مطاله السع حال سام الموسوع وكما معنى المكاتب بالادا من كسبه معنى بالادا من
كسب ولد لان كسب الولد كسبه هدا دى معنى هو ولد وكذا ولد المسب لى الكسبه ولد ولد وان سئل
والواحدون وان سئلوا اذا اسما المكاتب يدخلون فى الكسبه كالأول المولد وسوا لافرى منهم الا فى فصل واحد
وهو انه اذا مات المكاتب من غير مال سأل الولد المسب لى الولد اما ان يولد الكسبه سالا لار دنا كى ابر
خلاف الولد المولد فى الكسبه لماند كر واما ما سوى الولد والمولد من دون الرحم المحرم كالاح والعم والحال
ويحوم فهل يدخلون فى الكسبه قال ابو حنبله لا يدخلون وقال ابو يوسف رخصه لا يدخلون ر سعون على التحوم
مير لى الولد والمولى من الاصل عذرهما ان كل من ادا ملكه الحر معنى عليه املكه المكاتب سكا سب طبعه
و هو منامه وجهه فليما ان المكاتبه سبده حسي الى العنى فغير محسبه العنى رالح كى الحسبه هدا فكدان
كسب الكسب لنفسى اليه ولهذا سبده محسبه العنى والوالد والمولد من كذا هيا ولا حسبه ان الاصل ان
لا نسب الكسب راسا لان ملك المكاتب مكرورى لكونه مملوكا ما معنى عليه درهم ولا رضى حق السريخ
والعنى راعما نظرى حق حر به سبه الا ان حر به ولد وابوه من معنى حر به سبه لكان الحر به لم يردى سار
دوى الرحم سقى الامر قسم على الاصل وبطل الناس من وجه آخر سبى ان لا يدخل الولد لانه كسبه رضى
الحر به لانه فى الا كسب كسب الولد المذر واما اسحبها الولد محسبه الحر به ولم يردى الولد المفضل
هل العبد لا يدخل فى الكسبه بكونه للمولى ولو احلها فال المولى ولد هل العبد ولب المكاتبه بعد العبد سبده
ان كان الولد فى بطل المولى فالتول وله انه افضل هل العبد وان كان فى بطل الامه فالتول فوطا ومحكم فى الحال كى اساحر
سندا ومقتضى مد الاحار سبده احلها فادعى المساحر الاما ر الواهر مكرانه مظان كان فى الحال اما ولول تول
المساحر وان لم يكن فى الحال اما فالتول ول الواهر وكذلك خدائى الساحره اما احلها فى استطاع اما وحرانه
دوى كان فى الحال سبده لول قول المساحر وان كان حارا فالتول ول الواهر وله سبده فى الاما والاستطاع
واحتلاق مد الاما ر الاستطاع فالتول قول للمساحر لانه مكر وحرب الزناد رسوا كالأدا من حل حا
الماندس او بعد موتهما حتى لو مات المولى قدى المكاتب الى ورثه سقى لان اعتدلا منسج حوب المولى لا خلاى
وكذا موامب المكاتب عى وه بوى بطل الكسبه الى المولى وحكم نفسه عذره عذ الساقى لا يملك وسلم انبل
للمولى ما سقى ان عذ الكسبه لا منسج حوب المكاتبه عذ اكمل لا منسج حوب المولى وعذ منسج حوب

المكاتب وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في المكاتب اذ اصاب عن ربه انه يحب حر او عذافا على رضي الله
 عنه وعنده انه رمي بغيره رضي الله عنه يحب حر او عذافا على رضي الله عنه وعنده انه يحب حر او عذافا على رضي الله عنه
 نائب رضي الله عنه انه يحب عذافا والمالك كنه للمولى وبه احدنا سافى رحمه الله سافى انه لو عصى لخلوا ما ان يعنى
 فل موبه واما ان يعنى بغيره فلا سئل الى الاول لان المعنى معنى اذا الدل لا اذا لم يوجد فل الموب لا سئل
 الى الثاني لان حل المعنى فداف لان حاله الو و داف الموب راسا السى في غير حله محال فامسح القول بالمعنى
 ولا يقال انه يعنى مسندا الى آخره من اخره حياه وهو قابل للمعنى في ذلك الوقت لان الاصل فيما سبب مسندا
 انه سبب لخل لم يسند الا ترى ان من باع مال الله يوفى على احوار المالك عند كم من ذلك المال ثم احوار المالك
 لا يلجئه الا حار لان الحكم بين عذافا حار مسندا اعنى فامسح على الحكم لخل بها لا محتمل المعنى لخل
 ولا يسند ولما روى عن وفا انه قال قلنا بدر المسب ان سرخا قال في المكاتب اذ اصاب عن وفا وعنده
 دس بدى بدس المكاتب ثم بالنس فقال سبب عذافا سرح ان كان فاصافا بدس نائب رضي الله عنه سؤل ان
 المكاتب اذ اصاب عن وفا وعنده دس بدى بالنس بمالكاه فاحلاف الصحابه رضي الله عنهم في الله بنس والمثل
 على انما على ما عند الكناه بعد الموب فرانه فاد يسر الى اجماع الصحابه رضي الله عنهم على ما قلنا ومثله
 لا تكذب ولا سبب عذافا سافى لان المعنى في الحقه معنى سلامه الدل للمولى اما موصور ومعنى بالاستسنا
 واما معنى لاصوره ما حاد الموصى الا لا يسر الا اذا من المكاتب لان المعنى بنس من عرادا اصلا ما حاد
 المولى وبالا را وقد سلم الدل للمولى اما موصور ومعنى بالاسبقا واما معنى لاصوره فالا را اما طر بن الاستسنا
 فلان هذا عذافا موصيه من المولى المكاتب وحكمه في حاب المولى ملك الدل وسلامه وفي حاب المكاتب
 سلامه موصيه بالخبر وسلامه اولاد واكسائه حال سلامه الدل للمولى وفي الخال روال بد المولى عنه وصبر وره
 احس سافيه ومكاسبه وديت الملك في الدل للمولى في ماله الدل لخل حتى لو ربح عه اسان بالاذا يوفى الدل
 صبح ولوا راه حار الا را ومعنى ولوا حاد المكاتب على عمر ماله عله دس من اكسائه وفصل المولى صبح وعنى را ا
 ب الملك للمولى في الدل كان يعنى ان رول المثل من ملكه وهو موصيه المكاتب وسلم له موصيه بمهما للمساوا
 في عذافا موصيه الما موصيه في الحقه من الدل والزمه كائى سار الما موصيه من السع والا حار كائى الخلع
 وا عاق على مال الا ان الزوال ثوبت هه الخال بن الدس موصيه المثلن وحكام على الاذا فسب ربه المولى
 فمصح الناس عن الكسائه فمصح هذا العقد على خلاف موجب الما موصيه في سوب السلامه وروال المثل عن
 المولى الاسلامه الدل له على الكمال نظرا للمواثي وعناهم في عذافا الكسائه وطرا للعبد لسو صلو الى الصق فاذا
 حا آخر حياه وعمر عن الكسب اسل الدس من موصيه الى اكسائه كائى الحر الا ان الكسب فلا سلم له اما الما لخل
 او واحد الوريه فاذا ادى ذلك الى المولى فموجب السوط رهو سلامه الدل للمولى فمصح المثل للمكاتب وهو
 موصيه واما الا را فهو له ما طع آخر حياه بسقط عه المظالمه ما الدل لخر عن الاذا نفسه واهل الى المال
 حلتا عن المظالمه عه فطالبه موصيه او واربه او وصى الناصى فا ١١ الى الباب سبب المظالمه على الناس آخر
 حياه فمراع بدل الكسائه وسبب عه المظالمه الى ذلك ارفب فمعنى في ذلك الوقت وقد حرح الخواب عما
 د ٥ سافى لما كرا بان السوط لنس هو من صور الاذا بل سلمه الدل صور ومعنى بالاستسنا او معنى
 بالا را وقد حصل ومن اصحابنا من قال ان المعنى بنس بعد الاذا مقصود اعطوه من حياه بدرا لاجرا سرى
 الحر كائى المولى حياه بعد الموب بدرا لاجرا سرى الكسائه وبنس المعنى موصيه وهو موصيه بمصد ومدر حياه
 على اختلاف طر بن اصحابنا في ذلك على ما عرفت في الخلافات ولومات المكاتب ورك وفا را ولاد احرار اما ان
 ولدوا من امرا حر نردى بدل كسائه وما فصل يكون ميرا من اولاد الاحرار لان المكاتب يعنى في آخر حره

من حياه محبوب فعوب حرا بمسها لاد الاحرار وكذلك ارلاد ادس رلوان الكسبه لا هم صاروا
مكسبين بها ه اسحق حوى آخر حياه مسون حرا عسايله ودامت فو قديمات حرا و هم احرار في بونه وكسا
الا ادس اسه اعم في الكسبه روالدا لم طفا وكدا ولد الذي كوسمعه كسبه واحا لانه سق معدي آخر
حياهه ه اماولد ادس ه كسبه على حيد لاره لانه لا سق معدي فعوب حرا راد مكسب والمكسب
لا بالحروب مابول وه وعلبه س احيى ودين المولى س رالكسبه وله رصا من يد ه وعير ذلك وول
ولدا حرا رولدا وله الكسبه من امه سدا دين الاحاب سدين المولى ه بالكسبه رالن سدا س
سار ولاد وطلب رصا اما لالان صاا فلوحيه اخدمه س احيى السده واما س سار ه صاا اما لال
دلال المدر سق حوب السد والمكسب لس من اصل الاساق والناي فلاله ا ا عى بعد الموت ه
حك معدي آخر حرا من احرا حياه وذلك رمان لطيف لانس الوصيه اسئل الملك الى الوارب والمث
للموصي له س بعد الوصيه الذي هو حله ودام صبح الرسله لكي اسامه يحلوف الله ان الملك سئل الى
الوربه من عه صبح السدوا اطلب اوجه سادون واربع الدون فسدا دين الاحي لان الاصل
في الدون اسعيله ناله كه انه يدا بالاقوى ولا هى كافي دين السجه مع س المرص ردا الاحي اوى من دين
المولى لانه سئل بالرى س المولى ولا سئل دين الاحي بل ناع فسه سدا س الاحي س بطرف هه البركه
دين كان مهابا دين المولى وبالكسبه دين المولى ه الكسبه لاد س المولى اوى من دين الكسبه
بدليل انه سح الكسبه ه ولا تصح دين الكسبه ركدا المكسب عسايله دين المكسبه عن هه سدا
في منح سسه ولا ملك اسما دين المولى سدا بل سسل ضرر سسوط الكسبه كان س المولى
اقوى فسد م على دين الكسبه وان لم يكن في اله كه وفا بالدون جمعا دين دين الكسبه لانه لو دين هسا
دين المولى لطل النعا لانه اسنى ذلك سدا حرا فكون قد اب حرا قتل الكسبه فلم سح
السما لانه حرا صا رلا بحسب للمولى على عدا السدين ولس والدا هعا دين الكسبه لال اسما
سكن اولي فسدا ان الكسبه حى سق وكون دين المولى في دمعه ساسوقى منه اطهر له مال رما سلس س
هد الدون هوم راب لا ولا الاحرار من امرا حر ولا ولاد المولود س الكسبه لا هم ضوا معدي آخر
حرا من احرا حياهه بون كالحرا الاصل ولواب رله رفا وعلبه س رجاهه ومكسبه مبر رلا لاد احرا
من امرا حر واولاد ولدوا في الكسبه من امه واولاد سدا سدا فالد س الحياه ه الكسبه ه يكون الناي
مراا معهم لان الدين اوى من الكسبه لسا س س نظرا الى ما سق من المال ان كان هه وه الكسبه هه سدا
الحياه لانه اكن هه الحياه صار كان المكسب س سقى علسه بالحياه ومى سقى علسه بالحياه سبر راحا
اذا لم يكن في الناي وفا وان لم يكن في المال وفا الكسبه وكان هه وه الحياه وان لم يكن فسدا المكسب سدا
وطلب الحياه لانه لا حى لسا حياهه في مال النعا واما كان حى الزفه وذهبت الزفه هدا اذا كان
الناسي بعض الحياه في حيل حياهه ون كان الناسي سقى علسه الحياه صار حكه حكم سار الدون راما المبرور
كان روج سكا حيا حيا للمولى حكه حكم سار الدون وان كان الكسح سقا للمولى لسا حيا سى مام
مض سار الدون والحياه والكسبه ون فصل سى سرف الى المير لان الكسح القاسدا ساسع الله بعد
العسا لانه لا تصح حى المولى ودار الى حى المولى حندا احدنه ون لسا كسبه حكه حره حره رلا لاده
سار الناي ه اما لولاد كلهم لاسم سوا نصبه وكذلك ان كان الاس مكسبه لاسم سوا ن رمان واحد ان
كسب الاس مكسبه سلى حدا لارب سبه لانه لا سق معدي ولا سسد سق حيه ولا ريب منه ان ات المكسب
من عه رفا ررله رلدا موار الى الكسبه فان رلدا ماله الى اسرا امان كان المكسب روج امه اسان مان

مولود ولد من مائة اهل المكاتب وولدها اول المكاتبه ولد من غير مولودا فانه يسمى في الكسبه على نحو ما
 ولا يطل الاصل له مادام لم يعرفه فمات باحرام اهل المكاتبه كان يسمى لو كان حاصصه كان يسمى
 على محومه فكذلك حارث مادام لم يعرفه لا يثبت فادرا فودي بدل الكسبه للول لا يوحرا الى اهل
 بل يطل الاصل لان موب من علمه ليس يطل الاصل في الاصل كما في سائر الدون وليس هذا احدته ومما
 حتى يحمل كانه حتى رادا ادى السعاه عن او وهو وارث المسرى في الكسبه ولا يسمى على محومه بل حال
 له اما ان يودي السعاه حالا او ردالي الزى ولا مال ذلك للمولود في الكسبه بل سعى على حوم اسه ولا ردالي
 الزى الا اذا اهل نجم ارسله على الاحلاف واعما كان ذلك لان دخول الولد في الكسبه بطريق السعاه
 وسعه الولد للمولود في الكسبه اسد من معه المسرى في الكسبه لان معه ما سار الحريمه والحرسه في الولد
 المولود في الكسبه حصيل في العبد كان يرثه المكاتب معه والحكم في المكاتب على ما ذكرنا فكذلك ولا
 كذلك الولد المسرى لان حريمه ما حصيل في العبد عطف رحمه عده فلا يدين اهلها في الحكم كرسا
 للاحكام على سائر الخلق في القو والضعف ود كالعاصي في سر الكافي الخلاف في المسله وحمل ما ذكرنا
 قول ابي حنبله وانما على قولهما فالرسله في الولد المولود سوا رحمه فوهما ان المكاتب على الولد المولود
 لمكان السعاه وهي موحود في المسرى وحوا ان حسم من هذا ان ممي السعاه في المولود اقوى منه في المسرى
 فلا يسمع القاس ولو مات من عروفا ورثه الدون اليه كذا بالخيار في ذلك الى الولد سد ان ذلك سالا
 المكاتب اثم يركه وفا صا زيد را الى الولد لانه مسمى من كسبه فسد ان ذلك سالا فان اهل نجم او محرم
 على الاحلاف يرد الزى ولو كان بعض اولاد سالا ونصهم حصر فحصر الحاصل يرد الزى حتى يحصر
 الغائب خوار ان الغائب حصر فودي ولو مات المكاتب ولم يركه وفا لكسبه يركه ام يركه في نكي معها ولد سم
 في الكسبه وان كان معها ولد استسبع فيها على الاصل الذي كان للمكاتب صغيرا كان ولدها ام كسرا على
 ان المكاتب اذا مسرى ام يركه وليس معها ولدا بالاصل في مكانه وكان ان سمع اعداى حسمه وكذا
 الموالا عدهما دخل في مكانته فكذلك يعدمونه كون يرثه لما دخل في الكسبه واذا كان معها فاتها
 تسع ولدها في الكسبه عداى حسمه ولا يجوز معها فكذلك المولود اكان معها ولد ولده في الكسبه ونصر
 كانه فاهم لان الاس فاهم مائه وعلى قولهما لا يرى في وجود الولد وعدمه وجه قولهما انها تسعى لان عاى
 الاستدراك ميراثه عاى النسب فلا يطل حوب الولد فكان حالها يعدم الولد وقوله واحد اولان حسمه انه
 لا ورثه منه ودها وما دخل في كسبه لكسبه ولدها سالا فادام الولد يطل كسبه لانه كسبه الولد
 يطل حونه فمطل ما كان معاله وانتهى وحل اعلم ولو ولد المكاتب ولدا واسرى ولدا م ماب سمع في
 الكسبه على التحوم والذي يلى الا اذا المولود في الكسبه وهذا على ان المولود في الكسبه يوم مام المكاتب
 والولد المسرى لا يوم مائه على الا على الاحلاف الا انه يسمى بمال المولود في الكسبه ولا يحسب
 عليه السعاه الا من ان حداد كرى الاصل فان لم يفلح على الا حرسى من السعاه قال لا مال يمدع عر
 بيع الا ان يودي الكسبه عاجل وانما قلنا الذي يلى الا اذا هو الولد المولود في الكسبه لما ذكرنا ان الولد
 المسرى لا يوم مام المكاتب على الا على اولى اصل ان حسمه المكاتب ولو كان حسمه لكاتب عك كسب
 ولدها المسرى فكذلك الذي يوم مائه وان سعى المسرى يدي الكسبه لم يرجع على أحده نسي لانه ادى
 الكسبه من كسب الام لان كسب أم اولد المسرى للام ا ادى الكسبه من كسبه فسد ادى كسبه الام
 وكسبه لها فلا يرجع ولما ذكرنا ان الولد المولود فاهم مائه لو كان الام فاهم يدي الولد المسرى فمعت الام لم
 يرجع عليه نسي كذا اذا وكذا الولد المولود في الكسبه لو سعى وادى لم يرجع على المسرى نسي من هذا المعنى وقال

بعضهم هذا في الملو في الكاهن من مل تركه الام فاما الذي من كسا كسسه سسه فانه رجع بقصده
 على المشرق لم يرد كفي الاصل حكم الملو في الكاهن واما كرحم الملو انه اذا ادنى لا رجع ولوا كس
 هذا الامر الملو كسا كل واحد واحد سمن به في كاسه كرا اول الملو ودم من الا في
 لو كاسه فانه لكسب كل واحد كسبه يركد من يومه ما وكذا انما ان سمنه في عمل ل واحد كس
 فسمعه به في مكانه كان ذلك وكذا لو امر انما في ان واحد سمنه امر احد ان واحد ر سمنه اخر على
 اذا الكاهن كان ذلك حذر لانه سمنها وما كسب اول الملو في الكاهن سمنه موهب امه قبل الادا فبه حبه
 لانه داخل في كاهن الام فاهم ماما كسبه كرا لوما مكسب احد سمنه الزكه فتسبي منه المكه
 والباقي منه اب سمنها وبق سمنها الولد الملو في الكاهن سمنها ما كسب كسبه كسبه كسبه كسبه
 لها كذا كسب ولد اسما وولد الملو في فلم سمنها ماما كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 ماس عن مال بودي منه كسبه الملو في سمنها كذا كذا قبل هذا كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 سوما امها ولا يك كل واحد منهما كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 على الحوم عددها وكذا الحما في كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 سمنها من سمنها كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 الكاهن الملو في كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 الحكم الملو في كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 الكاهن كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 واما الملو في كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 الى الاصل وهو الملو في كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 الى ابق وليس له ان سمنه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 لما كرا ان اسد سمنه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 الكاهن اسد سمنه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 حا الملو في كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 اسد سمنه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 في معنى اسد سمنه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 من قبل الادا اسد سمنه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 سمنه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 لكسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 لا يدخل حبه الملو في كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 المعاوضه واما قول الملو في كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 ذلك عند الادا كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 اسد سمنه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 ماس الام قبل ان بودي مكن عمل ولد هذا سمنه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
 لكسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه

وربه من اسحقا وافر القاس ان لا يعنى اما الباطل وحيالى فاسطرط من سرائر الاعداد فلا ينسبها من
 الاحكام لان الصرف الباطل لا وجود له الا من حسب الصور كالسبع الباطل ونحوه فلا يعنى بالادا الا اذا
 على العلوي ان قال ان ادب الى الثافات حرفى يعنى لكن لا بالكاسه بل بالعلوي السروط ولا يرميه سى كفاي
 العلوي سائر السروط

فوقه قيل واما ان ما مسح به الكسبه فيها مسح بالاله لا بها من السروط المحمله للفسح لكون المعاوضة
 فيها اصل فتصور انائها كسائر المعاوضات وكذا مسح مسح العبد من غير رضا المولى بان مول مسح
 المكاسه او كسرها سوا كاتب فليسند او محتمل ان كرها انما وان كاتب محضه فاعلم انه لا رضى كاتب
 العبد بطريقه مال التسح من غير رضا المولى والمولى لا يملك التسح من غير رضا المكاتب لانها عند لا رضى
 حاشه وهل يمسح بالموت اما عوب المولى فلا يمسح الا جماع لا مان كان له كسبه فو حالى وره المولى وان لم
 يكن فى يده كسبه فكسبه و يودى فعنى فكان فى ما العبد فاند فسعى وان عثر عن الكسبه رول الى
 الرزى كالموت كان المولى حيا وادام المولى فادى المكاتب مكاسه او سمسالى وره وعنى قولاه يكون لمسه
 المولى لان الولاه لا يورث من المعنى لعدم موته لما ذكر فى كتاب الاول ان سا الله تعالى وان عثر بعد موت
 المولى فرد الى الرزى ككاسه الورثه ككاسه اخرى فادى اليهم وعنى قولاه للورثه على قدر موارثهم لانه عنى
 باعتاقهم فكان ماله ميراثهم اذ الولاه يورثه ان كان لا يورثه عسى واما عوب المكاتب فسطران ما عنى وفا
 لا يمسح عند خلافه للسامى وان ما لا عنى وفا يمسح الا جماع لان ما عوب ما عثر افلا بد فى ما العبد يمسح
 ضرور ولا يمسح رد المولى بان كاتب مسلم عند ما ارد المولى لانها لا سطل حوب المولى حقيقه فهو عوب حكاوى ان
 لا يمسح ولهذا لا سطل سائر عيوب المارد كذا المكاسه فان امر شخص بدل الكسبه وهو مدم اسم حار افرار
 فى قولهم وان قيل او ما عنى الرزى لم يحرقى قول ان حقيقه ان لم يعلم ذلك الا قوله ما على ان سرفات المريد عى نافذ
 عنده بل عنى موقوفه وان علم لك سهاد السهم حار فقصه وكذا يجوز للمريد ان يحد السهاد السهمودى كل
 ما لسه من التصرف كذا كرى الاصل لان ربه سرفه عرل الوكيل فملك قصص الدون الى وحجب عند
 كالموكل الممر ول فى باب التسع انه ملك قصص امر بعد المثل وود كرى موصوع آخر ولا يجوز قصص المريد لانه اما
 ملك لى كويه من حقوق العبد حقوق هذا العبد وهو المكاسه لا سماعى بالمعاف ولا ملك القصد بخلاف التسع واما على
 اصلهما فافرار بالتسعين حار لان تصرفه نافذ عى هما فان لم يرضى ساسحى حق بدار الحرب جعل الناصى ماله
 ميراثا وره فاحذوا المكاسه ثم رجع مسلما قولاه العبد لان ربه مع خوفه بدار الحرب سرفه موفيه ولودفع الى
 الورثه لعدم موته كان الولاه كذا كذا هذا و تأخذ من الورثه ما قصصو منه ان وجد عسى كفاي سائر املا كذا الى
 وجد هابع الورثه ما عاها لان الوارث اعاقص سسلط المورث فقصار سرفه الوكيل والله عر وحل اعلم

~ ~ ~

في كتاب الولاه

الولاه بوان ولا عاقبه ولا موالا اما ولاه المعافه فلا خلاف فى سونه سراعر فاذلك بالسعه واجماع الامه
 والمعمول اما السعه فيقول النبى صلى الله عليه وسلم الولاه لى اعنى وهذا عنى وروى ان رجلا سرى عند افاعه
 حالى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى اسرى بهذا فاعفه فقال صلى الله عليه وسلم هو
 احوله ومولاه فان سكره فهو حرة له ولك وان كفره فهو حرة له وان مات ولم يترك وارثا كاتب
 اس عصفه والاسدلال به من وجهين احدهما جعله عصفه اذا لم يترك وارثا آخر والثانى ان صلى الله عليه
 وسلم جعل المعنى رضى المعنى عوله صلى الله عليه وسلم هو احوله ومولاه ولا يكون مولا الا وان يكون ولا له

وظاهر هذا الاستدلال انه هو من وجعل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم
 سجدته ونهى ما يعمل في انفس خلقه الا فعل من امر الله به فاعلى احد سبحانه انه خلقهم
 معمول بدون اعمل فدل على كون معمول خلق الله وخلقه على امر الله صلى الله عليه وسلم ان سكره فهو هذا
 المصنوع انما الله لا يشاء مدح وجهه الكبر والكره فدانى ما وجب عليه فكان حيزه ان يقول على
 امر الله وسلم به لا لانه قد فعل امره من امره ووجه له تصانين او ما لا يهتجر كنه الله صلى
 عيسى فكان وانه اقل من اسحق صلى الله عليه وسلم دسوا اصلا اسما ووجه صلى الله عليه وسلم
 وان كسر له فهو جليل لان اعتنا على امره عيسى صلى الله عليه وسلم كمال وانه الى الآخر وقوله صلى الله عليه وسلم
 وسر له لان سكر الله واجب على ربه واما سكره فدانى ما وجب على سكره وورى ان معنى
 امر رضى الله عنه ما ورد له ما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم سكره ما لا يهتجر كنه الله صلى
 من عمر رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم وسداه من مسدود ان كسر دسوا من امره مسدودا لاسارى واسم
 امر رضى الله عنه اهمه واولا تلكه دسوا فولا لاجا من السجده رضى الله عنه على كسر واحد
 بدليل ما سيم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ما ان قد احكم لا يترك ما تسمى لاسر قول الباع وما
 سكر هذا الخدس اما المسائل ان سكر الله صلى الله عليه وسلم واما الاحكام والامه احمد صلى الله عليه وسلم هذا اولا واما
 المفعول من وجوه احد هان الانسان امام المصطفى صلى الله عليه وسلم الى سكره الخمره فدانى المولى الاستدلال
 مولى العبد في عرف السرى وكذا ما صلى الله عليه وسلم الى سكره صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وا يقول للذي امر الله عليه وامع الله صلى الله عليه وسلم ان سكر الله صلى الله عليه وسلم لا سكر الله صلى الله عليه وسلم
 عند اسمعاه عنه لولا سكره الا بانه السابق رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم ان المصطفى صلى الله عليه وسلم
 حانه ولهذا كان سكره صلى الله عليه وسلم يدفع الله عنه وكفه من السالى و احى فدهم في احد وعى
 الضر وهو كفه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 وانتالب ان الاعتدال كالا ملاذ من حب المعنى لان كل احد منهم احنا معنى دن المعنى سكره صلى الله عليه وسلم
 ما كسب سكره صلى الله عليه وسلم والمالكه والولا الى غار بها الا كفى عن الهام كما ان الاب سكره صلى الله عليه وسلم
 ما كسب سكره صلى الله عليه وسلم انه وهو الا لا دم الا لرد سكره صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 كالا ملاذ وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم الا حبه كل حبه السب والله عز وجل اعلم بهذا
 الكلال في مواضع في سان سكره صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 حكه في سان ما يهتجر له اما سكره صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 الاساقى سكره صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 انه اول وجه السنان وسوا اسمه طوارعى واحب صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 وامن النذر وسوا كان الاعتدال منه فدل ان سكره صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 مسا الى وجه وسوا كان حركه خارج عن حركه السرخ او كانه او حركه حركه السرخ صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 الحاصل باليد والاستدلال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 التي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 ووه ان الولا للامر لان المعنى مع غيره ولو دل لا حراس سكره صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 لان المعنى مع غيره اسحانا والسنان ان يكون الولا للنامور لان المعنى مع غيره انما هو رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم
 السنان انه امره ان سكره صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم

للمامور فكان المعنى عنه ولما ان الامر بالمعنى امر بالاحود للفعل بدونه كالامر بصعود السطح يكون
امر انصب السلم والامر بالصلاء يكون امرا بالظاهر وبحودك ولا وجود للمعنى على الامر بدون سبب الملك
فكان امر الملك ناسى عنه بعد الدل المذكور امرا على كونه ذلك الدل بما عاينه به بصحاحا لصرفه
كانه صرح بذلك فقال نعمه على واعفه على فعل ولو قال اعنى عدله على ولم يذكر الدل فاعنى فالولا
للمامور في قول اني حصفه وخمدلان المعنى عنه وعداى يوسف هذا والاول سوا وجه قوله على عموما
ذكرنا في المسئلة الاولى ولما القى في المسلسل وهو انه في المسئلة الاولى امكن اسباب الملك للامر
بالدول المذكور بمعنى الامر بالاغنى لان الملك في السبع الصحيح لا ينعى على المعنى بل سبب نفس
العقد في الامور انما عاينه منه الدل المذكور بهم معاينه فامر وبوكله وامام في المسئلة الثانية
ولا يمكن اسباب الملك بالعلل النابت نظر في الاقسام لان اعلل من عروض يكون هو الملك في باب الهبة
لا سبب بدون المعنى فاذا اعنى فدا على ملك هسه لملك الامر مع عن سبه فكان الولا له وهو القري لو قال
اعنى عدله ولم يهل سى آخر فاعنى فالولا للمامور لان المعنى عنه لا ينعى عن هسه لاسى الامر لعدم الطلب
من الامر بالاغنى عنه ولو قال اعنى عدله على الف درهم ولم يهل سى فاعنى يوقف على قول العقد اذا كان من
اهل القول فان قيل في علس عليه سى و بزمه المال والا فلا ينعى طلب اعاى العقد لنفسه واما طلب اعاى العقد
للعقد وهو قصوى فانه فاعنى الملك يوقف اعاقه على اثار العقد كما اذا قال لمر بيع عدله هداما فلا على الف
درهم فاعنه يوقف على اثار فلان كذا هذا وسوا كان المعنى ذكر او اسى لوجود السبب منها ولعموم قوله
صلى الله عليه وسلم الولا لى اعنى وقال صلى الله عليه وسلم ليس لنا من الولا الا ما عسى الخدب والمنسبى
من المنى من غير ظاهر او سواء كان المعنى والمنسب من سبب او كافر من او كان احدهما مسلما والآخر كافرا لوجود
السبب ولعموم الخدب حتى لو اعنى مسلم دما اودى مسلما فولا المعنى منها للمعنى لما قلنا الا انه لا يربطه لا بتمام
سرط الارب وهو اتحاد المال قال صلى الله عليه وسلم لا سوارب اهل ملهى سى وقال صلى الله عليه وسلم
لا ريب للمؤمن الكافر ولا الكافر للمؤمن وبحود ان يكون الولا ناسا لانسان ولا ريب به لا بتمام سرط الارب به على
ما ذكر حتى لو اسلم الدينى منها فاهل موب المعنى من ماب المعنى ريب به لحق السرط وكذا لو كان للدينى الدينى هو
معنى العقد المسلم عصبه من المسلمين فان كان له عم مسلم او اسى عم مسلم فانه ريب الولا لان الدينى يحمل عمه له السبب
وان لم يكن له عصبه من المسلمين رد الى سبب المال ولو كان عند مسلم من مسلم ودى فاعنى من ماب العقد نصف
ولا به للمسلم لان المسلم ريب المسلم والنصف الآخر لا قرب عصبه الدينى من المسلمين ان كان له عصبه مسلم وان لم
يكن رد الى سبب المال ولو اعنى حتى في عده الحرب حتى في دار الحرب لم يضر ذلك مولا حتى لو حر حالى دار الاسلام
مسلمين لا وولا له وهذا قول اني حصفه وخمدلان المعنى عنه لا ينعى عدله لانه لا ينعى تكلام الاعاى واما سبب بالخلة
والمعنى النابت بالخلة لا بوجوب الولا وعداى يوسف بصير مولا به يكون له وولا ولا ان اعاقه بالقول قد صح في
دار الحرب وكذلك يودر في اثار الحرب فهو على هذا الاحلاف ولا خلاف في ان اسنلاد حارب وبتبر الحاربه
ام رد له لا يجوز سبب المات كراهية بدم ان مى الاسنلاد على سبب السبب والسبب سبب دار الحرب ولو اعنى
مسلم عيدا له مسلما اودى دار الحرب فولا به لان اعاقه حارب بالاجماع وان اعنى عدله حارب ساق اثار الحرب
لا بصير مولا وعداى حصفه لا ينعى بالقول واما سبب بالخلة وعداى يوسف بصير مولا لم يوب المعنى
بالقول وقول خدعه مصطرب حتى لو اسلم الدينى دار الحرب وحر حامس الى دار الاسلام فلا وولا للمعنى
على المعنى للمعنى ان يوالى من سبب عدلى حصفه وعداى يوسف ريب المعنى من المعنى له لا راد اخر حارب
مسلمين وان سبب العقد للمعنى كان مملوكا للدينى سبب في فوطهم جميعا ولا محلوا ما ان يكون مملوكا او حرافا ان كان مملوكا

كان محلا للإسلا د وأصله وكذا ان كان حرا لان الحر من الحر حبل للإسلا د وأصله وعلى هذا يخرج ما اذا
 دخل رجل من أهل الحرب دار الاسلام بامان فان اسرى عدا فاعنه ثم رجع الى دار الحرب فسي فاسرا عند
 المعنى فاعنه ان كل واحد منهما يكون مولى صاحبه حتى ان اسرا ماما ولم ترك عسه من النسب وربه صاحبه
 لو حود سب الارب من كل واحد منهما وهو الا عاق وسرطه وكذا الذي اذا اسرى عدا له ماما فاسلم العدم
 حرب الذي المعنى فاعنه الى دار الحرب فسي فاسلم فاسرا العدا الذي كان اعنه فاعنه فكل واحد منهما
 مولى صاحبه لم افلا وكذا المرأ اذا اعقب عدا لها ماما ردت المرأ ولحق بدار الحرب ثم سب فاسرا لها الذي
 كاس المرأ استمه فاعنه كان الرجل مولى المرأ المرأ مولا الرجل لو حود الا ساق من كل واحد منهما مالم المعنى كما
 هو سب سوب الزولا للمعنى فهو سب وجوب العمل عليه حتى فوجي المعنى كان عقه على المعنى فاذ كذا ان عليه
 حظه فاذ حتى قد فسر في الخط ولما سرت بويه فلوب الزولا فاسرا لم يهايم ولا العاقه ولا ولد
 العاقه وسبها محض ولا ولد العاقه فاما الذي نعمها جميعا فهو ان لا يكون للعدا المعنى او لولد حسبه من جهة
 النسب فان كان له ربه المعنى لانه ربه من طرفي التعصب وفي الحساب نصر الاقوى فالاقوى ولا سلب
 المسبه من جهة النسب اقوى وكان اولي وهذا لان الزولا وان كان حده كل حده النسب كما تعلق به الحد لكونه
 لا يكون من حسبه النسب فكان اعبار حقه النسب اولي ولم يكن له حسبه من جهة النسب وله ابحاث
 التراس اودرو الارحا حكمة مذ كرى موضع ان سا الله تعالى راما الذي عس ولد العاقه فمها ان يكون
 الام معنه فان كاس ملوكه فلا ولا لاحد عليه مادام ملوكا سوا كان الاب حرا او ملوكا لان الولد سمع الام
 الزى والخبره فكان ملوكا كالمولى امه فلا يصور الزولا ومها ان لا يكون الام حرا اصله فان كاس فلا ولا
 لاحد على ولدها وان كان الاب مملوكا كراما ان الولد سمع الام في الزى والخبره ولا ولا عدا على امه فلا ولا
 على ولدها فان كاس الام معنه والاب معنه فلولد سمع الاب في الزولا ويكون ولا لمولى الاب لا لمولى الام
 لان الزولا كالنسب الاصل في النسب هو الاب ومها ان لا يكون الاب عرا فان كان الاب عرا والام مولا
 لعم فلولد تابع للاب ولا ولا سلبه لان الزلاء ارضي امار الزى ولا رضى على عرا لو كان الاب نظاما وهو حرا
 مسلم لم يرض له ولا مولا او لم يكن فلولد سمع الام في رلا العاقه عدا في حسبه وحده وعدا في يوسف يكون
 سمالا كافي العربي (وجه) قول ان يوسف والنسب والنسب الى الاما وان كان اصعب الا
 رضى ان الام لو كاس من العرب رلا من الموالى فلولد يكون ماما للموالى الاب ولها ان ولا الام لموالها لاصل
 النصر فلولد هذا السر رلا من جهة الاب لان من سوب العرب لا ساقرون بالتام في ساقه
 روجع عدا فكن ولا اولادها لموالها ومها ان لا يكون للاب مولى عرا فان كان لا ولا لاحد عليه لان
 حكمة حكم العربي لتول التي صلى الله عليه وسلم ان مولى القوم منهم ومها ان لا يكون الولد مملوكا كان لا يكون
 ولا لموالى الاب ولا لموالى الام بل يكون لى اعنه لانه اعنى صار له رلا حسبه قوله صلى الله عليه وسلم رلا
 لم اعنى فلا يكون ماما لمولى الزولا وما ان هذا الاصل مذ كرى بيان صفه الزولا واما صفه فله حساب مها ان
 الارب به سد وجه سب بويه وسرطه من طرفي التعصب فمعى هذا الكلام ان المعنى اسارت الزولا مال
 المعنى نظر في العسوه ويكون المعنى آخر حساب المعنى ماما على وفي الارحام وعلى ابحاث التراس في
 اصحان ما قبل من مهاهم حتى انه لو لم يكن للمعنى رارب اصل او كان لجد وارحم كان الزولا للمعنى ان كان له
 ابحاث التراس فانه يعطى فرا سبهم اول فان قبل سب سب المعنى رلا فلا يرد الاصل على ابحاث
 التراس وان كانوا من حمل الرذعه وهذا قول عامه العالما وهو قول على راس عاى رر يرضي انه سبهم وروى
 عن عمر عدا من مسود رضى الله عنهما انه لا رارب بشر في التعصب وهو مخرج عن ابحاث اسرا في

استحقاق التماس وعي دور الارحام اسبا واحجوا لظاهر قوله تعالى راووا الارحام بعضهم اولى ببعض
فلما ظهر سبب ان يكون دور الرحم اولى من المعنى (وجه) قول الاول ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه حمل ولا مولى من جرح رضى الله عنه بها من سبب معها سببى فنداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
سب جرح رضى الله عنه مقام العصباء حب حمل النصف الآخر لها ولم يامر رد على سب المعنى ولو كان الامر
بكارعوا لامر صلى الله عليه وسلم بالرد كما فى سائر المواضع اذ لم يكن هناك عصبه ودل صلى الله عليه وسلم
الجنود ان يترخصوا فيها فاما سب فلاولى رجلا ذكر واولى رجلا ذكرها هو المولى وروى فلاولى عصبه
ذكر وهو المولى فيها واما لانه السكر به فقال بعضهم ما يولى أى دور الارحام من العصبه بعضهم اولى ببعض
اى الاقرب من دورى الارحام من العصباء بعضهم ارنى بعضهم الا بعد كالاتى مع اس الا س والا ح لا ب
وام مع الاح لا ب وجودك واذ اعرف هذا الاصل فانه فى مسائل انما مات المعنى وبرك انا ومولى فلام التلب
والناى للمولى عند الاول لانه عصبه وعند الآخر من التلب للام بالترخص والناى رد اعطيا انما وان برك
ومولى فليس برخصها وهو النصف والناى للمولى عند الاول لانه عصبه وعند الآخر من النصف للتلب بالترخص
والناى رد اعطيا ولو برك لاتب احوال مرفاه انا وبرك مولا فلا حب للاب والام النصف والا ح
للاب السدس يكمله التلب وللأحب للام السدس والام السدس فنداهم فب سهامهم الميراث فلم يبق سبب
للمولى وان برك امرا ومولى فليترا عرسها وهو الرزق والناى للمولى بلا خلاف وكذا اذا كان المعنى امة فك
روحها ومولى فالروح فرضه وهو النصف والناى للمولى اما على قول الاول فلان المولى عصبه فكان الناي له
واما على قول الآخر من فلا له لا سبب الى الرد ادلا برد على الروح راز وجهه فان برك المعنى عمه وحده ومولا
فاما لالمولى قول الاول لانه آخر العصباء بدم على دورى الارحام وفى قول الآخر من لعنه اللسان للحاله
التلب لعدم دورى الارحام عليه ومن على هذا ظاهر وعلى هذا خرج ما اذا اسربت المرا عدا فاسببه سهام العبد
المعنى برك اسبه فلا لانه النصف وما يولى فليولا لانه عصبه وهذا قول الاول واما على قول الآخر من فالى
برد عليها فالمرأه واذا اسربت اناها معى سهام الاب وليس له عصبه فلا لانه النصف بالتب وما يولى فلا لانه اسبا
حق الولاء فالرد لانه عصبه الابى الولاء وعلى قول الآخر من ما يولى رد عليها فالمرأه فان كان الاب اعق عدا
فل ان يوب سهام الاب سهام العبد المعنى ولم يولد عصبه فانه لانه معنى معها فكان ولا ولها قول
الذى صلى الله عليه وسلم ليس للنا من الولاء الا ما اعنى او اعنى من اعنى الحدس والاسبا من التى اسبا
ظاهر ان اسربت احسان لاب وام اناهما سهام الاب ولم يولد عصبه وبرك اسبه هان فلا لانه النصف بالتب
وما يولى فلها انما لاحلاف ولكن عند الاول من نظر بن العصبه لانه عصبه وعند الآخر من نظر بن الرد
وان اسب احداهما اناهما سهام الاب ولم يولد عصبه وبرك اسبه هان فلا لانه النصف بالتب بالتب
اسربت الاب التلب والناى خاصه فالولا على قول الاول لانه عصبه وفى قول الآخر من انى رد عليها نصف
فان اسربت اناهما ان احداهما والاب اسربت اناهما من الاب سهام الاب فان للنا من الاسب وس الاس
للك كرميل خط الاسب لانه مات حرا عن اس حرو عن اسب حرسه كان الميراث لهما فالمرأه ولا عسر للولا
ذلك فان مات الاس بعد ذلك فلا حقه للنا بالتب والتب الباقي نصه لى اسربه مع الاب خاصه لان لها نصف
ولا الخ لانه عن سراها وسرا الاب فكان رلاه سبها وما يولى فبهما نصفان لانه سهام سبب كان فى رلاه
الاب فبما حصة الاب سبها نصف وهو سدس جميع المال ومخرج المسألة من اى عسر للاحسن اللسان لكل
واحد منهما اربعة اسهم ونصف للناى وذلك سبها لى اسربه مع الاب فالولا ونصف التلب سبها نصفان
فولا الاب لكل واحد منهما سهم فصار لى اسربه سبعة اسهم وللآخرى خمسة اسهم وهذا على فاس قول على

وان عاصم رضى الله عنه وامام علي فاس قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه انما الالف بعد الميم
الالف فلاحية ثلثان بالسين كما هو الواجب ان يرد عليهما من اسير احداهما الالف واسير الاخرى
والالف احدهما ميم بالالف والالف بالالف والالف بالالف والالف بالالف والالف بالالف والالف بالالف
فلاحية ثلثان بالسين وسيف التلب الذي الى اسير الالف مع الالف وما في قولنا الى اسير الالف فلاحية
المال بينهما نصي رضى الله عنه اعلى قول علي وان عاصم رضى الله عنه وامام علي فاس قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه
عليهما ثلث الذي يرد عليهما وانهم وحل الموق ومما انه لا يورث من الموق بعد موته ولا يكون سبي له سبيل
الميراث وانما يرد عليه الموق سببا ومما انه لا يورث من عسقه الا ان يورثه كورث من اخوات ميراث
والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم اولا حقه كحقه النسب لا يبيع ولا يهد ولا يورث ان لا يورث من
الموق لا حقا على انه يورث من الموق ولا اولا لما كان منه النسب الميم الف لا يورث منه ان كان له ريب
به فكذلك اولا وروى عن جماعة السبعة رضى الله عنهم ائمة واولادهم واحدا اولا للسكره ولله احول
البيع وان لم يكن فيه طهر اموى منهم ولم يظهرهم فيها بحاجت كونهم ائمة ومعهم فوطهم اولا للسكران
للأقرب وهو اقرب النسب الى الموق حال فلان اكرهوه ان كان اقر بهم الى الاصل ادى مسوون الله واثبات
سرطان كور في هذا السوء لان الاصل في العسقه ماله كوراد العسقه عار من البد راتو وان الله يارل
ويعلى حراس بي عوب سلم السبلا والسلام ادهوا لوسب راحو احب الى انما ويحق عسقه الى
جماعة اهل اسداه وروى عن البيع والبيع هذا قول ائمة العلماء وعمر اراهم العتي رى رح ان اولا يحرق
عمرى المال يورث من الموق كما يورث سائر امواله الا انه ما يورث منه الرحل لا النساء والنص وهو قول النبي صلى
الله عليه وسلم ليس للنساء الا ما عسى ان خير وكان سرح قول من احرر ساقى حياه فلولورته بعد موته احب
ساروى عن الصحابة رضى الله عنهم ائمة منهم ائمة واولادهم احرر اولا فدا رولومه له المال فدل على ان حكمه
حكم المال واخوات ان معي فوطهم من احرر المال احرر اولا اى من احرر المال من سببه الموق و يورث الموق
احرر اولا انما يورث ان الميراث احرر اولا ولا احرر اولا الاجتماع ما حدس علم الميراث مع العساق وبه قول
ولان في الحل على ما قلنا عملا لثلاث اهل هذا المكان فهو اولى بيمين هذا الاصل في مسائل حل أسق سدا
له ميم بالالف و يورث اسق ميم بالالف احد الا ان يورثه انما ميم بالالف الموق فولا ولا من الموق لسببه لا لان
انه لا يورث الا كما هو اقرب عساق الموق بنفسها والاصل انه متى كون المسحق عسقه يورث ميم بالالف يوم
موت الموق وصير له الكه من حسانت ر لا من حباله الا ترى ان الالف قد يكون اكثير من عسقه ادى
هو ان الموق رضى الله عنه اعلى قول ائمة العلماء وامام علي فاس قول اراهم وسرح لثلاث من الموق ان اسير
لا يورث من ميراث عسقه فكما ميم بالالف فدا رولومه له المال فدل على ان حكمه
نصته الى ولد كما في ميراث المال من ميم بالالف الذي يورثه انما ميم بالالف الموق فولا ولا من هذا الميم
ان الميم الاول يورث من ميراث ميم بالالف فلاحية ثلثان بالسين وسيف التلب الذي الى اسير الالف مع الالف وما في قولنا الى اسير الالف فلاحية
الحي وسرح فلا تدل سبب كل واحد منهما الى رد ولو كان الاول حقيق ميم بالالف اسق ميم بالالف الذي يورث
انما واحدا ميم بالالف فولا من اسق فدا رولومه له المال فدل على ان حكمه
الاول بينهما نصي السبب لاسق فدا رولومه له المال فدل على ان حكمه
انه من ميم بالالف و يورث ميم بالالف الذي يورثه انما ميم بالالف الموق فولا ولا من هذا الميم
انما سرح ميم بالالف الموق و يورث ميم بالالف الذي يورثه انما ميم بالالف الموق فولا ولا من هذا الميم
ائمة العلماء لا يسوونهم في العسقه وانما يورث من الموق سببا ومما انه لا يورث من عسقه الا ان يورثه كورث من اخوات ميراث

الاس الواحد والثلث الاخر من الخمسة من الاس والثلث الاخر من العشرة من الاس فمصحف من نصيبهم من لا
 سبهما من الاس الواحد عشر وعشر من بي الاس الاخر على خمسة وعشر من بي الاس الاخر وهو
 الثالث على عشر ولو اعني رجل هو واسه عسدا ثم مات الرجل ررك اسن احد ماسر تكفي الاعاى ثم مات
 العبد للمق نصف الولا لانه الذي هو سر له اسه حاصه لا ماسر تكفي الاعاى والنصف الباقي بينهما نصفان
 لان ذلك حصه انه يكون هما السو به فمصر الولا سبهما على اربعة اسهم لانه اربعة للاس الذي كان سر له
 منه واربع للاخر فان مات سر له انه قبل المدورك اما مات العبد للمق فلا من الاس نصف الولا الذي
 كان لانه حاصه والنصف الاخر للاس وحده لانه الكرم عصه الاب فكان احق نصيبه من الولا فمصر
 نصف الولا للمم ونصفه لاس احمه فان مات المم وررك اسن ثم مات العبد للمق نصف الولا لاس سر له انه
 حاصه والنصف الاخر منه من امي عمه اما بالكل واحد منهم الثلث فمصر لاس سر له انه الشان ونصير
 لاسي عمه الثلث لكل واحد منهما السدس فان مات المق وررك اما وان مات العبد للمق فالولا للاس واس
 الاس وان سئل لا للاب في قول ابي حنيفة وجد وعامه الله وعبداني يوسف سدسا الولا للاب والباقي للاس
 وهو قول ابراهيم الحنفي وسرح وهذا على اصلهما صحيح لانهما يرلان الولا ميرله الميراث والحكم في الميراث هذا
 واما المسكل قول ابي يوسف لانه لا محل ما يركه المق بعد موته محل الارب بل عمله لعصه المق فسبها والاب
 لا عصو له مع الاس بل هو صاحب من نصبه كما في ميراث المال فكان الاس هو العصه فكان الولا له فان مات
 المق وررك اما ولله احو مفر من احالات وام واحالات واحلام ثم مات العبد للمق فالولا للاب حاصه
 لانه العصه فان مات الاب ثم مات العبد للمق فالولا للاس من الاب والاب لانه اقرب العصباء الى المق
 فان مات الاح من الاب والام وررك اما فان الولا يرجع الى الاح لان له الكرم فان مات الاح من الاب وررك
 اما فان الولا يرجع الى اس الاح من الاب لانه اقرب فان مات اس الاح من الاب وررك اما فان
 اس الاح من الاب والام لانه اقرب ولا يرك الاح من الام ولا احد من ذوي الارحام ساسي الولا لما ساقها عدم
 ولو مات المق وررك حد اما انه واحدا له وامه اولاه يه فالولا للجد لا للاخ في قول ابي حنيفة وعبداني يوسف
 وجد الولا من الجد والاح نصفين بنا على انه لا ميراث للاخ مع الجد وعندهما ميراث الاح مع الجد والعصب
 فان مات المق وررك اما وان مات العبد للمق فالولا للاس لا للاب لان الاس هو العصه نفسه لا الثلث
 ولو قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولا الا ما اعشن او اعني او كان او كانت من كاس وطم
 فوجدتهما المنسبي في استحقاق الولا على اصل النبي وخذلنا الكلام فانه ان النساء لاس الولا الا ما اعشن او اعني
 من اعشن او كان او كانت من كاس او درن او درن واولادهم واولاد اولادهم وان سئلوا اذا كانوا من اسرا
 معصه او ما حرر معص من الولا البين وان هذا المله امر اعني عسدا لها ثم مات العبد ولا وارث له فالولا
 للمرا لقوله صلى الله عليه وسلم حاصه في النساء ليس للنساء من الولا الا ما اعشن او اعني وهذا معصه ولم يعم قوله صلى
 الله عليه وسلم الولا لمن اعني ومن ثم الذكر والابن فان كان معصا اعني عسدا له ثم مات العبد الاسفل ولم
 له وارثا فالولا للمولود الذي اعصه ولا يرك مولا منه سالاه معص مولا وليس معصا حاصه بل معص معصا
 فكان اسباب الولا للمق حصه اولي فان مات العبد الاعلى ولم يرك عصه ثم مات العبد الاسفل فالولا للمرا
 لعصه لانه معص معصا فدخلت بحقه قوله صلى الله عليه وسلم او اعني من اعني ولو وررك العبد الاعلى عصه ماله
 بعصه لم يركب ان شرط الارب الولا ان لا يكون للمق عصه من النسب وكذلك لو ان المق الثاني اعني
 الثاني والثالث اعني ران مفرانهم كلهم لدا ما والها المحلف من مات منهم مولى اقرب اليهم ولا حصه ولو كانت

المرأى عداها دى معى ماب العد المكب فولوا ولها قول الى صلى الله عليه وسلم او كاس وكذا لو كان العد
 المكب كاس عدله من كانه دى لا سئل ولا معى كان ولا ولها ان الاسلى لس من اهل الولاء لانه
 عند ملوك بعد وكذا اذا ادب جمع ما معا فولوا ولها قول الى صلى الله عليه وسلم اركام من كاس وكذا اذا رب
 امرأ عداها فماب ماب العد كان ولا رها مباحى يكون لك كور من سسها وكذا اذا ماب المرأى حتى سى
 اندر موبها فدر عدله فولوا يكون لمصا وكذا لا اولادها ولا اولاد اولادهم الدس ولدوا من امرأ معه
 يكون لها ان ولا ميسلا تامهم ولا انهم لها كذا ولا اولادهم امرأ ر حب عداها فولوا فولد ولدا
 فولوا الولد نكر لمولى امه ولا نكر للبرأ ميسى وهذا ما لا سئل فيه لان الولد ليس بمعى بل هو عند ملوك
 ولا تصور ولا العاقبه بدون المعى فلو اعتب المرأ عداها حار العد المعى ولا اولادى مولاه حتى لو ماب الولد
 ولا وارث له كان ماله لانه فان لم يكن له اب من كان ماب فولوا وله للبرأ اتى احب انا هذا سير حر موالى السا
 الولاء الهن وانهم ر وحل اعز امرأ اسب عداها ماب ماب العد المعى فولوا معسا الولد هاند كور ان كانوا
 من عسا وسله عليهم انصا لم خلاف وان كانوا من سسها فولوا معسا الولد هاند كور ان الذين هم من عس
 سسها وسله على سار عسا بدون ولدها فان اقرض ولدها وحتوا عسبه لهم لسوا من قوم المرأ المعس ولها
 سسبه كان لمسا بدون عسبه اس لان الولاء للكر وان لا ررب وكذلك ما رعى على رضى الله عنه انه قال
 رجع الولاء الى عسبها اذا اتسع ولدها لكور وهو قول امه العلماء وادام يكن لها عسبه من سس وكان لها
 موالى اسوها فولوا لوالها وكان سرح محصل الولاء بعد سسها لعسبه السى در سسها لانه جعل الولاء ميراثا
 كالمال وان هذا احله امرأ اعسب عدا ماب ررك اسها رها ماب ماب العد المعى ماله لا سبالا احسا
 لاحلاف من ماب اسها ورثه احاله وان لا رالا للحال دون الاب لان الحال اح المعتبه وهو سسها لال
 لا قرانه سسبه وس المعتبه سلى قول سرح الولاء الذى يلاح سسها ان يكون لال للحال لان الاب سسبه
 الاس وكذلك اذا ماب الاس ورثه احالاب ارعما او حدام من قبل اسه اورثه انى عم اورثه موالى اسه
 فهذا كله سوا والرا رجع الى عسبه الام الا قرب منهم ولا قرب ان كان لها موب رجع اليهم ان لم يكن
 وكان لها موالى استوها رجع الولاء اليهم وفى قول سرح لا رجع الولاء رضى على حبسه وعن السعى وان
 ان لى ان الولاء لكور من ولدها والعمل عليهم انصا بدون سار عسبه المعتبه ولا كج موبه كذلك يعملون عسبه
 لان الحراج بالسما والصحيح قول العامة لما ان علوا وان برضى الله عسها احصا الى عمر رضى الله عنه فى ولا
 مولى صفة من بعد المثلث فقال انى دنا رها رضى لاوها وقال على عى عى وان عسها وأنا اعلى عسا
 فى ولا وهافسى عمر رضى الله عنه الولاء للبرأ والعسل على على رضى الله عنه والمعنى فانه اسحق الميراث
 بالمسويه والاس فى ذلك مدم على الاح اس الم وما المثل فالتناصرا لارى ان اهل الدوان سافلون بالتناصرا
 ولا ميراث بينهم ولا عسبه والسنا صر لها ولولاها قوم اس لا مابها كذلك كان العمل عليهم واسا والعمل
 بالميراث غير سدد لان العمل ليس بمعى اب لاحاله الا ترى ان الرجل ربه ولد الذكور والاب واحواه ولوجى
 حابه لها سئل كان سسها سلى سسبه دون ولد واحواه ولو اسى امه لم عرفها جمعا ولا ندرى اسها ماب اولاء
 لم ررب المولى مابها ركان ميراثه لعسبه المولى ان لم يكن لها ورثه واصل المسئلة ان العرى الهذنى لا ررب نعمتهم
 نعماسدا رهو قول امه السنا صر رضى الله عنهم لان كل امرأ سى لا تعرف ما ربحها تجعل كاسها وهامها
 والمسئلة تعرفى كاس انرا سى ومبها انه لا رم حتى لا سندر للعلى على انطاله حتى لو اس سسب سانه ان
 اعتبه وسرط ان يكون ساسه لا ولا له سسبه كان سرطه ماطلا وولا له عسب امه العلماء رقال مالم ولا وجميع
 المسلس والصحيح قول العامة لتوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق ركدا لالحاق قله الى سى حتى لا خور سعه

وهو والسيد بن وهب والوصيه وهذا قول عامة العلماء فان بعضهم قال له السبع وعمر واحجوا بما روي ان اسما
رضي الله عنها اعقب عبد افوهب الولد لان مسعود رضي الله عنه مولانا فوله صلى الله عليه وسلم الولد لحمه كلحمه
النسب لا يباع ولا يوهب ولا ينحل هذه الصراف المالك والولاء ليس مال ولا يجوز بيعه كالنساء وامامنا رضي عن
اسماء رضي الله عنها فحمل ان يكون معها وهب له ما استحب الولاء وهو المال فروا الزاوي ولا لكونه مستحبا
بالولاء او حمل على هذا بوجهين الدلائل وكذا اذا ناع عبد او شرط على التسري ان يكون ولدا له فالشرط باطل
و يكون ولدا له للتسري اذا ناع عنه و شرط ان يكون ولدا له اعمه المسلمين لم يصح و يكون ولدا له لما روي ان
عائسه رضي الله عنها لما اسربت بر سرط عليها ان يكون ولدا لها ولها لمواها حطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
في خطبه ما بال اموام سرطون سر وطا النسب في كتاب الله تعالى كل سرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وان كان
ما به شرط وهل يحمل الولاء التحول من محل الى محل سلفه ان نسب ما ناع المص في لا تحول انما لقوله صلى الله
عليه وسلم الولد لحمي اعم الزم الولاء المص وان نسب حصول المص لغيره ما تحول اذا قام دليل التحول و ما به
الحل عند روح امه لوم تولد منه وتلد افعيها مولدا لها وتلد لها او كانت حلي به حين اعنيها او اعنيها تولد بعد
المص لاق من سبه اسهر او كانت بعد من طلاق او وب تولد لتمام سب من يوم المص او الطلاق وقد اعني
الاب رجل آخر كان ولدا للولد الذي اعنيها مع امه ولا تحول الى مولى امه وان اعنيها بعد ذلك لانه لما اعنيها
فقد نسب ولا الولد ما ناع المص فيه ولا يحمل التحول وكذا اعنيها وهي حلي لما طافا وكذا اعنيها ما
تولد لاق من سبه اسهر من وهب الاعا لا يباعا كونه في البطن وهب الاعا لان الولد لا تولد لاق من سبه اسهر
فمنسب ولا بالاعا في تحول ولو كانت تولد لسه اسف فصاعدا تحول ولا الى مولى الاب لان لم نعلم هيا
انه كان في البطن وهب الاعا لام فحمل كما حبل بعد المص فيكون حرا سب الام ومسب له الولاء من والى امه
على جهة السبه ولا الولد اذا نسب لمولى الام على وجه السبه تحول الى مولى الاب اعني الاب لما ذكر ان
سباء انه عرو حلي واذا كانت الام بعد من طلاق او موت فان نسب الولد نسب الى سب من لان الوطء كان حراما
فحمل من الحمل سب من وحكم يكون الولد في السب يوم الاعا فاد احكاما و حدود يوم الاعا نسب الولد بالاعا
ولا تحول الى غير واذا كانت المصه تحت مملوكه تولد نسب الولد نسب الى الولد مع الام لان الولد مع الام الزوي والحريه فان
اعني امه حرو ولا الولد الى مولا هكذا روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اذا كانت الحرة تحت مملوكه
تولد نسب الولد نسبها لاقع او حرا لولا رضي الزبيري النواصر رضي الله عنه انه انصرفه لسهاء اعنيها طرفهم
وامهم مولا لراع من حد مخرج رضي الله عنه يوم عند لمص الحرفه من حمه او لمص اسجع وسبى الزبيري انهم
فاسه سم قال اتسوا الى وقال رافع بن مرم مولى فاحصا الى عمار رضي الله عنه في ولا الولد نسبى تولد لهم للزبيري
ان الاب حرو ولا ولد الى مولا لهم وهو الزبيري اسه الزبيري وكان ذلك محض من الصحابه رضي الله عنهم لم يسل
انه اسكر عليه احد فيكون امما ولا الاصل في الولد هو الاب لان الولد لحمه كلحمه النسب والاب هو الاصل في
النسب حتى نسب الولد الى الاب ولا نسب الى الام الا عند تعدد النسبه الى الاب وكذا في اعصار الولاء وما يعتبر
حاجب الام عند تعدد الاسماء من حاجب الاب ان لم يكن من اهل الولد ولا تعدد بها فمجراسه ولا ان العرب بالولاء
من طريق العصبه والنسب من قبل الاب اقرب فكان اولي ولويات الاب عند اولي نسق كان ولا عولده
لمولى الام انما تعدد اعصار حاجب الاب واما الحد فحل بحرو ولا الحافدان كان للاب الذي هو عبد اب عند وهو
حد النسبي فاعني الحد والاب عند على حاله قال عامة العلماء لا يحرو ولا يكون مسلما باسلام الحد وولا اولاد اسه
العبد لمولى الام لمولى الحد وقال السعي بحرو ولا يكون مسلما باسلام الحد و قوله ان الحد يوم مقام الاب في
الولاء فان الاب اذا كان عبدا تحول الولاء الى الحد فكذا يوم مقامه في ح الولاء والاسلام ولنا ان الاب

[illegible]

المرات فانه لا يمكن ان ياتي له من مسجته ولا تسحق الا احدهما وهو غير معلوم فوضع في باب المال ضروره وهذا
 خلاف القاعده انه يرد به باب المال و يعمل عنه اتصال جهات ولا يوه كان ما من انسان الا انه لا يعرف واعا بمحل
 العمل على باب المال اذ لم تكن له ولا باسم الا ان مراده بوضع في باب المال لا به مال صانع ولا سب ولا القسط من
 احد فكان عليه على باب المال كيان مراده لباب المال وانه عرف وحل اعلم واما ما من ما يظهر به الا ولا فلو لا نظم
 بالعدم و بالاقرار اخرى اما الله فحق وان يدعى رجل انه واربه ولا العاقبه فسيهد له شاهدان ان هذا الخي اعنى
 هذا الخي او اعنى هذا المتب وهو ملكه وهو واربه ولا يملكون له واربا غير حارب السهاد لانه شهدوا بسهاد
 مقرر لاحتماله فهاضمت ولو شهدا ان المتب مولا وانه واربه لا واربا غير لم يحرم السهاد حتى شبهه الزلا لان
 الزلا لم يخلف قد يكون ولا عاقبه وقد يكون ولا موالا راحكنا ما خلف فلم يحرر كان محبولا فلا همل السهاد
 عليه وكذلك لو شهدوا ان المتب مولا مولى العاقبه اتصالا بمحرر لان مولى العاقبه وان اعلى واسفل واسم المولى
 تسعمل في كل واحد منهما على السواء فلا همل السهاد الا بالاسان والفسر ولو ادعى رجلان ولا بالحق وانما كل
 واحد منهما تسعمل به جعل مراده بينهما اسر وان سبب الاسحقان وهو الدعوى واحده ففسر وان في
 الاسحقان ولو وفاوا فالسابق وقتا ولى لا به سبب الحق في وقت لا ما رعه فيه صاحبه وكان الثاني مسجعا عليه
 ولو كان هذا في ولا المواله كان صاحب الوقت الا حرا ولى لان ولا الموالا لم يحمل القسط والقسط والسبح
 فكان عند الثاني قصص الاول الا ان شهدا سبب صاحب الوقت الاول انه كان قد عمل عنه لا به حشد
 لا يحمل القسط فاسبه ولا العاقبه ان افام رجل التمه انه اعنه وهو ملكه لا يملكون له واربا سواء قصص
 له القاصي مراده وولا به ما افام آخر التمه على مثل ذلك لم يسل الا ان شهدوا انه اسرى من الاول فسل ان
 نعمه ما اعنه وهو ملكه فمطل قصص الاول لان الاصل ان القاصي اذا قصص بنفسه فانه لا يسمع ما ساقها الا اذا
 من ان القاصي الاول كان ماطلا وا لم شهدوا انه اسرا من الاول فسل ان نعمه ما من سبب سلطان القصاص الاول
 فلا يسل التمه من الثاني الا اذا قامت على السرا من الاول فسل ان نعمه فمسل وعصى للثاني ومطل قصصا
 للاول لا به من يهد السهاد ان الاول اعنى مالك من انه وقع ماطلا ووضح الثاني واما الاقرار فحق وان هر
 رجل انه مولى لفلان مولى عاقبه من قوى او عجب وصدقه الا حرو هو مولا ربه و يعمل عنه قومه لان الزلا سبب
 سواربه فصيح الاقرار به كالتسبب والكباح فان كان له اولاد ذكرا فاسكر واذل وقالوا ان مولى العاقبه
 قلن ان آخر فالاب مصدق على نفسه واولاد مصدقون على اعينهم لا به ولا به للاب على الاولاد كالمكر
 في سدا اقرار عليهم وجميع اقرارهم على اعينهم لان لم ولا به على اعينهم وان كان الاولاد ذكرا كان الاب
 مصدقا لا به ولا على اولاد الصغار الا ترى انه لو عديم انسان عند الولاء سمعه اولاد الصغار وان كذبه
 الام رتب ولاه لم يلبس الى قولها بوحده مول الاب لان الاب اذا كان حاكما كان الولاء له والولا نسبه
 النسب والنسب الى الآما وكذلك ان قال بم ولدى من غير لم يصدق لاهم في ذالاب دون الام فلا يصدق الام
 اهم لمر فان قال ولده بعد دعوى محمسه اسير فهو مولى المولى وقال الروح ولده بعد عفل نسبه اسير فالحول
 قول الروح لان الولد طهر في حال يكون ولا لمولى الاب والمراد دعوى باولاد في حال يكون ولا لمولى الام فكان
 الحال شاهد الروح فلا يصل قولها الا نسبه ويظهر هذا الروح والمراد اذا اختلفا فقال احدهما كان السكاح فسل
 نسبه اسير والولد من الروح وقل الا حركا كان السكاح مدار نعمه اسير فالحول الذي يدعى ان السكاح فسل نسبه
 اسير لان الولد طهر في حال اسباب النسب من الروح وهو حال فام السكاح وصحح الاقرار بولا العاقبه في الصحة
 والمرص لا به سبب الوارث فمضى فيه الصحة والمرص كالتسبب والسكاح ولو قال اعني فلان او فلان وادعا
 كل واحد منهما على صاحبه فهذا الاقرار باطل لا به اقرار فحقول فان اقر بعد ذلك لاحدهما او لغيره مولا

حارلان اوار الارل مع ما خلا حياه المرحله الاولى لا نسب من المحمول كالنسب وظل والتحق بالغد بعد ذلك له
 ان يرثي سا والده عروحل اسم
 هو قسلا واما رلا الموالا ذلكلام فسد هو اصح بان سوبه سرعواو بان نسب اسوب و بان سران
 الثوب و بان نسب السب و بان حكه و بان نسب الحكم و بان ما تضر به اما اول فقد احتل في
 سوب هذا الولا فل انما ما به نام ومع هاتوارب هو قول عمر و علي رعداه من معبود رضى الله عنهم وهو
 قول ابراهيم النخعي وقال ريدس ما برضى الله عنه انه يورث به و موضع من المال و به احد مالك والسامعي رحمه
 فوهما ان في سداولا اطفال حتى جماعه المسلمين لا نه اذام يكن للعاهد وارثا كان و به جماعه المسلمين الا و بان
 اهم يعلو عنه فاما و اما المورثه العنس و كذا سدر على اطفال حسم لا سدر على اطفال حق من فام ما هم و لهذا
 فالأا اوصى بمجم ماله لا يسل ولا وارث لهم صحح لا بها الم يكن له وارث مع من كان و ارثه جماعه المسلمين فدر
 ملك اطفال حسم كذا عداو الصحيح قولنا بالكتاب النسب الموصول اما الكتاب الكرم فتقوله عروحل
 والذس عدا اب نسبه و هو بنهم الراد من النسب المذاب لا به سبحانه و تعالى اصاب النسب الهم
 فدل على فام حق لهم مند في انه كه هو المورث لان هدا معطوف على قوله لكل حطاموا الى ما رث الوالدان
 والاخر بان لكر عدا سدم ردى الارحام حرما قوله عروحل واول الارحام بنهم اولى بعض في كتاب الله
 واما السهماء في عى سم اذ ان رضى الله عنه انه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عى اسمي على يدى
 رجل و رالا قال صلى الله عليه وسلم هو احق اباس به عا رعا به ان حال حياهه و حل موته ازا به صلى الله عليه
 وسلم يحا في العمل و ما به في المذاب و اما الموصول فهو ان من المال اسوب و لا الايمان فقط لا به من مال
 المومن قال انه عروحل و المومن و المومن بنهم اولنا معن و للمولى هذا الولا و ولا المائد فكان اولى
 من عامه المومن الا بان مولى اذ مولى العقه اولى من من المال للساوى في رلا اما ان راحح و لا فاعلى كذا
 هذا الا ان مولى الموالا ما حرع سارا لا وارث و مولى العقه هدم على دوى الارحام لان الولا با رجم دوى
 الولا بالمعد و حطب س دوى الارحام رلا العقه ما سدم من العقه بالا عا الذى هو احا و لا يدمى الحق
 بالمعصب من حسب المعنى لذلك قال صلى الله عليه وسلم الولا لمحبه كل حقه النسب و اما فوهما ان جماعه
 المسلمين و ربه فلا سدر على اطفال حسم بالمعد رسول الله صلى الله عليه وسلم و و ربه اذ اما قبل المعاهد و ما بعد المعاهد فدر
 و الدليل على بطلان هذا الكلام انه صحح رصده بالكتاب لو كان كذلك لما حطب لكرها و صبه للوارث و اما سب
 سوبه و لمعد و هو الاخاب و التبدل و هو قول الذى اسلم على يد اسلافه ارضه اسمولا في رضى اسام
 و فعل سى ا احب قبول فلب سوا فل لك الذى اسلم على يده ا رلا آخر بعد ان كالأرب العلى
 العبد و لو اسلم على يد رجل و لم يات به و الى سر ه مولى للذى والا عدا له العا رعد سوا سوب مولى للذى
 اسلم على يد و الصحيح قول العا له لوه عروحل و اس عدا اعمكم و و هم بنهم جعل ا رلا للمعد
 و كذا سدل ان الصبحا به ابتوا و لا سس الا سلا بكل الناس كاه انهم بان على سدر سدر الله صلى الله عليه
 وسلم و الصبحا به و اما سى ركان لا سول احمل اسلم على يد احدها لى له ان مولى حى الذى اسلم على يد سب
 ان سس الاسلام على يد رجل لى سنا ثوب اولا به فل النسب هو العدا لم حد لا سب الارث و العمل
 و اما سرات العدا على العا فادلا سحه للارحاب و الموصول يدر العمل اما اللوح فهو س ط الا عدا في حاسب
 الاخاب و ر سدا الاخاب من السى و ان كل عا فلا حتى لو اسلم السى العا على يد رجل رالا لم يحرران ان
 او الكرم بذلك لان سدا سدا و سدا السى العا على سب على ا و له و لا و لا به الا ان الكرم على ركة النسب
 فكان اده و العدم حله واحد و لهذا لا يحرم سار عود ما به كالسح رجو كذا عدا و لا و اما من حاسب

القول فهو شرط السادحى لو والى بالع صدق على الصبي بمقدمه فوفا على احرار انه او وصيه فان احرار لان
 هذا نوع عند فكان قول الصبي فيه علة قوله في سائر العقود فمحمورا ن وله ووصيه كسائر العقود وللاب
 والوصي ان صلاحه كمال السحر ونحو وكذلك لو والى رجل عبدا فعلى السيد وصف على احرار المولى هذا احرار
 حارلا ان في العدا احرار المولى فالولا من المولى وى الصبي ا احرار الاب والوصي فكون الاول من الصبي
 وا اكان كذلك لان العدا ملك سافر مع بوله لولا الا ترى انه لو اسرى ساء كان المسمى لم لا فاما الصبي
 فهو من اهل الملك الا ترى انه لو اسرى ساء كان المسمى له ولو والى رجل مكا ساء حار وكان مولى لمولى المكاتب
 لان قول المكاتب صحيح الا ترى انه ملك السرا فاحر فوله لان الولاء يكون للمولى لان المكاتب ليس من اهل
 الولاء الا ترى انه لو كاتب عبدا فدى رعى كان اولوا للمولى خلاف الصبي فانه من اهل الولاء الا ترى ان الاب
 لو كاتب عبدا الصبي فادى فعلى بن الولاء من الاب واما الاسلام فليس شرط لصحة هذا العقد فصحيح فمحمور
 موالا الدمى الدمى واندمى المسلم والمسلم الذي لان الموالا بركة الوصيه فالمثل ولو اوصى دى لدمى او لمسلم او
 مسلم لدمى فالمال حارب الوصيه كذا الموالا وكذا الدمى اذا والى دما م اسم الاسلام حار لمافلا وكذا الذكور
 ليس شرط فمحمور موالا الرجل امرأ والمرأ رجلا وكذا ارا الاسلام حتى لو اسلم حرقى فوالى مسافى ارا
 الاسلام او في دار الحرب فهو مولا لان الموالا عند من العقود فلا يخلط بالذكور والا فوهو يدار الاسلام بدار
 الحرب وانهم روى رجل اعلم ومسا أن لا تكون للعاقدة وارث وهو ان لا يكون له من اثاره من يده فان كان لم يسبح السيد
 لان العراة اقوى من العبد ولقوله روى رجل واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ان كان له روح
 او روحه فصاح العبد وتعطى نسبه وانما الولى ومسا ان لا يكون من العرب حتى لو والى عربى رجلا من عرب فله
 لم يكن مولا ولكن نسب الى عسرة يوم يعقلون عنه لان حوار الموالا للماصر والعرب ماصرون فالتقابل وانما
 محمور موالا المحم لا منهم ليس لهم قبيلة فمناصرون بها فمحمور موالا هم لا حبل الناصه واما الذي هو من العرب فله
 فله صغروه والصغر ناقلة اقوى فلا يصير مولى ولهذا لم يثبت عليه ولا العاقه وكذا اولوا الموالا ولا يملك الم
 نسب عليه ولا العاقه مع انه اقوى فولا عا الموالا اولى ركذ لو والب امرأ من العرب رجلا من عرب فله نسبا لها نسبا
 ومسا ان لا يكون من موالى العرب لان مولا هم منهم لموله صلى الله عليه وسلم وان مولى القوم منهم ومسا أن لا يكون
 معوا احدها فان كان لا يصح مسه عند الموالا لان ولها العاقه اقوى من ولا الموالا لانه لا يملكه الفسخ وولا
 الموالا يملكه الفسخ ولا محمور رفع الاقوى بالضعف مسا ان لا يكون قد عطل عنه مس المال لانه لماعطى عنه مس
 المال فقد صار ولا وصاعه المسلمين ولا محمور نحو له الى واحد منهم نفسه فان كان قد عطل عنه لم يحرم ان لا يسه
 كان فاعده روى عنه او عطل عنه مس المال حتى لو مات فان ما له من اثاره عاقد او لا فعلى عنه اولئك المال لانه لما
 فاعده روى عنه فمدا كد عند وزم وخرج عن احوال المص والفسخ لما ذكر فلا يصح معا فدية عب وكذا
 اذا عطل عن الذي واليه وان كان فاعده روى عنه فاعده مع آخر لان حر المدينون الفعل عرا لم فكان
 اقدامه على الباى فسحا للاول واما صفه المقدموا عند حار عرا لم حتى لو والى رجلا كان له ان يحول عنه
 بولا به الى غيره لانه عند لا ملك به سى فلم يكن لازما كالوكالة وانسركه لانه بركة الوصيه بالمال والوصيه عرا لمه
 فكذا عند الموالا اذا ادخل عنه لانه اذا عطل عنه فمدا كد الفعل فعلى الفاضى في التحول به الى غير فسح
 فسا به فلا ملك فسح النسبا وكذا انه ان يفسحه صر محافل ان به لى عدا ان كل عبده عرا لم ليكل واحد من
 العاقدن فسحه كسائر العقود والى حى عرا لمه وان كل عبده عرا لا احد العاقدن فسحه عرا لا كسائر العقود
 الباليه للفسح وهاها عرا لا احد العاقدن فسحه وهو البالي فكذا الا حرا لانه ليس له ان يفسحه الا يحصر
 الا حراى لعلمه لانه يعاقبه حتى الا حره ولا ملك اسما طه مضمورا من ع علمه كمرل الوكل مضمورا من ع علمه

[illegible]

رجل ووالا ثم اسلم اسم الكعبة على يدى رجل آخر ووالا كان كل واحد منهما مولى للذى والا ولا يجر
عنهم الى بعض وليس هذا كالمعاني اذ اُغنى او حر ولا الولد الى سبب لان سببها ولا كل واحد منهما
سبب للعقد وعند كل واحد منهما محور على نفسه ولا محور على غيره وهما ولا الولد سبب للعقد ولا الاب سبب
نالتى ولا العن افعوى من ولا الموالا فتسبب الاقربى الا ضعف وجهها خلافه لان كل واحد منهما
ليس افعوى من ولا صاحبه لسبب كل واحد منهما بالعقد والقرى

ثم قيل ان ما مضى الحكم هو ان الولد لا يملك السبع والمه والصدقة والوصلة لا به ليس
سأل فلا يكون محارم للسبع كالنسب ولا العاقه ولو له صلى الله عليه وسلم الولد لا مانع ولا يوجب حتى لو مانع رجل
ولا موالا أو عاقه بعد وفاته ثم أعنه كان عاقه طلاقا به فبعضه من بدل اذ الولد ليس عاقا فلم يملكه فلم يصح
عاقه كما لو اسرى عدايته اودم او يجره فبعضه من اعنه ولو مانع المولى الا سفل ولا من آخر او وهسه لا يكون
سعا لصا ولا هسه لما لمالكه يكون محارم لولا الاول وموالا لهذا الثانى لان الولد لا يخاص منه فمثل العوض
وبى قوله الولد لك فكون موالا منه من الثانى كما لو سلم السبعة عمال صح السلم لكن لا يحب المال

في فصل في امانان ما ظهر به فانه طير عما ظهر به ولا العاقه وهو السهاد المفسر او الاقرار سوا كان الاقرار
في الصحة او المرض لا به غيرهم في اقراره اذ لم يكن له وارث معلوم فصح اقراره كما يصح وصيته جميع ماله اذ لم
يكن له وارث معلوم ولو مات رجل فاحد رجل ماله وادعى انه وارثه وليس للناسي ان يمنع منه اذ لم يخاصمه احد لان
الناسي لا يدرى النسب المال اوله وهو يدعى انه له ولا مانع عنه فلا يصر من له ان يخاصمه احد سأل الناسي النسب
لا به لا بدله وكان مدعا عليه النسب

٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠

في كتاب الاحار

الكلام في هذا الكتاب يقع في سبع مواضع في بيان حوار الاحار وفي بيان ركني الاحار ومعناها وفي بيان سرائط
الركن وفي بيان صفة الاحار وفي بيان حكم الاحار وفي بيان حكم اختلاف العاقدين في عقد الاحار وفي بيان
ما يسي به عقد الاحار اما الاول فلا حار حار به عقد عليه العلماء وقال ابو بكر الاصح ما يهاجور والناس ما ياله
لان الاحار سبع المنفعة والمنافع لئلا معدومه والمعدوم لا يحمل السبع فلا يجوز اصابه السبع الى ما نوحى في المستقبل
كاصابه السبع الى اعيان نوحى في المستقبل فاذ لا يسئل الى محو رها لا ناعسا رالحال ولا ناعسا رالمال فلا حوار لها
راسا لكما استحسن الحوار في الكتاب المرر والسبب والاجماع اما الكتاب المرر وقوله عرو رجل حرا عراب
المرايى ليس سبي لهما موسى عليه الصلاة والسلام قال ان اى رذان انك جعل احدي اسي هاد على ان احرى
عاني فصح اى على أن يكون احرا الى أو على ان يحصل عوض من انكاح اسي اناله رعى عني عاني فصح قال
آخره الله تعالى اتي عوضه واثابه وقوله عرو رجل حرا عراب قال المرابي قال احدا هما انا اب اساحره ان حبر
من اساحره القوي الا من وماضى الله عليا من سرائع من فلان عرو رجل حرا عراب فصرير له لما سدا و لمنا على
انه سريسا لا على انه منه نعمه من فلان عرو رجل حرا عراب فاد اقبص الفصل فان سرقا
الارض واسواق فصل الله والاحار اسما الفصل وقوله عرو رجل ليس عليكم حجاج ان سقوا فصل من ركن
وقد قبل ركن الا به في ح المكارى وهو روى ان رجلا حرا الى اب سمر صى الله عني فقال ان سقوا فصل من ركن
ان ليس لما ح فقال ائسم محرمون ومقرن ومقرن فقال سم فقال رضى الله عنه ان سقوا فصل من ركن فقال
الله صلى الله عليه وسلم عمارا الى فلم يحه حتى ازل الله عرو رجل ليس عليكم حجاج ان سقوا فصل من ركن فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سقوا فصل من ركن فقال رضى الله عنه ان سقوا فصل من ركن فقال

حجاج سلمكم بنو سحابة وعلى الخراج عن سرح راد والمرا معه الاس صاع بالآخر لسله قوله تعالى اذ اسلم
 ما آتاهم المعروف على اى الاحر الذى علم وقوله من ارضكم فابوهى احورهم وهذا من روى المثلثات
 واما الله فابوهى من اى سعاد الخدرى رادى رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه قال لا تسام ارحل على سوم احبه ولا تسكج على حظه ولا ما حوسوا ولا يبيعوا ما لقا الخمر من اسأحر
 احرا فله احرا وهذا من صلى الله عليه وسلم تعلم سوط حوار الاحار وهو اعلا الاحر فدل على الحوار روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اسأوا الاح احرا قبل ان يحف عرفه امر صلى الله عليه وسلم بالمادر الى اسطا
 احرا الاحه قبل فراغهم العمل من عرفه فدل على حوار الاحار وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 بلاه ما حضم يوم القامه ومن كس حسمه حسمه رجل اسقى ثم سدر ورجل باع خرافا كل عنه ورجل
 اسأحر احرا اذ سقى منه ولم يسه احرا وعن رضى الله عنهما قال اسأحر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وابو بكر رضى الله عنهما سألوه عن رجل باع خرافا كل عنه ورجل اسأحر احرا اذ سقى منه ولم يسه احرا
 ما روى بعد ذلك فاما ما روى في محلا واطلق معهما من فيج والدليل الذي فاحهم طر بن الساحل رادى
 ما سئل فدل على صلى الله عليه وسلم الحوار روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رافع بن خديج وهو
 في حائطه فاحه فقال له هذا الخاط فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسأحر
 لى منه حصص صلى الله عليه وسلم النبي بالسبحار بعض احا حمه ولو لم يكن الاحار حائر اصاب لم النبي
 اذ النبي عن المسكرواح وكذا نص رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس بواخرون وبسأحرون فلم
 يسألهم فكان ذلك قر راصه واتر احد وحو الله واما الاجماع من الامه اجمع على ذلك قبل وجود
 الاصم حسب عدون سدا الاحار من رضى الله عنه رضى الله عنهم الى يومنا هذا من سركه فلا يباحلها هو
 حار الاجماع وبه ان الناس من راد لان الله تعالى انما سرح العود لخواج العسا وحاجهم الى الاحار
 ما سبهم لان كل واحد لا يكون له دار لو كنهها او ارض لو كنهها او دانه لو كنهها او دانه لو كنهها
 بالرا لعدم امن ولا ثقه والا سار لان من كل واحد لا يسمع بذلك فحتاج الى الاحار حورب حار من الناس
 لخاصه الناس كالسلم وهو خمسة ان السرح سرح لكل خاصه عند المحس بها سرح لطلب المن بعوض عندا
 وهو السرح سرح لطلبها بعوض سدا وهو السرح سرح لطلب السبعه بعوض سدا وهو السرح سرح لطلب السرح
 الاحار مع امس اسأحره السلام بعد المذبح قد اسأحره سدا وهذا حار موضوع السرح
 في فصل ١٠ واما ركي الاحار ومماها امار كها ولا تحاب والنسول وذلك لطلبه دال سلسا وهو لفظ الاحا
 والاستبحار الا كنه والا كرا ودا وحده لك قدمها ركي الكلام في صفة الاحاب واسول رضى الله
 الاحار كالسلاح فسمى السرح وقد كرا لى كتاب النوع رادى منى الاحار ولا حار سرح السبعه له ولها
 سهاها اهل المدينه سهاوارا وانه سرح السبعه ولها سهاها في هذا العنادر وبهى الله بدل الرصاع احرا سوه
 فان ارضكم لكم فابوهى احورهم والاحر بدل السبعه له ولها سهاها في هذا العنادر وبهى الله بدل الرصاع احرا سوه
 وكن حورهم ما اهلين وابوهى احورهم اى من رضى لان الله بدل السبعه له ولها سهاها في هذا العنادر وبهى الله بدل الرصاع احرا سوه
 والمائل والسور رخواص والجمام واساطط وعند الخدمه واندواب واساب والخلى رادى الرور
 ومجودك اولى التصاع من التصار والخطاط والسباع والاصابع والخطار والسبا يحرم والا حير فذكر حضا
 وهو انى يعمل لواحد وهو المسمى باحر الوجد وقد يكون منه كاهو الذى يعمل لثامه الناس وهو المسمى بالاحر
 المسرك وذكر بعض المسايح ان الاحار بوا الاحار على المنافع واحار على الاعمال فسرنا لوسر ما كرا وحل
 المودع على احد النوع المعقودى الآخر العمل رضى الله عنه نوع واحد لا يباع السبعه فكأن السرح

المسعى النوع جميعا الا ان المسعى مختلف باختلاف عمل المسعى فكل مسعى اسما وهاهنا ما يقع من المار والى السكى
والاراضى بالزراعه واساب الخلل وعقد الخدمه بالخدمه والدواب بالركوب والحمل والاراضى والظروف
الاستعمال السماع بالعمل من الحياضه والقطار ونحوها وقد ساء به سلم السمس مام الاستسا كيان اخر
الوحيدى لو سلم منه فى المد ولم يسلم بسحقى الاخر وادعى ان الاحار مع المسعى فخرج عليه بعض المسائل
فقول لا تخور احار السحر والسكر لمخر لان امرعى والاحار مع المسعى لا يسع العى ولا نحو راحاره السا لها
اوسمها اوصوفها او ولدحا لان هذا اعان لا يسحقى بمسعد الاحار وكذا احار السا لوضع حدنا اوصدا
لما قلنا ولا حار ما منى مرأو براوفا او عى لان السا عى فان اساحار السا والعى والبر مع السا لم خراصا
لان المقصود منه الماء وهو عى ولا نحو راسنحار الاحام الى فيها السا للسلم وغير من القصر الصد لان كل
ذلك عى فان اساحارها مع السا فهو اسد واحسا لان اسنحارها بدون السا فاسد فكان مع السا اسد ولا نحو
احار المرامى لان الكلا عى فلا يحفل الاحار لا نحو راحار الدراهم والدنانير ولا برهما وكذا بر السماس
والرصاص ولا اسنحار المكاتب والمور وبان لانه لا يمكن الاستماع الا بالعداسه لانه اعماها والداحل
عبد الاحار المسعى لا العى حتى لو اساحار الدراهم والدنانير لم يضر بها مراما او حظه لم يضر بها مكالا او بالمره
ارطلا او مامانا او فدا معلوما كرى الاصل انه حور لان له عى استماعها مع ما عىها فاسه اسنحار سجات
المران رد كرا كرى انه لا نحو القصد سطر اخر هو كون المسعى مقصود والاستماع عهد الاسما من حد
الجهه عى مقصودا ولا نحو راسنحار القفل للمراب لان المقصود منه النسل وذلك بارال السا وهو عى وقد
روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سبى عن عبد الفحل اى كراهه لان العسى الله وان كان اسما
للصواب لكن لا يمكن حمله عليه لان ذلك ليس سبى لائق السبى عدى من قطع النسل فكان المراد منه كراهه عبد الفحل
الا انه حذف الكرا واقام العى بانه كى هو عى وحل واسال المر به وعوى ذلك ولو اساحار كلاما لعبد
او مام لم يخر لانه اسنحار على العى وهو السد رحس هذ المسائل يخرج على الاصل فان قل الناس ان اسنحار
الفرحار وانه اسنحار على العى وهى الكس يدلنا بالوارضه من سا لم يسحقى الاخر فالجواب انه روى عن
جدا ان السعد سعى على خدمه الصبى والى بدحل على طر بن السع فكان ذلك اسنحار على المسعى اسما
واسنحارها بالعام بخدمه الصبى من عىله وعىل سانه والناسها اما وطىح طعامه ونحو ذلك والى بدحل فيه سا
كالسعى اسنحار الصباغ واذا ارضعه من السا فلم باب بدحل تحت العبد لا يسحقى الاخر كالسباغ
اذ صبع انوب لونا اخر عى مام عىله العبد انه لا يسحقى الاخر ودالا بدل على ان المقود عىله ليس هو المسعى
كدهاها ومن مسا محاسن قال ان المقود عىله هاله العى وهى الكس مقصودا او الخدمه تبع لان المقصود به الصبى
ولانه فى الاثلاث فخرى الكس حرى المنافع ولهذا لا نحو رسمه وعلى هذا مخرج اسنحار الا قطع والاسل
للحاطه نفسه والقطار والكس وكل عمل لا وم الا بالنس واسنحار الاخرى لعلم السر والادب والاعنى
لعمد النصا حث ابه عى حار لان الاحار سعى المسعى والمسعى لا يحد سانه الا عىد سلا مسه الا لآب
الاسباب وكذا اسنحار الارض السحه والبر للزراعه وهى لا تسلم لها لان مسه الزراعه لا بصور وحدوها
مها عاد فلا سعى الاحار منع المسعى فلم يخر وعلى هذا مخرج اسنحار المتصحب انه لا نحو رلان مسعى المتصحب
الطرفه والبراه من الطريق مصحب اله والفره مسموح والاحار سعى المسعى والمنافع لا يكون محلا للسع
كلا عان المناحه من الخطر الخمس وكذا اسنحار كس لعرها سعى او فها لان منافع الدفار السرى فيها
الطريق داله مناح ن عرا حر قصارى كى لو اساحار ظل حانط خارج دار لعمده ولو اساحار سمس الكس
لبراه الا اخر عىله لا سدام عند المعاصيه وعلى هذا اصباح مخرج احار الاحام للسلم والقصد واحار المرامى

للكلا وسائر الاعيان المباحة اياها حرر لما لنا راضع وحل أعلم

في مسائل يـ وأما شرط الزكي فأنواعه تسبسط الا بعدد ونقصها شرط القاد ونقصها شرط الصحة
 ونقصها شرط القوم أما شرط الامانة فلا تنافي بين نوع يرجع الى العائد ونوع يرجع الى من العائد ونوع يرجع
 الى مكان العائد الذي يرجع الى العائد ليعمل وهو ان يكون العائد فلاحا لا يبعد الا حار من الغنم والسي
 الذي لا يعمل كالا بعد البيع مهما وأما النوع فليس من شرائك الامانة ولا من شرائك السادة عدا ما في ان
 الصبي العاقل لو احرر ماله أو نفسه كان ما دراسته وان كان محجورا فعلى أبي احرار الولي عدا ما في الصبي
 وهي من مسائل المادون ولو احرر الصبي المحجور نفسه وعمل وسلم من العمل فسحق الاخر ويكون الاخر له أما
 استحباب الاحرار من عدم العائد كان ظلاله والسر مد الفراع من العمل مسلما في السادة فسحق الاخر ولا يدر
 سمعه فصرره وكان الولي ادن له ذلك دلالة بحره فقول الله من العير وأما كون الاخر مسلما له فلا يمدل ما مع
 وهي حبه وكذا حرره العائد ليس شرط لا بعد هذا العمد ولا لئلا يفسد عدا المملوك ان كان ما دوما
 وهب على احرار مولا ان كان محجورا وعدا الصبي لا يفسد بل يظل وان سلم من العمل في احرار نفسه او احرار
 مال المولى وحده الاخر المعنى لما ذكرنا في الصبي الا ان الاخرهما يكون للمولى لان العمد ملك المولى والاخر كسبه
 وكسب المملوك للمالك ولو هلك الصبي او العمد في المسأحة في المذموم لا يضره اياها صاحب استعملها من
 عرادن المولى ولا يجب الاخر لان الاخر مع الصمان لا يضمنان لو هلك العمد والصبي خطأ فعلى عائلته والله اعلم
 وعلمه الاخر في ماله لان احاب الاخر هبها لا يودى الى الجمع لاحد من عليه الواجب والسكات ان به احر
 وسأحرر لانه في مكاسبه كالمحرر وأما كون العائد مالا فليس شرط لا بعد هذا العمد ولا لئلا يفسد عدا
 لكسبه من شرائك الصحة كافي مع العمد واسلامه ليس شرط أصلا لمحجور الا حار والاستحباب من المسلم
 والذي احرر في المسامح لان هذا من عود العاوضات فعلى المسلم والكافر جميعا كالساعات عيران الذي ان
 اسأحر دارا من مسلم في مصر فاراد ان يحددها فعلى للعامة ونصرت فيها بالافوس له لك ولرب الدار والله
 المسلمين أن سمع من ذلك على طر بن الحسن لم ينفه من احداث سعادتهم وفيه ما من المسلمين واستحبابهم
 كما سمع من احداث ذلك في داره في امصار المسلمين ولهذا سمع من احداث الكنائس في امصار المسلمين
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لا حصا في الاسلام ولا كنيسة اى لا يجوز احصا الانسان ولا احداث الكنيسة
 في دار الاسلام في الامصار ولا سمع أن يصلى فيها بنفسه من غير جماعة لانه ليس فيه ما ذكرنا من المعنى الا يرى انه
 لو فعل ذلك في دار نفسه لا سمع منه لو كانت الدار بالسوا ذكرى الاصل انه لا سمع من ذلك لكن هل ان انا حسبه
 اسأحر ذلك في زمانه لان اكثر اهل السواد في زمانه كانوا اهل الذمة من المحوس فكان لا يودى لك الى الاياه
 والاستحباب للمسلمين وأما اليوم فالجند عر وحل فند صار السواد كالمسلم فكان الحكمه كالحكم في مصر
 وهذا اذا لم يشرط ذلك في العدا فاما ان شرط ان اسأحر دى ارام مسلم في مصر من امصار المسلمين لحددها
 مصلى للعامة في بحر الا حار لانه استأجر على المنصه وكذا لو اسأحر دى من دى لسمعت ذلك لما لم يوافقنا
 ما استأجر طر كافر والى ولد من حور لان الكفر والفجور لا يوران في اللان لان لهما لا يسر بالسي ر بكر
 استأجر الجمعا فتوله صلى الله عليه وسلم لا يرضع لكم الجمعا ان اللان سددوا الناهر ان المراد منه غير الا لان الولاد
 اطلع من الرضاع هي وسلط بالافساد لان جميعا الرضع ما عدا ران المر به نصر بالصبي وتحمل ان النبي عى ذلك
 لئلا يعود الصبي بعد الحلق لان الصبي يعود بعد طر والله اعلم وأما الذي يرجع الى من العمد ومكانه ما ذكرنا
 في كتاب الموع وأما شرط السادة فأنواعه ما حلو العائد عى الردا كان كراي قول اني حقه وعداني
 يوسف ومحمد ليس شرط ما على ان سرفات المر مد موقوفه عداى حقه وعدها ماله وسرفات المر مد ماله

في قولهم جميعا وهي من مسائل كتاب السر ومما الملك والولاية فلا يقدح في التسوية لعدم الملك والولاية له
سعد موقوف على احوال المالك عند انحلاله للساعي كالبيع والمضاربة كرها في كتاب السورع م الاحار اما يلحق
الاحار الموقوفه سرائد كرها في السورع منها فام المعتود عليه وعلى هذا يخرج ما اذا احراقت في احوال المالك
المعتد به او احار قبل استيفاء المسع حارب وكانت الاحار للمالك لان المعتود عليه ما فاق الا يرى انه لو عند عليه
اسدا ما مر حار فاذا كان حلالا لما المعتد عليه كان حلالا للاحار اذ الاحار الا حله كالو كاله الساعه وان احار
مداستها المتعدي بمخرار هو كانت الاحار للمعاد لان المنافع الموقوف عليها قد استندت الى مري انها قد خرجت
عن احوال اسدا المعتد عليها فلا يلحقها الاحار وقد قالوا في سبب عدم افاخر منه للخدمة وفي رجل آخر عصب
علا ما ودارا فام السع رحل انه قال المالك قد احرب بالاحار ان مد الاحار ان كانت قد انصب في العاصب
الاخر لماد كذا ان المعتود عليه قد اعاد والاحار لا يلحق المعتوم وان كان بعض المد فالاحار الماصي والباقي
لرب الملام قول ان يوسف وقال محمد احر ماصي للعاصب واحر ماني للمالك ف يوسف نظرا الى المدة فقال اذا
بني بعض المد لم ينطل المعتدي في حلال الاحار ومحمد لم يراي المعتود عليه في كل حر من احرا المتعدي عليه
بمحاله كانه عند سلسه عند مددا بالمنافع في الزمان الماصي وان مد من سبب عدم شرط لحوق الاحار المد ولا ينع
الاحار وقد خرج الخواب عماد كذا يوسف وقد قال محمد من عصب ارضا فاحر احرها للراعه فاحر صاحب
الارض الاحار ان احرا ماصي للعاصب واحر ماني للمالك وهو على ما ذكرنا من الاحلاف قال فان اعطاه
مرارعه فاحر ارضا صاحب الارض حارب وان كان الزرع قد سئل ما لم يصب ولا يصب للعاصب من الزرع لان
المرارعه ماله في واحد لا يرد بينهما من بعض فكان احاره المعتد على الاستيفاء حله اسدا المعتد واما ان
الزرع قد اعطى عمل المرارعه فلا يلحق المعتد الاحار واما الاستحار من التصولي فهو كسرا فانه اصاب
المعداني نفسه كان المساحر له لان المد وحده اذا على المعاد فقد عد عليه وان اصاب المعتداني من اساحر له نظر
ان رغب الاصابه الله في الاحاط والنول جميعا خرج على احاره وان رغب الاصابه الله في احدهما دون
الاخر لا يوقف بل مد على المعاد كذا في السورع خلاف الوكيل بالاستحار انه مع استحار للموكل وان
اصاب المعتداني نفسه والفرق على نحو ما ذكرنا في كتاب السورع وعلى هذا يخرج احار الوكيل انها قد لوحود
الولاية بانه المالك اما ما يفسد كالفعله للموكل نفسه وله ان احر من اس الموكل رانه لان للموكل ذلك
لا خلاف لمسكهما كذا للموكل وله ان واحر من مكاسبه لان للموكل ان واحر منه لانه لا ملك ما يند
لوكله واما المعتد المادون فان لم يكن عليه من فلا ياب ان احر منه لان المولى لا يحوز له ذلك لان كسبه ملكه
فكذا الوكيل وان كان عليه من فله ذلك اما عداني حسيه فلان المولى لا ملك ما يند وكان عمره المكاسب
محرر لو كله ان واحر منه واما على قولهما فكسبه وان كان ملك المولى لكن يعلق به حق المرحم على المالك
كالا حسي ولا يحوز له ان واحر من احر منه وكل من لا عمل سبها به لى قول اى حسيه وعندهما يحوز احر منه
كما في سبب العن وهو من مسائل كتاب الو كاله وله ان واحر على احر الدار واهل عداني حسيه وعندهما ليس له
ان واحر بالافل وهو على الاحصار في السورع لو احر احار فاسد هذب ولا يطلق المعتد سائل الصحيح
والفاسد كما في السورع ولا يمان عليه لانه لم يصرح بالتاويل على المساحر احر المثل اذا اصبغ لانه استسوق المنافع بالمعد
الفاسد ولو لم واحر الموكل الدار لكه وهما من رجل او امارا نا فكسها من م حاصها فلا احر له على
الوكيل ولا على الساكن لان المنافع على اصل احمالا لاس من الا المعتد الصحيح او الباسد لم يوجد بها وكذلك
الاحار من الاب والوصي والفاسي وامسها قد لوحود لانه من السورع فلا ياب ان واحر احره انصغر في عمل
من الاعمال لان ولا نه على الصع كولا نه على سببه لان سببه عليه كسبه على نفسه وله ان واحر منه

فكذلك انه لو كان فيها أثر السعي من وجهين أحدهما ان المانع في الأصل ليس مالاً خصوصاً مع انظر
 وبالأحرار نصير ما لا وحمل ما ليس مالاً من باب النظر وأما ان المانع من باب الهدب والتأديب
 والراية وهو سرقة فليس ملكاً إلا وكذا أوصى الأب لابنه من باب الهدب والتأديب من باب الهدب
 عند سرقته ووصد لانه من وجهه والقاضي لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 واحد ووصفه من سائر باب الرجم المحرم اذا كان له أحد من ذكر ما لا من سواهم ولا يملكه على التسمية إلا ترى
 انه لا يملكه في سرقته في ماله في سرقته الأولى الا ان كان في حجره فحوزاً له في ماله في سرقته الأولى
 له عليه من ماله لانه من وجهه ووصفه والقاضي لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 من كان في حجره في رجمه من وجهه فاحر رجمه محرم آخر هو اقرار السهم من احدى حوزي حجره بأن كان أسير في
 حجر عمه ولأنه فاحر به من أبو يوسف نحو اقرارها في قول حنبل لا يجوز (وجه) قول حنبل هذا لا يملكه
 على العبيد أصلاً وممن هو أو ما لم يكن إلا حار صماً لولا انه بريء وأما تنسلي كان في حجره فحوزاً له في سرقته
 كان له الا حار ولا يملكه من وجهه والقاضي لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 في الرجم كان أولى كلاب مع أحد الرق في حجره ان حصل الآخر لأن حصل الآخر من حوزة العبد وهو العبد
 فكان لانه النص له وليس له أن يملكه لانه الآخر ماله ولا يملكه سرقته في ماله وليس له لانه تصرف في
 المال وكذا اوجب له ماله لانه ان يملكه من وجهه والقاضي لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 ملكه فملكه من وجهه والقاضي لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 فملكه من وجهه والقاضي لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 السلوع بملكه لانه من وجهه والقاضي لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 يخدم الناس في حار أو هذا فصيح ولأن المانع عند ساقا والعبد بعدد على حسب حدود المانع و
 طع مفسر كان الأب عند ما حذب من المانع عند التلويح اهداء فكان له حار التسعير الا حار كما استند
 بعد التلويح وكذا الأب واخذ ووصفها والقاضي روصفه في حار عند الصعير وسار لأن لم ولا بأس
 في ماله بالسعي عند ما لا حار ولو طع في ماله الله فلا حار به خلاف اقرار السعي وقد ذكرنا أسير به ماله
 كتاب السلوع وليس للأب ومن ملك اقرار ماله السعي روصفه وماله لانه حار فاقبل من آخر المثل في ماله
 الناس في ماله لا يملكه لانه لا يملكه من وجهه والقاضي لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 في حجره ان يوافق عند اقراره لأن له سرقته في المال فملكه الامن ملكه السرقته في المال كسح المال
 وقال ابن سباع عن حماد استحسن ان يوافق عند اقراره لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 ان يوافق عند اقراره لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 ولا يوافق عند اقراره لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 السرر ما حار وفي ذلك السرر من وجهه يتركه لانه لا يملكه من وجهه والقاضي لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 سعيه للعتي وهذا على السلي عند لا يملكه لأن الوصي لا يملكه مع ما ليس السعي اقراره فملكه حار
 سعيه ما ليس أصله في حار فيحتاج الى اسرى في البيع والا حار حار ملكه التسعير ولا يملكه الا حار
 ووجه الترق انه ما يملكه مع ماله انه كان في ماله التسعير ولا يملكه من وجهه والقاضي لانه ليس مالاً وأما لانه من وجهه ولا يجوز ان يراد بالوصف
 ليس مالاً فملكه حار للوصي ان يملكه في ماله السعي مما به راعى في الا حار في المسار فان الرضي بعد
 المسار به لا يوافق حار في ماله المضار به وما يوافق حار في الرعي وانه قد كان ولا يكون فلا يملكه حار
 الا حار لا يوافق حار في ماله السعي لا يملكه وهو مفسر في ماله (وأما) استحقاق الصعير لنفسه فليس ان

يجوز على قول اني حسبه ان كان باخر لا يساس في ملكه الا ملك مع ماله من حسبه اذا كان فيه نظره وفي استحقاق
 اياه لنفسه نظره له لماسه من جعل ماله على مال لا يجوز للرب ان يواخر نسيه للضمه او يساخر الضم
 لنفسه لان بيع مال الاب من الضمه وسرا ماله لنفسه لا يند شرط النظر بذل ان لو باع ماله منه من
 حسبه او اسرى مال الضم لنفسه من حسبه يجوز فكذلك الا حار ومما يسلم المسافر في احوار المارل ونحوها
 ١١ ان العمد ما يلتقى شرط المعجل بان لم يشرط معجل الاخر في العمد ولم يوجب المعجل ان يبيع من غير شرط
 عند انحلاله للساقى ما على ان الحكم في الا حار المظله لا يثبت نفس العمد عند لان العمد في حق الحكم بعد
 على حسب حدود المنفعة فكان العمد في حق الحكم مصداقا الى حد حدود المنفعة فثبت حكمه عند ذلك وعند
 يجعل ماله من المند موجوده في الحال عند تراكمها من فانه يثبت الحكم نفس العمد كذا في بيع العمد وهذا اصل
 بد كره في بان حكم الا حار وكسبه استغاده في حق الحكم ان سا الله تعالى وبني بالسلم الخطة واعلم من
 الا يباع رفع الموانع في احوار المارل ونحوها وعند الخدمه واخر الوحد حتى لو اصب المند من عرسلم المسافر
 على السراندي كرا لا تسحق ساس من الا حار لان المسافر لم يملك من المعمود عليه ساس فلا يملك هو ايضا ساسا
 من الا حار لانه معاد صبه مسئله ولو متى بعد العمد منه لم يملك فلا حاره فيما مضى لعدم التسلم فيه ولو احر المارل
 فازا وسلم المتاح الى المسافر فلم يبيع الباب حتى يصب المند لزمه كل الا حار لوجو التسلم وهو اتمسك من
 الا ساع رفع الموانع في حق المند خدم المانع في ملك المسافر فملك على ملكه فلا يسلط عنه الا حار كالبايع
 اذا سلم المسع الى المسرى بالخطة فملك في يد البايع كان الا حار على المسرى لانه يملك على ملكه كذا اذا وان لم يملك
 المتاح اليه لانه ادله بيع الباب وقال مرفوع الباب فان كان مدر على فتح الباب بالمخاله لزمه الكرا لوجود
 التسلم وان لم يدر لا يدره لان التسلم لم يوجب له لو اسافر دار التسلم سبها او عداست خدمه سبها او ادائه لركبها
 الى الكوفه فسكن واستجد في بعض الوقت وركب في بعض المسافه ثم خدم بها ماع بيع من الا ساع من عرف او
 مرفص او باي او نصب او كان رعا فقطع سبه او رضى فانقطع ما ولا يدره اخره ملك المند لان المعمود عليه المنفعة
 في ملك المند لا يباع بغير ساقى فلا يصرف ماع المند مسئله يسلم على المنفعة لا يباع بغيره والمندوم لا يحمل
 التسلم وانما يسلمه باعلى حسب وجودها ساقى اذا اعرض مع فمدر بغير التسلم المعمود عليه قبل العمد فلا
 يجب التذلل كما لو بغير تسلم المسع قبل العمد بالخلاله وان عرو وحل اعلم و بان يكون العمد مطلعا على شرط
 الا حار فان كان فيه حار لا يند في هذه الحار لان الحار مع انفراد العمد في حق الحكم مادام الحار فاما الحار منه له
 الحار الى دفع العمد عن حسبه كذا في بيع العمد وهذا لان شرط الحار وان كان به طاعنا لم يصب العمد والناس
 ما لما من لكن ركبا اعراض الناس لحاحه الناس ولهذا حار في بيع العمد كذا في الا حار وان عرو وحل الموقى واما
 شرط الصريحه فليصحه هذا العمد سراسل بمصهار رجع الى المافدو بمصهار رجع الى المعمود عليه ومصهار رجع الى
 محل المعمود عليه ومصهار رجع الى ما مال المعمود عليه وهو الا حار ومصهار رجع الى عمن العمد اعني الركن اما
 الذي رجع الى المافد فربما للمفادس فتولع عرو وحل ما مال المندس آموا لا ما كانوا اموا ليم ينسك بالباطل الا ان يكون
 حاره عن راص مسك والاحار بخار لان الحار مادل المال بالمال والاحار كذلك ولهذا الحكم المادون وانه
 لا يملك ماله من حاره فثبت ان الا حار حاره فدخلت تحت النص وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحمل مال
 امرى مسلم الا طيه من حسبه ولا يصح مع الكراهه والمهرل والخطا لان هذه العوارض ساقى الرضا فبيع بعه
 الا حار ولهذا سمع عنه السع واما الاسلام المافد فليس بشرط فيصيح من المسلم والكافر والحرى المسام كما يصح
 السع منهم وكذا الحر به فيصيح من المملوك المادون ومقدم المحجور ومعدو موقوف على ما بنا وانه عرو وحل
 اعلم واما الذي رجع الى المعمود عليه فمضروب بها ان يكون المعمود عليه وهو المنفعة معلوما معلما مع من المارعه فان

[illegible]

فكان محل المعنود عليه معلوما ولو اساحر بالوجه لصب فيها وصوا لم يحرق ان مقدار ما صب فيها من الماء محمول
والضرر يختلف فيه منتهى كرهه فكان محل المعنود عليه محمولا وعلى هذا يخرج انما اذا اساحر حائط الصنع
عليه حد وعار مني عليه سه او سبع منه ما انه لا محمولان وضع الخدع وما السر يختلف باختلاف الفعل
والخلف والفعل منه نصر بالخائبة والضرر منسبي من المدد لاله وليس لذلك المصر حدم معلوم وصبر على المعنود عليه
محمولا وكذلك لو اساحر من الخائط موضع كره لندخل عليه الضو او موضع من الخائط لندقه وبذا لم يحرق
فلما قال هل السحر انه لو اساحر دابة نعر عنها خور وان كان المعنود عليه محمولا لخاله خله فالحواب ان هذا الخاله
لا ينصبي الى المارعه لمخاضه الناس الى سقوط اعشارها لان المسافر لو اساحر دابة بمسافر ما يوجب الدابة في
الطريق فيسقط الاحار موبها ولا حكمه المظالمه بذاته اخرى في الطريق فمقصي نعر حولا فسرير به قد عذب
الضرر الى الخوار واساط اعشاره الخاله لخاله الناس فلا يكون الخاله مقصيه الى المارعه كخاله الله وقد
الما ادى بسعمل في الحمام وقال همام سالت حمدا من الاطلا بالنور فان قال اطلت ناديا ولا تعلم ما تظلمه
من غلبه وبخافه فان هو حار لان مسددا الركن معلوم بالماده والناوب منه سيرا هني الى المارعه ولان الناس
يعاملون ذلك من غير كره فيسقط اعشاره الخاله لخاله الناس ومما بان المد في احار الدور والمنازل
والنوب والحواشي من استحقاق الطرلان المعنود عليه لا يصير معلوم القدر بدونه فلهذا هني الى المارعه
وسوا فسرير المد او طالب من يوم اوسهر اوسه او كرهن ذلك بعد ان كانت معلومه وهو اظهر احوال السامعي
وفي بعضها انه لا خورا كره من سبه وفي بعضها انه لا خورا كره من لاس سبه والاولان لا معنى لهما لان المنافع
ان كان هو الخاله فلا خوره وان كان عدم الخاله فالحاحه قد يدعو الى ذلك وسو عن اليوم والسهر والسهر او لم
معنى ومعنى الزمان الذي يعبى العبد لشوب حكمه وقال السامعي لا يصح العبد ما لم معنى الوقت الذي يلى العبد
نصا (وجه) قوله ان قوله يوما وسهرا او سبه محمول لانه اسم لوقت مكر وجهه الوقت بوجهه المعنود عليه
وليس في معنى العبد ما يوجب معنى بعض الاوقات دون بعض في محمولا فلا يضمن المعنى ولان المعنى قد
يكون سببا وقد يكون دلاله وقد وجد ههنا دلاله المعنى من وجهين احدهما ان الانسان اعما بعد عهده الاحار
للخاحه والخاحه عيب العبد فانه والى ان الماده بعيد بعد الصبح ولا يحتمل هذا العبد الا انصرف في السهر
الذي يعبى العبد معنى بخلاف ما افاد الله على ان اصوم سيرا او اعكف سهرا ان له ان يصوم بمسكف اى
سهر احب ولا يضمن السهر الذي يلى الدرلان معنى الوقت ليس شرط لصحة الشر فوجب المسدور به في سهر
مكر فله ان معنى اى سهر سيرا ولو آخر دار سيرا او سهرا معلومه فان وقع العبد في سهر تبع على الاهله بالا
خلاف حتى لو بعض السهر يوما كان عليه كمال الآخر لان السهر اسم لليل وان وقع بعد ما مضى بعض السهر في
احار السهر مع على لاس يوما بالاجماع لمعد اعشار الاهله فمعنى بالنام وما في احار السهر سهار وان كان عن
اى حسه في رواته اعتر السهر وكلها بالنام وفي رواه اعتر سكيل هذا السهر بالنام من السهر الآخر والى
بالاهله وهكذا كرى الاصل وقال ا اساحر سبه او فها هذا اليوم وهذا اليوم لا ربه عسر من السهر فانه يسكن
فيه هذا السهر واحد عسر سهر بالاهله وسه عسر يوما من السهر الاحر وهذا اعلم ومعنى الكاتب والتصحيح
ان قال وار به عسر يوما لاس سبه عسر يوما قد سكن فلم من تمام السهر بالنام الا ان ربه عسر يوما وهكذا كرى
بعض النسخ واما سكن سبه عسر يوما ا كان سكن ار به عسر يوما هو ولى اى يوسف ويخمد وجهه ماد كرها
في كتاب الظلال لان اسم السهر للاهله ان السهر اسم لليل لانه لا يمكن اعشار الاهله في السهر الا ان ربه عسر
به الا نام ويمكن فيما بعد فعمل بالاصل ولان كل حر من احراء الله معنود عليه لانه يتحدد وحدث سها
ما يصير عند عام السهر الاول كانه عند الاحار اهداء معر بالاهله بخلاف المد انه سهرها الا نام على احدى

ارواس لان كل حجر من احرام الله ليس بعد ولا ن احد فم احواله على وجهه فهار اعد احاطا
والاخر حق اعد فمدخله الاحاط وجهه الزاوية الاخرى ان السهر الاول تكمل الا ان احاطوا اما
تكمل الا من السهر الثاني واكل الا من السهر الثاني صير اول السهر الثاني الا ان فم فكل من السهر الثاني
وهكذا الى آخر السهر لول احاط هذه المذات من كل سهر بدرم حار الا حاط لان الله معلومه والاخر
معلومه ولا غير ولا حاط احدهم اعطى كل ما انسه من ريدن ولو لم يكن كراسه فبال احاط سد اذا كل
سهر بدرم حار سهر واحد سد ان حبه وهو السهر الذي سد السهر الثاني مع ان ان قل ب مدد
اعطى كل قبر بدرم انه لا يسع الا قبر واحد عدد لان حار السهر رحو له فاما السهر الاول معلوم وهو
الذي سد السهر بدرم وكراسه من ان الصريح من قول اني يوسف وحمدانه لا حوراسا وكراسه الا حار
وسع الع من حبال كل سهر لا يانه له ولا نكر الموقوفه معلومه احاط السهر لانه مكى معرفة اجلة
بالكل منه مساعده واو حده الاحار على قوطها كل سهر بدرم مكى مع الصير كل قبر بدرم في مع
المدروع كل دراهم بدرم وعدا في حبه لا حوراسي المدروع في الكل لاني راع واحد ولا في الذي في
المكمل والمورود في واحد لا حوراسي في اكل الا اعلم للسهر حمله الخس لان مع قبر من
صير حار لان الخبائه لا يسي الى المارة لعدم التمازج بقبر وقبر فاما يسع دراهم من بوب ولا حوراسي في
أحرا اثوث فسي الى المارة وهن اساقبي حده الاحار سد واعطى يسع كل بوب من حده الابواب
بدرم وهذا الاعتارة سد لان اثبات محتلف في اسمها اختلف وحسرا لا مكى من واحد منها لا حاطا
فاما السهر وها لا حاط فسد واحد منها لا حاط سد ان حبه وهو السهر الاول لا يبارا احار في السهر الاول
لان سد ان حبه فكل واحد منهما ان حده الاحار عد عام السهر الاول حاط السهر الثاني ولم يدر
احدهم بعد الاحار في السهر الثاني لانه امضى السهر الاول ولم يدر احدهما قد راسا على اساقبي
في السهر الثاني فصارا كما باحد الصدوك د اخذ اعد من كل سهر بخلاف ما احسروا وسكر لم من
كل سهر لان هالك لم يسي منه سى على السهر في السهر الثاني فاحاط مساعده راسا مع وكسه ول
يعصم اذا اكل المسلول حول احدهم على امور فحاط الاحار و اقل لل لا بعد في السهر الثاني راسا
عنه السهر ول يعصم فحاط احدهم الاحار في الحاط حاط راس السهر عمل ذلك التسع السابق رول
يعصم يسع احدهم لانه المسلول اربوبها وان سكا حتى عرت الشمس من اليوم الاول يعصم الاحار في
السهر الثاني وهذا اصح الا فال بل رمى التسع فيها ومع اعطى الاحار السهر الثاني لا يرفع الصد الموجد
من الاصل رواسا حردوا وكراسي عمو لم يكراسي لم يحر لان قدر الزمان الذي يسق منه العلم معلوم
فكر قدر الموقوفه عليه عمو لا وان الله حار لانه صار معلوما يبارا واهو وحل اعلم وامان ما مستاخر
له في هذا النوع من الاحار اعطى احار المائل نحوها فليس شرط حتى لو اساقبي راسا لم يعمد
فهو حار وله ان سكا فسد ومع غيره وله ان سكا فسد عمو لا حاط والاخر راسا يسع فسد عمو لا حاط
لا جعل فسد حار اول فصارا لا خطا ولا ماسر لاساقبي راسا راسا عمو لا حاط لان الاخر يسع
للاساع والدرو المائل والنوب ونحوها مع للاساع بها السكى راسا مع العار والمكى ماسر لاساقبي
لا تتار بوب السكى فكات معلومه من عمو كذا المسع لا تتار بوب السكا راسا الا حاطا حار
وامع على العدم راسع المناع من بواع السكى رد كرى الاصل ان له ان راسا واما راسا عمو لا حاط
ذلك من بواع السكى وهل ان هذا الجواب على اكل الكوفه والجواب فسد محتلف احاط العار
في موضع حرب العار ذلك له ذلك والا فلا راسا مكى ان حبه من راسا راسا راسا راسا

والطحان لان ذلك لافى العنق واسم يدخل تحت العنقا الا حار مع السمعة لا مع العنق ولا من مطلق العنق
يسرف الى الماد والطاهر ان الحار الذى يكون في حطب التراب انه لا يواجر لعمل الحداد والنصار والطحان
ولا يصرف مطلق العنق الى الماد حول على الماد فلا يدخل عر في العنق الا بالتسمه أو بالز صا حى لو آخر
حار يواجر حطب الحداد من حداد يدخل عمل الحداد فمن عر سمه للعاد وأما كان له ان له آخر من غير
و غير لانه ملك السمعة فكان له ان يواجر من غير نعوص ونه عوص واماق احرار الارض فلا يذهب من سان
ما سحر له من الزاوع والعنق والسبا وغير ذلك فان لم ينس كات الا حاره فاسد الا اذا حصل له ان تنس بها
سا ركدا اذا اسأحرها للزراعه فلا بد من سان ما روع بها او جعل له ان روع بها ما ساء والا فلا يجوز العنق
لان ما فع الارض خلف ما حارب الساء والعنق والزراعه وكذا المرو ع حطب منه ما ساء الارض ومنه
ما يصلحها مكان المعتود عليه سهو لاحياه مقسمه الى المارعه فلا بد من السان خلاف السكى فانها لا تحطب واما
في احرار الدواب فلا يذهب من سان احد السنان المد او المكان فان لم ينس احد هما فسد لان رله السان هضى
الى المارعه وعلى هذا يخرج ما اذا اسأحر دانه نسع عليها حلا أو طفا ان الا حار فاسده الا ان يسمى موضعا
معلوما فلما وكذا اذا اسأحرها الى الحياه لان الحياه خلف او طها او وسطها و آخرها لاها موضع راسع بناعد
ا طرفها وحوانها حلاى ما اذا اسأحر دانه الى الكوفه ان يصح العنق وان كان اطرافها وحوانها مساعدا لان
المكان هاله معلوم بالعاد وهو مره الذى بالكوفه لان الانسان اذا اسأحر الى مد فاعما سأحر الى سه الا ترى
انه ما حارب العاد من المنكار من بطرح الحمولات على اول حمر من الدب فصار مره بالكوفه مد كور ادلاله والمد كور
دلاله كالمد كور نصا ولا بد في الحياه على موضع نفسه حى يحمل العنق حى لو كان في الحياه موضع لا ترك
الا انه يسح العنق ويصرف اليه كما يصح الى الكوفه ولو بكازاها بدم يذهب عليها الى حاحه لم يحرم ما من المكان
لان الطوايح تحطب منها ما يعصى بالركوب الى موضع ومنها ما لا يعصى الا قطع مسافه بمد فكاتب المنافع حيله
تتسدد الا حار وقد كرى الاصل اذا نكارى دانه من انقراة الى حصى وحصى فسلان بالكوفه ولم ينس احداهما
او الى الكسبه ومنها كسان ولم ينس احداهما او الى تحيله و بالحقان الساهر والباطنه ولم ينس احداهما ان
الا حار فسد لان المكان يحول ولا يذهب من سان ما سأحر له الى الحمل والركوب لانهما معان محلمان وبعد
سان ذلك لا بد من سان ما يحمل عليها من ركبا لان الحمل صاوب صاوب المحمول والناس صاوبون في الركوب
هذه السان سعى الى المارعه وقد كرى الاصل اذا اسأحر من من الكوفه الى مكانه حيل على احد هما محلا
فه حلاى وما سلع لها من الوطاء والدر وهدر اى الرطب ولم الرطاء والدر واحد هما امه يحمل عليها كذا
كذا حوا من السون والدقى وما يصلحهما من الرطب والحل والمعالق ولم ينس ذلك واسرط عليه ما تكسى به
من الساء ولم ينس ذلك فهذا كله فاسد بالناس ولكن فان اوجسه استحسن ذلك وحده الناس ان يسطرط عملا
محولا لانه قدر السكو والدار خلف احوال الناس فصار المنافع محبوه وحده الاستحسان ان الناس يفعلون
ذلك من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى وما ساء امكن ذلك اسماط ما هم اسأحر هذا الحياه فلا هضى الى
المارعه وان اسرط المسأحر ان يحمل عليه من هذا انه من صاوخ ما يحمل الناس فهو حار لان قدر الحداد ان يعلم بالعاد
وهذا ما فعله الناس في سائر الاعيان من عربك وان من ورن المعاليق ووضع ذلك والهدا نا احب السالاه
بحور فاسا واستحسانا وذلك تكون اهدى الحسومه لذلك قال احب السال وكل محل فر من من ما وادوس من
اعظم ما يكون لان هذا كله صبره لوما للعاد و ذكره افضل وكذا الحقه والله و ذكره افضل لما فعلوا في اسأحر
العنق للخدمه والنوب للنس والقدرة للطبخ لا بد من سان المد لما فعلوا والناس ان يسطرط سان بوع الخدمه في اسأحر
العنق للخدمه لان الخدمه حطب فكاتب حبه له وفي الاستحسان لا يسطرط ويصرف الى المعارف وليس له ان

سافر به فليدعى ما من الناس وما يطبخ في البدر لان الناس حلف باحلاف اللانس والبدر حلف باحلاف
المطوح فليدعى البان لصحة الممود عليه معلوما فان احصاها حتى وقع الاحار في حد الاسا قبل ان يروع
نبي او مرس او قبل ان يحمل على الدابة او ركبا او قبل ان يلبس الثوب او يطبخ في الصدر وان التاخي مسح
الاحار لان الممود وقع فاسدا ووقع الفساد واجب حتما للسرعة دون روع الارض وحمل الدابة وليس الثوب
وطبخ في البدر فثبت المد فله ما سمي استحسانا والناس ان يكون له اجر المثل لانه اسوى المنفعة عند
واسد واسد ما المنفعة عند فاسد ووجب اجر المثل لا للمسمى رجة الاستحسان ان المقصد حله الممود عليه والممود
عليه قد سمي بالراسد والجل والنس والطبخ فربا لاختلافه فسد اسوى الممود عليه عند مسح وحب كمال
المسمى كما لو كان معساق الاسدا ولو مسح الناصي الاحار يروع او يحمل أو لبس او عود ذلك لا يجب شي لان
الناصي لما من العمد فمد ظل العمد فصار مسعما مال الله من غير عمد فصار باسدا والمنافع على اصلها لا تنعوم
الا ماله المد الصحيح او التاسد ولم يحدومها بان العمل في استجار الفصاح والعمال لان حله العمل في الاستجار
على الاعمال حله بمقتضى المارة فبعد المد حتى لو اساحر مالا لم يسم له العمل من التيسار واخطاه
والرعي وعود ذلك لم يجر المد وكذا بان المعمول فيه في الاحه المله اما بالاسار والتعين او ببيان الحسن واسوع
والبدر والصفه في ثوب النصار والمخاطه ما من الحسن والتدري احا الزاعي من الغسل او الاكل او الفروع او الم
وسددها لان العمل حلف باحلاف المعمول وعلى هذا خرج ما اساحر حمارا الجفلة براءاته لا بد من بان
مكان الحمار وعمل الى وعرضها لان عمل الحمار حلف باحلاف عمى الحمار عرضة يمكن الحمار من الضلالة
واذا خرج فحتاج الى البان لتعين الممود عليه معلوما وهل يسهل فيه ما المد اما في استجار الزاعي المملوك
ففيه ط لان قدر الممود عليه لا يصير معلوما بدونه واما في استجار الفصاح المله لا يخطأ المله لا يسهل ط
حتى لو دفع الى حياط او فصار او المعلومه لتحطها أو لعصرها حرام من بان المد لان الممود عليه يصير معلوما
بدونه واما في الاحه الخاص فلا يسهل ط بان حسن المعمول فهو بوعده ورضه راضا به ببيان المد فله
و بان المد في استجار البئر شرط حوا حرمه استجار المملوك لانه الممود عليه هو المخدم ما حرمه حازق
البئر وما لم يحرر فله في حرف الا ان احسنه استحسن في الله ان اساحر مملوكا وكسوبا لما ذكر في موضعنا ان
سا الله تعالى ولو اساحر اسما للبيع له و ي و لم يسهل المد لم يحرر حله ودرسته البيع السرا ولو سله المد بان
اساحر سهر البيع له و ي حاز لان قدر اسمه صار معلوما بان المد وما رى عن بعض الفقهاء رضوان الله
عليهم هل كان يسهل في اسوا المد منه و ي اسمه البئر خرج عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم رسما الحسن
الاسما فقال صلى الله عليه وسلم بئس اسم اسحار ان معكم هذا قصر الملو والكذب فهو ماله سدده والمصار هو
الذي يبيع أو يشرى له بالآخر فهو حلال على اا اكاتب المله معلومه وكذا اول سعي هذا الثوب ولك رحم
و الله وان من سعي مباح واسه في فله اجر مثل عمله لانه اسوى منعه عند سدده ولما فصل س-م بعبه اا
يوسف ولان ما من اساحر الفاني ربحا لمساخر على ان يسهل اخذود يديه وان كان عه مساهر فلا اجر
وسد لا ما اذا كانت مساهر كان الممود عليه معلوما ببيان المد وسحق الاخر فيها سلم النفس عمل أول
عمل والدائم كذا الوفاء في الممود عليه حمولا لان قدر اخذود الى ما شاء معلوم وكذا حله الا فله مجهول وقد ذكر
حمدي السير الكتيبة اساحرا امام رجل ليل المريد والاسارى لم يحرر عدا حيا ما وان اساحر لتقطع البدر
ولا فرق بينهما عندى والاحار حار فبهما كذا كرمه واداره له انما ما يوسف والاحسنه وعلى هذا
الحلاف اساحر رجل حاز لا سعة الفصاح في النفس وجهه فله انه اساحر لعمل معلوم هو النسل وعمله
معلوم وهو النسل ادلا باح له المدول عه فحاز كما لو اساحر لتقطع البدر ورجع اليه ولما ان حله من النسل ليس معلوم

بخلاف النفع فان عمله من اسد معلوم وهو القليل وكذا حل الدخ الخلووم والودحان ذلك معلوم وقال اس رسم عن
 سمد في رحيل بل لرحل ابل هذا السد ارب هذا الاسد ولك درهم وهم اسد لسد المساحر مثله ون له اخر مثله
 لا احوار به درهم لان الاسد السد ام كوي بد فمحتاج في خطما الى المعاطه فكان العمل حويل را بما وحب
 عليه اخر ابل لانه اسوق للسعه عند سدو تكون الصد للمساحر لان قبل الصد سبب للملكه وعمل الاح
 بع للمساحر فصار كانه مثله نفسه على هذا خرج ما اذا قال لرحل اساحر بل لحط هذا السوب اليوم اول عصر
 سدا السوب اليوم اول عصر فمد في اليوم اقال اساحر بل هذا اليوم لحط هذا السوب ارسرا ولعصر قدم اليوم
 او اخر ان الاحار فاسد في سول اي حسته وعداني يوسف ومحمد ا وحلى هذا الخلاف اذا المساحر الدانه
 الى الكوفه انا امبا فالاحار فسد عد وسد هما حار وجه فوهما ان المعود مثله هو العمل لانه هو المقصود
 والعمل معلوم فاما كرم الد فوه العمل فلم يكن الد معنودا علمه اند كرمه لا سمع حوار المعنودا واما فسد الاحار
 على العمل فان خرج منه قبل تمام الد اي اليوم فله كمال الاحار وان لم يخرج منه في اليوم فعمله ان يعمل في انعد كما ا
 دفع الى حائطه بالقطعه وحطه فمضاعل ان خرج منه يومه هذا ان كان في رحل الا الى مكة على ان
 يدخله الى عرس ليل كل به عصر دانه مالا ولم يرد على هذا ان الاحار حار ثم ان وفي بالشرط احد المسير ان
 لم ينف فله اخر مثله لا يراد على ماسرطه ولا في حسته ان المعود مثله حويل لانه ذكر امر من كل واحد منهما سور
 ان يكون معنودا علمه اعني العمل والد اما العمل بظاهر وكذا ذكر الد كذلك انه لو اساحر يوما للجار من عد
 بيان قدر ما عر حار وكان الخواب باعسار انه جعل المعود عليه السعه والسعه سدر فالوقت لا يمكن اح سبها في
 كون كل واحد منهما معنودا علمه لان حكمهما مختلف لان العمل على الد سبي وحب الاحار من عمل لانه
 يكون احرا لهما والعمل على العمل سبي وحب الاحار بالعمل لانه سوا احرا منه كاه كان المعنود علمه
 احد هما وليس احد هما اولي من الا حرم فكان محبولا وجهاله المعنود علمه فوجب فساد الد بخلاف ذلك المسله
 لان قوله على ان يخرج منه في يومه هذا ليس جعل الوقت معنودا علمه بل هو بان صفة العمل بذلك انه لو لم يعمل في
 اليوم رعمل في الد سب حويل اخر المثل ولو قال اخر بل هذا الد اسهر احسبه درهم او هذا الاحار سبها عصر
 درهم او كان هذا القول في حايوس او عدس او مسد سلفس مان قال اخر بل سد الدانه الى راسطه تكدا او الى
 مكة تكدا فذلك حار عدا حاسا بالبله اسحسا او عدس والسافي لا حور فاسا وعلى هذا احس من ثربه
 اساء وان ذكر ان سب مح رعى هذا انواع الحائطه والبيع انه ان ذكر لاما حار عدا بالاحور مارا علمه اكل
 بيع المعنود وجه العباس انه اصاب المعنود الى احد الد كور وهو وول فلا يصح ولهذا لم يصح اذا اصف الى احد
 الاسا الاربعه ولما انه حار من دس معلوم في محس معلوم من سدا معلوم كما قال ان ردوب الاتي من
 موضع كذا فلك كذا وان ردوبه من موضع كذا فلك كذا وكذا قال ان حطب هذا السوب فدرهم ان حطب هذا
 الاحر فدرهم وعلمه ما سوا وكذا لو قال ان سرت على هذا الدانه الى موضع كذا فدرهم وان سرت الى موضع كذا
 فدرهم والمسافه سرا واما فوهما ان الد سب الى احد الد كور من سب سب لكون فوه حار المعنود الى
 المساحر ومثل هذا الجهالة لا تنفي الى المارعه كحالته من احبه ولهذا حار السبع فالاحاره ارى لهما اوسع
 من السبع الارى انها على من الخطر مالا سله السبع لهذا سور واحد الاحار من شرط الحار ولم حوررا اتبع
 الاسر له الحار وكذلك اذا دفع الى حائطه او فاهال ان حطبه وسافلك درهم وان حطبه ووافلك درهمان او
 ل فليسع ان صعب هذا السوب فدرهم وان صعب سبها ان فلك درهمان فذلك حار لانه حار من
 اس سبب معلوم من فلاحه اله ولان الاحر على اصل احتيا لا يحب الا بالعمل وحيث ما حدى احد المعنود من
 ذلك الاحر وهذا عدا حاسا بالبله فاما عدس فالاحار فسد لان المعنود علمه محويل والخواب ما ذكرنا ولو

[illegible]

ودكر المدور ان هذا الروايه هي الصحيحه ووجهها ان الواجب في الاحار اساسا احرا للمل لا راد على المسمى
 والمسمى في النوب الثاني نصف درهم اما الدرهم مسمى في النوب الاول وذلك عند آخر فلاسره فوجه رواه
 الاصل انه اجمع في العدد ههنا لان النصفه الاولى سدحتي العدا فلهذا كذا فاعمل بها فتمت الاولى لمسع
 الزاد وانما لمسع النصفه فان حافظ نصفه في اليوم الاول ونصفه في المد فله نصف المسمى لاجل حاشيه
 في اليوم الاول وآخر المل لاجل حاشيه في العدد لا يراد في درهم ولا مئتين عن نصف درهم من حافظ في اليوم
 الثالث فمدور في ان ساعه عن ساعه ان حقه ان له احرمله لا يحاور به نصف درهم لان صاحب النوب لم يرص
 صاحب الى العدا كدري النصف فاحر الى اليوم الثالث او في ان حاشيه اليوم تلك درهم وان حظه عدا
 فلا احرك ذكره في املا فانه ان حافظ اليوم الاول فله درهم وان حافظ في اليوم الثاني فله احرمله لا را
 على درهم لان اسفاط في اليوم الثاني لا مئتين ووجهه في اليوم الاول وفي النصفه في اليوم الثاني لا مئتين اصل العدد فكان
 في اليوم الثاني عدا لانه فوجهه وحاصل المل ولولا ان حاشيه اب فاحرك درهم وان حافظ فاحرك
 نصف درهم فدا والحاشيه الروميه والارسيه سوا لو اساحر دار اسهر اعصر دراهم على انه ان سكتها توام حرج
 فله عسر دراهم فهو سدا لان المعمود عليه ول وهو سكتي سهر او يوم وانه عر وحل اعلم ربما ان يكون
 بمدور الاستيفاء حقه وسرعه لان القعد لا مع وسيل الى المعمود فله فلاحه راسه عدا الا ان لانه لا قدر
 على استيفاء مفعله فله كونه محوور السليم حقه وهذا لم يحرمه ولا يجوز ان المعبود من عه العاصه
 كما لا يجوز سعه من عر لحاقها وعلى هذا حرج احار المساع من عه الله ان اساحر حار عدا ان حقه رفر
 وقال ابو يوسف وحمد والسامعي اساحر وجه فويلهم ان الاحار احد نوعي السبع فمعر بالسبع الاخر وهو سع
 العر و حار في المساع كذا هذا فوامع اما سبع لمدور استيفاء مفعله حسب الساع والساع بمدور الانفاق
 بالمها فاه وهذا احار سعه وكذا عر من السبع بل او من السركا في صفه واحد فكذا من الاحش والدليل عليه ان
 السبع الطاري لا يسد الاحاره فكذا المنان لان الطاري في باب الاحار مفار لان المعمود عليه السبعه واما
 حارب سدا فممكن كل حرج محب معمود عليه سدا ولا حقه ان مفعله المساع عر بمدور الاستيفاء
 لان استيفاءها تسليم المساع والمدور مفعله لانه اسم لسبع عر مفعله وعر المفع لا تصور سلحه نفسه
 حقه واسا تصور سلحه تسليم الثاني وذلك عر معمود عليه فلا تصور سلحه سدا واما فويلهم انه عكس استيفاء
 مفعله المساع بالمها في قول لا يمكن في الوجه الذي مفعله العدر هو الانفاق بالنصف في كل المد لان المها
 بار من انفاق الشكل في نصف المد ردا ليس بمعنى العمد والمها توام كان انفاق رفع المساحر في كل المد
 لان نصف هذا النصف للمالك ونصفه على ط من الدل عما في صاحبه وانه ليس بمعنى العمد اسبا فادا
 لا يمكن تسليم المعمود عليه على الوجه الذي مفعله العدا حار وراسا فلا يكون المعمود عليه بمدور الاستيفاء
 حقه وسرعه ولا يجوز بهذا العمد بالمها بوندى الى الدور لانه لا مهابا الا بمسحوب المالك ولا ملك الا بمدور وجود
 العمد ولا عدا الا بمدور وجود سطره وهو القدر على التسليم فمعلق كل واحد بصاحبه فلا تصور وجود خلاف
 السبع لان كون السبع مدور الا مساع ليس بسطر فلو ان السبع فان سع المهر والحسن والارض السبعه حار وان لم
 يكن مستعنا بها وهذا مدخل السرب بالطريق في الاحار من غير سعه ولا بدخلان في السبع الا بالنصفه لان كون
 المساحر مستعنا به سطر فلهذا الاحار لا يمكن الانفاق بدون السرب بالطريق خلاف السبع اما الاحار
 من العر بل من ان حقه فهو روايا وليس سلمه على الروايه المسبوره فلان المعمود عليه ههنا بمدور
 اسبا بدون المهابا لان مفعله كل الدار محب على ملك المساحر لكن ليس بمعنى محققين مفعله سدا
 الا ان مفعله سدا الاحار وكذا السبع الطاري فهو روايا عن ان حقه في روايه سدا الاحار كالمبارن

[illegible]

الاحار لان اصل الرطبه ملك الارح فكما ان الارض مسعوله ملك الموأحر واستبحار صه سعه له مال الموأحر
 لم يصح لان كوا مسعوله ملكه مع اسلم فمع اسلم المعهود عليه كاستبحار ارض مزارع الموأحر ولو
 اسه الرطبه فاصلا لسلها ثم اساحار الارض مد معلومه لغيرها لان الارض هيها مسعوله ملك المسأحر ودا
 لا مع الاحار كالموأسأحر ما هو في يد كذلك اذا اسه في سحره فيها ثم خرها على ان سلها ثم اساحار
 الارض فيها هم احار لانها قال جدوان اسما الارض في ذلك كله فهو حار لان المال بالاعار اناح الاتباع ملكه
 فيجوز وعلى هذا ح ماد كرمها هم اسبحار الفحل للامرا واستبحار الكلب المعلم والبارى المعلم للاصطفا
 انه لا حور لان المسعوله المنقوله به غير مدور الاستسا ادلا يمكن احار الفحل على الصراب والارال ولا احار
 الكلب والبارى على التصديف يمكن المسعوله التي هي معهود عليها مدور الاستسا في حق المسأحر فلم يجوز على هذا
 حرج استبحار الانسان للبع والسرا انه لا حور لان البيع والسرا لا يم واحد بل بالبيع والمصري وان صدر الاحار
 على انما المسعوله نفسه فلا يندر المسأحر على الاستسا فسار كالموأسأحر رجاء لتحمل حبه بسسه وهو
 لا يندر على حملها بنفسه ولو سرب ذلك مد فان اسأحر سرب البيع له ونسبه في حار لما مر وعلى هذا حرج
 الاستبحار على تعلم القرآن والسرا لا حور لان الاحار لا يندر على اما العمل بنفسه وان صدر المسأحر على
 الاستسا وان شئت افردت لحس هذ المسائل برضا فلب ومما ان تكون العمل المسأحر له مدور الاستسا
 من العامل بنفسه ولا جناح فيه الى حرج المسائل عليه الاول اقرب الى الصباغه فافهم وعلى هذا حرج
 الاستبحار على المعاصي انه لا يسبح لانه استبحار على مد مدور الاستسا سرعا كاستبحار الانسان للبع
 والهو وكاستبحار المسعوله والنا حلهما والوحد بخلاف الاستبحار لسكانه العنا والوحد انه حار لان الموسوع
 عنه نفس العنا والروح لا كما بهما وكذا الواسأحر رجلا ليعمل له رجلا اولسبحه اولسربه طلبا وكذا كل احار
 وقف لمثله لانه استبحار ليعمل المعصيه فلا تكن المعهود عليه مدور الاستسا سرعا فان كان ذلك بحق فان
 اسأحر اسأ بالقطع عيبو حار لانه مدور الاستسا لان حله معلوم فممكن ان يصح السكن عليه فسطحه وان
 اسأحره لفصا في النفس لم حرج عداى حبه وأنى يوسف وحور عد مدور الاستسا سرعا فان كان ذلك بحق فان
 نظر بن مسروع وهو حار الزسه والزفه معلومه فكان لا يودع عليه مدور الاستسا فسه الاستبحار لدع السا
 وقطع السدو هما مولان ان العمل سرب المصروع على سبل التحاق عى المصروب فرما نصبت المصروع ورما
 تعدل عنه الى غير فان احاب كان مسروعا وان عدل كان خلو لانه لا يكون مدورا وما عر مسروعه بخلاف الاستبحار
 على سبب الخطب لانه وان كان ذلك مع على سبل التحاق فممكن حله فلم يكن هذا النوع من
 المعصيه مدورا الاستسا وليس كذلك القطع والدع لان القطع مع وضع الك على موضع معلوم من السد وهو
 المصبل وامرار عله وكذلك الدخ فهو الفرق ولو اسأحر دى من مسلم سعه لتصلى فيها لم يحر لانه استبحار
 ليعمل المعصيه وكذا الواسأحر دى من دى لما قلنا ولو اسأحر الذى دار من مسلم واراد ان يتلى فيها من غير
 جماعة او سجدها معصيه للعامة قد ذكرنا حكمه فيها فهدم ولو اسأحر دى مسلما لتجده مدرك في الاصل انه
 محور واكر للمسلم حديمه الذى اما الكراهه فلان الاستخدام استدلال فممكن احار المسلم
 به منه ادلا لنفسه وليس للمسلم ان يدل هسه خصوصا بحدمه الكافر واما الحوار فلا نه
 سد معاوضه فيجوز كالمع وقال ابو حنبله اكر ان سأحر الرجل امرأه حره لتجدها ومحلوه
 بها وكذلك الامه وسوقول اى يوسف ومحمد اما المحلو فلان المحلو بالمرأه الا حبه معصيه واما الاستخدام
 فلا نه لانه مع الاطلاع عليها والوقوف على المعصيه سورا الاستبحار ليعمل المسأحر والخلف والحاسان
 لان مدفع ادساع الناس فلم يحر لتصرف الناس وقال ابن رسم عن محمد انه قال لا بأس باحار الكلب

[illegible]

بدليل انه لو ساء السمعة والقبول لحوال في سحر رحب الآخر وهما لا يتحقق بدون العمل وهو الخلل المساع عر
 معدور الخلل نفسه ود كراي سماعة عن محمد بن طعام بن رحل بن ولا حدهما سمعه وأراد ان يخرج الطعام من يدهما
 الى يد الآخر فاساخر احدهما بنصف السمعة من صاحبه او اراد ان يطبخا الطعام فاساخر أحدهما بنصف الزم
 الذي لم يكن اواساخر ان ساء حواله لحمل عليه الطعام الى مكان فهو حار وهذا على قول من يحذر احرار المساع
 والاصل فيه ان كل موضع لا يسحق فيه الآخر الا بالعمل لا بحور الآخر فعد على العمل في الخلل مستر كوما
 يسحق فيه الآخر من عمل حور الآخر فلو سوغ العمل المسحوق في المساحور فقه هذا الاصل ما ذكرنا ان
 ما يحب الآخر فيه الا بالعمل فلا بد من إمكان اما العمل ولا يمكن من العمل المستر كوما فلا يكون المعهود عليه
 معدور السلم فلا يكون معدورا لاسبقا فلم يحذر الآخر وما لا يفسد وجوب الآخر فعد على العمل كان المعهود عليه
 معدور السلم والاسبقا بدو به فتحور الآخر وعلى هذا يخرج ما اذا اساخر رجلا على ان يعمل له طعاما سمعه
 الى مكان محصور في سفره او اساخر غيره او ادانه على ذلك انه لا يصح لانه لو صح ليل من حب صبح لان
 الآخر يصبر سر مكانا ولا يخرج من العمل وهو الخلل فكان عمله بعد ذلك فيما هو سر له وهو ان لا يحور لما اذا
 حمل فيه احر مثله لانه اسوى المانع بعد فاسد فحب احر المسلم ولا يتجاوز به فقه الان الواجب في الآخر
 ان يفسد الاقل من المسعى ومن احر المسلم لما يد كروي بان حكم الآخر القاسد ان ساء الله تعالى ومهال ان يكون
 العمل المساحور له فضاولا واحدا على الآخر قبل الآخر فان كان فرضا او واحدا عليه قبل الآخر لم يصح الآخر
 لان من ادى لعمل يسحق عليه لا يسحق الآخر كمن قضى دما عليه ولقد اجماع النواب على المصادات والغرب
 الطاعات اقبال من الله سبحانه مسحق عليه لان وجوبها على العبد عن المعهود له لولا لان حده المولى على
 العبد مسحقه رضى السكر لسم السابيه لان سكر العبد واجب عملا وسر ما من قضى حقا مسحقا عليه لغير
 لا يسحق عليه الآخر كمن قضى دما عليه في السابيه وعلى هذا يخرج الاستدخار على الصوم والصلاة والخروج انه
 لا يصح له ما من فروص الاعان ولا يسحق الاستدخار على تعلم العلم لانه فرض عن ولا على تعلم القرآن عندما
 وقال السابيه الآخر على تعلم القرآن حار لا استدخار لعمل معلوم بدل معلوم فتحور ولما انه استدخار لعمل
 من وص فلا حور كالاستدخار للصوم والصلاة ولانه غير مدور لاسبقا الى حق الآخر لعله بالمعلم فاسه
 الاستدخار لخلل حسبه لا عذر على عملها بنفسه وقد روى ان ابي بكر رضي الله عنه اقر احرار فاعطا فوسا
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم احب ان هو سئل انه هوس من بار قال لا فقال صلى
 الله عليه وسلم فردده ولا على الجهاد لانه فرض عن عدم عموم الفرض وفرض كفايه عن ذلك الحال واذا سهد
 الوقعة فمن عليه فمع عن سمعه وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من عمل من عرواى امي و تأخذ الحاصل
 عليه كمل ام موسى رصع ولذا وتأخذ عليه اسرا ولا على الادان والافامه والامامه لها واحده وقد روى عن
 عثمان بن ابي العاص السبي انه قال آخر ما عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اصلى بالقوم صلا اضعفهم
 وان احمد مود بالاحد على الادان احر اولان الاستدخار على الادان والافامه والامامه وتعلم القرآن العلم
 سبب لغير الناس عن الصلاة والسماعة وس تعلم القرآن والعلم لان هل الآخر بمعهم عن ذلك والى هذا اشار الرب
 حل سانه في قوله عز وجل ام ساطم احرهم من معرم مملون به دى الى الزعم عن حد الطاعات وهذا لا حور
 وقال تعالى وما ساطم عليه من احران على ما ساطم اليهم احر او هو كان صلى الله عليه وسلم بلغ نفسه وبعث سوله
 قبل انه عابه وسلم الا لبلغ الساهد العايب فكان كل معلم ملما فاذا لم يحرك له احد الاخر على ما ساطم نفسه لما فلما
 فكندا لم يبلغ امر لان ذلك مبلغ منه معنى رجوع الاستدخار على تعلم اللغة والادب لانه ليس فرض
 ولا واجب وكذا يجوز الاستدخار على ما المساحد والاطاظ والساطر لما فلما ولا يجوز الاستدخار على عمل

المسذكر في التناوي لانه واجب محور على حجر الصور واما على حمل الحمار فذكر في بعض اقسامه حمار
على الاطلاق وفي بعضه انه ان كان يوجد حرم محور وان كان لا يوجد حرمه لا يجوز لان الحمل عليهم راحب وعلى
هذا يخرج ما اذا اساحر الرجل نفسه وهو حرم ماله لخدمته اياه لا يجوز لان خدمته الاب الحرة واحدة على الاس الحرة
وان كان الولد عبدا والاب حرة فاساحر ابنه من مولا حار لانه اذا كان عبدا لعبت عليه خدمته الاب وكذلك
ان كان الاس مكنا لانه لا يربيه خدمته اياه فكذلك لا يحس ولو اساحر امرأته لخدمته كل شهر بأجر مسمى لم يخرج
لان خدمته اليه عليها فبها هو من الله تعالى لا من الله تعالى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم الاعمال بين علي وفاطمة
رضي الله عنهما حمل ما كان داخل اليه على فاطمة رضي الله عنها وما كان خارج اليه على علي رضي الله عنه فكان
هذا اسنحارا على عمل راحب فلم يخرج ولا يبيع خدمته اليه الاسنحار على عمل يبيع به الاخر غير حار ولا
محور اسنحار الزود على رصاع راند منها لان ذلك اسنحار على خدمته الولد واما اللبس بدخل فيه فاعلى ما ذكرنا
فكان الاسنحار على امر عليها فبها هو من الله تعالى لان الروح حرة مسجدة للعبه على روحها واجر الرصاع
غير حرى للعبه فلا يسحق همن على روحها حتى لو كان الولد مال فاساحرها لا رصاع ولدها منه من مال
الولد حار كذا روي في رسمه على الولد لا يكون فيه اسحقاق همن ولو اساحر لولد
من دواب الرحم الحريم الا ان لم يمسحها حار لانه ليس عليها خدمته اليه ولا همنه فليس على اب الولد ومحور
اسنحار الروح حرة صاع ولد من غيرها لانه ليس عليها خدمته ولدها ولو اساحر على ارجاع ولد خادمه حادما
يرلها مساحر فيها حار في حادما وماله محرمها لم يخرج حادما لا يبيع المسححة لبقعة حادما فصار كبقعتها
كذا مدبرها لا يبيع ماله فان اساحر مكانها حار لا يبيع ماله ماله المسححة فكانت كالا حادما ولو
اساحر انما روحها لخدمته اليه الباطن مسمى فهو حار لان خدمته اليه سر واحدة على الروح فكان
هذا اسنحارا على امره راحب على الاحد وكذا لو اساحر به لرجي عمها لان رعي العم لا يباح على الزوج
ان سب عرب عن هذا الشرط فقلت ومنها ان لا يبيع الاخر عمله فان كان يبيع به لم يخرج لانه حاد
يكون عاملا لنفسه ولا يسحق الاخر ولهذا قلنا ان اجواب على الطاعات من طريق الامسك لا الاستحقاق
لان العبد فيما عمله من الرباب والطاعات ممل لنفسه فالسحابة وبما في من عمل صالحا لنفسه ومن عمل لنفسه
لا يسحق الاخر على عمر وعلى هذا المار ايضا يخرج الاسنحار على الطاعات فربما كاتب او واحده او بطوما
لان التواب وسود للمطيع على الطاعة فبيع الاخر بعمله فلا يسحق الاخر وعلى هذا يخرج ما اذا
اساحر رجلا لتطحن له قنبرا من حنء ربيع من ذهبها او ليعمر له قنبرا من سحيم حمر مملو من ذهبه اياه
لا يجوز لان الاخر يبيع عمله من الطحن والعمر فكون عاملا لنفسه وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه يبي عن قدر الطحان ولودفع الى حائل غير لا لخدمة الضيف ولا حار وسد لان الخائف يبيع عمله
وهو الخائف وكذا يبيع قدر الطحان فكان الاسنحار عليه منها واذا حاكه فلحائك اخر مثل عمله
لا يستفاد به المنفعة باخر فاسد وبعض مساحرا يبيع محور هدا الا حار وهو حرم من سلمه وسر من حار ومنها
ان يكون المنفعة مقصود بها استيفاء هدا الا حار ويخرج بها العامل من الناس لانه عند سرع خلاف
القناس لحاجة الناس راحه بها لا تعامل فيه للناس فلا يجوز اسنحار الاسنحار لتجفيف اثواب عليها
والاستغلال بها لان هدا منفعته مقصود من العذر ولو اسرى من سحر بماساحر السحر لنفسه ذلك
فيه لم يخرج لانه لا يخدم من السحر هذا النوع من السحر وهو سحر امر عليها فلم يكن منفعته مقصود وكذا
لو اساحر الارض الى هدا ذلك السحر بسر مساحرا باستنحار الارض ولا يجوز اسنحار السحر وقال أبو
يوسف اذا اساحر ما لا يسطر سطر من يار لا يخلص عليها فلا حار فاسد لان سطر الساب من سطر استعمال

لنس منسعه معبود ناد وقال عمرو بن حمد في رجل اساحر داه له حجاب من بها فلا اخر عليه لان قود الداه
 المز من لنس منسعه معبود ولا تخور استجار الدراهم والداه من الحانوب لا استجار المسك العود وع هما
 من المنجومات السبع لانه لنس منسعه معبود الا ترى انه لا تعدادا سدا وها بعد الاحار وانه عروحل الموق واما
 الذي رجح الى حل المعبود عليه فهو ان يكون معرض المواخر اذا كان معنولا فان لم يكن في قصصه فلا يصح
 احار لهي التي صلى الله عليه وسلم عن سبع مائتين والاحار نوع سبع فدخل تحت السبع ولان منه عر
 اسباح اله بدلا لحيال هلاله المسبح لالنس ففسح السبع فلا يصح الاحار وقد نبى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن سبع منه عر وان لم يكن معنولا فهو على الاحلاف المعروف في سبع النبا انها مخور عدد ابي حنيفة وابي
 يوسف ولا تخور عند حمد وفي حل الاحار لا تخور بالاسماع واما الذي رجح الى ما عاين المعبود عليه وهو الاحر
 والآخر في الاحاراب معرض باني في الساعات لان كل واحد من العتدين معاوضة المال بالمال ما يصلح بما في
 الساعات يصلح احري الاحاراب والافلا وهو ان يكون الاحر مالا متصوما معلوما وعبر ذلك بماد كرم في كتاب
 السور والاصل في شرط العلم بالاحر هو قول النبي صلى الله عليه وسلم من اساحر احرا فلعلمه احري والعلم بالاحر
 لا يحصل الا بالاسار والتمس او بالسان وحمله الكلام فيه ان الاحر لا يحاول ان كان سابعه واما ان كان غير
 عنه فان كان نفسه فانه يصير معلوما بالاسار ولا يحتاج فيه الى كراهة الحس والصفه والوع والثد سوا كان مما
 يعني بالنس او مما لا يعني كالنراهم والداه وكون معينها كتابه عن ذكر الحس والصفه والوع والثد على
 اصل احماسا لان المسار اليه اذا كان ماله حل ومو به يحتاج الى بان مكان الا ما عند ابي حنيفة وان كان يعصر عنه
 فان كان مما يندب دماي الدمه في المعاوضات المطلقة كالدرهم والداه والمكلاط والموريات والمعدودات
 المتعار به والسابع لا يصير معلوما الا بان الحس والوع من ذلك الحس والصفه والدر الا ان في الدراهم والداه
 لم تكن في اليد الا بعد واحد لا يحتاج فيها الى ذكر النوع والورن ونكس ذكر الحس ومع على هذا التدوير
 اليد وان كان في اليد فهو محمله سبع على اليد العال بان كان فيه عود ماله لا يضمن السان فان لم يضمن فسد العقد
 ولا يضمن بان مكان الا ما ماله حل ربه في قول ابي حنيفة وعداى يوسف ومحمد لا يضر ذلك وبعين
 مكان العقد لا ينافى وقد كرم المسألة كتاب السور وهل يضرط الاحل في المكلاط والموريات
 والمددات المسار به لا يضرط لان هذا الاسا كما ثبت دماي الدمه هو محلا يطر من السلم ثبت دماي الدمه
 مطللا يطر من السلم بل طر من النقص فكان لسوما اخلان فان حكر الاحل حاروب الاحل كاسلم وان لم
 يد كرحار كالنصر واما ان اساب فلا يضمن من الاحل لا مالا سب ما في الدمه الامو حلا فكان لسوما اخل واحد
 وهو السلم فلا يضمن من الاحل كاسلم ان كان مما لا يندب دماي الدمه في عقود المعاوضات المطلقات كالحيوان
 فانه لا يصير معلوما بذكر الحس والوع والصفه والقدرة الا ترى انه لا يصلح ساقى الساعات فلا يصلح احري
 الاحاراب وحكم السور في الآخر فصل النص اذا وجب في الدمه حكم السور في اعم فصل النص ا كان
 دسا وقد بنا لك في كتاب السور وا لمحب بان لم يضرط فيها المحصل حكم الصرف فها قد كرم في بان حكم
 الاحار ان سابعه عروحل ما كان منها عا مسارا الها فكمه حكم اعم ا كان عا حري لو كان معنولا لا تخور
 الصرف فيه فصل النص وان كان عمار افعلى الاحلاف المم وفي كتاب السور عا عروحل عدد ابي حنيفة رابي
 يوسف وعند حمد لا تخور وهي من مسائل السور ولو اساحر عدا احر معلوم وطعامه او اساحر داه احر
 معلوم بعثها لم عر لان الطعام والعلب يصير احر وهو عحول فكما بالاحر محموله والفا من اسد جارا الطير
 لبعامها وكسوها نه لا تخور وهو قول ابي يوسف ومحمد لاله الاحر وهي الطعام والكسو الا ان انا حقه
 اسحسن الخوار بالنص وهو قوله عروحل وعلى المولود له رهن ركسوس المعروف من عرقيل من ما اذا كانت

الوالد مكروه او مصلته رفته وحل وعلى الوارث مثل اب أي الزوي وانكسر ذلك يكون معدوم
 المورد وقوله تعالى وان اردتم ان تصعوا اولادكم فارجح عليكم اسلمهم ما اتيهم بالمعروف من الله سبحانه
 وماتى الخراج عن الاسلام صاع مطلقا وقوله الاخر محموله مسلم لكن الخلف لا يصح نحوه المعدل لما لا يفسد
 الى المناسه وجهه الاخر في هذا الباب لا تنس الى المنازعه لان العاد حرب بالسلمه مع الاطراف والتوسيع
 سلمه يستند على الاولاد فاسهل حمله التقر من انصر ولو اساحر دارا اخر معلومه وشرط الا حرجا
 اذار ومزمها او ملحق باب عليها او ادخل حديق في ستماسل المساحر ولا حار فسد لان الشروط تسامحه
 وهو محمول بصير الاخر محموله وكذا اذا احر ارضا شرط كرى مبرها او حرجها او صرب مسما سلمه لان
 ذلك كله على المناسه وادسارط على المساحر فسد حمله احر وهو محمول فصارب الاخر محموله ومما ان
 لا يكون الاخر مفسده هي من حسن المعنود عليه كاحار السكى بالسكى والخدمه بالخدمه والركوب
 بالركوب والزراره بالزراره حتى لا يحورسى من ذلك عندنا وعند السامعي لس شرط ومحور هذا الاخر وان
 كانت الاخر من حديق الجنس حار كاحار السكى بالخدمه والخدمه بالركوب ومحذوف والكلام فيه فرغ
 في كفه انه ماد هذا المعدل فسد ما معه سافسا على حسب حدود المنفعه فلم يسكن كل واحد من السمععي معه
 بل هي معدومه وبه المعدل فسد احدهما حرج من احدهما حرج من مسحق باللسا والجنس بالفساد حرم الساعدا
 كاسلام المحرور في المحرور والى هذا اسار محمد فيما حكى ان اس سماعه كسب ساعه عن هذا المسئله انه كسب السقي
 الخواص ان اطلب الفكر فاصاب الحرج وحال الساعدا فكما تملزله اما غلب ان ساع السكى بالسكى
 كسب المحرور في المحرور خلاف ما احل حرج المنفعه لان الزا صحت في حسن وعند السامعي ما ع
 المد محمل موجود وبه المعدل كما بها اعان فانه فلا صحت معنى المنفعه ولو تحقق فالجنس بالفساد لا يحرم الساعدا
 عند وتعلل من غل في هذا المسئله ان هذا معنى بيع الدس باللس لان المنفعه معدومه وبه المعدل فسد
 الكلى بالكلى عرسه بدلان الدس اسم لو حود في الدسه احر بالاحل المصروب تميز مضمي مطلق المعدل فاما
 ما لا وجود له وما حرج وجود الى وف فلا يسمى دسا وحمه المنفعه المسماة ماد كرسح او مضمون المار يدي
 هي ان الاحار عند سريخ خلاف الناس لحاحه الناس لاحاحه مع عند اتحاد الجنس في على اصل القياس
 والحاحه تحقق عند احتلال الجنس محوره نسوي ذلك المعدل والامه محي لو اساحر عند اخدمه سهر
 بخدمه امه كان فاسدا لانها جنس المنفعه من احار الخدمه باخدمه اخدم احدهما ولم يخدم الاخر روي
 عن ابن يوسف انه لا احر عليه ود كالكسح وقال الظاهر ان له احر المثل وحجه رواه ابن يوسف انه لما قيل
 المنفعه محسبها ولم يصح هذا المفاظه فسد حمل نارا المنفعه مالا فقهه فكان راصا بدل المنفعه لا بدل وحده ماد كره
 الكسح ان اسوي المنافع عند فاسد والمنافع معلوم بالمعدل الصحيح والفاسد لما ذكر حجه انها يقوم بالمعدل فاسد
 الذي لم يدر كرهه بدل راسا فان اساحر ساء لم يسم عوضا اصالا فاداسمي العوض وهو المنفعه اولى وقالوا في عند
 مسترله بها بالسر فكان فيه حدم احدهما وما لم يخدم الاخر انه لا احر له لان هذا ليس مادله بل هو امر او محور
 اسند حار المعدل لعل محسب كالحاطه والنضاعه لان الجنس هذا احل ود كالكسح في الخافع اذا كان
 عدد من اس احرا احدهما حدمه من صاحبه حمله معه سهر اولى ان يسرع بضمه معنى السهر الداحل ان هذا
 لا يحور في المعدل الواحد وان احل المعدل والما محور في المعدل فسد اذا كانا في عدد لان هدمها ما مهمما
 لا هما فسد ما نسحق عليهما من غير احار رانها ما من شرط حوارها ان مع على المنافع المظنه فاما ان بعد احد
 السر تكس على الاخر المنفعه فمحور والله عرو حل اعلم واما الذي يرجع الى ركن المعدل فلو على شرط لا تنفعه
 المعدل ولا ماله حتى لو احر دار على ان يسكنها سهر اتم ساهما الى المساحر او ارضا على ان يرعها م ساهما

الى المساحر اوداه على ان يركبها سرا او يوافق ان يلبسه سهرام يلبسه الى المساحر فالاحار فاسد لان هذا
 شرط لا يفسد العبد وان شرط لا يلام العقود و زاد منه شرط على العبد لا يملكها سوى في معاوضه المال
 بالمال يكون تأويلها سهرام الزا وكل ذلك معقد للعقد وعلى هذا خرج اصطراط طين الدار واصارح
 مراهها وما وهي معها واصلاح مرأى والنالوسه والمخرج وكذا الاحار وفي احار الارض وطعام العبد وسلط
 الداه في احار العبد وايداه ويخود ذلك لان ذلك كله شرط غالف بمعنى العبد لا لانه وقد منه لا حد
 العاقبتى و كرى الاصل ١١ اساحر دارا منه معلومه اخر منها على ان لا يسكنها ولا احار فاسد ولا اخر
 على المساحر اذ لم يسكنها وان سكنها فليس له الا بعض ما سمي اما سداد العبد فظاهر لان شرطه ان
 لا يسكن في موجب العقد وهو الاستماع المعهود عليه انه شرط مخالف بمعنى العبد ولا لانه العبد وكان
 شرطه فاسدا واما عدم رجوع الاحرار الى ان يسكن ورجوع اخر المثل ان سكن فظاهر ايضا لان اخر المثل
 في الاحار اب التاسد اما بحث ما سمي المعهود عليه لا يسكن التسليم وهو ان يخله كفى السكاح التاسد لان
 العجله هي اعك ولا يحق مع الفساد لوجود المنع من الاستماع به سرا فاسد المنع الحصى من العا وهو العبد
 بخلاف الاحاره الصحيحه لانه لا يمنع هاله فتحقق التسليم فلم يمنع به المساحر فقد استقط حتى نفسه المنعه
 ولا يسقط حتى الاخر في الاحره واذ اسكن فقد استوفى المعهود عليه فعنده سيدا وبه نوجب اخر المثل اما
 قوله لا يسكن من المسمى نفسه اسكال لانه قد صرح من مذهب اصحابنا بالانه ان الواجب الى الاحار ان يفسد
 سيدا سقاء المعهود عليه الاقل من المسمى ومن اخر المثل اذا كان الاحر مسمى وقد قال في هذه المسئله انه
 لا يفسد من المسمى من المصاح من قال المسئله هو قوله او لانه لا يفسد من المسمى اذا كان اخر المثل
 والمسمى واحدا منهم من اخرى الزوايه على الظاهر وقال ان العاقبتى لم يحمل المسمى على انه المانع حسب شرط
 المساحر ان لا يسكن ولا يملكه التسليم لماد كماله لا يحق مع فساد العبد فاذ اسكن فقد استوفى منع ليس
 في ما يلها ذلك فوجب اخر المثل بالما مانع كذا اذا لم يدر كفى العبد نسجه ايضا الا انه قال لا يفسد من المسمى لان
 المساحر رضى بالمسمى بدين الاسماع بعد الاسماع اولى ولو آخر دار او اوصيه او عدا او داسه و شرط سلم
 المساحر حار لان تسليم المساحر من مميزات العبد الا ترى انه يسب بدون الشرط فكان هذا سراطا معبرا
 بمعنى العبد لا بخلافه فصار كذا اخر على ان يملك المساحر سمعه المساحر ولو آخر شرط لم يحصل الاحره او
 شرط على المساحر ان يملكه بالاحر رهبا او كفسلا حار اذا كان الزهن معلوما والكفل حاصر الا ان هذا شرط يلام
 العقود وان كان لا ينقصه كذا كرمى النوع وهو حار كفى مع العبد واما شرط اللزوم فموتان نوع هو شرط
 ابعاد العبد لا مانع الاصل ونوع هو شرط هاله على اللزوم اما الاول فابواع بها ان يكون العبد مضمنا لان العبد
 التاسد غير لازم بل هو مضمون النقص والفسح وهما للفساد حقا ليس عفسلا على الحوار ومما ان لا يكون بالمساحر
 عبي ومن العقود وفس النقص حل بالاستماع به دون كان لم يلزم العقد حتى قالوا ان العبد المساحر للعقده ا اظهر
 انه سارى له ان يفسد الاحاره لان السلامه مرسومه دلالة فكون كالمسروط ايضا كفى مع العبد ومما ان يكون
 المساحر مرمى المساحر حتى لو اساحر دارا لم يهاجمها فلم يرض بها انه رد هالا لان الاحار مع المنعه فثبت
 فاحار الزوايه كفى مع العبد فان رضى بها بطل حار كفى مع العبد واما الثاني فموتان احدهما سلامه
 المساحر عن حدود عبي به حل بالاستماع به فان حدث به عبي به حل بالاستماع به لم يفسد العبد لا رماحي لو اساحر
 داه بخدمه او داه يركبها او دارا يسكنها من العبد او عرى حب الداه او اهدم بعض ساء الدار فالمساحر بالخيار ان
 ساء مضى على الاحار وان ساء فصح بخلاف البيع اذا حدث بالبيع عبي بعد النقص انه ليس للمسرى ان رد
 لان الاحار مع المنعه والمانع محدب ساء فسا فكان كل حار اخر المانع معقودا سيدا فاذ حدث العبد

[illegible]

والالواح بانه للصاعه بدليل ان من عصب حسه فعلها سببه ملكها فكان ركب الالواح مره الاتحاد سببه
أخرى فلم يحضر على سلمها الى الساحر بخلاف الدار لان عرصه الدار ليست ساهدا للسا بل العرصه فيها اصل
وداهاه مذهبى ملك الدار معها فحضر على التسليم وقال حمد فمن اسماح رضى ما سبه فاقطع الماء بعد سبه
اسره وسيل الرضى حتى مضى المد فعلمه اخر للسبه اسير الماصه رلاسى عليه لما نوى لان سبه الرضى قد تطلب
فاقبح العقد قال من كان التبع يسع بلعير التبع فعلمه من الاخر حصه لانه نوى من المعقود عليه له حصه
في العقد فاذا اسرى لزمه حصه فان سلم اليه اخر الدار الا انها معها ثم معها ركب الدار او غير بعد ذلك من التبع فلا
اخر على المساحر في التبع لانه اسرى بعض المعقود عليه دون بعض فلا يكون عليه حصه ما لم يسرق وللمساحر
ان يسع من قول الدار غير التبع وان يسع الا حار اذا حذب ذلك بعد حصه لان الصفقه هرق في المعقود عليه
وهو المانع وهرق الصفقه وحب الحمار ولو اسماح دارا اسير اسما فلن سلم اليه الدار حتى مضى بعض المد ثم اراد
أن سلم الدار فبما في المد فله ذلك وليس للمساحر ان ياتي اليه وكذلك لو كان المساحر طلبها من المواخر فبما
انها هم اراد ان يسلمها فله وليس للمساحر ان يسع لان الحمار اعما سب محدوب هرق الصفقه بعد حصولها
خمسه وانصبه بها حبها وقت وقت مفره لان المانع عذب ساهسا فكان كل حر من المانع كالمعقود
عليه عند اسد افكان اول حر من المنفعه ساهسا كالعقد والناى كالعقد آخر وما ملك بعدد من بعد التسليم في
احد من لا نوبى الا حر من اسماح دار س مسقط احدهما او سبه مبيع من احدهما او حذب من احدهما
عقبه ان يركبهما لان العقد وقع عليهما صفه واحد وقد عرف عليه فبببب الحمار والله عز وجل اسلم
والناى عدم حدوب عند واحد الماقدس او بالمساحر فان حذب احدهما او بالمساحر عذر لا سبب العقد لارما
وله ان يسع رهنه اعدا احكاما وعند السامى هذا ليس بشرط ها العقد لارما ولتب المسئله ان الا حار يسع
بالاعدار عند باحاله فله (وجه) قوله ان الا حاره احد وعى السع فكون لارما كالوع الا حره وهو سبب الاعان
والخامع بنهما ان العدا بعدد ساهما فلا يسع الا ما عاها ما لانا الحاحه بدعوى السع عند العذر لانه لو لم يعد
عند محقق العذر لزم صاحب العذر ضرر لم يلزمه بالمعقود كرى فحصل الاعدار الموجه للسع فكان التسع في
المنفعه اسما من الترام السرر وله ولا به ذلك وقد خرج الجواب عن قوله ان هذا يسع لا ما تقول نعم لكنه عجز عن
المضى في موجهه الا يصدر لوجه لم يلزمه بالمعقود فكان محققا للتسعى في هذا الحاله كما سبب العنى اذا اطعم المسرى
على عيب التسع وكما لو حذب عيب المساحر وكذا عى قوله العدا بعدد ساهما فلا يسع الا ما عاها ما لانا هذا
هكذا اذا لم يعجز عن المضى على موجب العقد الا يصدر عزم محققا بالمعقود فخرجها فلا بشرط التراضى على
التسعى كما سبب العنى وحذب عيب المساحر ثم انكار التسع عند محقق العذر خروج عن العمل والسرع لانه
سعى ان من اسسك ضرره فاسماح رضى لعلها فسكن الوجع فحضر على القطع ومن وقف في ذلك فاسماح
رضى لعلها فسكن الوجع ثم راب بد حرق على القطع وهذا يسع عدا وسرعا وادان سبب الا حار يسع بالاعدار
ولا بد من بان الاعدار المنه للتسعى على الفصل فقول والله الموقوف ان العذر قد يكون في حاسب المساحر وقد
تكون في حاسب المواخر وقد يكون في حاسب المساحر اما الذى في حاسب المساحر فمجان وليس معوم من
السوق او بد سفر او بد عمل من الحره الى الزراعه او من الزراعه الى التجار او بد عمل من حره الى حره لان
المفلس لا يسع بالخاوب فكان في اها المعدم عرا سبب المنفعه اصرا به ضررا لم يلزمه العقد فلا يحضر على عمله
وا اعزم على السر في رله السر مع العزم عليه ضرر به وفى اها المعدم مع حوجه الى السر ضرر به ايضا لما فيه
من روم الاخر من عرا سبب المنفعه والا عال من عمل لا يكون الا للاعراض عن الاول ورعه عه فان معا
عن الاتجال اصرا به وان اها العقد بعد الاتقال لا لهما الاخر من عرا سبب المنفعه وسه ضرر به ولو اراد

يدل العن وهو التي فحس حتى تسع وكذلك لو اسرى سافحر ثم اطلع على عبده ان تسع الا حار
 ورد بالعن على نامة ران رضى المساحر العن وعمل حتى الرذ بالعن عدرا لم تسع الا حار لانه لا مصدر
 على استغناها الا تصر وهو الترام لتسح العن ولو اراد التواجر السع او التعله عن التود قد احر عمار الله فلس ذلك
 بعدر لان استغنا متفعه المتوامع عنده لا ضرر عليه فيه قال ابو يوسف ان سر من المواجر او اصاب الله داء فله ان
 تسع اذا كاتب عنها اما اذا اصاب الابل داء فلان اسعمال الداء مع ماها من الذا احتلاف باوقه ضرر بصاحبها
 والتصر ولا تسحق بالمند حسب الحق التسح وكذا المساحر لان المنافع من سر من الابل فصارد ذلك عا
 فيها واما سر من الخنازير فظاهر رواه الاصل نصي ان لا تكون عدرا لان الرخص في المنع من الخروح وخروج
 الخال نفسه مع الخال غير مسحق بالمعد واما وجه رواه ابو يوسف وهو القوي من سر من الخنازير من عوده ان
 احوال يقوم على حاله نفسها امر من لا يوم عر مقامه الا بضرر وليس كذلك اذا دله من الخروح لانه مصدر
 على الخروح فاذا رله ذلك باختياره كان عليه ان يتم سر مقامه ولو احر صانع من الصانع او بائع من العمال نفسه
 لعمل او صاعه ثم قال بذال ان رله هذا العمل واستلم منه الى عر قال خندان كان ذلك من عمله فان كان حكاما
 فقال قد اسب من عملي واريد كرمي كذا لذلك وعال اوبى العمل ثم اقبل الى ما سبب من العمل لان المعدر
 لومه ولا عار عليه فيه لانه من اهل تلك الحرفة فهو بعله ان كان ركه رندان دفع عنه الحال وهدر على ذلك بعد
 انصاف العمل وان كان ذلك العمل ليس من عمله وصبغه بل اسلم نفسه وها وذلك ما يعاتب به او كاتب امرا
 احر بفسها ظاهري في تعاب ذلك فلا هليا ان حرجوها وكذلك ان اسب في ان رصعه لان من لا يكون من
 اهل الصانع الدينية اذ حصل فيها بلحظه العار وهذا اراد التره فهو لا يهدر على انها المنافع الا بضرر وكذلك الظوا
 لم يسكن في جمع ملها فلا هليا التسح لاهم يعرفون ذلك وفي المل السار مخرج الحر ولا ما كل سديها فان لم يمكن
 انهاء الهند الا بضرر فلا يهدر على تسليم المنفعة الا بضرر خلاف الادار وحسب ههنا من عر كف انه لا تسلمها
 حتى التسح رسل للاولاء لان الكاح لا تسح بالمعدر هذا لومها بالمعدر والاحار تسح بالمعدر وان وقعت لارمه
 رلوا هدم بمرل الله احر ولم يكن له ممرل آخر سوى الممرل المواجر فاذا ان بعض الاحار وتسكها ليس له ذلك
 لانه يمكنه ان يساحر ممرلا آخر او يسرى فلا ضرر الى تسح الاحار وكذا اراد التحول من هذا المصر
 لانه يمكنه ان يره الممرل الى الاحاره وخرج بخلاف المساحر اذا اراد ان عرج لماد كونا ولو اسرى المساحر
 ممرلا فاذا التحول اليه لم يكن ذلك عدرا لانه يمكنه ان يواجر دارسه فسر او دارا اخرى او وجود دار اخرى
 لا يوجب عدرا في الدار المساحره وان عرج وحل اعلم واما الذي هو في حاتم المساحر فيها عن العداء المساحره به
 عدرا في تسح الاحار حتى لو احر رجل عد سبه فلما مضى سبه اسهر اعنه فهو بالخيار ان ساقى على الاحار
 وان ساء تسح اما العن فلا سلق في فاده لصدد والاعاقى من الاهل في الخلل المملوله المرفوق والغارص وهو حق
 المساحر لا يور الا في المنع من السلم وماد العن لا علف على امكان السلم بدليل ان اعاقى الاقن باود واما الخيار
 فلا نه دعى المنافع بعدد ساقى على حسب حدودها فبضرر بعد الخمر كانه عند عليه اسدا فكان له حار
 الاسار والتسح فان تسح طلل المعدر في وسعته عن المساحر الاخر فيها في وكان احر ما مضى للمولى لا م اذل
 منفعه اسبوف على ملك المولى بعبده وان احر ومضى على الاحار فالاحر فيما تسعمل الى حاتم السبه يكون
 للمعد لا يهاذل منفعه اسبوف عد الحر به فكان له كمالو احر سبه من امسان ممران مولوا فاعنه المولى في المد
 دلا حار له بخلاف العد الماد ان اذا احر سبه بعد الحر به فان احار الا حار لم يكن له ان يفضها بعد ذلك لانه باحسار
 الاحار اطل حتى التسح فلا يجعل العود وبعض الاحر كلها للمولى وليس للمعد ان تسح الا حار الا توكله من
 المولى لان العاقه هو المولى وحق المعد رجع الى العاقه هذا ان لم يكن المساحر على الاحر ولا سطر المولى عليه

ان جعل من كان يحل او شرط عليه التحلل وحق العبد واحدا للمولى على الآخر ولا حر كمال للمولى لانه
 ملكها بالتحلل او لم يات التحلل وان احراز اسحق وداست الى المالك لان الآخر ما اتماعه ولم يسلم
 له الامعة نصف المدة رسوا كل المولى اخر منه او ان للعبد ان يواخره منه فاحرم عنه المولى
 نصف المدة لان عند المولى كعد المولى منه اذ ان قص الآخر من استه المولى في المدة لان احراز المحذور
 وقت من وجب الامانة والعبد ما لا يمتد من وقت التحلل بعد من الاعتدال خلاف المادد من ماله يوح
 القى المسافر آخر ابو او وصي ابيه ارحد او وصي جد او اثنى او امه قطع في المدة سوسرا ما اعطى
 الآخر ان سا فسخ كلاب اما العبد فله اللوع صرا ما سى له ما فاحدم معجر عن المولى من وجب العبد
 الا سيرا ما لم يره وكان سرا ولو احر واحد من هذا سائر ما لم يلع قبل م المدة لاحرازه واخر من احر
 المس والمال ك في كتاب السوع ان احر ما يره صرف في حقه ولا حله ان له اللوع وما احر المولى
 فيه في رصم المصرا راما ملكها المولى او وصي من حقه ما سيرا ما تطغى لانه ان له اللوع وما احر
 احر اهل فليس يدر سيع به الا احر الا في احر او فحق لو احر دارا من ملكه من سلا احر من ان احر من له
 ان سيع العبد الا في اوقف به فسخ سيرا للوقت خذ العبد في المشتل على احر معلقه وفي ملى ربح
 المسمى حذر وقبل هذا a
 بعد ذلك ما سيع به الا احر ا a
 لان في التلع صرا بالمسافر فلا تسع له الى ان يسحسار ورحا حرا لى وفي ربا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 حذر ومعدارنا الى ان يسحسح احر ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 لا تسع لان المذح رضى ملك اسدور ر ر لان اسحق في الوقت عدا ماعلا ملى اسير للوقت ر هذا
 صرر فلا تسع راما العبد واستحرازه فحقوان لا فاحدا للمولى من له لانه لم يخل بفس ما حل عدا مة
 او بى من له لان السى ضرر به او حل الله لان لى الخليل سيرا للمولى او بكر من سار به لاهم خافون على
 ما عهم ا ركون وحر يده المحذور لانه تساعل التحو من حله السى او ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 الثران اخرج معه لان في ارامهم وله المسافر اصرا ا م رى ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 الله لان القى ضرر بى المرسد المراسر و ا ر ا ع ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 كاوا يود بها بالسهم امر ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 بر كوها كان ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 وهل هو على التفضل ان كان من سدها ر سيع روحه فله التسع لانه يره ملكه منه و يره ان كان من لانه
 ذلكم يكن له ان سيع لان لم يولد له المالك ماع سيعا لا ماع به ا فكه سى احر مفسر و حقا
 وهل له اسحق في الوحي لانها ان ارضعت اسمى في سهم فبروح اسما من احر ربح من به لى ا ا ا ا ا a
 بته فله ان يحا من ا حل السى الى سهم ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 او يحاخ الى اسحق ول من مباحا سيع سيعا رهل سهم لا تسع راسوا ا ا ا ا ا ا a
 ح ح العج عن السى من وجب العبد سيرا كان المولى فيه حراما ولا حذر مقتضى سيرا ا ا ا ا a
 قطع السرس ا ا اسك م سكب وعلى قطع السد الما كذا ا ا ا ا ا ا ا a
 المحر عن ذلك لكنه سيع من ضرر لم يوجه العبد لا تسع الا لا تسع رهل يحاخ به الى سيع من ا ا
 الرضى ذكر في الاصل رى ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 سيع الناحى اواله اضى وجهه ما كرى ا ا ا ا ا ا ا ا ا a

وحد للذكور في الأصل والخامع الصبي وان المبيع في الاحار لا ملك له اذ لم يملك احد من ساقسها فكان احد اصابع
فيها رطل عس حب من النعس الرطب الخادب من النعس في باب النعس وحب للامعة حتى التسع ولا مفع
ذلك على النعس والرصا كذا هذا ومن مساحا من فصل فيه سائر فقال ان كان العذر ظاهرا لاحد الى
النعس وان كان حبلا كانه من سبط النعس لسير المدونة في رول الاسيا وهذا حسن سبي ان يبيع
المساحرم سبط الاحار

في فصل في واما مبيع الاحار فالاحار عند لارم اذ اوقعت عجمه من عس حار الرصد والعس واو منه
عند عامه العلماء فلا يسقط من عس عذر وقال سرحا بان لا يملكه ويبيع فلا عذر لها انا حدة المفعة فاسبب الاحار
ولما بها ليل المفعة من عس فاسبب السع وقال سرحا به وبما الى او فوالا العود راسح من من انا ما لا سعد
وقال عمر رضي الله عنه السع صفة او حار جعل السع وعس وبما لا حار به وبما عس حار والاحا سبط مفع حب
ان يكون وعس وبما ليس فيه حار راسح وبما عس حار السع ولا بما عس عس مفع فلا يرد احد العاقدس
فيها التسع الا عند العسر عس المضي في موجب العمد من عس رطل ضرر كالسع

في فصل في واما حكم الاحار فالاحار لا يخلو امانا كان مفعه واما ان كان مفعه
اما المفعه فيها احكام بعضها اصلي وبعضها من التوايع اما الحكم الاصيل فالكلام فيه في باب مواضع في مان
اصل الحكم وفي مان وفي سويه وفي مان كسويه اما الاول فهو سوب الملك في المفعة للمساحرم وسوب الملك
في الاحار المما لا آخر لا باعده معاوضة اذ هي سبط التسعة والسع عند معاوضة فمسي سوب الملك في العوض
واما رتب سويه فالمعد لا يخلو امانا كان عند مفعلا من سبط جعل الاحار واما ان سبط فيه فجعل الاحار
او ما حطبها فان عند مفعلا فالحكم مسبي في العوض في رتب واحد فمسب الملك للمواخر في الاحار وفي سوب
الملك للمساخر في التسعة وهذا قول اجماعا وقال السافى حكم الاحار المظا هو سوب الملك في العوض عس
العند لا فصل واما كسويه سوب حكم العمد فمسبنا سب ساقسا سبي حسب حدود حله وهو المفعة لا بها
حد ساقسا وعند جعل المدة موجود هذا كما اعيان فانه سب الحكم فيها في الحال رجلي هذا سبي ان
الاحار لا يملك سب العمد المطلق عدنا وعند ملك (وجه) وله ان الاحار عند معاوضة وقد وجد مفعله
والمعاوضة المطلقة سبي سوب الملك في العوض عس العمد كالسع الا ان الملك لا يملك من جعل سب فيه منافع
للمدة معلومة في الحال حسبه فمفعول موجود حكما يصححه للمدة وقد جعل المدوم خمسة موجودا عند راعده
بحسب الحاجة والضرورة ولما ان المعاوضة المطلقة اذ لم يملك سب الملك فيها في احد الرتب لا سبي في الرتب الاخر
اذ لو سب لا يكون معاوضة خمسة لانه لا يملكه عوض ولا ان المسارا في العقود المطلقة مطلوبة العاقدس ولا مساوا
اذ لم يملك سب الملك في احد العوضين والملك لم يملك سب في احد العوضين وهو ما عس المدة لا بها معلومة خمسة فلا سبي
الاخره في الحال خمسة للمعاوضة المطلقة في اي وقت تثبت فقد كان او خمسة اولا يقول ان الاخره لا يجب الا
بعدم مضي المدة بل استحقاق الارض سبه او عرسه وهو قول رهم رجع بها قال سب وبما عس وما في الاحار
سبي المسافه سبي ان اسماخر تعب الى مكدها وحانها كان قوله اول انه لا يملكه سلم الاحار حتى يعود هو
قول رهم رجع وقال سلم حالا حالا ود كذا كسبي انه سلم اخر كل مر حله اذا اسببها وهو قول اي يوسف
ويجد وجه قول اي حسب الاول ان منافع المدة او المسافه من حسب اتمامه ود علمنا سبي واحد ما لم تسوقها كلها
لا يجب سبي من يملكها كسب اسماخر حاطا حاط وبما حاط بعضها انه لا يسحق الاخر حتى عرس منه وكذا
النصار والسباع (وجه) قوله الثاني وهو المسهور انه ملك البدل وهو المفعة واما عند ساقسا على حسب
حدود الزمان فملكها ساقسا على حسب حدودها فكذا ما لا يملكها كان سبي ان يجب عليه تسليم الاخره

ساعه فباعه الا ان ذلك معدوم فاسحق وقال يوما فو ما ربحنا رجل لا لا عذره وروى عن ابي يوسف
فمن اسأحر سيرا الى مكة اذا طلع لم يلطريق او قصه اسحق من الاخر بحسبه استحسانا وذكر الكرجي
ان هذا قول ابي يوسف الا انه ورحيله الى السرا الى طريق او قصه اسحق من الاخر بحسبه استحسانا وذكر الكرجي
التدبر بلومه سلم بذهبه على هذا خرج ما اذا ارا المواخر المسأحر من الاخر او وجهه او متدبره سلمه ان لك
لا يجوز في قول ابي يوسف الاخر حسا كان الاخر اودسا وقال حمدان كل ما حار وجهه قول ابي سبطا
حار على الاصل وهو الاخر م على كماله الاخر في العبد المطلق عن شرط التعجل الا ارا سما ليس معلول
المروى لا يصح خلاف ذلك الموجه لا به حلوله واما الاصل لتأخير المظالمه فيبيع الا ارا عهده غير المعلول
لا يصح رجه قول حمدان الا ارا لا يصح الا بالنسب له اصل المسأحر فبذله سداده سرفه لا عهده الا بالنسب
فبذل الملك مسمى انصرف تصح حاله كما في قول الرجل لمير اسوق عذله سبي على الف درهم قتال استص
والا ارا اسقاط واسقاط الحق معدوم سب الوحوب حائر كالصوم عن التسا من بعد اخرج قول الموب
وسب الوحوب هبامو حو وهو ان المصدق واخواب انه ان كان سبي بالانما في حق الحكم فهو سب معدوم
حق الحكم بلا خلاف من استحسانا وان كان سبي سائر فهو معقول ولو ارا عن بعض الاخر ان رجه
حار في قولهم جميعا اما على اصل حمدان فانه لا يجوز ذلك سب في اكل فكذلك النفس واما على اصل ابي
يوسف فلان ذلك حار من الاخر فليس حار ما حصل العبد فبذله سب كالموحد على العبد له هبه عن
اخرى والبيع وحط الكل لا يمكن الخافه ما حصل العبد لا سبيل الى سب حقه لئلا لعبد الملك واما اكتب
الاخر عباس الانسان فوهما المواخر للمسأحر من اسما المدفع فدها ا يوسف ان لك لا يكون تسا
للاخر وقال حمدان في المسأحر الهه سب الاخر را ردها م سطل اما ا يوسف فبذله م على الاصل ان
الهه سب لعبد الملك ولتحسب العدم كما لم يوجد واسا خلاف المروى اذا ربه البيع من ثلثه من اصل
وقوله النابع ان ذلك يكون سب للبيع لان الهه هاله فبذله سب لعبد وها من الملك فبذل الهه سب
البيع واما حمدان فبول الاخر انا كاتبا سب كاتبا من حكم المبيع لان ما هاله هو حق الاعان والمروى
اذا وهه المبيع من اصل من النابع فبذل البيع كذا اذوا اردا سب حار الهه لا سب الا حار لان
الهه لا تم الا بالقول ودارد سب الحب العبد وعلى هذا اذا صار في المواخر المسأحر الاخر فاحدها
دنا ما كاتبا الاخر راعم ان العبد ما طلع عداي يوسف فبذله الاخر وكن فوله الاول انه سب هو قول حمد
فابو يوسف م على الاصل فقال الاخر حب سب الاخر وما ربح سب السرف لم يوجد اثنا من
المجلس فبذل العبد منه كمن باع ما امر فلم يمسأولا به سب واندنا راعم من سب سب فبذلها
بالاخر ولاخر له من سب سب منه واندنا فبذل اسبق سب السرف وحمد سبوا الاخر اسرف الا
سب واحب ولا حو ولا اسرف التعجل سب السرف مسمى اقامها على انصرف ولو سب سب التعجل الاخر م
سبها حار كذا اذوا وواسا في المواخر من المسأحر عما من الاعان الاخر حار في قولهم را العبد سب
الانسان والهه حار ان ربه والكسالة اولى واما على اصل ابي يوسف فاما الكسالة فلا حوا هاله سب
فام الدس لئلا يبدل انه لو كفل بما ربه على فلان حارب سب كذلك الكسالة بذله حار وكذلك الرهب
سب لم يحب حار كاتبا من سب السب السرف فبذلها حار ولان الكسالة والرهب سب السرف والتبوق م لم يرد
هذا ا اوقع العبد مطلقا عن شرط تعجل الاخر فاما اسرف في تعجل الملك السرف روجب تعجلها
فما حصل ان الاخر لا يملك سبها الا ما حمدان لانه ا حار سب التعجل في سب العبد را سب تعجل م
سب والنسب اسبقا الى مودعه اما م كما اسرف التعجل فلان سب الملك في الوحد في زمان واحد ليس

معنى المعاوضة المظلمة رخص المساواة الى معنى مطلق للمعادن ومعنى المعاوضة والمساواة لا معنى الا في سب
 المثل بينهما في زمان واحد فلو شرط المعجل فلم يوجد المعاوضة المظلمة بل للتعدد شرط المعجل فوجب اعتبار
 شرطه لقوله صلى الله عليه وسلم للمسلمون عند شروطهم فثبت الملك في العوض قبل سويته في العوض ولهذا صح
 المعجل في من المبيع وان كان اطلاق العقد مضمي الحلول كذا هذا وللموخر حسن ما وقع عليه العقد حتى يسوق
 الاخره كذا ذكر الكرخي في جامعه لان المانع في باب الا حار كالمسح في باب السع والآخر في الاحاراب كالمسح
 في الساعات وللمانع حسن المسح الى ان يسوق في مكانه للموخر حسن المانع الى ان يسوق الاخر المعجل
 فان لم لا فائدة في هذا الجنس لان الاحار او وقع على مد فادخل حسن المسح عند طلب الاحار في ملك
 الله ولا شيء من الاخره فلم يكن الجنس مقدرا فالحواب ان الجنس مقدرا له بحسن وطلب بالاخر فان عمل
 والافصح العقد فكان في الجنس فائدة على ان هذا لم يرم في الاحار على المسافة بأن احرازه مسافة معلومه لان العقد
 ههنا لا يطل بالجنس وكذا هذا ويطول بيع ما يشارع السه القصاد كالسجل الطري ويحو اذ للسابع حسنه حتى
 يسوق اعمى وان كان يودى الى ابطال السع بهلاك المبيع قبل القبض وان وقع السط في عقد الاحار على ان
 لا يسلم المسح الاخر الا بعد اعضاءه الاحار فهو حار واما على قول اني حسنه الاول فظاهر لان الاخر
 لا يحسب الا في آخر المدة فاداسرط كان هذا شرطاً مقرر اعمى العقد فكان حاراً واما على قوله الآخر فالاحار
 وان كانت حسنه فاسما فشرط ما قبل الاحار والاخر كالمسح فيجعل الباقي كالمسح واذا عمل الاحار
 من غير شرط فلا يملك الاحار عند عمر مضمي مطلق العقد له هذه الدلالة لان الباقي حسنه فالحال اطلاقه
 ما لم يجل كما لو كان عليه من محل فمطلبه ولان العقد سب استحقاق الاخر فالاستحقاق وان لم يثبت فداء عند
 سنده ويعمل الحكم قبل الوجوب لعدم وجود سب الوجوب حار كعجل الكفار عند الخرج قبل الموت واما
 اذا اسوق المبيع عليه فلا يملك المبيع فالحال الوجوب في عاينه فحسب للمعاوضة المظلمة وسو به من
 المعادى في حكم العقد المظلم وعلى هذا الاصل نبي الاحار المضاف الى زمان في المستقبل بان قال احرب هذا الدار
 عدا او اس سهر كذا او قال احرب هذا الدار سنة او طاعره سهر رمضان ام حار في قول ابن ابي عمير والسامعي
 لم يهر حه الساعات الاحار مع المفعه وطري حوارها عده ان يحمل مافع المذ موقوفه عند راعيت العقد
 يصح حاله الدوان يكون حل حكم العقد موجوداً لم يكن اسباب حكمه فحسب المانع موجود حكماً كما بها
 اعين فاعه نفسها واصافه السع الى من يسوحد لا يصح كما في سح الاعيان حسنه واما عند بائع عند سنده
 فسا على حسب حدود الموقوف عليه سافسا وهو المفعه فكان العقد مضافاً الى حن وجود المفعه من طري
 الدلالة فان تخصص على الاضافه كمن مقرر اعمى العقد الا ان حو بالاضافه في الاحار دون السع للضرورة
 لان المفعه حال وجودها لا يمكن اسما العقد عليها فذهب الضرور الى الاضافه ولا ضرورة في سح العن لا مكان
 اذ ماع العقد عليها بعد وجودها الحكم بمحمله للمنا فلا ضرورة الى الاضافه وطري هذا ولي لان حمل الموقوف موجوداً
 سدر للمحال وسدر للمحال محال ولا اخله في الاضافه الى زمان في المستقبل فان كسر امس الصرافات يصح
 مضافه الى المستقبل كالطلاق والعتاق ونحوهما فكان الصحيح ما قلنا واما الاحكام الى من الواجب فكسر
 بعضا ورجع الى الآخر والمساحر معاً عليهم ما ولها وعصا ورجع الى صته المساحر والمساحر منه اما الاول حمل
 الكلام فيه ان عند الاحار لا يخلو اما ان شرطه في محمل الدل او باخله واما ان كان مطلقاً عن شرط المعجل
 والتاخر فان شرطه في محمل السجل فعلى المساحر بحملها والا بد سلبها سواء كان موقوف عليه الاحار سنا
 سنع عنه كالتدار وبإدائه وعند الخدمه او كان صائفاً او ماعلاً سنع بضعه او عمله كالحطاط والقصار والصباغ
 والاسكاف لاهما لما شرط محمل الدل لم اعتبار شرطهما لقوله صلى الله عليه وسلم للمسلمون عند شروطهم وملك

الآخر الدل حتى يحوره هه وانصدق به والا ١ عنه والسر والرهى والكه والكل سرف ملك الناع في ائمن
 في باب الع وللمو احران عع عن سلم المساحر في الاساس المتع اعنا باحى نسوى الآخر وكذا للاحه
 الواحد ان سيع عن سلم النفس وللآخر المسله ان سيع عن انا العمل هل اسبقا الآخر في الآخر
 كائى في الساب وللناح حسن المسع الى ان نسوى ائمن ادام نكى موخلا كذا هه وان سرف قدما حصل
 الآخر سندا سلم المساحر واما العمل واعنا حب سلم الدل عند اسبقا الاحل لان الاصل في السروط
 اعسر هه لندس الذى روسا وان كان العدم مطلعا عن سرف السجل والباحل سندا سلم ما وقع عليه العندى نوعى
 الآخر سيجب على المو احر سلم المساحر وعلى الاح سلم النفس او اما العمل اولا عندما خلا فالسابق لان
 الآخر لا يحب عندنا العدم المطلق وعند حب والمسله قد مر بعران في النوع الاول وهو الآخر على الاساس
 المسع اعنا هه اذا سلم المساحر لا يحب على المساحر سلم الدل كله لالحال بل على حسب اسبقا المسع سدا
 فسا حسه او قدرا ما يحكى من الاساس في قول ان حسه الآخر ولله احران بطاقه بالآخر بعد ذلك يوما
 فهو ما في الآخر على العمار ونحو مرحله مرحله في الآخر على المسافه ولكن حصر المكارى على الحبل الى
 المكان المشروط ادلوم يحصر المساحر وفي قوله الاول وهو قول ابى يوسف لا يحب سلم سى من
 الدل الاعدا هه المد اقطع المسافه كلها في الآخر على قطع المسافه وقد ذكرنا وجه القولين فيما سدم واما
 النوع الآخر وهو اسبقا الصباغ والعمل فلا يحب سلم سى من الدل الاعدا هه المد اقطع المسافه بعد
 القراع من العمل لا خلاف حتى فالواى الجمال ما لم يحط المتاع من راسه لا يحب الآخر لان الخط من تمام العمل
 وهكذا قال ابو يوسف في الجمال طلب الآخر بعد ما بلغ المرل فلان يصعبه له ليس له ذلك لان الوضع من تمام
 العمل والفرق ان كل من العمل في هذا النوع غير مسجود لانه لا يسع تعبته دون بعض فكان الكل
 كسى احد ما لم يوجد له الدل لا خلاف عارف النوع الاول على قول ان حسه الآخر لان كل من
 من السكى وقطع المسافه مقصود فسا بل بالآخر سمى النوع الآخر اذا اراد الاخير حسن العى بعد القراع من
 العمل لاسبقا الاح هل له ذلك سمران كان لعمله اريطا هه العى كخطا والصبار والسباع والاسكى
 له ذلك لان ذلك الا هو المعهود عليه وهو ضرور الوهب عظام مقصورا واعنا العمل حصل ذلك الا را
 والدل ما بل ذلك الا رفكان كالمسح فكان له ان يحسه لاسبقا الآخر كالمسح بل النص انه يحب لاسبقا
 ائمن اذا لم نكى ائمن موخلا ولو هه هل السلم بعد الآخر لانه مسع هه هل النص وهل يحب الصباغ بعد
 ان حسه لا يحب وعدهما لا يحب هل الحبس عدهما بعد الحبس اولى والمسله ما فى موضعها ان سا
 الله تعالى وان لم نكى لعمله اريطا هه العى كالحمال والملاح والمكارى ليس له ان يحسن العى لان ما لا ارله في العى
 فالدل انما سائل نفس العمل الا ان العمل كله كسى واحد ادلا متع بعضه دون بعض فكما فرع حصل في يد
 المساحر فلا نك حسه عه سدا طله كالدالمو عه ولهذا لا يجوز حسن ائمن به الدس ولو حسه هه
 هل السلم لاسبقا الآخر لما ذكرناه كما وقع في العمل حصل مسله الى المساحر لحصره في يد وعررب عله
 الآخر فلا يحمل السوط بالماله وسمي لانه حسه نعرى صباغ اسبقا الحبس ونص حمد على العى
 وقال فان حسن الجمال المتاع في يد صباغ ووجه ما ذكرنا ان العى كما انما في يد ودا حسا بده وسد
 صار عاصا كما لو حسن المودع ائمن به الدس هذا الذى ذكرنا ان العمل لا يصير مسله الى المساحر الا بعد القراع
 منه حتى لا يملك الآخر المطالبه بالآخر بل القراع اذا كان المعمول به في يد الآخر فان كان في يد المساحر وسدر
 ما وقع من العمل في يد صبر مسله الى المساحر بل الرابع منه حتى طلب المطالبه بغير من المد بان اساحر رجلا
 لئنى له ما في ملكه او فيما في يد بان اساحر لئنى له ما في دار او يعمل له سانا ط او حنا او حفر له اوقا

او يهر او ما أسسه ذلك في ملكه او يها في يد فعلى نفسه انه ان يطاله حذر من الآخر لكنه يحذر على الثاني حتى لو
 اهدم البنا او يها رب البنا او وقع فيها البنا والربا وسر اعطى الارض أو سبب الساطط فيه احر ماعمله بحصه لانه
 اكان في ملك المساحر او في يد فكما عمل ساحط في يده سبب هلاكه ومارسما اليه فلا يسقط بده بالخلاف
 ولو كان عه ذلك في غير ملكه ويد لس له أن يملك ساسم الآخر قبل التراجع من عمله ويسلمه اليه حتى لو هلك
 قبل التسليم لا يحسب من الآخر لانه اذا لم يكن في ملكه ولا في يد يوجب وجوب الآخر فيه على التراجع واعام
 وقال الحسن بن سريانا اذا اراد موصد من الصخر ابحر فيه يراو برله ما حوى في ملكه ويده وقال في آخر الكلام
 وهذا فاس قول اي حقه وقال حذلا يكون فاسا لا بالخلطه وان ارا المرصع وهو الصحيح لا بذلك الموضع
 بالتمس لم يصرف في يد فلا يصير عمل الآخر فيه مسامحه وان كان ذلك في غير ملك المساحر ويد فعلى الآخر
 نفسه والمساحر هو من العامل حتى الآخر يده و منه قال المساحر لا افعيه مل حتى يهرع فله ذلك لان قدر
 ماعمل لم يصير مسامحا اذ لم يكن في ملك المساحر ولا في يد لانه لا يمنع من عمله دون بعض فكان للمساحر ان
 يمنع من التسليم حتى تمت ولو اساحر لنا لم يصرف له الثاني ملكه او يها في يد لا يسحق الآخر حتى عيب البنا
 ونصحه في قول اي حقه وقال ابو يوسف ومحمد بن عوف او سببه وسرحه ولا خلاف في انه اذا صر به لم يمه
 انه لا يسحق الآخر لانه ما لم يمه عن مكانه فيوارض ولا يساؤه اسم الاب والخلاف بينهم يرجع الى انه هل يصير
 فاصاله الا فامه اولا نصه الا بالتسرع فعلى قول اي حقه يسر فاساله بنفسه الا فامه لان هس الا فامه من مام
 هذا اجل فسير البنا مسامحه اليه او على قولها لا يصير فاصا ما لم يسرح لان عام العمل به حتى لو هلك قبل التصب
 في قول اي حقه وقبل التسرع في قولها فلا احر له فلا به هلك قبل عام العمل على اختلاف الاصل ولو هلك بعد
 فله الآخر لان العمل قد تم فصار مسامحه اليه كونه في ملكه او في يد فله ان يملكه لان لا يسقط البذل وجهه فلهما
 ان الامن عن السداد منع بالتسرع ولهذا حارب العاد من الناس ان الثاني هو الذي يسرح لئلا يهرع عليه السداد فكان
 ذلك من عام العمل كاحراج الحجر من السور ولا في حقه ان المساحر له صرف البنا لا يحسب ونصه وقد وجد
 ما سطر على عله اسم البنا وهو في يد اوى ملكه فصار فاصاله فاما التسريح فعمل را يدم بترمه العامل يسره العمل من
 مكان الى مكان ولا يترمه ذلك وان كان ذلك في غير ملكه ويد لم يسحق الآخر حتى يسامه وهو ان حلى الآخر
 البنا ومن المساحر لكن ذلك بعد ما نصه عند اي حقه وعده ما سرحه وروى ابن سياه عن محمد
 رحل اساحر حمارا لبحره فترامس دقهم حرقا حرقا في الحجر في السور هل ان خرجوا او ارفه في السور م احد
 لبحرجه فوقع من يده في السور وحرق فلاحر له لانه هلك قبل عام العمل لان عمل الحمار لا يتم الا بالاحراج من
 السور فلم يكن قبل الاحراج حرقا فصار كالبطلان الذي قبل ان يمه قال ولو احر حقه من السور ووصفه وهو بحر في
 منزل المساحر فاحرق من عرجانه فله الآخر ولا ضمان عله في قول اي حقه اما ان يسحق الآخر فلا يفرع
 من العمل باحراج الحجر من السور وحصل مسامحه الى المساحر كونه في ملك المساحر واما عدم وجوب الضمان
 فلا بالخلاف من عر صرع الآخر المسير لا يتعلق به الضمان عده واما على قول من تضمن الآخر المسير فانه
 ضامن له دفعا مثل الدفق الذي دفعه اليه ولا احر له وان سا صممه فعه الحمار محروا واعطا الآخر لان قص
 الآخر قص مضمون عند هما اولى من ارض الضمان ووصفه في منزل مالكه واما ان يسلم كالعاصب اذا وجب
 الضمان عله عند هما فصاحب الدفق بالخيار وان سا صممه دفعا واسقط الآخر لانه لم يسلم اليه العمل وان سا صمه
 حرا فصار العمل مسامحه اليه فوجب الآخر عله قال ولا اضمه النص ولا الملح لان ذلك صار مسامحه كالم
 وجوب الضمان عله وحي وجب الضمان عله لافعه لان النص صار مادا الملح صار ما وكذلك الحماط
 الذي عطف في يده فصار ان حاط له بمصه لم يكن له احر لان هذا العمل لا يمنع بعضه دون بعضه فلا يلزم الآخر

الابن اياه فافزع منه هالك فله الاخر في قول ان حصه لان العمل حصل مسلمة اليه لخصوله في ملكه واما على
 فوطهما فالنص مقصوده فلا يراد من صياها الا تسليمها اليه ما لكما فان هالك النوب فان سا صممه فسمه صحيحا ولا
 اخر له وان سا صممه فسمه معطاوله الاخر لما يردوا لو اساحر حلالا لحمل له ناموس السر الى مرله حمله حتى اذا
 بلغ باب دور الذي اساحر كسر انسان فلا صمان على الخامل في قول ان حصه وله الاخر وهو على ما ذكرنا ان
 العمل اذا لم يكن له اطره في العن كواقع حصل مسلمة الى المساحر ود كراس سماعه عن جدي رجل دفع نوب الى
 حياط يحطه بذرهم فحصى حياطه سحا رجل قد فعل ان حصه رب انبوب دار اخر للحياط لان المنافع هناك
 فعل التسليم فستبذلها قال ولا اخر احياط على ان معد العمل لانه لما فرغ من العمل صدق ان سقى العبد ولا يرميه
 العمل بانما ان كان احياط هو الذي حتى النوب عليه ان معد لانه لما فرغ من العمل صدق ان سقى العبد ولا يرميه
 راسا وادانته الاحصى فعدا المنافع بذلك انه يحكم عليه الصمان والواقي الملاح اذا حصل اطعام الى موضع فرد
 السقه انسان فلا اخر للملاح وليس عليه ان يعد السقه فان كان الملاح هو الذي دها لرمه اعاد احملي الى الموضع
 الذي سطرط عليه لما قلنا وان كان الموضع الذي رجعت اليه السقه لا يندر رب الطعام على قصه فعلى الملاح ان
 يسلمه في موضع يندر رب الطعام على قصه وكون له اخر له فياسار في هذا المسرا لا يوافق حورا للملاح تسلمه
 مكان لا يسمع به لطلب المال على صاحبه ولو قلنا حله فلا اخر الى اقر الموضع التي يمكن التصرف فيه فدرعا
 الخس فالواووا كبرى نمل الى موضع ركه فياسار الى بعض الطريق صحج فرد الى موضعه الذي خرج منه
 فعليه الكرا فندر ما سار لانه اسوق ذلك ان يندر من المنافع ولا يسقط منه الصمان وول في اجمع القصه عن ان
 حصه في رجل اساحر رجلا يذهب الى السر فحصى له ما ذهب فوجد دار ما فداها من حصى في رجله فمن
 الاخر عسانه وعى ان حصه في رجل اساحر رجلا يذهب نكاه الى السر الى فلان وعى بخوانه فذهب
 فوجد دار ما فداها من الكسب فلا اخر له وهو قول اني يوسف وقال حمله الاخر في الذهاب اما في المسرا الاولى
 فلان مصود حمل المال اذا حصل منهم دون بعض كان لهم الاخر بحساب ما حمل واما في اناسه فوجه قول
 محمدان الاخر مما بل قطع المسافه لا يحمل الكسب لانه لا حمل له ولا موه وقطع المسافه في الذهاب وقع على الوجه
 المأمور به فتسحق حصه من الاخر وفي الودع مع على الوجه المأمور به ولا يجب نسي وطما ان التسود من
 حمل الكسب انسأله الى فلان ولم يوجد فلا تحصى على ان المنصود وان كان هل الكسب لكه اذا رد فند
 بعض تلك المنافع فقل الاخر كما واساحر لحمل طعاما الى السر الى فلان فحمله فوجد فداها فرد انه الاخر
 له لما قلنا كذا هدا وللمساحر في احوار الدار سيقها من العماران يسعها كيف سا السكى ورضع المنافع وان
 سكي بسعه ووه وان سكي غير الاحوار الا ان السكى ان حصل فيها حادا او لا فاسارا ونحو ذلك مما
 يوهى السكا لما ينفذها بدم لو اخرها المساحر ما كرم في الاخر الاولى فان كانت اناسه من حذوف حسن الاولى
 طام له الزما وان كانت من حسن الاولى لا تطب له حتى يرد في الدار فادمن ما او حرا وطبق او يحصى
 فان لم يرد فسد ما فلاحر الفصل وسعد في لكن حور الاحوار اما حور الاحوار فليس له لان الزما في
 عدلا بعرفه المسارا الدل والسدل لا يجمع فحده العده ووهي كذلك فصيح العده واما السدى فالتصل ا
 كات الاخر اناسه من حسن الاولى فلان الفصل ربح ما لم تضمن لان المنافع لا يدخل في صياح المساحر بذلك
 انه لو هالك المساحر فصار حسب لا يمكن الاتصاف به كان المزار على المواجر وكذا الوسيه عاصب فكاتب
 الزناد ح ما لم تضمن وهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك من كان هالك زناد كان الرحى من ماله الز
 فخرج ان يكون رجلا ولو كس ائيب فلا يندر ذلك لانه ليس برباد ولا تطب بربا الاخر وكذا في احوار
 الدما اذا راد في الدما حوالى او لحما ما راسه ذلك تطب له الفصل لما ساد على الاطبل له لان الاخر لانه

سبي مما يملك بالملك فلا يملكه العبد ولو اساحر داه له كماله ان ركبه غيره وان فعل ضمن وكذا اذا
اساحر بوالدائه ليس له ان يملكه غيره وان فعل ضمن لان الناس معاوين في الركوب والليس فان اعلاه ع
فليس ذلك اليوم ضمه ان احياه سبي لانه عاصب في النسخه وان لم يسمه سبي فلا حر له لان الممود عليه ما يصير
مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا
لو اساحر بوالدائه عاصبه بوالدائه فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا
الليس كعصا المثلوس فان فعل هو فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا
وصبه في بئر ولم يملكه فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا
فما اذا النسخه ع قد عليه مقرر حكما الا يرى انه ضامن وان هلك من غير اللس فان بدل اللس عليه مقرر حتى
يكون لصاحبه ان يسمي غير اللس ولا يكون الا نظري عوب بده حكما لطيد الا بمره الاخر وان سلم وان كان
اساحره للليس بوالدائه والليس ولم يسم من يملكه فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا
واختلاف المثلوس وكان ربه المسمى في المثلوس عند العقد فساد العقد فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا
سبي الى المارعه لان صاحبه النوب تظالمه بالناس ارض الناس في اللس وصمائه المثلوس هو اى ان يملكه
احسن الناس في ذلك ويحتج كل واحد منهما مطلق النسخه ولا يسبح النسخه مع فساد العقد وان احتضاه فليس
الليس فساد الا حاره وان يملكه هو واسا عر فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا
أحر المثل وكذا لو اساحر داه للركوب ولم يسم من ركبه او للمثل ولم يسم من يعمل على فعله على اللس فليس
المسمى استحسانا في القياس عليه احر المثل لانه اسوي السعه حكمه عند فساد ووجوب المسمى باعبار عده النسخه
ولا يسبح النسخه مع فساد العقد وحده الاستحسان ان المفسد وهو الحاله الى نصي الى المارعه فدران وانعدام
العقد المفسد به دم الفساد وهذا لان الحاله في الممود عليه وعده الا حاره حتى الممود عليه كالساف واعا صدد
ايعاد فساد الاستحسان ولا حاله عند ذلك ووجوب الا حاره عند ذلك ايضا فلماذا اوجبا المسمى وحلها المسمى في
الانهاء كالمسمى في الاستحسان ولا ضمان عليه ان ضاع منه لا عر مخالف سموا ليس بنفسه والليس عر مخالف
الاول فعد عن هالك ليسه عند العقد فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا فليس له ان يكون مستوفيا
مير له حتى جاء اللس فليس له الا حاره كاملا لان صاحبه مكنه من استعفاء الممود عليه تسليم النوب اليه ومارا على ذلك
ليس في وسعه وليس له ان يملكه بعد ذلك لان العداء سبي حتى المد والادنى في اللس كان حكم العقد ولو اساحر
داه لركبها او بوالدائه لا حوره له ان يملكه عر للركوب والليس لما ظاهرا ولو باع المواخر الدار المساحر بعد
ما احرم من سر عر د كرى الا حصل ان السع لا حور ود كرى في بعض المواضع ان السع موقوف ود كرى في بعضها
ان السع باطل والوقوف يمكن لان معنى قوله لا حور ان لا يقدو وهذا لا يمنع الوقوف وقوله باطل ان ليس له حكم
ظاهر لثمال وهو تفسير الوقوف والصحيح انه حار في حق النافع المسمى موقوف في حق المساحر حتى اذا
انقضى المد لم يمسرى السع وليس له ان يسع من الا حور وليس له ان يملكه المسمى من يد المساحر من غير
احار السع فان احار حار ان اى المسمى ان يسع السع ومضى فليس له ان يملكه حار ان يملكه المسمى من يد المساحر من غير
حب المساحر فليس له ان يملكه حار ان يملكه المسمى ان يملكه السع حتى لو فسح لا يفسح حتى اذا مضى مد
الا حار كان للمسمى ان يملكه حار ان يملكه المسمى ان يملكه السع حتى لو فسح لا يفسح حتى اذا مضى مد
حار او روى عن ابي يوسف انه ليس للمساحر من السع والا حار كالمثل فان كان المسمى عالميا به او ف
سواء رقب الا حار لا رقه وان لم يكن عالميا به سواء السع او ف بالخيار ان شاء بعض السع لاجل العيب وهو الا حار
وان شاء امضاء وهذا كله مدحها احيانا وقال السافى السع ما فسد من عرا حار المساحر وحده قوله ان السع صادف

حله لان الرقة ملك المواجه واما حق المساحق في المقعة ومحل السع انفس رلاحق المساحق فيها ولنا ان الناح
 عه فادري على سلعته لمعلق حق المساحق به وحق الانسان بحب صبا سعه الا نطال ما امكن وامكن حبا بالتوقف
 في حبه فلما الجوار في حق المسرى والتوقف في حق المساحق صبا للى ومراغا للخاص ر على هذا اذا
 احر دار م امر بها لاسان ان اقرار سقدي حق نفسه ولا ينفدي حق المساحق لي سوف الى ان سقدي
 الاحار فادام صبا هذا الاقرار في حبه انصافا فمضى بالدار للمتر له وهذا بخلاف ما اذا احر دار من اسان م احر من
 عه ان الاحار الناسه تكون موقوفه على احر المساحق الاول فان احرها حارب وان اظلمها اظلم رها
 ليس للمساحق ان سطل السع ووجه القري ان عهده الاحار مع على المقعة ادر على السعة والمنافع الي
 المساحق الاول وجور باحاربه وسطل باظلمه اما الاقرار فاصح على العن والعن ملك المواجه لكن للمساحق
 فيها حق فادار ان حبه فعدم المساحق الاول اذا احر الاحار انما به حتى عذب كات الاحار له لا لصاحب الدار
 وفي السع يكون امس لصاحب الملك ووجه القري على نحو ما ذكرنا لان الاحار ررد على المقعة واهما ملك
 المساحق الاول فاذا احر كان يظلمه فاما الحق فانه يذل العن والعن ملك الماحق فكان يظلمه ولا احر
 لا يفسح عند المساحق الاول ما لم يفسد الاحار الباقه اذ انصافا فان كات مدهما واحد يفسد المدهما
 جميعا وان كات مده الناسه اقل فلان ان تسكن حتى تم لك وكذلك نورها المواجه فسل انصافا مده
 الاحار ان العهده حاربها مده من المهرين موقوف على حق المساحق في حبه بالمساحق وله ان يفسد حتى
 يفسد مده وعلى هذا ساع المهرين من الزمان انه حارب من الناح والمصري موقوف على حق المهرين وله ان يحبه
 حتى يسوق ماله فاذا امسكها الزمان حب عليه وسلم انذار الى المصير في كفاي الاحار الا ان بها اذا احر المهرين
 السع حتى حا وسلم الدار الى المصير فامس يكون رها عند المهرين فامس مقام الدار لان حق حسن العن كان
 باناله مادام في يد وذل العن فامس مقام العن فمب له حتى حسه وقرى المدورى من الزمان والاحار فمب في
 الرض للمهرين ان سطل السع وليس للمساحق ذلك لان حق المسح حرق المقعة لا العن فكان التسع منه
 تصرف في حل حق العن فلا يملكه واما حق المهرين فمعلق بعن المهرين الا ترى انه حربه ميسرهما الذين فكان
 التسع منه تصرف في محل حبه فملك وانه عرو وحل اعلم والاحار ان يعمل نفسه واحار انه اذا لم يسطر سلعته في العن
 ان يعمل به لان العن موقوف على العمل والانسان قد يعمل نفسه ولا يعمل به لان عمل احار به فمب في حبه
 عمل نفسه الا اذا سطر عليه عمله نفسه لان العن موقوف على عمل من شخص معين والعن مفقود لان العمال متساويون
 في العمل فمب فلا يجوز تسليمها من شخص آخر من رصا للمساحق كمن اساحق حلا نفسه للحمل لا حبر على
 احده ر لو اساحق على الحمل ولم يفسد حلا فكان للمكاري ان سلم اليه ان حمل بها كذاها وسطل الدار
 واصلاح مبرها وما وحي من ماها على رب الدار دون المساحق لان الدار ملكه واصلاح الملك على المالك لكن
 لا يجر على ذلك لان المالك لا يجر على اصلاح ملكه وللمساحق ان يجرح ان لم يعمل المواجه ذلك لانه عيب المعنود
 عليه والمالك لا يجر على ازاله العيب عن ملكه اكي للمساحق ان لا يرضى بالعن حتى لو كان اساحق روى كذلك ورأها
 ولا حاربه لانه يرضى بالنسب واصلاح دلو الما والنالوعه المخرج على ب الدار ولا يجر على ذلك وان كان املا
 من فعل المساحق لما قلنا فالواقى المساحق ا اعصم مده الاحار في الدار راب من كسبه فعليه ان رقه لانه
 حذب سلعته فصار كانه وضعه فيها وان املا حلاها وجرها من فعله فالتناس ان يكون عليه ثله لانه حذب
 فعله فلم يره ثله كالتكاسه والزما لا اهم اسحبوا وحملوا اهل ذلك على صاحب الدار للعرف والمعاد اذ العاد
 من الناس ان ما كان مضاف الى ارض فعله على صاحب الدار حملوا ذلك على العاده فان اصليح المساحق سام ذلك

لم يحسنه ما ان لا يصح ملكه غير مصر امر ولا ولاه عليه فكان مصر او قس المساحر على المواحر حتى
 لو اساحر داه لركها في خواصره في المسر وقد علموا ما في الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها ان سبيها اليه
 وعلى الذي احرقها ان يسس من مزل المساحر لان المساحر وان اسع بالمساحر لكن هذه المنفعة اما حصلت
 له اموص حصل للموخر فبقي العن امنه في يد كالودعه وطدا لا يفرقه منهما فلم يكن عليه ردها كالودعه حتى
 لو اسكنها انا ولم يكن في يد لم يصح ساسوا طلب منه المواحر ام طلب لا يملكه الزداني به بعد الطلب فلم
 يكن معصيا في الامانة فان سعي كالودع اد المسع عن رد الودعه الى سب المودع حتى طلبك وهذا خلاف
 المسار ان رد على المسع لان بقعه على الخلوص فكان د عليه لئوله صلى الله عليه وسلم الجراح بالبيان
 وطدا كات منه عليه فكدا وبه الردون كان اساحرها من معصم معني في المصرداها وحاما فان على
 المساحر ان ما بها الى ذلك الموضع الذي فيها فله لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة الى ما لوها المند
 لان عند الاحار لا يذهب الى ذلك الموضع فان حملها الى مركة فامسكها حتى سلبت من فمها لانه عدو في
 حملها الى غير موضع المند فان قال المساحر اركها من هذا الموضع الى موضع كذا او ارجع الى مري فليس على
 المساحر ردها الى مزل المواحر لانه ما عاد الى ماله وسد ان يصعد من الاحار وسد امنه في يد لم يرفع المالك
 بالا مناعها وان لم يرد ردها كالودعه وليس للثان ما حصدنا آخر فمصم مع الاول فان احصد صينا آخر
 فارصمه مع الاول فله اساء واسان كات ود احصد بالصبي وطا الاخر على الاول والاخر (اما) الام
 فله وقد اسحق عليها كمال الارصاع ركب اصعب سدد فقد احصد واحد من لنبهان اللب (واما)
 اسحقها في الاخره فلان الداحل تحت المند لا رصاع مطلقا وقد حدد للمسه مع ان اساحر طرا آخر لئوله
 عروحل وان ارسم ان سرصعوا اولادكم فلا حاح عليكم اسلم ما انتم بالمعروف في الخناج عن المسه مع
 مطلقا فان ارضعه الاخرى فلها الاخرى ايضا فان اساحر ب الطر طرا اخرى فارصمه او دعب الصبي
 الى حارسها فارصمه فلها الاحد اسحقاها والتماس ان لا يكون لها الاخر وجه التماس ان المند وقع على عملها فلا
 يسحق الاخر بعمل غيرها لكن اساحر اخبر المند نفسه فامر عر فعمل لم يسحق الاخر فكدا هذا وجه
 الاسحقان ان ارضاعها قد يكون بنفسها وقد يكون بغيرها لان الانسان يار بعمل نفسه وبار بغيره ولان الثانية لما
 عملت باسم الاولى وقع عملها للاولى فصارت كاتها عملت نفسها هذا اذا اطلق فاما اذا عد ذلك سبها ليس لها ان
 سه صاع اخرى لان المند ارحب الارصاع به فان اساحر ب اخرى فارصمه لا يسحق الاخر كما
 فليس في الاحاره على الاعمال وليس للمسر صم ان يحسن انظر في مسره ادا لم يسرط ذلك عليها وط ان
 ما حد الصبي الى مريها لان المكان لم يدخل تحت المند وليس على الطر طعام الصبي ودواو لان ذلك لم يدخل
 في المند وما ذكره في الاصل ان على انظر ما نال به الصبيان من الرحمان والدمى فذلك حول سبي العاد وقد
 فالواقي نواع المند التي لا ذكر لها في العقود ابا حمل على ما كل يد حتى فالواقف اساحر رحلا نصرت
 له لسان الرسل والممن على صاحب اللب وهذا على عادهم فالواقف اساحر على حفر مري حتى التراب عليه
 ان كان اهل باب البلاد يعلمون به وسرح الاب على اللان واحراج الحرم النور على الخمار لان لك من مام
 العمل فالواقي الخمار ان السلوة عليه لان عادهم حرب بذلك فالواقي الذي الذي يسلح به الخمار النوب
 انه سبي صاحب الثوب فان كان اهل يد ما ملوا خلاف ذلك فهو على ما يعلمون فالواقي الطماح اساحر في
 عرس ان احراج المرق عليه ولو طبع قد ارضعه ممرع معها فله الاخر وليس عليه من احراج المرق سبي وهو سبي
 على العاد محفل باحرف النابا فالواقف مكرى داه حمل عليها خطا الى مركة فلها المهي اليه اراد صاحب
 الخطه ان حمل المكارن ذلك فدخله مركة وان المكارى فالواقي او حصد عليه ما سبها الناس و يعلمون عليه

وان اراد ان يسمعها الى الطبع والعرفه فليس سلسه ذلك الا ان يكون اسه طه ولو كان حمالا على طهر فعليه
 ان يدخل لك وليس عليه ان يبعده الى طوائف الاناس طه وانكارى انه لا كفى على صاحبه اذانه
 وما الخيال والحوالي فعلى ما صار به اجل السمع وكذلك القبح والمارح فعلى رب اذانه الا ان يكون سلسه اليد
 بخلاف ذلك فكل على سببهم على هذا ما سأل روال السطر رجل لسانه سائر له طراه لاخر سلسه وهو منطوع
 في لك اما زوايا الاخر اما داره الترم لك فلهذه واما كونه مصونا فله ولا يملكه على التذلل فلا يملك اجاب
 انفسه ورضاه على يسر المال لان مراه ليس المال واما الثاني فهو الذي رجح الى صفة المساحر
 والمساحر فله لكلامه في موضع احدهما في ما به صفة المساحر والمساحر فله والثاني في بيان ما به
 اسسه اما الاول فهو ان يثوب في لا خلاف وان المساحر امانه في يد المساحر كالدار والثاني وسد الخدمه
 ربحه وذلك حتى لو ذلك في يد فله صفة لا حصل طه لان من الاخر فمن ما درن فله فلا يكون مسعيا كمن
 او دعه والمار به وسوا كاتب الاخر تخججه او دعه يد فله واما المساحر فله كونه استار رالتصايع واخاف
 والمناج المحمول في السسه او على الذاه ارجل اهل ويجوز ذلك لاحد لا يحملوا ان كان مسركا او حسا وهو المسمى
 احيى الواحد من كان مسر كانه امانه يد في قول ان حسمه ورفق والحسن رانده هو واحد فولى الساسي وهل
 ان يوسف ومحمد فهو مسموع على الاخرى باب اوسر باب السوس مكارس رواجح في يد الاخير
 المسر كسر الاخير كذا ربي عن محمد لان هذا ليس بحر بن باب وهو الذي هدر على اسدرا كذا يوسف
 به لا به لو علم به لا طما فابن موصع العذر وهو اسحسان من ان ذلك فعل العمل من حسمه ومعمول رلا اخر له
 وان هب بعدا عمل فساخه باخار ان سا حسمه فله معمولا واعنا الاخر بحسبه ان سا حسمه فله
 معمولا ولا اخر له واحتج حارون من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دل على الذاه واحد حتى رد وقد عثر
 من ردعه الملاله فحبر رده فله فاما ما به وروى ان عمر رضي الله عنه كان سمر الاخر المسر كذا احتاطا
 لا موال الناس وهو المسمى بالسله وهو ان هولا الاحا ان سلم المال اليهم من سمر يسود خاف الخا به سمر هو
 علموا اهم لا يسمون فملك اموال الناس لا يسمون عن دعوى الملاله وهذا المسمى لا يوجد في الحرب
 العال رال عرق العال والمرب العال رلا حسمه الاصل ان لا حسمه السمان الا على المعنى قوله عرو حبل
 ولا حنوا ان الاصل الساسي ربح واحد التمدى من الاخير لا به ما درن والسس والملاله ليس من صفة فالاغب
 السمان سلسه رله سد الاحا السمان على انواع الخدم لا ساول الاخر لان الردى باب الاخر لا حسمه على
 المساحر فكل المراه الا مار والعصب رمل عمر رضي الله عنه عمل ان كان من نفس الاخر ر هو المسم باغاه
 وبه قول سمد هب الساعب السمان على الاحا اذا هلك في يد لان النفس اما حبل والسمان عده هب ان تص
 كالم المعصيه من سمان واحد انص لا حسمه السمان حتى لو كان صاحب المناج معه را كافي السسه او را كافي الذاه
 الى طه اخل فكل اخل من سمر صاع الاحا لا حسمه سله لان المناج في يد صاحبه وكذلك اكان صاحب المناج
 والمكارى را كمن على الذاه او ساقى او فادس لان المناج في ايديهما فاسر فالاخره فله فله من ان السد
 وروى سمر عن ان يوسف امان سمر اماع من راس اجمال ر صاحب المناج سمر معه لا حسمه على لان المناج
 لم يصر في يد حسمه على صاحب المناج يده من المناج واولا في العلم اكان في سمن ر صاحبه واحد اما
 وهم سمر ومان او ع سمر وحن الا سمر هما جمعا وحنسما جمعا فلا حسمه على الملاح فها ذلك من يد لا به ذلك في
 يد صاحبه وكذلك اسطار اذا كان سله حمله ررب احموله على فعدو لا حسمه على اجل لان المناج في يد صاحبه لا به
 هو واحد فله روى ان سياه من ان يوسف ر رجل اساحر ح لا حبل عليه من حمله صاحبه
 واحمال حسمه السمان على راس الجمال فحرق الزر رده فله فان ابو سمر لا تصح اجمال لانهم اسلم الى

الجمال بل هو يد قال وان حمله الى صب صاحبه ثم اراد ان يخلصه من راسه صاحب الزئ فرجع من ادهما فاحمال
 صامس هو قول حمد الاول ثم رجع وقال لا ضمان عليه لا ي يوسف ان المغمول احبل في ضمان الخالة لم يوب يد
 عليه دلالة الا بالسلم الى صاحبه فاذا اخطا تحملا فاحمال الجمال لم يزل فلا يرول ضمانا ولحمدان التي تد وصل الى
 صاحبه بار الله حر من ان يكون مقعوبا كما لو حملوا اتدا الى راس اجمال فهلك وروى صمام عن حمد فمى دفع
 الى رجل مصحفا فعمل فيه ودفع العلاف معه او دفع سبعا الى صعل فعمله فعمله باخر دفع الخصى معه فمى اقال حمد
 نصم المصحف واله لاف والسف والخس لان المصحف لا تسمى عن العلاف السف لا تسمى عن الخس
 فصارا كفى واحدها فان اعطا مصحفا فعمل له علفا فافسدها فعمل له سبعا فافسدها المصحف او صاع الكرم
 نصم لا يه لم يساخر على ان يعمل فمى ما في غيرها لو اختلف الاحمر صاحب الوب فقال الاحمر رددر
 وانكر صاحبه فاقول قول الاحمر في قول ابي حنيفة لا يه من عند في النصم والقول قول الامم مع ابي ولكن
 لا نصم في دعوى الاحمر وعندهما القول قول صاحب الوب لان الوب قد دخل في ضمانه عندهما فلا نصم
 على الزد الا بانه وان كان الاحمر حاصبا ما في يد يكون امانه في قولهم جميعا حتى لو هلك في يد نصم صم لا نصم اما
 على اصل ابي حنيفة دلالة في وحدته صم يصلح سبعا لو حوب ايمان لان النصم حصل باذن المالك واما على
 اصلهما فلا ن وحوب الضمان في الاحمر المستر له استحقاقا بانه لا موال الناس لا حاحه الى لك في الاح
 الخاص لان العالما به سلم نفسه ولا يسلم المال فلا يملكه الخانة ولله عرو وحل اعلم اماناى وهر مان مانه من
 صم الا مانه الى الضمان فالعمله اسما ميارك اخطا لان الاحمر في قص المسأخره فمى عدمه حنطه ووله الخط
 المذموم سبب لو حوب الضمان كالمودع اذ اراد حمله الله دفعه حتى صاع على ما ذكر في كتاب الودعه ان ساء الله
 تعالى ومها الا بلاف والاف اذا كان الاحمر معذبا فانه لا يمددك او عفى في الذى سوا كان منه كاحرا صا
 وان لم تكن معذبا في الافساد فان افسد الوب خطا فعمله من عرفه صم فان كان الاحمر حاصلا نصم بالا حجاج وان
 كان مستركا كالضمان اذ ان الوب فحرق او القتا في النور فاحق او اخطا عرو فمى السبب من عمله ويخود ذلك فانه
 نصم في قول انما ما للبلاد وقال رفر لا تسمى وهو احدث في السافى رحه قول رفر ان السباد حصل بعمل مادون
 فيه فلا يحب الضمان كالا حرا الخاص والممن والدليل على انه حصل بعمل مادون فيه انه حصل بالذى والذى ما درن
 قه ولى من بكر ما وباقه لك لا يملكه الحر عر سدا البع من الفساد لا يملك في وسعه الذى المصلح فاسسه
 الختام اربع ولكن كان ذلك في وسعه لك لا يملكه محصيه الا حرج والحرج منى فكان ملحقا بالنس في الوسع
 ولما ان المادون فيه الذى المصلح لا يفسد لان الما قبل لا يرضى بافساد ماله ولا يلزم الاخر بما له ذلك فمى
 الامر بالمصلح دلالة وقوله لا يملكه الحر عر الفساد موع بل في وسعه ذلك بالا حجاج ذلك وهو بدل المهرود
 في الطريق آله الذى وعمله وارسال المدفعه على الخسل على قدر ما يحمله مع الخدافى العمل والمهار في الصمعه رحسده
 مراعا همد السرايه لا يحصل الفساد ولما حصل ذلك انه قصر كما ممول في الاحتماد في ا ور الدس
 الا ان الخطا في حقوى العاد ليس بمصدر حتى يواحد الخطاى والناسى بالضمان وقوله لا يملكه الحر عر الفساد
 الا حرج مسلم لكن الحرج اساور في حقوى المذمور وحل بالاسباط لافى حقوى الماد وهما فارق الختام
 والاراع لان السلامه والسرايه حاله منه على فو الطبعه وصمها ولا يوقف على ذلك بالا حجاج فلم يكن في وسعه
 الا حرج السرايه فلا يمدد العمد بشرط السلامه واما الاحمر الخاص فمى انه وان وقع عمله افسادا حتمه الا
 ان عمله ما حق المصدم سريالا لا يمسح على الاخره فعمله بل يسلم نفسه السه في المذم فمى عمل وعلى هذا
 الخلاف الخمال اذا ركب رحله في الطريق او عر فسقه وفسد حمله ولو رحمه الناس حتى فسد لم نصم بالا حجاج
 لانه لا يملكه حفظ نفسه عن ذلك فكان على الحرق المالك والبرى العال ولو كان الخمال هو الذى راحم الناس

حتى انكر نعم من سدا بحماه السلامه وكذلك ارأى المسير له اناسا في الدواب على السريره ورد حمر على اعسر
 اولى السك قدع بعضها فباعت على الك فبعت على هذا الخلاف يروى انه سوفه او صرناه الماخوذ من
 سود معناه او صرته فبعت على هذا الخلاف وان كان او صرته سو صرنا على خلاف العده
 جميع من لا خلاف لان ذلك الما على طريق ابي ابي من عمل الاخر حتى سمى لا يستحق
 الاخر لانه ما في المعنى بل المعنى لان الما المعنى بالعمل المسلح قد راسد وفي احتمال اوجب حال المباح
 المحمول فصاحبه ما حاز ارضا ففقه فقهه وارضع ارض سلمه اله وارضع الموضع الذي فسد ارضه راسا
 الاخر ارض ذلك الموضع ر عن ارض حبه انه لا حازه بل سمعه فقهه يتولاه الموضع الذي فسد ارضه اما
 التحية على ارض ارض واما رخصه واهل لا يرد حدها ارضه ارضه راسا لان ارضه كان ارضه سمعه ارضه
 الفصح وانه سمعه لا ارضه يوم الا ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 لان ارضه كان ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 سمعه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 الاخره ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 فبعت له ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 عليه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 المسح على حمله عند ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 وجه الاخر لان سمعه هذا الما على ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 ان سمعه الاخره الما على سمعه الما على ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 منه فخرى لان ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 من حمدان ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 دخل في حال ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 ولا يروى يوسف ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 انصارى حل لا يحسد حل فلم اعتبار الاحوال فبعت سمعه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 رطى من ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 ولسان على الاستاد ولا ضمان على المملا لان الذهاب والحج لسراج عمل مادونه فبعت عمله الى الاسد
 كما به فقهه سمعه فبعت ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 على الاسد لان هذا من عمل ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 لان عمله ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 يوب ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 ولسان على ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 لو حلسوا على ولسان لا يمدادون على ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 انه من ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه
 فيكم من يمسوا لرك عمل مادونه ولو كان رجل منهم لم يمسوا لرك عمل مادونه لسمه لانه
 ما ولسان على ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه ارضه

على النصارى واليهود على سائر الخوارج لان الخلفاء من السابقين لا يمتنع في الظن من بعد الاسلام وكان النصارى
مضادوا له وكان النصارى عليه ولو يكرهوا رجل دابة ليركها فصر بها فغلب او كرها بالاعتناء فغلبها ذلك فيه
صافي الا ان بان حاجب الدابة في ذلك عند أي حسنة وقال أبو يوسف وسيدنا حسن ان لا نسبه اذا لم يمدق
الصر بالمعاد الكسج المعاد وجهه فوطها ان صر الدابة وكجا معاد معارف المعاد كالسرط رلوسرط ذلك
لا نسبه كذا هذا ولا في حسنة ان كل واحد منهما من السرب والكسج مأدون وفيه لان المعد لا ربح الا ان
ذلك لا مكان استسنا المانع بدونه فصار كالأول كان ذلك من احب على انان سلعا به ما دون فيه لكنه بعد
سرط السلام لانه سله لمعه فسه مع كونه محرابه فانه صر به لوجهه ودعوى العرف في غير الدابة المملوكه ممنوعة
سلي ان كونه مادرا به لا يمنع وجوب الصمان اذا كان سرط السلامه على ما ذكرنا والله عروحل اعلم ومنها الخلاف
وهو سبب وجوب الصمان اذا وقع عتصلا لان العصب سبب وجوب الصمان بحمد الكارم فيه ان الخلاف قد ذكر
في الخس وقد يكون في الدر وقد يكون في الصفه وقد يكون في المكان وقد يكون في الزمان والخلاف من هذا الوجه
قد يكون في استدجار الدواب وقد يكون في استدجار الصمغ كالخائل والصمغ والحماط حذر المكان اما استدجار
الدواب فالمعنى الخلاف فيه في الخس والندر والصفه استدجار الدواب صر الدابة فان كان الخلاف فيه
في الخس سطران كان صر الدابة فيه بالخلفه والبلى بصر الخلاف فيه من جهة الخس والبلى فان كان السر في
الا ان كره تضمن كل الصفه اسقط الدابة لانه بصر باصا لكها وان كان الصر في الثاني مثل الصر في الاول
أو اقل لا تضمن عددا لان الادن بالنسبة اذن عما هو ماله او دبره فكان مادونا لا ينافعه من هذا الوجه دلالة
ولا تضمن وان كان صر الدابة فيه لا من حسب الخلفه وانقل ل من وجه آخر لا بصر فيه الخلاف من حسب الخلفه
والنقل وانما بصر من ذلك الوجه لان صر الدابة من ذلك الوجه وان كان الخلاف في الدر والصر فيه من حسب
الخلفه والنقل بصر الخلاف في ذلك الدر ونحو الصمان هدر لان العصب رضى ذلك الدر وان كان الصر فيه
من جهة اخرى بصر تلك الجهة الصمان لا الخلفه والنقل وان كان الخلاف في الصفه وصر الدابة بناسها بصر
الخلاف فيها وبني الصمان عليها وان هذا الخلفه في مسائل اذا اساحر دابة لحمل عليها عسر محامسها سعه حمل
عليها عسر محامس حظه فمطلب تضمن فمما لان الخطه اهل من السعة وليس من حسنة فلم يكن مادونا به اصلا
فصار عاصا كل الدابة بعد ما عليها فضمن كل قسمها ولا اخر عله لان الاخر مع الصمان لا يحتمل ان وجوب
الصمان لصروبه عاصا ولا اخر على العاصب على اصلا ولا ان المصنوعات تلك على اصلها باودا مع وجوب
الاخر عليه ولو اساحرها لحمل عليها حمله حمل عليها كبر آخر بله كمثل الخطه وصر كصرها فغلب
لا تضمن كذلك من اساحر ارضا ليرع منها بوايا فرع عسر وهما مساويان في الصر بالارض وكذلك
ان اساحرها لحمل عا باقترع من حظه فحمل عليها فترع سعه وكذا اذا اساحر ارضا ليرع منها بوايا آخر
صره اقل من صر النسي وهذا كله استحسان وهو قول اصحاب المالاه والناس ان تضمن وهو قول رفرلان
الخلاف قد يحق فتحق العصب ولنا ان الخلاف الى ماله او الى ما هو دونه في الصر لا يكون حلا فامع لان
الناس اذا كان مسله في الصر كان الرضا بالاول والرضا بالثاني واذا كان دونه في الصر فادارضى بالاول كان بالثاني
ارضى فصار كالأول اساحرها لحمل عليها حظه سعه فحمل عليها حظه عسر وهما مساويان في الكل اول لحمل
سليها عسر حمل عليها به انه لا بصر محالنا كذا احدا ولو اساحرها لحمل عليها عسر اقرر حظه حمل عليها
احد عسر فان سلبت عليه ما سمي من الآخر ولا ضمان عليه وان سلبت ضمن حرام من احد عسر حرام من
الدا وهو قول امه العلماء وقال رفر واي الى تضمن فعه كل الدابة لان التلف حصل بالزاد فكانت الزادة
عاه التلف ولنا ان تلف الدابة حصل بالنقل والعلل بعصه مأدون فعه بعصه عر ما دون فعه فسمم التلف احد عسر

حرا فممن يدرك ذلك وفي هذه الماهل انما في حياض سر كذا لا تا مال الى السر من وسه على احد هما
 درن الاخر فممن الحافظ على رجل قتله على ادى اسعد غله ودر صده لانه ما من حل الحافظ وعلى الحد
 املات كذا هذا وعلى الاخر لانه اسوقى ليعود غله وهو على غير محاسبه راسا خلف الى الواسع
 من ععد فلا احرضا وكذا لو اساحر سبه للرح فها سحر اكار للرح فها احد سحر فمرق السبه انه
 محب الال سدر الزما سده العلهما سدر فورا وان لى خص فمه كل السبه لان التلب حصل سدر
 الزباد فمى علة التلب الا من انه لم يلقا حصل التلب راجوا ان هذا موع لى التلب حصل بالكل الا من
 ان الكرا اذ لو اسر فلما حصل به التلب فممن ان التلب حصل الكل والعن مادون فدر العن سبه من
 فمه ما هلك ما هو مادون فمه لا حياض سله فمه ما هو سحر ما فمه سبه اسما ر كذا اخطا وا
 اساحر دانه لم حصل سله ما من حل من فطن حصل سله اسهل ربه حذبا اراقل من ربه فممن اسما
 لا سمن فمه لان سر رداه هب لس لليل لى للا سباط والا حياض لاسى بسط على طه ادناه راحدا
 جمع على موضع واحد فكون اسكر للبر الدانه واسر طافه نكى مادونه فسا رفا فممن ولا احر حلهما
 فلما وكذا ان اساحر ليجلما حظه حصل عليه حما ر حسا او حرا ارحدنا ارحر ارغول ما
 يكون اسكر لى الدانه او اسره لى حياض سمن كل اتمه لا احر سله فلما لو اساحر هال كذا حصل سله
 او اساحر هال ليجلما حياض فممن لى حياض سمن لان اسمن فمما حياض وكرن السرى احد هما كذا
 اساحر هال كذا ر كها من فوملى اسل او احب منه فممن لان الخلف هذا ليس من حبه الحبه واسل لى من
 حياض الخرف العلم ودر حسب الدنا ابحس الزكوب سر الدانه وسل ادى بحس الزكوب لا هير ما دنا
 عطف ما ان اطلب حصل من حره الزكوب فممن لا احر سله فله لو اساحر دانه لى كها سبه ورك
 معه غير فممن فومما لس فمما لا يصير التلب هال لان طه الدانه ليس من سله الزاك بل من فمه
 معرفه ما ر كوب فسا رفا ر كها لى فمما حياض ر كها ر كها ر كها ودر ر كها الا حره ما من فمه
 فممن سبه فمما كذا حياض سر كذا امل السبه على احد هما فومما فمه آخر فممن ر حلا فلى
 ادى اسعد غله فمما كذا سمن الحافظ اقل من النصف لان التلب ما حصل بالنيل لى ما ر ح
 راحد احد السبه كذا حياض سر كذا حياض اساحر احد حره احد حياض سب من لى كها
 السبا سها سمن كذا فمه سبه الاح لانه اسوقى للمود سدر على ذلك رهوار كذا عير عير
 الز اسوقى من سده سبه الاح هذا اذا كها ادناه طوا من دن كها لا تسهما فله جمع
 فمما لانه اسما كها رله اسه حره رانا كها فممه واسره فممن فمما سله لان سر السرح
 اقل من سر رالا كها لانه حدى من طه ادناه اقل ما ما حذالا كها ولو اساحر حره رانه حره سبه السرح
 واوكه عطف كفى الاصل انه سمن فمما راد الا كفى على السرح ويد كالا حله ر كفى لطايع
 السمرانه سمن كل التمه من لى حيه ولى فومما فممن حساب ار رجه وطمه ال الا كفى السرح
 كل راحد سها مركبه واما حياض بالنيل راحه لالا كفى اهل فممن فمما رسل كوا اساحر
 سرح فممه واسره سرح احر امل من الاول فمما سبه سمن سدرار كذا هذا ولان حيه ال الا كفى
 لا خالب السرح ان لى رما خاله من رده آخر و هو انه حدى من طه ادناه كها ما احد السرح رله ادناه
 الى لم يالف الا كفى سبه الا كها راحله الى لم يلى فممن فمما سمن كها امل كها سمن الحدد
 وحو لك خلاف ما دنا لى السرح فمما حاهل منه والا كفى ما كفى امل منه لان لتا رب هذا من راحه حله
 فممن سدرار كفى الى على اسدرام من حياض على ما رولو اساحر حرا رما وسره حره ك

فقط كان حاصلا ان السرح اهل على الذاه رجل هذا الساحر له كه في المصروهم عرس الناس
من كب في المصربه سرح فاما اذا اساحر لركه خارج المصروهم دون الحساب لانصمن لان الحمار
لا ركب من بلدا الى بلدته سرح لا اكان وكذا دواهمه وكان الاسراح مادوا فيه دلاله فلا يسم وان اساحر
حمار اسرح فاسرحه بعد فان كان سرحا سرح حمله الحمار فلا يمان عليه وان كان لا سرح حمله الحمار فهو صام لان
الناس اذا كان مناسرح به الحمار لا يتناولون في الضرر وكان الاذن باحد هما ادنا لا حرد لاله واذا كان بملا سرح
حمله الحمار بان كان سرحا كثيرا كسروح البرادس كان ضررا كبر فكان بلاه الداهه فصمن وكذلك ان لم يكن عليه
الحمار فالحمار فلا يمان عليه اذا كان حمله بلحم سرح ذلك اللحم كذلك ان ابدله لان الحمار لا يلبس باصل اللحم فاذا
كان الحمار قد بلحم عليه او ابدله حمله لم يوجد منه الا يلبس ولا الخلف فلا يمان واما الخلف في المكان فجوان
ساحر داهه للركوب او للحمل الى مكان معلوم فاحاور ذلك المكان وحكمه انه كما حاور المكان المعلوم حل المساحر
في صباه حتى لو عطف على العود الى المكان المادون فيه فصمن كل افعه ولو ادالى المكان المادون فيه هل براعي
الصمان كان ابو حصفه ولا يقول برا كلودع اذا خالف فمعاذنى الوفاق وهو قول فرو عيسى بن امان من اصحابنا
رجع قال لا يراحي ساسا الى صاحب اسلمه وكذلك العار به خلاف الودعه وحده قوله الاول ان السى امانه في
يد الا ترى انه لو هلك في يد فل الخلف لا يمان عليه فكاتب يده بذلك فالحلال في يد كاهل الخلف في يد المالك
فاسمه الودعه ولهذا لو هلك في يده فمستحق بعد الهلاك وصمه المستحق يرجع على المواهر
كلودع سواء خلاف المسعره فلا يرجع (وحده) قوله الآخر ان المساحر يدهه لا يفسد السى لمعه
صه فكاتب يدهه لا يمانه المواهر وكذا يد المسعره لا يمانه اذا كان يدهه فاداه من بالمعدى لا يراعى
صاه الا رد الى صاحبه لا يمانه كون الاعاد الى المكان المادون فيه رد الى يد باب المالك فلا يراعى الصمان
خلف الودعه لان المدودع يد المالك يدهه الا ترى انه لا يمانه بالودعه فكان العود الى الوفاق رد الى
يد باب المالك فكان رد الى المالك معنى فهو الفرق واما الرجوع على المواهر بالصمان فليس ذلك لكون يده
المواهر بل لانه صار ممرورا من حجه كالمسرى اذا استحق المسعر من يدهه يرجع على النافع بسبب العرور
كدها داهه ولو اساحرها لركبها الى مكان عنه فركبها الى مكان آخر فصمن اذا هلك وان كان النابى اقرب من
الاول لانه صار حاله لا خلاف الطريق الى الاماكن فكان له اختلاف الجنس ولا آخر عليه لما قلنا ولو ركبها
الى ذلك المكان الذى عنه لكن من طريق آخر نظران كان الناس يسلكون ذلك الطريق لا يمانه لا يمانه
مخافا وان كانوا يسلكونه فصمن اذا هلك لصبره ومخالفه عاصيا سلكوه وان لم يهلك وبلغ الموضع المعلوم
فمرجع وسلم الداهه الى صاحبها فعليه الاخر ولو اساحرها لركبها او لحمل عليها الى مكان معلوم فذهب بها ولم يركبها
ولم يحمل عليها فعليه الاخر لانه سلم النافع اليه وسلم عليها الى المكان المعلوم فصارت كما لو اساحرها لركبها
فسلم النافع اليه فلم يسكن حتى مضى الله انه يحب الاخر لما قلنا كدها داهه او لو اسلم الداهه في الموضع الذى
اساحرها ولم يذهب بها الى الموضع الذى اساحرها اليه فان امسكها على قدر ما سلك الناس الى ان يرحل فذلك ولا
صمان عليه لان حبس الداهه ذلك الممر مستبعا فكان مادوا فيه دلاله وان حبس مقدار ما لا يحبس الناس حمله
ومن اوبلا به فقطع فصمن لانه خالف في المكان بالامسالة الخارج عن الماده فصارت عاصيا فصمن اذا هلك ولا
آخر عليه لما قلنا وان لم يهلك فامسكها فيه فلا احد عليه لما حرمان الاخر ما لم يسلم الداهه في جميع الطريق ولم
يوجد خلاف ما اساحرها عسر ان لم يركبها عسرا ولم يركبها حتى ردها يوم الناس ان عليه الاخره وسع
لصاحبها ان ياحد الكرا وان كان يعلم ان لم يركبها لان استحقاق الاخر في الاحاراف على الوفاء بالتسليم في
الوفاء وقد وجد حب الاخر كما في امار الدار ومحوها خلاف الخارج على المساهة فان الاستحقاق حاله بالتسليم

في جميع الظواهر ولم يوجد فلاح واما الخلاف في الزمان فحوان سحر دانه ليركها او يحمل علمها من معلومه
 فاسمع هاربا على المد فمطب في يد سحر لا به صار عاصبا لا متاعها هاربا والذ المدكور واما استدحار
 الصباغ من الخائل والخاط والصباغ ويحوم والخوف ان كان في الخنس فان دفعه والى صباغ لصبغه لو باقتضيه
 لو با آخر فصاحب الثوب بالخمار ان ساء صممه فمعه ثوب ايض وسلم اسوب للاخرون ساء احد الثوب واعطا
 ما اراد الصبغ فمعه ان كان الصبغ مازد اما حار القمصين فلو با عرسه لان الاعراض بخلف باحلاف
 الا لوان فله ان يسميه فمعه ثوب ايض لثوب به علمه مفعه مفعود فمعا رملها الثوب عليه فكان له ان يسميه وان
 ساء احد الثوب لان الصباغ وحج حمله فله ان يسلط حبه ولا اخر له لانه لم ياب عما وقع عليه العمدرا ساء حبه
 لم يوب العمل المأذون فيه اصله فلا يسخن الا حرا كالعاصبا اصبح الثوب المفعه بوب بعينه ما اراد الصبغ فمعه
 ان كان الصبغ مازد كالجمر والصبر ويحومها لانه عن مال فام الثوب ولا يستدل الى احد عانا لرعوص
 فاحد وبعظه ما اراد الصبغ فمعه رعايه للحم والخرام الخامس كالعاصب وان كان الصبغ مالا يرد كالسواد
 على اصل اي حبه فاحار احد الثوب لا بعظه ساء بل يسميه بصبان الثوب في قول اي حبه ساء على ان السواد
 لاصبه له عند فلا يرد بل يصب وعندهما فمعه فكان حكه حكيم ساء الا لوان ولو اسساحرا رصا لرعا
 حظه فر رعايه صمى ما مضى لان الرطبه مع الزرع حسان علمنا ان الرطبه ليست لها به معلومه بخلاف
 الزرع وكذا الرطبه سر بالارض مالا سرها الزرع فصار بالاسفل راعه الرطبه عاصبا انما بل مندا
 ولا اخر له لان الاخر مع الصباغ لا يجمعان وقال حسان عن حمدي رحل امر اسنانا من ساء في قصه اسمع فمس
 اسم غير انه يصب الخام لانه يوب الرض المطلوب من الخام هو الخيم به فصار كالميل فاما قال واذا امر رحلا
 ان يحمله ساء حصر قال محمد اعطه ما راب الحصر فمعه ولا اخر له لانه لم يعمل ما ساء اخر عليه راسا ولا
 يسخن الاخر ولكن يسخن فمعه الصبغ الذي رادى اليه لسانا وودع الى حناط بوب الحظه فمسا
 بدرهم خاطفه فمعه فان ساء صممه فمعه الرب وان ساء احد الثوبا واسطا اخر مملها لا بخاور به ماسي لان الثوبا
 والصبغ مختلفان في الاستماع فصار مقبولا مفعه مفعود فمعا رملها الثوب عليه فله ان يسميه وله ان يحد
 وبعظه اخر مملها لمافلا واذا كان الخلاف في الصممه حوان دفع الى صباغ بوب الصبغه يصنع مسمى بسمه
 يسمي اخر لكتبه من حسن ذلك اللون فصاحب الثوب ان يسميه فمعه ايض ويسمى اليه الثوب وان ساء
 الثوب واعطا اخر مملها لا بخاور به ماسي اما سوب الخمار فمعا كرها من الحمار في الخنس واما وجب
 الاخرها لان الخلف في الصبغه لا يخرج العمل من ان يكون مفعودا عليه فمعا في اصل المفعود عليه الا اعلم
 فاب بوصفه من حبه انه لم ياب بوصفه المأذون فيه لم يحسب المسمى ومن حبه انه اي بالاصل وجب اخر الممل
 ولا بخاور به المسمى لان هذا ساء اخر الممل لما ندكر ان ساء انه ماني وروى حسان عن محمد بن دفع الى
 رحل ساء لصب له طسا موصوفا مروفا فسر له كورا قال ان ساء صممه ملى سبه و بصير الكور للعامل
 وان ساء احد اسطا اخر ممل عملها لا بخاور به ماسي لان العمد وقع على الصبر والعصا عهده ففعل
 المفعود عليه باصله وحلف في وصفه فمسا للمسموع الخمار وعلى هذا اذا دفع الى حائل عل الخمول له بوب
 صممه حال له بوب او سوط عليه ان يحول له بوب او صبا حكه صممه ان صاحب الثوب الخمار ان ساء صممه
 عرله وان ساء احد الثوب واعطا ملى اخر عملها لا بخاور به ماسي ودكر في الاصل اذا دفع حبه الى حناط لسمله
 فاعله ملى لا يعل عمله الخمار فصاحب الخمار ان ساء صممه حقه وان ساء احد واعطا اخر مملها
 عمله وفعه العمل لا بخاور به ماسي وان كان ملى عمله الخمار فهو حار وان لم يكن حسا واما سوب الخمار اذا
 اعلمه مالا يعل عمله الخمار فلا يلم ماب بالماهور به راسا بل اي بالماهور به اسندا فصار كالعاصب اذا اعل الخمار

المتصور فكان للمالك ان يسميه كما يشاء وله ان يحد الخلف لان ولاه التسمية بسبب الحق المالك دا
 رضى بالاحد كان له ذلك واذا احدا خطا اخر ملة لانه ما دى العمل وقضى باصل العمل اعطى الخلف
 الصفة فله ان يحد ولا يحد الخلف ولا يعطيه المسمى لان ذلك مخالف لعمل موصوف ولم ياب الصفة وعطيه
 ما اراد المثل لانه عن مال فام الخلف قصار حله الصنع في النوب واما جعل الخمار في هذا المثل الى
 صاحب الخلف والنوب لانه صاحب مبيع والعمل والبس مع فكان اناب الخمار لصاحب الاصل اولى
 وان كان يعمل سله الخلف في حار وان لم يكن حيد الا ان الادن ساول ادنى مانع عنه الاسم وقد وجد ولو
 شرط عليه حيد او غيره فانه سا صممه فيه الخلف وان سا احد الخلف واعطى اخر ملة وعطيه ما را
 فيه ولا خاوره ما سمي لان الردي من حدس الخلد وسبب الخمار لنوب الوصف المثل وط وان كان الخلاف
 في القدر نحو ما دى كرخد في الاصل في رجل دفع سلا الى حائل فبعت له سماعا في اربع خائف بالزاد او بالصفان
 فان سائل بالزاد على الاصل المذكور في الرجل الخمار ان سا صممه ملة عرله وسلم النوب وان سا احد النوب
 واعطى الاخر المسمى اما نوب الخمار فلا يتم حصول له عرضه لان الزا في قدر الذراع نوح بمصا في القصة
 وهي الصفاة بقوب عرضه بسبب الخمار وان سا صممه ملة عرله لعدده عليه بقوب مفعه مفعود وان ساء
 احد واعطى الاخر الذي سما لانه ان باصل العمل الذي هو مفعود عليه واما حائل في الصفة والخلاف في صمه
 انه في لا يحرر العمل من ان يكون مفعودا عليه كمن اسه في سا فوجد مفعودا في كان له ان يحد مع السب وان
 كان الخلاف في الصفان فيه روايان د كرى في الاصل ان له ان يحد وعطيه من الاخر بحسبه ود كرى روايه
 اخرى ان عليه اخر المثل وحده الزوا انه لا يصح في القدر مفعود الرض المطلوب من النوب فصار كانه ممل
 بحكم احرار فاسد ليس فيها احر مسمى وحده روايه الاصل ان المفعود وقع على عمل در ولم ياب بالمقد قصار كالمفعود
 على مل كمن طعام الى موضع كذا درهم قبل نصفه انه يستحق من الاخر بحسبه فكذا ههنا وان اوصاف
 وهو الصفاة في الذراع روايه مفعود في سماع عن محمد ان صاحب النوب الخمار ان سا صممه ملة عرله وصار
 النوب للضام وان سا احد النوب واعطى المسمى ولا بد للذراع ان زاد سا اما نوب الخمار فليس الصفة اد
 الا ساء فندبح الى النوب المسمى ولا يحتاج الى الطويل بسبب الخمار ولانه اذا اراد في طرله فقد استكرم
 العرفان احد ولا احر له في الزا لانه مفعود فمما حسب عملها فمما اراد صاحب النوب فكان مفعودا يستحق
 الاخر علما ود كرى في الاصل اذا اعطى صناعا في الصفة مفعود ربع الماسمي بذكرهم فصفه بقدر عصفر وافر
 رب النوب بذلك فان رب النوب الخمار ان ساء صممه فمعه وبه وان سا احد النوب واعطى ما را العصفير فمعه
 الا حرد كرا مفعودى ان ماسا حاد كرا وعصفا فقالوا ان هذا على وجه ان كان صممه اولا ربع الماسمي م
 صممه بسلامه اربع اتسعر فمما حسب النوب الخمار ان سا صممه فمعه وبه وان ساء احد واعطى الاخر المسمى
 وما را ذلك لانه اربع القدر في النوب لا لما اراد بالسبع للمادون فيه اولا وهو ربع الماسمي فمعا واما المفعود عليه
 وصار مفعودا للصنع الثاني كانه عصبت واما مفعودا لربع م صممه بسلامه اربع فمعه فمما حسب الخمار ان ساء احد
 النوب واعطى المسمى لانه سلم له الصنع المفعود عليه فمعه المسمى وعطيه ما را اذا الصنع الثاني فله ان يحد عن مال فامه
 للصانع في النوب وان ساء صممه فمعه النوب بمصنوعا ربع القدر ووجب له الاخر لان الصنع في حكم المفعود
 من وجه الحصول في به لكى بكل القصر فله ان يحد فكان مفعودا من وجهه وكان له مسح
 انصص لعه الصفة المفعود وله ان يحد عن الاخر وان كان صممه اداء بقدره فله ما را اذا الصنع ولا احر له
 لانه لم يوف بالعمل المادون فمعه لم يحد المفعود عليه فمعه كانه عصبت واما صممه مفعود وروى اس ساعد عن محمد
 خلاف ذلك وهو ان له ان يحد النوب ربع الاخر وما را العصفير فمعه كان او مفعودا لان الصنع لا يسرب

منه كل واحد منهما تسد لئلا يسهل الواهر حرما الاخر وسه المسح حرقا تسد بنا المسح فسل كل
 واحد منهما على الزمان اني سهاوان كان احتلاهما بعد ما سوي المساحر بعض المسح وان سكت الدار المساح
 بعض المدة او ركب الدابة المساحر بعض المساهة ثم احتلوا فالقول قول المساحر وبما مضى مع غيره وسجلتان
 وجسج الاحار فبما اني لان العمد على المنافع ساعده فباعه على حسب حد وبها ساهها فكان كل حر من احرا
 المسح معمودا عليه مسد اذ كان ما مضى من المدة والمساهة مفتردا العمد وسجلتان فيه محلا في ما اذا هل بعض المسح
 على قول اني حسنه انه لا يسب احتلاف عد لان السع ورد على حمله واحد وهي العين التي عرفت على وكل حر من
 المسح ليس عموه عليه مسد المساحل معمود عليها بعد واحد وذا مدر المسح في يد الهاك سعط في الماي وان
 كان احرا فما بعد مضى وفي الاحار او بعد طرح المساهة الى اساحر اليها لا سحلتا به وهو الرل قول المساحر
 في مقدار الدل مع سبه ولا ينع على المواخر لان الختلاف سب المسح والمنافع المندمه لا يحتمل فصح المسح فلا
 سب الختلاف وهذا على اصل اني حسنه وان يوسف ظاهر لان سام المسح في باب السع سطر حر بان الختلاف
 في المسح الهاك والمنافع بهاها لانه فلا يسب بها الختلاف واما حد فحتاج الى الفرق بين المسح الهاك وبين المنافع
 الهاك ووجه الفرق انه ان المنافع عرفت عموه فاعلموا على استلواوا ساعود العمد فاداسحب الاحار بالختلاف
 بين المنافع مسدوما من عرفت عموه فلا يسب بالختلاف على الاعاد وبما مضى فاعلموا فافصح السع
 بالختلاف بين العمد مضمون ما سبه في يد المسح في حب عليه فعمه واما كان القول قول المساحر لانه المسح على
 والخلاف من وقع في الاستحتمال كان القول قول المسح في الله وحمل اعلم وان كان الاختلاف في حبس
 الاخر بان قال المساحر اساحر هذه الدابة الى موضع كذا امير دراهم وقال الاخر يدسار فالحكم في الختلاف
 والكول وافاده اذ هما النية ما وصفا فان افاما الله والنية به المواخر لا بها شئ الاخر حمله و سبه المساحر
 لا يسب الاخر حمله فكاتب به المواخر اولى بالقول ولو احتلما قال المواخر احرا بل هذه الدابة الى القصر يدسار
 وقال المساحر الى الكوفة بعشرة دراهم وافاما الله في الكوفة يدسار وجسه دراهم لان الاختلاف الى القصر
 وقع في الدل فكاتب به المواخر اولى لمافا وبسب الاحار الى القصر يدسار ثم المساحر يدعي من القصر الى
 الكوفة بحسبه لان القصر نصف الطريق والمواخر حده الاحار بالنية المسه للاخره اولى من المساهة وقد
 رى ان سماعه عن اني يوسف في رجل اساحر من رجل دار اسه فاحتلما فافام المساحر النية انه اساحر احدي
 عشر سهر امها يدسار وعمر سهر اسه وافام السه رب الدار اه احرا فامير قال فاني احده سبه رب الدار لانه يدعي
 فسل احرا في احد عشر سهر او فافام على ذلك به فعل به فاما السهر الذي عشر فمدا هو المساحر للمواخر فيه
 فسل الاخره فيما عني من حده سب ذلك والاستقطا العزل بكده ولو احتلما فالحاط ورب الثوب فقال رب
 الثوب امر بل ان عطاه فاه وقال الحاط امر بي ان افطعه مضافا لقول قول رب الثوب مع سبه عسدا والحاط
 صامم فعمه الرب وان سا رب الثوب احد الثوب واعطا احرا ملة وقال اء الى القول قول الحاط مع سبه
 واحتلما قول الساقبي فقال في موضع مثل قولهما وقال في موضع سحلتان وهذا حلقا سبه في الصبان عن الحاط وسعط
 الاخر وحده قول اني ليلي ان صاحب الثوب امر بالادن بالقطع عرايه يدعي ربا صفة وحب الصبان وسعط
 الاخر والحاط سكر فكان القول قوله ولما ان الادن مسلمان على صاحب الثوب فكان القول في صفة الادن
 قوله ولهذا وقع الخلاف في اصل الادن بالقطع فقال صاحب الثوب لم آذن بالقطع كان القول وله وكذا اذا قال لم
 آذن بقطعه مضافا وحرج الخواص عن قول اني ليلي لان المادون فيه قطع القما لا مطلق القطع ولا معنى لاحد
 قول السامعي لان الختلاف وضع السع ولا يمكن السع بها فلا يسب الختلاف لان صاحب يدعي على الحاط
 العصب والحاط يدعي الاخر وذلك مما لا يسب فيه الختلاف وان كان له يصمم الحاط فعمه الثوب لان صاحب

اسوب لما حلت في دعوى الخدم وقد صار احاطت بقطعة الثوب لاني السهله دورها متروكي مبهمة
 نعماء بعد رمها سوب طه فممن فمعه ان رب اسوب احد اسوب راحا اخر مثله اما احبار احد
 اسوب ولا نه اني اصل المسود عليه مع من اتبعه فكل لصاحب اسوب راحاه واساوا احرامل لا المسمى لانه
 مات امور على اوصاف ادي امر به وطير معه ادي لعن صاحبان معه فاما راحمسن مناره لانه
 كراي شفع بالتنا انما يقع في يدوسهوا از واثوب بعض الاعراض قد وجد المرد عليه مع
 الثوب فسحق الاخر حتى ولو اوصفه سراو من حمله الاخر لاحرفه معه سا رالسراو بل فلم مات
 المسوب طه اساول بعد رن راوا خلاف هذا و هو ما و ان هذا قال رجل فعلى رجل سها
 ليس له مستأوصوفه به كورا ان صاحبه اعلم ان سا حقه مل سبه الكور ولله مل وان سا احد
 واعطى احرمه لا دور مسمى في السراو لحيال يكون كيد ووجهه مامرا العذوق على السرب
 والصلابة صبه قد وافق في اصل المسوب طه و هو ان في اتبعه و سب للسبعل الحبار ررنى امر ساه و سبر
 عن ان يوسف في رجل امر رجلان مرع له صر ساما كان ع صر ساما كان قتال الا امر ان سبه هدا هدا
 الاخر و ان المأمور امرى ادي وعبدن انا حقه و سب لك اسول قول الا مرع سها هذا الامر سبه
 فله حقه فكل التول في المأمور به قوله و كراي الاصل في رجل دفع الى صباغ هو القصة احر فقصه احر سبى ما
 وصف له العسر ثم احتل في الاخر قال الصباغ عمله بدرهم و لرب اسوب بدا من و سب طه ما سبه احد
 سها صباغ ان لم يسم طه ما سبه فاني اضرا الى ما را العسر في فقه اسوب و ن كان ر ما واو كرا عتبه درهمان
 خلف الصباغ م صعه بدا سبى را كان مرادى لوب من العسر اقل من داس اسطه داهن بعد ان خلف
 صاحب الثوب ما صعه الا بداه ان اذا فام طه ما سبه و لان سبه الصباغ ثب راد الاخر فكا سبى الى التول
 واما ان لم يسم طه ما سبه و لان ما را العسر في فقه اسوب اذا كان رها ارا كرا و التا ه سها هذا الصباغ الا انه
 لا مراد سبى در لانه رضى بسو ط ار ما و ا كان مراد العسر داهن كان التا ه سها هذا لرب اسوب الا انه
 لا سب من داهن لانه رضى بذلك وان كان ردى اسوب بسب درهم قل اعطى الصباغ لك بعد ان خلف ما
 صعه بدا من لم ذكر ما ان الدعوى اسطه للعراض بحكم الصنع فوجب تعه البيع هذا لحرف اسار مع
 رب اسوب اذا احتل في مقدار الاخر لا سبه طه ما ان التول قول رب اسوب مع سبه لانه سبى التوب سب مل
 فام للصبا فلم يوجد ما يصلح حكمه يرجع الى قول صاحب اسوب لان التقاض يدعى سبه و كان وهو ك
 فكل القول قوله مع سبه وكذلك كل حقه له فمعه و ن كان البيع اسو و تقول قول رب التوب مع سبه على اصل
 ان حقه ان السواد سبى ان عد ر كذلك كل صعه بعض اسوب لا به بعد السبا بالدسوى للعارض لا سبيل
 الى الرجوع الى فقه الصنع لانه لا فقه له و حم الى قول المسحق طه و لو احتل الصباغ رب اسوب فقال رب
 اسوب امرط العسر و لرب الصباغ ما سراد و لول قول رب اسوب و لو لم جمه لا راد مر يستلمن فله و من
 هذا النوع ما امر المسعمل اجماع ما و من سبم احتلما قال الاصل في رجل دفع سرا الى احد مل سبه
 يوما و ان ردى لمرط رطلان من عد مل غر لمل ان لعله من العزل واحد التوب راحم سها فاحتل احد
 التراج من التوب فقال اخاف و رد و قال رب التوب و رد و تون قول رب العزل مع سبه على عمله لان الصباغ
 يدعى على صاحب اسوب السبا و هو بكر فكان التول قول المكر مع سبه على عمله لا نه سبى على فعل العيون
 خلف رن وان بكل عن ام لمره مل العزل لان الكراي حقه سبى هاني هذا الباب و ان الصباغ سبه و مل
 ينته و لو اسان عزل المسعمل كان ما و قال الصباغ و رد و قد رطلان و ن اسوب و حذرنا هذا على ما وقع له
 لم يعلم ان ملها كرا من الدعوى رادى رب التوب ان الزما من ادعى لتول قول الصباغ لان اسوب يدعى

حارث الظاهر وان كان النوب مستهلكا قل ان تعلم وره ولم هو المستعمل ان فيه ما قال الصانع فالقول قول رب
 النوب لان الصانع يدعي عند الصانع ولا ظاهرهما يستدل به على قوله وقال هشام عن حماد بن رحيل دفع الى صانع
 عسر دراهم فباعه وقال رد عليها وحمس فرجها على فسيه فلما واخر له درهم فصاعده وحده محسوا فاحتمل مال الصانع
 فوردت عليه درهمين وقال رب اللب لم يرد مسا قال حماد بن عثمان ان ساء دفع اللب واحده منه
 اخر خمسة دنانير وان ساء دفع اليه عسر دراهم فباعه واحده اللب اما الخالف فلان الصانع يدعي على صاحب
 اللب النقص وهو بكر فستعطف وصاحب اللب يدعي على الصانع اسحقاق اللب بعربي وهو مستحقر
 فستعطف وادان على دعوى الصانع في اللب علم ان الورن عسر واما بدل صاحب اللب للصانع درهمين لساغته
 ابي عسر درهمين فادامت كتب الزناد ثلثه للعسر خمس دنانير وانما كان للصانع ان يحبس اللب ويطي صاحب
 اللب مل فبيعه لان عدد ان اكراد ثمانية وانه سرير يطلان حبه عليها من عوص النقص فلا حوزا مستحقا
 من عسر رصا ولا حوزا على صاحب اللب لانه وصل اليه مل حبه وقال ابن سباعه عن حماد بن رحيل دفع الى بذاي
 نوب ففنا بذاي عليه وامر ان يرد من عند ماري ان صاحب النوب اما وقد دفع على النوب عسر من اسارا
 من فطن وحلفا مال صاحب النوب دفع اللب حبه عسر اسارا من فطن وامر بان يرد عليه عسر ونصف
 ان راب لم يرد الا حبه اسارا وقال الداد فبع الى عسر وامر ان يرد عسر فربها فالقول قول البذاي
 وعلى صاحب النوب ان يدفع اليه عسر اسارا من فطن كما ادعى لان صاحب النوب لا يدعي على البذاي خالفه
 ما امر به وانما يدعي انه دفع اليه حبه عسر اسارا فكان القول قول البذاي في مقدار فبي العسر راد فقصمها
 صاحب النوب وان كان صاحب النوب قال دفع اللب خمسة عسر وامر بان يرد عليه خمسة عسر وقال
 البذاي دفع اليه عسر وامر ان يرد عليه عسر فرب عليه عسر فصاحب النوب في هذا الحمار ان ساء
 صدقه ودفع اليه عسر اسارا واحده وبه وان ساء احدثه وبه وصل عسر اسارا من فطن وكان النوب للبذاي لان
 البذاي ربح ما به فعل ما امر به وصاحب النوب يدعي الخلاف فكان القول قوله فيما امر به والقول قول البذاي في
 مقدار ما قص وقال ابن سري عن ابي يوسف في رجل اسطى رجلا نوب بالقطعة فباعه محسوا ودفع اليه البطاه والقطن
 فسلمه وحاظه وحسناه وانما على العمل والاخر فان النوب نوب رب النوب والقطن قطن عر ان رب النوب ان قال
 ان البطاه ليس بقطن فاقول في ذلك قول الخياط مع سبه اليه ان هذا بطاه ولام رب النوب وسع رب النوب
 ان يأخذ البطاه فليس بها لان البطاه امانة في هذا الخياط فكان القول قوله فيما كان كات بطاه صاحب النوب حل
 له ليسا وان كات عرها فمدرعي الخياط يدفع اليه بدل بطاه حل له ليسا وروي ابن سري عن سباعه عن ابي
 يوسف عن اسطى حمالا مال حمله من موضع اخر معلوم حمله ثم اخلفا فقال رب الماع ليس هذا ماعى وقال
 الحمال هو ماعى فالقول قول الحمال مع سبه ولا ضمان عليه ولا يلزم الا امر الاخر الا ان صدقه وناخذ لان الماع
 امانة في هذا الحمال فكان القول قوله ولا يلزم صاحب الماع لانه لم يعرف باسمه الماع فان صدقه فسد رجوع عن قوله
 فوجب عليه الاخر قال والوع الواحد والوعان في هذا اسوا الا انه في النوع الواحد الحس وافصح من زهد الوجه
 طعاما وروى ما وقال الاخر هذا طعاما لم يسه وقال رب الطعام كان طعامي احوذ من هذا فان هذا عجن ان يكون
 القول فيه قول رب الطعام ومطل الاخر وحسن ان يكون القول قول الحمال وناخذ الاخر ان كان قد حمله فاما اذا
 كانا نوعين حلتس فان جاء بعسر وقال رب الطعام كان طعامي حله فلا احر للحمال حتى يصدقه وناخذ
 واما قال مسح في الحس الواحد لان عدد اتحاد الحس ملك صاحب الطعام ان ناخذ البعير عوضا عن طعامه لان
 الحمال قد بدل له ذلك و احدث الموص سلب له للمعه فاما في النوعين فلا تسعه ان ناخذ النوع الاخر الا الراضي
 بالنوع شام يصدقه لا يسحق عليه الاخر ولو اخلف الصانع والمساخر في اصل الاخر كالساح والقصار والخفاف

الاصح فصل رب اسوب واجب عمله في بيع شرط لبيع لامل عمه حر وهم او احب رب اسارهم
 اساحر قبل بامار احرم منه بدمه وول الساكن على سكرها به وقول قول اسحب اسوب واجب
 وساكن اذاري قول ان جسمه يسه ولا احرمه وول ابو سفيان كالأجل حرانه ومله الا حره الا دار
 وور حذان ساجن اسب يعمل فلول قوله وان لم يكن اسب يعمل فلول قوله قول صاحب رطل هذا
 اخلاف انا على ايهام به الا حر لكان اصح دل على اسب يعمل بالاحر وول اسوب منه فلف
 سار سحرى سار (رحه) فهو ما اعلم المعروف العا من اسب يعمل فلهذا كان ذلك قبل على انه
 لا عمل الا حر ركدا اكان حره فكأن اسب موحوا افلا ولا سب دلاء كتاب ساولا وحسب
 ان المدعي على اسب لا ينعوا الا لعبد ولم يوجد اذا اسب على ايها سب الا حر فلهذا كان اذا احتج
 سرب لان لعبد لا ينعى مع الاحصاف للمعارض فلاحب الا حر سما كان في المقصود عسى به لم يصح
 فالصحيح انى ريد واسل سرب اسوب والحق للسابع ما زاما عصب واسل به لا خاور به وهم را لا قدر
 واسع وحق اعظم

هو فصل في واما ما سب سب سب الا حر فعند الا ح حتى ناسا منها الا وله معا ووه الى ملك
 فكان حذال له فلهذا سب مع ما سب من رفع له الا حر الا لعبد سب وسب الساقى لا ينظر الموب كبيع
 من والكرامه على اصل ذكرنا في كنهها هذا العبد هو ان الا حر سب ما سب ناسا به فباعه على
 حسب حد سب اسب سب اسوا اكان كذلك فما حذب من المانع في ذوارب لم يملك المورب لعبد ما سب
 سبه الموح لا لعبد فلا يملك الواب اذا الوارب اسب ملك ما كان على ملك المورب ما لم يملكه سب
 وانه حارب سب المعنى لان المعنى ملك فام سبه ملكه المورب الى رب الموب خا ان ينقل منه الى الوارب لان
 المانع لا يك الا لعبد ما حذب منها في ذال الوارب سب ملكه واسا لها كاب معدومه حل حا المورب الوارب
 لم يملكها ودر سب الملك في الوارب وعبد الساقى مباح للعد جعل موحود مثال كها اعان به وسب مع
 المعنى السب لا ينظر سوب احد الماسح كذا الا حر وعلى هذا خرج ما احرر حلالا ارامن رجل ماب
 احد المواخر ان الا حر سب في نفسه عبدا ونسب سب الخ على خا لا هذا سب سب سب سب
 لا وري العبد في ان المسهور لما سب فامد ركذلك لو اساحر رجل من رجل دارا ماب احد المستاحر
 من رضى اوارب فالمعنى على العبد ورضى له اساحر ويكون له حره سب سب اسوب او كل العبد
 لا ينظر الا حر لان اسب سب له واب هو عبده وكذا لو ماب الاب او الرضى لم يملك ركدا لو ماب اولعنى في
 اسبحر له لا تنص الا حر لان الا حر وهب للقصي الله وهم سب سب ولومب المراضب
 الا حر ركدا لو ماب السب لا كل احد منهما ماله ذله الاصل ان الا حر مصل سوب المعقولة لا سب سوب
 لعاد واما كان كذلك لان اسب سب العبد موب من وقع له العبد موب سب موب العبد لان من وقع له
 كان هو المواخر لعبد سب اسب سب المانع من ملكه ولو سب ماله لا سب سب المانع من ملكه سب هذا
 حلال مسمى العبد وان كان هو اساحر فلعبد سب اسبحا الا حر من ماله ولو سب اسب سب ماله
 لا سب سب الا حر من ماله وهذا خلاف موب العبد خلاف ما امام من يقع العبد له ككل رجو
 لان العبد ماله مصل سب اسبحا المانع ولا سب سب الا حر من ملكه ماله العبد ماله لا سب مع
 موب العبد وكذلك الاولى في الوقت اذا سب ماب لا سب الا حر لان العبد ماله ماله لا سب سب ماله
 اس حره الى مكة سب المواخر في بعض المنار عليه ان ركها او يحمل ماله الى مكة الى ان يرب الا ما كرم
 المصرا لان الحكم سب الا حر هيا يودى الى السر والماسح لم ينفه من ماله سب ماله سب الى القبط جعل

ذلك عند ان هذا الاحار وهذا حتى قولهم ان الاحار كما مسح بالعدس في العدر وفانواع من اكرى امل الى مكة
 داهيا وحادثا ثاب الى في بعض الظن في المسحاح ان تركها الى مكة او يحمل عليها وعلى السبي لان الحكم
 ما مسح الاحار في الظن في الخلق السرر بالمسحاح لانه لا حد ما حمله وحمل فاسمه والخلق السرر بالورنه اذا
 كانوا على المنافع قرب من عرعوس فكان في اسنفا العبد يظن من الخافس فاذا وصل الى مكة رفع الامر الى
 الحاكم لانه لا صر رعله في مسح الاحار عند ذلك لانه عذر على ان مسح من محال آحر من سطر الحاكم في الصلح
 فان رأى سعا لال وحيد ابن للورنه اصليح فعلى ذلك ان رأى امضا الاحار الى الكوفة اصليح فعلى ذلك لانه
 نصب باظر احاطا وقد كون احدا الامر من احوط فحاز ذلك فالواو الافضل اذا كان المسحاح من ان يمسح
 القاضي الاحار والافضل اذا كان غيره ان مسحها فان مسحها وقد كان المسحاح على الاحار سمع القاضي بنسبه
 عليها وقضاة من سهلان الاحار اذا امسحت بالمسحاح امسك العن حتى يسوق جميع الاحار وقام القاضي
 مقام القاضي فصب احما وسمع عليه الله ولو مات احدهم وقع له عند الاحار قبل ان يمسك الله وفي الارض
 المسحاحه روع لم يستجبه ذلك في الارض الى ان يستحصد ويكون على المسحاح او على ورنه ماسمي
 من الاحار لان الحكم بالا مسح وقيل ان روع صرر بالمسحاح وفي الانا من عرعوس صرر بالاورب ومكي
 بوفر الخافس من عرعوس راما الزرع الى ان يستحصد لا حرج في القول به واعما وجب المسمى استحصانا
 واقفا من ان يحجر المثل لان العبد استصح حقه بالورب واعما حقا فاسمه سبه العبد واسنفا المنافع
 سبه العبد بوجع احجر المثل كما لو اسوقها بعد امضا المده ووجه الاستحصان ان السبه ما اول هدد المده فاذا
 مسب الضرر وره الى الترك موص كان انحباب العوض المسمى اولى لوقوعه الى اصى بخلاف الترك بعد انصا
 المده لان السبه لم ياول ما بعد امضا المده ومعدرا حباب المسمى بوجع احجر المثل ومبها هلاك المسحاح
 والمسحاحه لوقوع الناس عن اسنفا المعبود عليه بعد هلاكه فلم يكن في هذا العبد فانه حتى لو كان المسحاح
 عدا ووبو بالوخلنا او طره او دانه معه هلك او هلك النوب المسحاحه له للحاظه وللتنصير بطلب الاحار لمساظنا
 وان كانت الاحار على دواب فمراعا ما هلك الدواب فمضاها فاسب لا يطل الاحار وعلى المده احجران فاسه لغير
 ذلك لانه هلك ما مع عليه العبد لان الداه اذا لم يكن معه فلعبد سب على منافع في الدمه واسلم العن لغير مافهما
 مام ما في دميه فاذا هلك بي ما في الدمه بحاله فكان عليه ان من عرها وقد كرمنا اختلاف اسار الر واثاب في الدار
 اذا امهدم كلها او اطعم الماء عن الرعي او السرب من الارض ان الاحار في مسح او سب حتى التمسح فيما يقدم على
 هذا انصا بخرح موب السرر ان الاحار مطلق لانه مسحاح ومبها انصاء المده لا لعبد لان الثاب الى عاه
 سبي عسود وجود العاهه في مسح الاحار بامها المده الا ان كان عذرا فان نصب المده وفي الارض روطه او عرس انه يوم
 يستحصد فانه رله الى ان يستحصد ما حرج المثل بخلاف ما اذا انصبت المده وفي الارض روطه او عرس انه يوم
 بالصلح لان في ترك الزرع الى ان تدركه مراعا الخافس والظن من الخافس لان لقطه عاهه معلومه فاما الرطه فليس
 لقطه ما به معلومه فلو لم يسطع لقطه الارض على صاحبها فسرر ربه وبخلاف القاضي اذا روع الارض
 المعبود به يومه بالبيع ولا يملك الى وف الحصاد ما حرج لان الترك في الاحاره تدفع الضرر عن المسحاح بظنه وهو
 مستحق للطر لانه روع مادن المالك فاما القاضي فطام معدن الزرع فلا تسحق الظن بالترك مع مانه هو
 الذي اصر نفسه حشر روع اراضي عه فمخرج فكان مضافا اليه ومبها غير المكاتب بعد ما مسحاحه
 بوجع طلاق الاحار لاجل ان الاحرة استحق من كسب المكاتب والمحرر مطلق كسبه فطلق
 الاحاره اذا استدل الى احاطها من مال المولى فان غير بعد ما مسحاحه ولا حار باقه في قول ابي يوسف وقال محمد
 سئل الكلام فمراجح الى اصل بد كره في كسب المولى كسبه ملك المولى كسب المكاتب عند غير ان عداني

يوسف كتب المكاتب وهو ملك في الخمسة على عمر اوسته فان عمر ملكه المولى من الاصل راس
 ملكه المكاتب من الاصل عند محمد هو ملك المكاتب ثم ان عمر اسفل الى المولى كما سفل الملك من
 الملك الى ورثه بالموت ووجهه الى على هذا الاصل ان عدان يوسف لما وقع الملك
 للمولى في الكسب من حسن وجود صار كان الاحار وحدث من المولى
 فلا تمسك بغير المكاتب ولما كان الملك للمولى فله من طريق الاتصال
 من المكاتب عند عمر على اصل عند ما زمر له انه مال الملك من الملك
 الى ارثه عند عمر وذلك بوجوب اسما من الاحار كذا هذا
 واصل هذا السبق في المكاتب اذا وسم له فسمه
 عمر ان اللواتق ان رجوع في قول أبي يوسف
 وعند محمد لا رجوع وسد في كتاب
 الهبة وانه عروجه
 أعلم

{ المجلد الرابع وثلثمائة الجزء الخامس اوله كتاب الاستساع }



(الخرج الرابع من كتاب مدافع الصانع في رتب السرايع)

صفحة	نصفه
٤١ فصل في بيان من له الخصاياه	١ (كتاب الرضايع) والكلام عليه
٤٢ فصل في وصف الخصاياه التي من قبل النساء	١ فصل في احكام المحرمات الرضايع
٤٤ فصل في بيان مكان الخصاياه	٥ فصل في صفة الرضايع المحرم
٤٥ (كتاب الاعايق) والكلام عليه	٩ مطلب وأما الافطار في الاذن
٤٦ فصل في ان ركني الاعايق اللفظ الدال عليه	١ مطلب وسوى في محرم الرضايع الرضايع المغاير
٥٥ فصل في سرائط ركن الاعايق	للدجاج والطارق عليه
٥٦ مطلب في بيان ارجع الى العايق والمعوق	١٤ فصل في بيان ما ينسب الى الرضايع
٨٦ فصل في ان الاعايق هل صغرا ام لا	١٥ (كتاب الشبهة) والكلام على بقية ازواج
٩٨ فصل في بيان حكم الاعايق ووقف سوية	١٦ فصل في سبب وجوب هذه الشبهة
١١ فصل في بيان ما يظهر به حكم الاعايق	١٨ فصل واما شرط وجوب هذه الشبهة
١١٢ (كتاب الدبر) والكلام عليه	٢٣ فصل في بيان مقدار الواجب منها
١١٢ فصل في ان ركني الدبر اللفظ الدال عليه	٢٥ فصل في بيان كسبه وجوب هذه الشبهة
١١٥ فصل في سرائط ركني الدبر	٢٩ فصل في بيان ما سقطها بعد وجوبها وصورها
١١٦ فصل في صفة الدبر	دساق في دمه الروح
١٢ فصل في ان حكم الدبر بوعان	٣ فصل في بقية الاماير
١٢٣ فصل في بيان ما يظهر به الدبر	٣١ فصل في سبب وجوب هذه الشبهة
١٢٣ (كتاب الاستلاد) والكلام عليه	٣٤ فصل في شروط وجوب هذه الشبهة
١٢٤ فصل واما سبب الاستلاد	٣٨ فصل في مقدار الواجب منها
١٢٥ فصل في شرط الاستلاد	٣٨ فصل في بيان كسبه وجوبها
١٢٩ فصل في صفة الاستلاد	٣٨ فصل في بيان المسقط لحايد الوجوب
١٢٩ فصل في ان حكم الاستلاد بوعان	٣٨ فصل في بقية الرقي
١٣٣ فصل في بيان ما يظهر به الاستلاد	٣٨ فصل في سبب وجوبها
١٣٣ (كتاب المكاتب) والكلام عليه	٣٩ فصل في شرط وجوبها
١٣٤ فصل في بيان ركني المكاتب	٤ فصل في مقدار وجوبها وكسبه
١٣٤ فصل في سرائط الركن	٤ (كتاب الخصاياه) والكلام عليه

محتصه	محتصه
١٣٦ فصل في بيان ما يرجع الى الكفاية	١٧ فصل في ولا للمولا والكلام عليه
١٣٧ فصل واما الذي يرجع الى مثل الكفاية	١٧٣ فصل واما صفة الحكم في احوال
١٤١ فصل واما الذي يرجع الى حق الزكاة من	١٧٣ (كتاب الاचार) والكلام عليه في سبع مواضع
السرقات	١٧٣ مطلقين بيان حوار الاचार
١٣ فصل في بيان ما يملك المكاتب من الثروة وما	١٧ فصل في ركن الاचार ومعناها
لا يملكه	١٧٦ فصل واما سرقات الركن فانواع
١٤٧ فصل واما صفة المكاتبه فوهن	١٧٨ مطلقا فيما يرجع الى الحدود عليه
١٥ فصل واما حكم المكاتبه	٢١ فصل في حقه الاचार
١٥٩ فصل واما بيان ما يمسح به الكفاية	٢١ فصل واما حكم الاचार فلا خلاف
١٥٩ (كتاب الاول) والكلام على ولا ما يملكه	٢١٨ فصل واما حكم اختلاف الخافض
	٢٢٢ فصل في بيان ما ينقض به عقد الاचार